الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

أطروحـــــــــــة لنيـــــــــل شهـــــــــــــادة

الدكـــــــــــتـــــــــــوراه

تخـصـــــص: نقـود، بنـوك ومالـيـة

بعنـوان:

آفاق قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي

دراسة قياسية

من إعداد:

بن يوب لطيفة

تحت اشراف:

د. بزاوية محمد

لجنة المناقشة:

أ. د. بن بوزيان محمد	جامعة تلمسان	رئيسا
د. بزاوية محمد	جامعة تلمسان	مشرفا
د. مناقري نور الدين	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. صوار يوسف	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. زروقي ابراهيم	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. جديدن لحسن	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2014-2015

الاهداء

إلى الذين جعل الله طاعتهم من العبادات . . .

الى الوالدين

الى اخوتي

الى زوجي

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور المشرف: بزاوية محمد الذي أفادني كثيرا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة لاتمام هذا العمل.

والى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد لإنجازه.

وإلى من شجعني ودعمني من أجل انهاءه.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الاهداء	-
شكر وتقدير	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الجداول	-
فهرس الأشكال	-
المقدمة العامة	01
الجزء الأول: الأسس النظرية للاتحاد النقدي	15
الفصل الأول: التكامل الاقتصادي	16
تمهيد	16
المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي وتمييزه عن المفاهيم المتشابهة	17
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	17
المطلب الثاني: الفرق بين التكامل الاقتصادي والمفاهيم المتشابهة	20
المبحث الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي	22
المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية	22
المطلب الثاني: الدوافع السياسية	24
المبحث الثالث: مستويات التكامل الاقتصادي ومشاكله	25
المطلب الأول: مستويات التكامل الاقتصادي	25
المطلب الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي	39
المبحث الرابع: شروط التكامل الاقتصادي وآثاره	42
المطلب الأول: شروط التكامل الاقتصادي	43
المطلب الثاني: آثار التكامل الاقتصادي	44
خلاصة	47
الفصل الثاني: الاتحاد النقدي	48
تمهيد	48
المبحث الأول: مفهوم الاتحاد النقدي وتمييزه عن التكامل الاقتصادي	49
المطلب الأول: مفهوم الاتحاد النقدي	49
المطلب الثاني: العلاقة بين الاتحاد النقدي و التكامل الاقتصادي	51
المبحث الثاني: مستويات أو مراحل الاتحاد النقدي	52

المطلب الأول: الاتحاد النقدي الكامل	52
المطلب الثاني: الاتحاد النقدي الجزئي	53
المبحث الثالث: منافع وتكاليف الاتحاد النقدي	55
المطلب الأول: منافع الاتحاد النقدي	55
المطلب الثاني: تكاليف الاتحاد النقدي	59
المبحث الرابع: منطقة العملة المثلى	61
المطلب الأول: المنهج التقليدي	66
المطلب الثاني: المنهج الحديث	70
خلاصة	74
الفصل الثالث: تجارب الاتحادات النقدية في العالم	75
تمهيد	75
المبحث الأول: تجارب الاتحاد النقدي في أوروبا	76
المطلب الأول: التطور التاريخي و هيكله التنظيمي	76
المطلب الثاني: أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة الأورو	80
المبحث الثاني: تجارب الاتحادات النقدية في افريقيا	81
المطلب الأول: منطقة فرنك CFA	82
المطلب الثاني: المنطقة النقدية المشتركة	94
المبحث الثالث: تجربة الاتحاد النقدي لشرق الكاريبي	95
المبحث الرابع: تجارب أخرى	96
المطلب الأول: الاتحادات النقدية الوطنية	96
المطلب الثاني: الاتحادات النقدية المنتهية	98
خلاصة	104
الجزء الثاني: الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي	105
الفصل الرابع: دول مجلس التعاون الخليج العربي	106
تمهيد	106
المبحث الأول: مجلس التعاون لدول الخليج العربي	107
المطلب الأول: نشأة المجلس وأهدافه	107
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	110
المبحث الثاني: أسس ومرجعيات عمل دول المجلس	113

المطلب الأول: النظام الأساسي 113
المطلب الثاني: الاتفاقية الاقتصادية 114
المبحث الثالث: ملامح دول مجلس التعاون الخليجي 115
المطلب الأول: الملامح الخاصة بدول المجلس 116
المطلب الثاني: الملامح الخاصة بكل دولة 121
المبحث الرابع: انجازات دول مجلس التعاون الخليجي 128
المطلب الأول: التعاون التجاري والصناعي والزراعي 128
المطلب الثاني: التعاون في مجال الطاقة والكهرباء والمياه 132
المطلب الثالث: التعاون في مجال النقل والمواصلات والاتصالات وبراءات الاختراع 135
خلاصة 139
الفصل الخامس: واقع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي 140
تمهيد 140
المبحث الأول: دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي 141
المطلب الأول: الدوافع الداخلية 141
المطلب الثاني: الدوافع الخارجية 142
المبحث الثاني: مدى تنفيذ خطوات التكامل الاقتصادي الخليجي 142
المطلب الأول: انجازات التكامل الاقتصادي الخليجي 142
المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي الخليجي 157
المبحث الثالث: آفاق توسع التكامل الاقتصادي الخليجي 164
المطلب الأول: انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي 165
المطلب الثاني: انضمام الأردن والمغرب لمجلس التعاون الخليجي 167
المبحث الرابع: مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي 168
المطلب الأول: الفروق في السمات الأساسية 168
المطلب الثاني: الفروق في الانجازات 170
خلاصة 174
الفصل السادس: واقع الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي 175
تمهيد 175
المبحث الأول: شروط وأهداف الاتحاد النقدي الخليجي 176
المطلب الأول: شروط الاتحاد النقدي الخليجي 176

المطلب الثاني: أهداف الاتحاد النقدي الخليجي	180
المبحث الثاني: أسس الاتحاد النقدي الخليجي	181
المطلب الأول: اتفاقية الاتحاد النقدي	181
المطلب الثاني: النظام الأساسي للمجلس النقدي	182
المبحث الثالث: مدى تنفيذ الاتحاد النقدي بين دول المجلس	183
المطلب الأول: انجازات الاتحاد النقدي الخليجي	183
المطلب الثاني: الاتحاد النقدي الخليجي وفق منطقة العملة المثلى	188
المبحث الرابع: نظام سعر الصرف الملائم للاتحاد النقدي الخليجي	197
المطلب الأول: لمحة مختصرة عن أنظمة سعر الصرف	197
المطلب الثاني: العملة المثلى لربط العملة الخليجية الموحدة	199
خلاصة	202
الجزء الثالث: الدراسة القياسية	203
الفصل السابع: عرض النماذج المستخدمة	204
تمهيد	204
المبحث الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	205
المطلب الأول: مفهوم السلسلة الزمنية وأنواعها	205
المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية	207
المبحث الثاني: نموذج التكامل المشترك	215
المطلب الأول : مفهوم التكامل المشترك وشروطه	215
المطلب الثاني: اختبارات التكامل المشترك	217
المبحث الثالث: نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة	220
المطلب الأول : مفهوم نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة	221
المطلب الثاني : اختبار نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة	223
المبحث الرابع: نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي	224
المطلب الأول: صياغة نموذج متجه الانحدار الذاتي	224
المطلب الثاني: تقدير معلمات نموذج متجه الانحدار الذاتي	228
خلاصة	230
الفصل الثامن: قياس امكانية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي	237
تمهيد	237

المبحث الأول: توضيح اسباب اختيار نموذج التكامل المشترك 238
المبحث الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها 240
المطلب الأول: متغيرات الدراسة 240
المطلب الثاني: مصادر البيانات 243
المبحث الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية 244
المطلب الأول: التمثيلات البيانية لمتغيرات الدراسة عند المستوى 244
المطلب الثاني: اختبارات جذر الوحدة 248
المبحث الرابع: اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن 269
خلاصة 272
الفصل التاسع: قياس امكانية تشكيل منطقة عملة مثلى بين دول المجلس 273
تمهيد 273
المبحث الأول: نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة 274
المطلب الأول: بعض الدراسات السابقة 274
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها 277
المبحث الثاني: نتائج اختبار نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة 278
المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية 278
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك 290
المبحث الثالث: نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي 293
المطلب الأول: متغيرات الدراسة 296
المطلب الثاني: مصادر البيانات 298
المبحث الرابع: نتائج نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي 298
المطلب الأول: الارتباط في الصدمات 300
المطلب الثاني: دوال استجابة الصدمات وتحليل التباين 301
خلاصة 315
الخاتمة العامة 317
المراجع 322

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	لمحة مختصرة عن النافتا خلال سنة 2012	28
2	أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الكوميسا لسنة 2012	34
3	أهم المؤشرات الاقتصادية للكاريكوم لسنة 2012	37
4	أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة الأورو لسنة 2012.	82
5	أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لسنة 2012	89
6	أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لسنة 2012	95
7	تجارب الاتحادات النقدية الماضية والحاضرة	103
8	بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس لسنة 2011	123
9	بعض الخصائص الاقتصادية لكل دولة من دول المجلس	128
10	الايرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2011	159
11	القدرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن	168
12	السمات الأساسية للتكامل الاقتصادي الأوروبي والخليجي لسنة 2012	171
13	تقدير التقارب أو التباعد بين دول مجلس التعاون الخليجي	189
14	تصنيف أنظمة سعر الصرف	200
15	واقع أنظمة الصرف في دول المجلس	202
16	عملة الربط المثالية لدول المجلس وفقا للمعايير الثلاث	204
17	ملخص عن أهم الدراسات المستعملة نموذج التكامل المشترك	236
18	وصف متغير الناتج المحلي الاجمالي	238
19	وصف متغير التجارة البينية	239
20	وصف متغير سعر الصرف الاسمي	239
21	وصف متغير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد	240
22	اختبار ديكي فولر الموسع ADF للناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس	247
23	اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية للتجارة البينية لدول المجلس	252
24	اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية لسعر الصرف الاسمي لدول المجلس	257

25	اختبار ديكي فولر الموسع ADF للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدول المجلس	262
26	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	267
27	ملخص عن أهم الدراسات المستعملة نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة	272
28	وصف متغير سعر الصرف الحقيقي	274
29	اختبار استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى	277
30	اختبار استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	282
31	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag)	287
32	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	288
33	معاملات التكامل (β)	289
34	معاملات التعديل (α)	289
35	ملخص عن أهم الدراسات المستعملة نموذج متجه الانحدار الذاتي	291
36	وصف متغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	294
37	وصف متغير مؤشر أسعار الاستهلاك	294
38	الارتباط في صدمات العرض المحلية	297
39	الارتباط في صدمات الطلب	297
40	الارتباط في صدمات النقدية	298
41	تحليل التباين للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	304
42	تحليل التباين لسعر الصرف الحقيقي	306
43	تحليل التباين لمؤشر أسعار الاستهلاك	308

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	العلاقة بين المكاسب والانفتاح الاقتصادي	59
2	العلاقة بين الصدمات ودرجة الانفتاح	63
3	الطلب و العرض الكليين في ألمانيا و فرنسا	64
4	آثار اعادة التقييم	65
5	عملية التعديل التلقائي	67
6	المنافع و التكاليف من الاتحاد النقدي	72
7	التحليل الكينزي	73
8	التحليل النقدي	74
9	تطور التجارة البينية لمنطقة الأورو	83
10	تطور التجارة البينية لدول الاتحاد النقدي لغرب افريقيا	90
11	تطور التجارة البينية لدول الاتحاد الاقتصادي و النقدي لوسط افريقيا	96
12	انتاج النفط على المستوى العالمي	118
13	تكلفة انتاج برميل نفط لسنة 2009	119
14	العمر الافتراضي للنفط بالسنوات	119
15	احتياطي النفط على المستوى العالمي	120
16	احتياطي الغاز الطبيعي على المستوى العالمي	121
17	إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات وواردات)	146
18	إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات وواردات)	150
19	عدد مواطني دول المجلس الذين تم دخولهم الدول الأعضاء الأخرى	151
20	عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى	152
21	عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الخاص بالدول الأعضاء الأخرى	153
22	إجمالي عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التأمينات الاجتماعية بالدول الأعضاء الأخرى	154
23	إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس بالدول الأعضاء الأخرى	155
24	عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة في دول المجلس الأخرى	156

25	عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى	157
26	عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس	158
27	إجمالي التجارة البينية لدول المجلس(صادرات-واردات)	161
28	إجمالي صادرات وواردات دول المجلس	162
29	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس والعالم	163
30	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس	165
31	الشروط والمتطلبات اللازمة للاتحاد النقدي الخليجي	181
32	الانفتاح الاقتصادي لدول المجلس	192
33	الانفتاح الاقتصادي لكل دول المجلس	193
34	حجم التبادل التجاري بين دول المجلس	193
35	معدلات التضخم لدول المجلس	195
36	معدلات النمو الاقتصادي لدول المجلس	196
37	تقلبات أسعار الصرف الحقيقية لدول المجلس	197
38	استراتيجية مبسطة لاختبارات جذر الوحدة	216
39	التمثيل البياني للناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس	242
40	التمثيل البياني للتجارة البينية لدول المجلس	243
41	التمثيل البياني لسعر الصرف الاسمي لدول المجلس	244
42	التمثيل البياني للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدول المجلس	245
43	التمثيل البياني لسعر الصرف الحقيقي لدول المجلس	276
44	دوال استجابة المتغيرات للصدمات بالبحرين	299
45	دوال استجابة المتغيرات للصدمات بالكويت	300
46	دوال استجابة المتغيرات للصدمات بعمان	301
47	دوال استجابة المتغيرات للصدمات بقطر	302
48	دوال استجابة المتغيرات للصدمات بالسعودية	303
49	دوال استجابة المتغيرات للصدمات بالإمارات العربية المتحدة	304

تمهيد:

أصبح التكامل الاقتصادي أحد أهم السمات التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية في الوقت الراهن، فإذا كانت هذه التكتلات الاقليمية تهدف إلى تحقيق التنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، فان الاتحاد النقدي يعتبر أمرا ضروريا للوصول إلى حالة التكامل الإقتصادي الشامل.

لذا استحوذ موضوع الاتحاد النقدي على حيز كبير من الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية، حيث أجريت العديد من الدراسات عنه والتي تأثرت الى حد كبير بتجارب معينة من الاتحاد النقدي، أهمها تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي، وتطور الاتحاد النقدي من خلال المناقشات التي دارت حول منطقة العملة المثلى وتحديد ما إذا كان على دولة معينة أن تشارك في اتحاد نقدي أو أن تحتفظ بعملتها الخاصة بها، وذلك بدراسة مجموعة من المعايير الاقتصادية وهو ما يعرف بالمنهج التقليدي أو المقارنة بين تكاليف ومنافع الانضمام الى الاتحاد النقدي وهو ما يعرف بالمنهج الحديث.

وعرف العالم العديد من تجارب الاتحادات النقدية، سواء بين الدول المتقدمة أو حتى بين الدول النامية، إلا أن أهم اتحاد نقدي جمع بين عدة دول كما ذكرنا سابقا هو الاتحاد النقدي الأوروبي، والذي شجع تجمعات اقتصادية أخرى كدول مجلس تعاون الخليج العربي على تفعيل مسيرتها نحو إصدار عملة مشتركة، حيث أنشأ مجلس تعاون لدول الخليج العربية سنة 1981م، ضم كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، تمثل هدفه الأساسي في تحقيق التنسيق و التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها.

يتكون مجلس التعاون الخليجي من ثلاثة أجهزة رئيسية هي المجلس الأعلى، المجلس الوزاري والأمانة العامة، وقد أقر المجلس الأعلى في نوفمبر 1981 الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي عملت على تحديد مراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، وظل العمل الاقتصادي المشترك محدودا نسبيا تمثل في قيام منطقة التجارة الحرة في سنة 1983م، والتي تم بموجبها تحرير التجارة فيما بين دول المنطقة المتكاملة من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي، واستمرت حوالي

عشرين عاما إلى حين إقرار الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001م، التي عملت على نقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل، فمنذ ذلك الوقت حظي التكامل الاقتصادي الخليجي وكذا الاتحاد النقدي الخليجي باهتمام كبير تجسد في احلال الاتحاد الجمركي سنة 2003م محل منطقة التجارة الحرة، الذي يعني إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة، وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة، بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء، حيث تم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة بواقع 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد، ثم الاعلان عن قيام السوق المشتركة سنة 2008م، التي تم فيها إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء وهو ما تم في مرحلة الاتحاد الجمركي، بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة الأشخاص وحركة رؤوس الأموال، أما بخصوص قيام الاتحاد النقدي بين دول المجلس، وكما هو معلوم، فقد تعذر على هذه الدول إصدار عملة مشتركة الى غاية يومنا هذا، ومن هنا يتم طرح الاشكالية الآتية:

ما مدى امكانية تحقيق اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على سؤال الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : تتحقق في دول المجلس كل معايير التقارب؛

الفرضية الثانية : تتوافر دول المجلس على معايير منطقة العملة المثالية؛

الفرضية الثالثة : وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين المتغيرات الكلية الرئيسية لهذه الدول على المدى الطويل وبالتالي امكانية قيام تكامل اقتصادي فيما بينهم؛

الفرضية الرابعة : تتميز دول المجلس بتماثل الصدمات وبالتالي امكانية اقامة اتحاد نقدي فيما بينهم.

الدراسات السابقة:

لتكوين فكرة واضحة عن الدراسة لابد من عرض أهم الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الاتحاد النقدي، والتي يمكن تقسيمها الى دراسات الجيل الأول ودراسات الجيل الثاني، كما يلي:

1/- الجيل الأول من الدراسات السابقة حول الاتحاد النقدي :

- أبرز **(James Edward Meade 1951)** في كتابه Theory of International Policy أساسيات قيام منطقة النقد المثلى من خلال أهمية السلطات النقدية و الضريبية الأحادية والمركزية وحرية انتقال السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج بين الدول الراغبة في الاتحاد.
- أكدت دراسة **(Milton Friedman 1953)** أن نجاح الاتحاد لا يعتمد فقط على إزالة الحواجز الجمركية و إنما يعتمد أيضا على حرية انتقال رؤوس الأموال.
- دراسة**(Robert Mundell 1961)** أثبت أن الدرجة العالية من حرية حركة عوامل الانتاج أساسية، مما يسمح لهذه الدول أن تتعرض لصدمات متماثلة وبالتالي فان قيام اتحاد نقدي فيما بينها هو مناسب، و ذلك بإلغاء إصلاحات انظمة الصرف و تنفيذ سياسة نقدية مشتركة.
- واعتبرت دراسة **(Ronald Mckinnon 1963)** أن الاقتصاديات المفتوحة تعتبر من أفضل المرشحين للاتحاد النقدي، و ذلك لأن الاتحاد فيما بينهم لا يؤثر بشكل كبير على تنافسيتهم.
- ودراسة **(Peter Kenen 1960)** الذي اختبر الأنماط المختلفة للإنتاج الإقليمي لتنويع الإنتاج، وذلك لتحديد اذا ما كانت هذه المناطق مهيأة لمنطقة العملة المثلى، حيث أن الاقتصاديات المنوعة هي المرشحة لتكوين اتحاد نقدي لأن التنويع يقلل من أثار الصدمات و يعفيها من التعديلات المتكررة لأنظمة سعر الصرف في إطار تعديل شروط التبادل التجاري فيما بينها.
- و قدمت دراسة **(Tower and Willett 1976)** تحليلا عن المزايا النسبية لنظام سعر الصرف المرن مقارنة بتلك الخاصة بمنطقة النقد المثالية أي النظام الثابت، ووجد أن الدرجة العالية من الانفتاح الاقتصادي تزيد من عوائد إقامة منطقة نقدية، بينما تخفض تلك الخاصة بنظام سعر الصرف المرن.

- ودراسة **(Robert E. Lucas 1982)** أسس نظرية تتعلق بالرفاهيةــ، من خلال التكافؤ لمختلف أنظمة سعر الصرف، حيث أن اختيار نظام سعر الصرف لا يؤثر على الرفاهية الاجتماعية.
- ودراسة **(Tamim Bayoumi and Barry J. Eichengreen 1993)** الذي حاول قياس عدم تناظر الصدمات باستعمال نموذج VAR على التضخم و نمو الناتج المحلي، و أظهرا أنه في ظل سعر صرف تابث، يصعب إيجاد الصدمات النقدية الخاصة بكل بلد.

2/- الجيل الثاني من الدراسات السابقة:

✓ **الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي:**

- دراسة **(Belkacem Laabas and Imed Limam 2002)** التي تختبر امكانية دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق منطقة العملة المثلى استنادا إلى معايير OCA التقليدية، وأشار الباحثان الى أن دول مجلس التعاون الخليجي حتى الآن لم تحقق ما الشروط المسبقة لإنشاء الاتحاد النقدي، وذلك لأن اقتصاداتها لا تزال تهيمن عليها قطاع النفط و ضعف التجارة البينية وبالتالي لا يبدو أن هناك دليلا على التقارب في أساسيات الاقتصاد الكلي ولا تزامن دورات أعمالهم، الا أنه وباستعمال نظرية تعادل القوة الشرائية المعممة (G- PPP) تشير النتائج الى أن أسعار الصرف الحقيقية في دول مجلس التعاون الخليجي ترتبط ارتباطا وثيقا و يشتركون في نفس الاتجاه وبالتالي استعداد هذه الدول وإن كان ذلك بدرجات مختلفة لإقامة الاتحاد النقدي، وبالتالي فإن العوامل الرئيسية هي مواتية للتعجيل بإنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي.
- وتوضح دراسة **(د.جورج عابد وآخرون 2002)** أن دول مجلس التعاون الخليجي تجمعها عدة روابط مشتركة تجعلها ملائمة لإقامة اتحاد اقتصادي ناجح وأن الربط بالدولار ساعد على ذلك، وحتى مع تنويع اقتصاديات المجلس يوصي بتبني سلة من العملات يكون بها وزن ترجيحي كبير للدولار وكذا توضيح الاصلاحات الحيوية لضمان نجاح الاتحاد النقدي بين دول المجلس.

- وتبين دراسة(**Esteban Jadresic 2002**) أن قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي له عدة ايجابيات مثل تعزيز الكفاءة الاقتصادية في المنطقة وتعميق التكامل الإقليمي وتطوير اقتصادياتها. ومع ذلك فإنه ينبغي أن يشمل ذلك على إزالة التشوهات التي تحول دون التجارة البينية والاستثمار، ومزيد من اتفاقات لضمان استقرار الاقتصاد الكلي و التكامل السياسي.
- وناقشت دراسة(**اميلي روتلدج 2004**) أن اقامة اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي له عدة منافع تشمل جميع المجالات لذلك يتطلب توضيح أهم الاستعدادات الأساسية لإقامته وأهمية العامل السياسي في نجاحه باعتباره العائق الرئيسي الذي يقف أمام اقامة العملة المشتركة بين دول المجلس.
- و أوضحت دراسة (**رجان غوفيل 2005**) أن ما تم انجازه بين دول مجلس التعاون الخليجي من مراحل التكامل الاقتصادي يعتبر الجزء الأسهل، لذلك حدد أهم الإصلاحات الهيكلية الواجب تنفيذها للوصول إلى الاتحاد النقدي.
- وتفحص دراسة(**Ali F. Darrat & Fatima S. Al-Shamsi2005**) ما إذا كانت الدول الست التي يتألف منها مجلس التعاون الخليجي (GCC) قادرة على تشكيل تكامل إقليمي في المنطقة قابل للحياة رغم المحاولات الحكومية الطويلة والعديدة منذ منتصف 1980م و الضغوط العامة على الإسراع في العملية، باستخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة 1970-2011، وتشير النتائج إلى فشل واضح بين الدول الأعضاء، على الرغم من وجود علاقة قوية على المدى الطويل تربط بين اقتصادياتها الكلية (مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم) والأسواق المالية (المجاميع النقدية وأسعار الصرف) وسياساتها النقدية (ممثلة في القاعدة النقدية)، مما يعني أنه ينبغي توجيه المزيد من الجهود في حل الخلافات الاجتماعية والسياسية المحتملة التي قد أعاقت ظهور كتلة اقتصادية ومالية فعالة في منطقة الخليج.
- وتعتمد دراسة(**Rutledge, Emilie Jane2006**) على تقييم مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على انشاء اتحاد نقدي في ضوء معايير منطقة النقد المثالية من جهة

وتحليل التكاليف والمنافع من هذا الاتحاد من جهة اخرى، وقد تبين الى أن الفوائد غير مباشرة أكبر من الفوائد المباشرة في ظل هذا الاتحاد.

- وتهدف دراسة(**Bassem Kamar&Damyana Bakardzhieva 2006**) إلى تحديد ما هو مطلوب لجعل العملة المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي أكثر نجاحا والسماح لجميع أعضائها للاستفادة الكاملة منها، من خلال التنسيق في السياسة النقدية ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام اختبار ADF والتي تسمح بتطبيق تقنية التكامل المشترك للانجل جرانجر (1987) ونموذج تصحيح الخطأ لمعرفة طبيعة العلاقة على الأجل قصير باستعمال المتغيرات التالية: سعر الصرف الحقيقي والاستهلاك الحكومي وأسعار البترول ودرجة الانفتاح الاقتصادي والاحتياطي الإجمالي والسيولة، وتشير النتائج أن الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية يشكلون قوة دافعة لتحقيق مشروع العملة الخليجية المشتركة.
- وتبحث دراسة (**Abu-Bader Suleiman & abu-qarn Aamer2006**) مدى ملائمة الاتحاد النقدي المقترح بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج VARباختبار الاتجاهات المشتركة والدورات الاقتصادية المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتشير النتائج أن صدمات الطلب العابرة عادة ما تكون متماثلة، في حين أن الصدمات العرض الدائمة هي غير متماثلة، وعلاوة على ذلك، لا يوجد على المدى الطويل والقصير تزامن الحركات في الإنتاج، على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في مجال التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وبالتالي فان شروط تشكيل الاتحاد النقدي الخليجي لم يتم الوفاء بها حتى الآن.
- وتهدف دراسة (**M. Benbouziane & All**) الى معرفة جدوى اعتماد اتحاد نقدي في دول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي امكانية وجود منطقة عملة مثلى لهذه الدول، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج MVTAR، وتشير النتائج الى وجود تماثل في الصدمات التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وأن المملكة العربية السعودية والكويت هي الدول التي لديها تأثير أكبر على دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فيما يتعلق بصدمات الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي، أما بخصوص استجابة الصدمات لمؤشر أسعار المستهلك، فتقسم دول المجلس الى مجموعتين، الأولى تتميز بتماثل الصدمات للمملكة العربية السعودية وقطر والكويت، والثانية التي تتميز بعدم تماثل الصدمات لكل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والبحرين، وبالتالي فان هذه الدول لا تزال بعيدة من منطقة العملة المثلى ولنجاح مثل هذا الاتحاد فانه يتطلب الزيادة في مستوى تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وإزالة كل العراقيل التي تعرقل حركة التجارة والاستثمارات الأجنبية وتعميق التكامل الإقليمي وكذا تطوير الاقتصاد غير النفطي.

- وتبحث دراسة(**Tarek Coury2008**) في ما إذا كانت دول مجلس التعاون الخليج العربي تستوفي الشروط لتحقيق الاتحاد النقدي فيما بينهم باستخذام بيانات سنوية لكل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتضخم لدول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1980–2006، وتشير النتائج الى وجود ارتباط كبير بين دول الخليج و الولايات المتحدة وهذا ما يعني أنه يديم التضخم التي تعاني منه دول المجلس وربما قد يؤدي إلى تفاقمه لذلك ينبغي على الحكومات إعادة النظر في الأفق الزمني لتنفيذ الوحدة النقدية ومواصلة التكيف اللازم لجدوى هذا الاتحاد.
- وتؤكد دراسة (**Mahmoud Abdelbaky2009**) أن دول مجلس التعاون الخليجي الست البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة تجمعها سمات مشتركة كالتاريخ والثقافة واللغة بالإضافة إلى أنها بلدان مصدرة للنفط– باستثناء البحرين– وقد استوفت خلال العقدين الماضيين العديد من الشروط تؤهلها لتوحيد العملة، إلا أن نتائج هذه الدراسة باستخدام نظرية تعادل القوى الشرائية خلال الفترة 1990–2007 تظهر أنها لا تزال بعيدة عن هذا الهدف فالفرق بين معدلات التضخم واضح بين دول المجلس، كما أن سياسات أسعار الصرف لا تساعد على تضييق الفجوات بين التضخم، لدى ينبغي تنفيذ المتطلبات اللازمة لمعالجة هذه المشاكل.
- وتبحث دراسة (**Farvaque&ALL2010**) أثر الصدمات الخارجية على استدامة الاتحاد النقدي المرتقب بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتبين أن استدامة الاتحاد

النقدي لا يعتمد فقط على إعادة تنظيم وترشيد أنشطة الإنتاج داخل الاتحاد (أي الصدمات الداخلية) ولكن أيضا على تأثير الصدمات الخارجية.

- وتؤكد دراسة (**Rosmy Jean Louis & Faruk Balli& Mohamed Osman 2010**) جدوى الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحديد ما إذا كان صدمات الطلب الكلي (AD) وصدمات العرض غير النفطية (AS) هي متماثلة في هذه الدول و ما إذا كان هناك أي من الصدمات المشتركة مع الولايات المتحدة وأوروبا –تم اختيار ثلاثة بلدان وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا– والتي يمكن أن تبرر اختيار الدولار الأمريكي أو الأورو كمرتكز للعملة المشتركة المتوقعة، وتظهر النتائج أن صدمات الطلب بين دول المجلس فهي متناظرة أما صدمات العرض غير النفطية فهي متماثلة و لكن بشكل ضعيف مما يوحي بان قيام اتحاد نقدي هو أمر ممكن، و أن صدمات الطلب و العرض بين دول مجلس التعاون الخليجي و البلدان المختارة في أوروبا فهي غير متماثلة، وأن صدمات الطلب مع الولايات المتحدة هي متناظرة ولكن صدمات العرض غير النفطية ليست كذلك، كما لا توجد تغييرات كبيرة في النتائج عندما يتم تجميع دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة واحدة،و أن الدولار الأمريكي هو أكثر ملائمة للعملة الجديدة لدول المجلس من الأورو.
- وتبين دراسة(**Shereef Ellaboudy&Mahmoud Abdelbaky2012**) أن إنشاء اتحاد نقدي كجزء من التكامل الاقتصادي الشامل بين دول مجلس التعاون الخليجي فكرته ترجع إلى سنة 1980، وعملت دول المجلس على تحديد معايير التقارب والتي تشمل التضخم ومعدلات الفائدة وعجز الميزانية والدين العام مثلما استخدمت سابقا من طرف الاتحاد النقدي الأوروبي و التوافق المبدئي على الموعد النهائي لتنفيذ الاتحاد النقدي الخليجي هو عام 2015، وباعتبار التضخم من المعايير الهامة لتقييم جاهزية دول مجلس التعاون الخليجي لتشكيل اتحاد نقدي وباستخدام طريقة تعادل القوى الشرائية خلال الفترة 1990–2007، تشير النتائج أن المنطقة لا تزال بعيدة من الوحدة النقدية، والفرق بين معدلات التضخم في الدول الأعضاء واضح ومن المتوقع أن تتسع في ظل سياسة الولايات المتحدة مؤخرا التي من شأنها أن تؤدي إلى خفض قيمة الدولار وتهدد

بالضغوط التضخمية في دول المجلس وبالتالي قد يكون معدل الصرف الثابت (ربط العملة بالدولار) لا يساعد على تضييق الفجوات بين التضخم المتوقع منهم.

- وتستعرض دراسة(**Shinji Takagi2012**) تجربة التعاون الاقتصادي الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي أنها مجموعة متجانسة للغاية ورغم بطأ عملية التكامل الا انه تم التوصل إلى اتفاق جماعي لتعزيز التكامل الاقتصادي وأنه لا يجب الحكم على نجاح دول مجلس التعاون الخليجي فقط على أساس عدد الدول الأعضاء، كما أن انضمام اليمن يمكن أن تنتج عنه فوائد اقتصادية كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي وحتى لليمن ذاتها، وأن الإرادة السياسية وحدها ليست شرطا كافيا لنجاح التكامل الاقتصادي، هذا بالطبع لا يعني التقليل من أهمية الإرادة السياسية كعنصر حاسم في التعاون الإقليمي، فبالرغم من وجود إرادة سياسية قوية في دول المجلس الا أن عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي تتم ببطئ، أما بخصوص الهدف النهائي المراد تحقيقه ألا وهو الاتحاد النقدي فيتوقف على مدى التخلي عن سيادة كل دولة لصالح مؤسسة فوق وطنية.
- وتبحث دراسة(**Nabil Ben Arfa 2012**) في مدى استعداد دول مجلس التعاون الخليجي (قطر والسعودية والكويت والبحرين) لتشكيل منطقة العملة المثلى من خلال تزامن دورة الأعمال التجارية والصدمات الاقتصادية لذلك نستخدم أساليب مختلفة، الأول طريقة Hodrick–Prescott أما الثانية فتم الاستخدام فيها نموذج SVAR خلال الفترة 1970–2008 وباستخدام نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم، وتشير النتائج أن صدمات العرض هي غير المتماثلة أما الصدمات الطلب فهي متماثل وبالتالي عدم استعداد دول مجلس التعاون الخليجي لتشكيل منطقة عملة مثلى، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لمواءمة النظم المالية والضريبية و السياسية.
- وتهدف دراسة(**Atef Saad Alshehry& Sarra Ben Slimane2012**) الى معرفة جدوى إنشاء اتحاد نقدي في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تقييم الصدمات غير المتماثلة، وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي خلال الفترة 1970–2010 للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي العالمي والناتج المحلي الاجمالي

لدول المجلس وسعر الصرف الحقيقي ومستوى الأسعار، وتشير النتائج الى انه على الرغم من التقدم الذي تحقق في هذه الدول الا أنها لازالت تعاني من الصدمات غير المتماثلة.

✓ **دراسات أخرى:**

- تبحث دراسة (**Beatrice Kalinda Mkenda** 2001) ما إذا كانت جماعة شرق أفريقيا التي تضم كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا تشكل منطقة العملة المثلى أم لا، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة (G-PPP)، وتشير النتائج الى وجود تكامل مشترك بين أسعار الصرف الحقيقية في دول شرق أفريقيا للفترة 1981-1998، وحتى بالنسبة للفترة 1990-1998، مما يعني أن الدول الثلاث تميل إلى انها تتأثر بصدمات مماثلة.
- و تبحث دراسة (**Terence D.Agbeyegbe2002**) في جدوى الاتحاد النقدي بين دول جنوب افريقيا(SADC) باستخدام طريقة التكامل المشترك خلال الفترة 1992-2000 باستعمال بيانات شهرية لسعر الصرف ومعدل التضخم، وتشير النتائج الى عدم وجود تقارب بين المتغيرات الدراسة في الوقت الحاضر.
- و تهدف دراسة (**Fabrizio Carmignani2005**) إلى تبيان قدرة دول الكوميسا من إنشاء اتحاد نقدي بحلول عام 2025 بعد تبني التكامل الاقتصادي والمالي من خلال التقارب الاقتصادي الكلي وتماثل الصدمات ودخل الفرد، وتشير النتائج إلى تقارب بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومع ذلك فلا تزال التجارة البينية بين الدول الأعضاء منخفضة وتباين كبير في السياسة المالية و وجود اختلاف كبير في توزيع دخل الفرد بين بلدان المنطقة وأن معظم الصدمات متماثلة، مما يتعين عليها الحفاظ على عملية التكامل الاقتصادي وتعزيزه من خلال تصميم آليات فعالة.
- وأوضحت دراسة (**Barbara Fritz& Laurissa Mühlich 2006**) أن الاتحاد النقدي بين البلدان النامية يمكن أن يكون في ظل ظروف معينة كاستراتيجية لعملية التنمية المستدامة في هذه البلدان وذلك من خلال مقارنة ثلاثة حالات من التعاون النقدي فيما بين بلدان جنوب أفريقيا (CMA) وشرق آسيا (آسيان) وأمريكا اللاتينية

(ميركوسور)وبالرغم من أنها لا تعتبر مناطق نقد مثالية الا أنه يعمل على تطوير الأسواق المالية في المنطقة و زيادة للموجودات المالية بالعملات الإقليمية واستقرار الاقتصاد الكلي.

- وتبحث دراسة **(عبد الله تركستاني وعبد القادر الشاشي و محمد باطويح 2008)** قدرة الدول الإسلامية على إقامة تكامل اقتصادي فيما بينهم من عدمه باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة 1980-2000 وباستعمال المتغيرات التالية: الصادرات ومتوسط دخل الفرد والدخل المحلي الإجمالي وعدد السكان والمسافة والحدود المشتركة واللغة المشتركة والاستعمار المشترك والدين المشترك، وتشير النتائج إلى وجود روابط كثيرة بين الدول الإسلامية ما يتيح لها إمكانية التكامل إلا أن الواقع يظهر غير ذلك ويرجع هذا إلى مجموعة من الأسباب كغياب الإرادة السياسية وتشابه الهياكل الإنتاجية وضعف التجارة البينية والقدرات الإنتاجية، لذا يجب عليها القيام بإصلاحات جذرية لتحقيق التكامل المنشود.
- وتبحث دراسة **(Kelly Hugger2008)** احتمال تبني كل من كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية عملة مشتركة باستخدام نظرية منطقة النقد المثالية، وتشير النتائج الى أن كندا والمكسيك لديهم مستويات عالية من التجارة البينية والانفتاح التجاري مما يقلل من احتمال حدوث الصدمات غير المتماثلة وبالتالي تكاليف الاتحاد النقدي، الا أن الولايات المتحدة لها مستويات منخفضة من التجارة البينية و الانفتاح التجاري مع أعضاء النافتا، وكذلك تم مقارنته مع الاتحاد النقدي الأوروبي، وقد بينت النتائج أن أعضاء النافتا تشبه أعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي في الناتج المحلي الإجمالي و الانفتاح التجاري ومعدلات التضخم من وتختلف عنه في أسعار الفائدة والدين الحكومي وبالتالي فان العملة الموحدة بين أعضاء النافتا هو ممكن لكن يبقى فقط على هذه الدول تحقيق التقارب في الجانب السياسي.
- وتعتمد دراسة**(Kiyotaka Sato&ALL2009)** على نموذج التكامل المشترك لجوهانسن لتقييم جدوى الاتحاد النقدي بين دول شرق آسيا خلال الفترة 1978-2006، وتشير النتائج الى أن قيام اتحاد نقدي بين دول الآسيان وحدها هو غير مجدي ما لم يتم

ادماج اليابان في الاتحاد لما لها من آثار هامة على تشكيل الوحدة النقدية الإقليمية كما يقترح عدم ادماج الصين في اي اتحاد نقدي بالإضافة الى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن ان تكون من المرشحين لتشكيل هذا الاتحاد النقدي.

- ودراسة(**Rosmy Jean Louis&ALL2011**) التي تبحث عن جدوى الاتحاد النقدي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا من خلال تماثل صدمات العرض والطلب بين هذه البلدان، باستعمال بيانات ربع سنوية واستخدام نموذج SVAR خلال ثلاثة فترات مختلفة : 1970-2008 و 1970-1990 و1991-2008، وتشير النتائج الى ان الاتحاد النقدي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا هو ممكن وعدم ادراج المكسيك في هذا الاتحاد.
- ودراسة (**Kathryn J. Whittaker Huff 2011**) التي تبحث في مدى جاهزية دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) لتحقيق منطقة عملة مثلى، والتي تضم بروناي وكمبوديا واندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار و الفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام خلال الفترة 2000-2010 وباستعمال نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة، وتشير النتائج أن هذه الدول تشكل منطقة عملة مثلى، إلا أنها لا تزال تواجه مجموعة من التحديات نظرا لاختلاف في معدلات التضخم وفي تطوير النظام المالي مما يعني أن الموعد النهائي لتحقيق التكامل الاقتصادي الشامل في سنة 2020م قد تكون صعبة خصوصا لبعض الاقتصاديات.
- وتركز دراسة (**Kabeer Muhammad 2011**) على امكانية قيام اتحاد نقدي بين دول جنوب آسيا (SAARC) بمقارنتها مع تجارب الاتحادات النقدية الأخرى وباستخدام نموذج الجاذبية، وتشير النتائج الى أن معايير الداخلية لمنطقة النقد المثالية تنطبق على دول الأعضاء وأن انشاء الاتحاد النقدي يؤدي الى زيادة التجارة البينية وكذلك التنمية الاقتصادية لدول المنطقة.
- وتبحث دراسة (**F. Zerihun & All**) اذا ما كانت دول جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي (SADC) ما عاد الكونغو وليسوتو وناميبيا وزيمبابوي تشكل منطقة عملة مثلى، باستخدام نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة خلال الفترة 1995-2012

وباستخدام بيانات شهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك وسعر الصرف الاسمي، وتشير النتائج الى وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين أسعار الصرف الحقيقية بين دول الجماعة، وبالتالي امكانية تحقيق التكامل النقدي المزمع فيما بينهم.

- ودراسة (**Sharon G.M. Koh &Grace H.Y. Lee 2012**) التي تبحث في امكانية تشكيل اتحاد نقدي لدول شرق آسيا: اندونسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاندا والصين واليابان وكوريا باستخدام نموذج VAR خلال فترتين الأولى 1970-1996 والثانية 1970-2008 لإدراج الأزمة المالية الآسيوية، من خلال التعرف على طبيعة الصدمات بين اقتصاديات هذه الدول، وتشير النتائج الى أن صدمات الطلب هي أقل تماثلا مع الدول الأوروبية الا ان سرعة التكيف معا في شرق آسيا هي اسرع بكثير وان اقامة منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين هي خطوة صحيحة لزيادة التكامل التجاري وبالتالي تماثل صدمات الطلب، اما تماثل صدمات العرض فقد ازدادت بشكل ملحوظ بعد الأزمة مما يدل على زيادة تنسيق السياسات خصوصا بعد الأزمة وبالتالي يمكن القول أن المنطقة وضعت على الطريق الصحيح تحقيقا للهدف المنشود ألا وهو اقامة اتحاد نقدي.
- ودراسة (**Kamaludin Ahmed Sheikh &All 2013**) التي تهدف الى معرفة مدى ملائمة الاتحاد النقدي لدول شرق أفريقيا (EAC) والتي تشمل بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا و أوغندا، ولتحقيق هذه الهدف تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي وباستعمال أربعة متغيرات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي العالمي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي ومستوى الأسعار خلال الفترة 1980-2010 وذلك لتحديد أربعة أنواع من الصدمات وهي الصدمات العالمية وصدمات العرض المحلية والصدمات النقدية و صدمات الطلب المحلية، وتشير النتائج أن الصدمات الطلب المحلية و صدمات العرض الخارجية كانت متماثلة، في حين كانت صدمات العرض المحلية والصدمات النقدية غير متماثلة، وبالتالي فانه لا يظهر دعما قويا لتشكيل اتحاد نقدي في المنطقة في الوقت الحاضر، ولكن مع ذلك يوجد بعض الأمل لقيام اتحاد نقدي ناجح في المستقبل.

وبالتالي نستخلص تعدد الدراسات التي عالجت موضوع امكانية تشكيل اتحاد نقدي بين مجموعة من الدول وكذا تعدد الطرق القياسية المستخدمة، الا ان ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة لها هو الجمع بين العديد من الطرق القياسية لتحديد امكانية قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما تم تطبيقها خلال الفترة الزمنية التي تضمنت فكرة انشاء عملة مشتركة، كما تم الربط بين امكانية اقامة التكامل الاقتصادي وإقامة الاتحاد النقدي، وتناولت الدراسة عينة مهمة من الدول العربية ألا وهي دول مجلس التعاون الخليجي مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف انجازاتها على أرض الواقع والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مدى تحقيق أهدافها.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا البحث في محاولة تقدير امكانية قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي آفاق تشكيل منطقة عملة مثلى من خلال معرفة امكانية التكامل الاقتصادي فيما بينهم على اعتبار أن الاتحاد النقدي هو أرقى مراحل التكامل الاقتصادي، وكذا تحديد امكانية تشكيل منطقة عملة مثلى فيما بينهم والبحث عن الاجراءات اللازمة لتحقيق الاتحاد النقدي، في ظل تبني دول مجلس التعاون الخليجي منذ سنة 1981م فكرة اقامة تكامل اقتصادي اقليمي.

منهجية الدراسة:

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من خلال معرفة مراحل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتتبع تطورها. وقد تم استخدام الأسلوب القياسي باعتباره من بين أهم الوسائل لقياس العلاقات التي تتناولها النظرية الاقتصادية وذلك بعد تحويلها الى صيغ رياضية، انطلاقا من بيانات واقعية بهدف اختبار مدى اتفاقها مع الواقع، وتفسير بعض الظواهر الاقتصادية في المستقبل، واتخاذ القرارات الاقتصادية.

خطة الدراسة:

شملت الدراسة على ثلاثة أجزاء، اهتم الجزء الأول بالأسس النظرية للاتحاد النقدي وتم تقسيمه الى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول مفهوم التكامل الاقتصادي وتمييزه عن المفاهيم المتشابهة، اضافة الى تحديد دوافع هذا التكامل، مستوياته ومشاكله، فضلا عن تحديد شروطه وآثاره، أما الفصل الثاني فخصص لتحديد مفهوم الاتحاد النقدي وتمييزه عن التكامل الاقتصادي، ودراسة مستوياته ومنافعه والتكاليف الناجمة عنه، اضافة الى التطرق الى منطقة العملة المثلى، لنختم هذا الجزء بدراسة تجارب الاتحادات النقدية التي عرفها العالم من خلال دراسة تجربة الاتحاد النقدي في اوروبا وتجربة الاتحادات النقدية في افريقيا وتجربة الاتحاد النقدي في أمريكا اللاتينية، والاتحادات النقدية المنتهية والوطنية، أما الجزء الثاني بدوره ينقسم الى ثلاثة فصول تطرق الفصل الأول منه الى اعطاء لمحة عن مجلس التعاون الخليجي، وأسس ومرجعيات عمله، اضافة الى عرض ملامح هذه الدول، فضلا عن ذكر انجازات دول المجلس، وتناول الفصل الثاني دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي، ومدى تنفيذ خطوات هذا التكامل، اضافة الى دراسة آفاق توسعه، فضلا عن تحديد مقارنة بين التكامل الاقتصادي الخليجي والتكامل الاقتصادي الأوروبي، أما الفصل الثالث فتم فيه دراسة شروط وأهداف الاتحاد النقدي الخليجي، والأسس التي يقوم عليها، ومدى تنفيذ مراحله، ونظام سعر الصرف الملائم للعملة المشتركة الخليجية، وخصص الجزء الثالث للدراسة القياسية، وبدوره احتوى على ثلاثة فصول، الفصل الأول وتم فيه عرض النماذج المستخدمة من خلال اعطاء لمحة عن السلاسل الزمنية ونموذج التكامل المشترك ونظرية تعادل القوى الشرائية المعممة ونموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي، وتم في الفصل الثاني قياس امكانية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، بتحديد أسباب اختيار هذا النموذج ومتغيرات الدراسة ومصادرها ونتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ونتائج اختبار التكامل المشترك، وخصص الفصل الثالث لقياس امكانية تشكيل منطقة عملة مثلى بين دول المجلس بتحديد نظرية التعادل القوى الشرائية وكذا نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي ونتائج التقدير التي تم التوصل اليها.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة التكامل الاقتصادي غير جديدة في العالم الغربي، حيث برزت منذ القرن التاسع عشر[1]، فألمانيا شكلت أول مثال عن تجمع متكامل من طرف الزوليفيراين Zollverein، إلا أن الاتحاد الجمركي بين دول البنولكس الذي تأسس سنة 1948 يعتبر الانطلاقة الحقيقية للتكامل الاقتصادي الحديث المعتمد من طرف دول العالم، وهكذا توالت محاولات وتجارب التكامل الاقتصادي بين الدول ما بعد الحرب العالمية الثانية سواء ما بين الدول المتقدمة أو حتى بين الدول النامية، ولقد اتخذت أشكالا وصورا متعددة تبعا لدوافع وأهداف اقامتها ونجم عنها آثار متباينة.

يهدف هذا الفصل الى عرض ظاهرة التكامل الاقتصادي بكل جوانبها الأساسية، و لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة نقسم هذا الفصل الى أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم التكامل الاقتصادي وكذا تمييزه عن المفاهيم المتشابهة، أما المبحث الثاني فنخصصه لدراسة دوافع التكامل الاقتصادي، والثالث نعرض فيه مستويات التكامل الاقتصادي ومشاكله، والمبحث الرابع والأخير نبين فيه شروط التكامل الاقتصادي وآثاره.

[1]Ottilia Pogacsics Rouguet « les Conditions de l'Intégration Optimale a l'Union Européenne : le cas de la Hongrie » thèse pour l'obtenir du titre de docteur en science économiques, université paris IX Dauphine, 2002,p 18.

المبحث الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي وتمييزه عن المفاهيم المتشابهة

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي[2] على يد كل من Viner وMeade وMyrdal وTinbergen وLipsey و Scitovsky و بالطبع هناك عدد آخر من الاقتصاديين، إلا أن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد Bella Balassa سنة 1962م.

المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي

تتعدد المفاهيم الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي، و بداية لا بد لنا أن نتعرف على مفهومه من الناحية اللغوية، ويمكن القول أن الأصل اللاتيني[3] للكلمة هو Integritas بمعنى التكميل أوالتمام أو الكل التام، أما الفعل اللاتيني فهو Integr بمعنى يكمل، ويظهر مفهومه في القواميس اللغوية الانجليزية في المعاني التالية: تجميع الأجزاء في كل يجمع أو يكمل لتكوين وحدة أكبر، أوعملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل.

ونجد أن مصطلح التكامل الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية يستعمل له عدة مترادفات مثل الاندماج الاقتصادي والتكتل(Groupement) والتوحيد(Unification) وكذا الاتحاد(Union) على الرغم من وجود بعض الفوارق اللغوية بين المصطلحات.

أما من الناحية الاصطلاحية فنجد أن تعريف التكامل الاقتصادي لا يعني نفس الشيء للكتاب الاقتصاديين أنفسهم، فيرى Machlup[4] الذي يعتبر أول مؤلف اهتم بأصل كلمة التكامل الاقتصادي، حيث يظهر بحثه أن التكامل لم يستخدم لا في التاريخ لتحديد التقارب بين الدول، ولا في الاقتصاد لتوصيف الاتحادات الجمركية مثل الزوليفيراين الألماني، وأن أصل هذا المصطلح يأتي من كتابين يعود تاريخهما إلى نفس الفترة ولكن مستقلان تماما عن بعضهما البعض، نشر أول كتاب في عام 1933 من طرف إحصائيين ألمانيين حول المبادلات التجارية

---

[2] د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2008.

[3] مصطفى عبد العزيز مرسي"التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة:مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية"حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، 2003.

[4] Ottilia Pogacsics Rouguet ,Op,Cit, p20.

الألمانية، والكتاب الثاني الذي تم نشره باللغة السويدية في سنة 1933 وترجم الى الانجليزية في سنة 1935، وأن التكامل الاقتصادي يقوم على أساس الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، كما يؤكد على وجود ثلاث سمات رئيسية للتكامل الاقتصادي وهي:

- يرتبط التكامل الاقتصادي بتقسيم العمل.
- يحتاج التكامل الى تحرير السلع وعوامل الإنتاج، أو كليهما.
- يعتمد التكامل الاقتصادي على درجة التمييز في معاملة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

ويشير Meade [5] الى أن الاتحادات الاقتصادية بين مجموعة من الأقطار تهدف إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وبالتالي رفع مستوى الحياة عن طريق إقامة منطقة التجارة الحرة أو عن طريق خلق منطقة يسمح فيها لعناصر الإنتاج بالانتقال بحرية تامة.

ويرى Viner [6] أن التكامل الاقتصادي يعبر عن ظاهرتين وهما : خلق التجارة وتحويل التجارة، وتتوقف منافعه على مدى تغلب الأثر الأول ألا وهو خلق التجارة على الأثر التحويلي.

ويعرفه Myrdal [7] على أنه العملية الاقتصادية والاجتماعية التي يتم من خلالها ازالة جميع الحواجز لتحقيق تكافؤ الفرص أمام كل عوامل الانتاج ليس فقط على المستوى الدولي و انما على المستوى الوطني أيضا، كما يقترح على الدول النامية ترك ما هو غير مناسب من مبادئ النظرية الاقتصادية وابتكار الجديد الذي يناسب بلادهم.

---

[5] J.Meade « Problems of Economic Unions » the university of Chic Agopress, 1952,p2-6.

[6] وجدي محمود حسين " اقتصاديات العالم الاسلامي الواقع والمرتجى-دراسة في اطار مدخل تنموي تكاملي-" منشأة المعارف بالاسكندرية، ص150.

[7] د.تيسير عبد الجابر "دراسات في التكامل الاقتصادي العربي" معهد البحوث والدراسات العربية، سنة 1972، ص10-11.

و يعرفه Jovanovic على أنه[8] العملية التي من خلالها تتوحد مجموعة من البلدان في كيان أكبر من أجل زيادة الرفاهية الاقتصادية لهذه البلدان و الكيان الجديد.

و يعرفه Tinbergen على أنه[9] عملية خلق هيكل اقتصادي دولي عن طريق إزالة الحواجز المصطنعة أمام التجارة الحرة مع الأخذ بجميع صور التعاون، ويوضح وجود شكلين من التكامل، الأول يدعى التكامل السلبي ويعني إزالة الحواجز الجمركية والكمية وكذلك التمييز في التبادل بين البلدان المتكاملة لزيادة التجارة الحرة في هذه المنطقة، أما الثاني فيسمى التكامل الإيجابي الذي ينطوي على التزام أكبر، لأنه لا يحتاج فقط إلى تغيير السياسات والمؤسسات في الاقتصاديات الوطنية ولكن أيضا الى إنشاء مؤسسات وأدوات جديدة من أجل زيادة فعالية وظائف وآليات السوق و التشجيع على ظهور سياسات مشتركة أخرى.

ويعرفه كامل بكري[10] على أنه اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي عل إلغاء القيود عل حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلافات في هذه السياسات.

وقد تم استعمال مصطلح "التكامل" في الاقتصاد الصناعي[11] والذي يشير إلى ارتباط العديد من مؤسسات الأعمال، وينقسم الى مفهومين مختلفين، التكامل الأفقي والذي يقوم بين مشاريع انتاجية تنتج سلعا متماثلة لتكوين مشروعا واحدا[12]، بمعنى تحويل عدة أسواق منفصلة الى سوق موحدة نتيجة الغاء الحواجز الجمركية وحرية انتقال عوامل الانتاج، كما يعرف[13] على أنه تكامل يقوم بين دول تختلف في مستوى تقدمها الاقتصادي و التكامل الرأسي الذي يعني أنه يقوم بين

---

[8] Ottilia Pogacsics Rouguet ,Op,Cit, p21.

[9] Tinbergen « international economic integration Amsterdam »2ed, 1965, p25.

[10] د.كامل بكري"التكامل الاقتصادي" المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،1984.

[11] Ottilia Pogacsics Rouguet ,Op,Cit, p22.

[12] د.عبد المجيد رشيد محمد التكريني"التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة للتكامل الاقتصادي العربي"دار الرسالة للطباعة، بغداد 1987، ص17-18.

[13] د.منصور الراوي"التكامل الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي" جامعة بغداد، ص 73.

مشاريع تدخل في علاقات تكاملية فيما بينها، بمعنى اخضاع السوق للخطة الاقتصادية المشتركة[14]، كما يشير هذا النوع من التكامل على أنه يقوم بين دول متقاربة في مستوى تقدمها الاقتصادي[15].

ويعرفه Bella Balassa على أنه[16]: عملية وواقع فهو كعملية لأنه يشمل كافة الإجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين هذه الوحدات.

وبناءا على ما سبق فقد كان هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن التكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية، يتم من خلالها القضاء على جميع القيود على حركة عوامل الانتاج وكذا التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية وذلك بين بلدين او أكثر.

المطلب الثاني : الفرق بين التكامل الاقتصادي والمفاهيم المتشابهة

بعد تعرضنا لمفهوم التكامل الاقتصادي وجب علينا التمييز بينه وبين المصطلحات الشبيهة به، والتي نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول : التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي

يتمثل الفرق بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي في النوعية وكذلك في الكمية[17] فالتعاون الاقتصادي يتضمن إجراءات تهدف إلى التقليل من التمييز بين الدول مع الحفاظ على سياساتها الخاصة، وتعدد أشكال التعاون من بينها[18]:

- الاتفاقيات الدولية (الثنائية أو الجماعية) مثل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATTالتي تلزم الدول الأعضاء بإزالة القيود الكمية وخفض الرسوم الجمركية بينهم،

[14] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق الذكر، ص20.

[15] د.منصور الراوي، مرجع سابق الذكر، ص 73.

[16] Bela Balassa « The Theory of Economic Integration » R.D. Irwin, 1961 ,p1.

[17] Bela Balassa,Op.cit ,p2 .

[18] د.محمد لبيب شقير"الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجزء الأول، سنة1986، ط1، ص48-47.

والاتفاقية العامة التجارة في الخدمات GATS التي تلزم الدول الأعضاء بإزالة القيود على الخدمات فيما بينهم.

- التعاون القائم بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي طبقا للالتزامات التي تفرضها عليها اتفاقية إنشائه وكذلك التعاون القائم بين الدول في منظمات الأمم المتحدة.

مما يعني أن التعاون الاقتصادي عبارة عن مجموعة من الاجراءات والاتفاقيات والتي تقوم على أساس تحقيق منفعة مشتركة وبصورة متناسبة لجميع الدول المتعاونة، وبالتالي يمكن أن يقوم حتى بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بل وحتى المتعارضة، في حين التكامل الاقتصادي يشمل الإجراءات التي يترتب عليه إلغاء كل أشكال التمييز بين الدول المتكاملة لخلق كيان اقتصادي جديد وعلى عكس التعاون الاقتصادي فانه يقوم فقط بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المتقاربة.

الفرع الثاني : التكامل اللاإرادي والتكامل التلقائي

يقصد بالتكامل اللاإرادي[19] أو ما يعرف بتكامل التبعية أو التكامل الامبريالي[20] هو فرض دول التكامل على دول أخرى بالقوة وهو ما شهدته البلاد النامية في علاقاتها مع البلاد المتقدمة، مثل التكامل الاقتصادي الذي فرضته الإمبراطورية الرومانية على الأقاليم الخاضعة لها، والتكامل الاقتصادي الذي فرضته الدول الاستعمارية الأوروبية على مستعمراتها، بينما التكامل التلقائي أو ما يسمى بتكامل التكافؤ أو التكامل الارادي هو الرغبة الحرة للتكامل بين الدول بناءا على اتفاقها وإرادتها.

الفرع الثالث : التكامل الاقتصادي والإقليمية

إن من بين أهم الخصائص التي تميز التكامل الاقتصادي أنه ذو طابع إقليمي يضم عدد محددا من الدول، وليس ذو طابع عالمي يضم كل الدول، لذلك وجب علينا التعرف على الإقليمية.

---

[19] د.محمد لبيب شقير، مرجع سابق الذكر، ص 49.

[20] د.منصور الراوي"التكامل الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي" جامعة بغداد، ص 72.

يعرف Russet الاقليمية على أنها[21]:وجوب تقارب من النواحي الثقافية والاجتماعية والسياسية وحتى الجغرافية بين الدول التي تدخل في نطاق معين.

وبالتالي فان الإقليمية قد تعزز من فرص قيام التكامل الاقتصادي سواء بالنسبة للدول المتقدمة أوالدول النامية، فقد أكد Balassa أن قيام تكامل اقتصادي بين دول متجاورة هو بمثابة إرجاع الأوضاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه، كما أوضح الاقتصاديان السويسريان Gerard & Victoria Curzon أهمية التكتلات الاقليمية بالنسبة الدول النامية من خلال مقولتهما[22]: يبدو أن الترتيبات الاقليمية هي الحل الملائم للاقتصاديات النامية، لأن أغلبها من الصغر على نحو لا يسمح لها بأن تنغمس في أبسط صور السياسة الاقتصادية التي تعتمد على الاعتبارات الوطنية والسوق الوطنية وحدها، ومن عدم اكتمال النمو الاقتصادي على نحو لا يمكنها معه الثقة في اقامة اقتصاد منفتح نسبيا على الخارج، ويبدو ان التكامل الاقتصادي الاقليمي هو الطريق البارع للخروج من هذا الاشكال، لأنه يجمع بين عناصر تحقق تحرير أكبر للتجارة(بين الأطراف)، وعناصر تحقق حماية أكبر (في مواجهة العالم الخارجي).

المبحث الثاني : دوافع التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته بقدر ما هو غاية لتحقيق أهداف معينة، ويمكن إجمالي دوافع التكامل الاقتصادي فيما يلي[23]:

المطلب الأول : الدوافع الاقتصادية

- ✓ الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه، الأمر الذي يترتب عليه زيادة رفاهية المستهلكين، ويقصد بحجم السوق[24] هنا ليس فقط المساحة الجغرافية أو عدد السكان،

---

[21]Russit « International Region and the International system »Astudy in Political Ecology .

[22] محمد لبيب شقير، مرجع سابق الذكر، ص74.

[23]د.عبد المجيد رشيد محمد التكريني، مرجع سابق الذكر، ص27-30.

[24] د.تيسير عبد الجابر، مرجع سابق الذكر، ص28.

وانما مجموع القوة الشرائية في الدول الأعضاء والتي يمكن قياسها بالطلب الكلي أو الانتاج الوطني الاجمالي، ويمكن قياسه بالنسبة لصناعة معينة بمجموع الطلب على منتجاتها في جميع الدول الأعضاء

- ✓ إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية فيما بينهم مما يترتب عليه امتصاص الفائض، والتخفيف من حدة النقص، مما يترتب عليه زيادة فرص العمل.
- ✓ تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى حصولها على شرط أفضل لمبادلاتها في التجارة الخارجية سواء فيما يتعلق باستيراداتها أوصادراتها والتي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها.
- ✓ توفير المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوافر فيها شروط الكفاءة الإنتاجية وذلك نتيجة اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه.
- ✓ تخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة.
- ✓ زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتحسين معدلات التبادل الدولي لصالح دول المنطقة المتكاملة، ويمكن قياس معدل التبادل الدولي[25] بقسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار المستوردات ويسمى أيضا بمعدل التبادل السلعي.
- ✓ زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء خصوصا في الآجال الطويل عن طريق تشجيعه للاستثمار[26].
- ✓ زيادة معدل التوظيف الناجم عن الغاء القيود على حركة الأشخاص بين الدول الأعضاء، مما يعمل على تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة وعدد السكان، بالإضافة الى تمكين تشغيل السكان[27] في اعمال تتناسب بدرجة أكبر مع كفاءتهم وتنويع مهارات المستخدمين وزيادة تخصصهم وبالتالي انتاجيتهم.

---

[25] د.تيسير عبد الجابر، مرجع سابق الذكر، ص29.

[26] د.صبيحة بخوش"اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007" دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، سنة 2010، ص65-67.

[27] د.كامل بكري، مرجع سابق الذكر، ص46.

- ✓ زيادة حجم و فرص الاستثمار الناجم عن التقليل من عدم اليقين سواء لدى المستثمرين أوالمنتجين وكذا تحسين الفرص أمام الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ العمل على تطوير القدرات التكنولوجية وتنميتها من خلال توفير مصادر التمويل المشترك لبرامج البحوث[28].
- ✓ العمل على رفع مستوى رفاهية المواطنين من خلال الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة نظرا لالغاء الرسوم الجمركية من جهة والى تخفيض تكاليف الانتاج من جهة أخرى[29].

المطلب الثاني : الدوافع السياسية

على الرغم من توفر مجموعة من الدوافع الاقتصادية لقيام أي تكامل اقتصادي، الا أنها لا تعتبر كافية دون الدافع السياسي[30]، هذا لا يعني ضرورة قيام اتحاد سياسي بين الدول الراغبة في تشكيل تكامل اقتصادي، وانما يقصد به التفاعل المتبادل بين الجانب السياسي والاقتصادي، وهو ما أثبتته التجارب التاريخية فقد يكون التكامل السياسي كأداة لدفع التكامل الاقتصادي كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يعرف بالمنهج الاتحادي أو الفيدرالي، أو يكون التكامل السياسي كنتيجة للتكامل الاقتصادي كما في حالة الاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف بالمنهج الوظيفي الحديث.

وبالتالي فان الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي عديدة، فقد تكون[31]:

- ✓ لدعم المركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.
- ✓ تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية.
- ✓ ضرورة لازمة لإقامة الوحدة المتكاملة.

---

[28] د. ايمان عطية واصف"مبادئ الاقتصاد الدولي" دار الجامعية الجديدة، سنة 2008، ص203.

[29] أ. محسن الندوي"تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة" منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، سنة 2011، ص 85.

[30] صبيحة بخوش، مرجع سابق الذكر، ص60-61.

[31] د.عمرو محمد يوسف"التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي-دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي وبعض التكتلات الاقليمية الأخرى" دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، سنة 2011، ص9-10.

ومن هنا يتبين لنا أن التكامل الاقتصادي يحقق للدول المتكاملة فوائد اقتصادية وسياسية عديدة، وقد أكد "Trevin" على أن التكامل الاقتصادي هو مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية، لأن الدوافع باتجاهها، والعقبات في سبيلها، هي شكل أساسي ذات طبيعة سياسية، فالإرادة السياسية هي بالتالي شرط مسبق لأي تكامل اقتصادي ونقدي.

المبحث الثالث : مستويات التكامل الاقتصادي ومشاكله

يمكن أن يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عديدة، والتي تمثل درجات متفاوتة من التكامل، فقد يكون كاملا عندما يتم الوصول الى أرقى مرحلة من مراحله وبالتالي يشمل كافة الأشكال، وقد يكون جزئيا عندما يشمل شكلا من أشكاله، كما سنراه بالتفصيل لاحقا، هذا ما يعني أن عملية التكامل الاقتصادي تنجم عنها مشاكل وصعوبات متعددة.

المطلب الأول : مستويات التكامل الاقتصادي

يشمل التكامل الاقتصادي عدة مستويات هي كما يلي[32]:

الفرع الأول : منطقة التجارة الحرة

هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بينها من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي، وبالتالي فهي تعتبر الخطوة الأولى الجادة[33] في طريق التكامل.

منطقة التجارة الحرة = الغاء كافة القيود على حركة السلع

ومن بين أمثلة مناطق التجارة الحرة في العالم نجد ما يلي:

[32] Bela Balassa,Op.cit ,p 3 -4 .

[33] د.عبد المجيد رشيد محمد التكريني، مرجع سابق الذكر، ص23.

منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)[34] : والتي تأسست بموجب اتفاقية استكهولم في سنة 1960م من قبل: النمسا و الدنمارك و النرويج و البرتغال و السويد و سويسرا والمملكة المتحدة، على أساس تحرير التجارة في السلع بين الدول الأعضاء فيها كوسيلة لتحقيق النمو والرخاء بين الدول الأعضاء، وكذلك لتعزيز التكامل الاقتصادي بين بلدان أوروبا الغربية، بالاضافة الى المساهمة في توسيع نطاق التجارة على الصعيد العالمي.

انضمت فنلندا في سنة 1961م و أيسلندا وليختنشتاين في سنة 1970م و في سنة 1991 على التوالي، و في سنة 1973م تركت كل من المملكة المتحدة و الدنمارك EFTA للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك البرتغال في سنة 1986 و النمسا وفنلندا و السويد في سنة 1995، ليصبح الدول الأعضاء EFTA هي أيسلندا وليختنشتاين والنرويج و سويسرا.

منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) : والتي مرت بالمراحل التالية[35]:

- ✓ في 10 جوان 1990 : اتفقت كل من كندا و الولايات المتحدة و المكسيك على انتهاج اتفاقية للتجارة الحرة.
- ✓ في 5 فبراير 1991 : بدء مفاوضات النافتا.
- ✓ في 17 ديسمبر 1992: وقعت اتفاقية النافتا من قبل كل من كندا والولايات المتحدة و المكسيك.
- ✓ في أوت 1993 : تم إضافة اتفاقيات جانبية اهتمت بالعمالة والبيئة وتم التفاوض عليها.
- ✓ في 1 جانفي 1994 : دخلت النافتا حيز التنفيذ.

وبالتالي تم خلق أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، ومنذ ذلك الحين ساعدت النافتا على تحفيز النمو الاقتصادي وخلق وظائف بأجور أعلى في جميع أنحاء أمريكا الشمالية، كما مهدت الطريق لمزيد من المنافسة في السوق وتعزيز القدرة الشرائية للمستهلكين و للأسر و للمزارعين و للشركات في أمريكا الشمالية، وقد اثبت النافتا أن تحرير التجارة يلعب دورا هاما في تعزيز الشفافية والنمو الاقتصادي في مواجهة تزايد المنافسة العالمية، ويوضح الجدول التالي لمحة مختصرة عن النافتا:

---

[34] http://www.efta.int/about-efta, vu le 08/11/2013.

[35] http://www.naftanow.org/about/default_en.asp vu le 08/11/2013

الجدول 1: لمحة مختصرة عن النافتا خلال سنة 2012

دول النافتا	كندا	الوم أ	المكسيك	المجموع
السكان (بالمليون)	34.838	321.306	120.847	476.991
اللغات	الانجليزية والفرنسية	الانجليزية	الاسبانية	–
الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	1,773.288	15,698.325	1,173.435	18,645.047
الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (مليون دولار أمريكي)	45.375	167.620	12.659	225.654
القوى العاملة (مليون)	19.310	160.530	51.717	231.557

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

منطقة النافتا هي موطن ل476.991 مليون مواطن منهم 34.838 مليون يعيشون في كندا و321.306 مليون في الولايات المتحدة و 120.847 مليون في المكسيك، وفيما يخص اللغات التي يتم التحدث بها على نطاق واسع في دول النافتا هي الإنجليزية و الإسبانية والفرنسية، ومع ذلك هناك العديد من اللغات الأخرى التي يتم التحدث بها في جميع أنحاء القارة، وبلغ حجم

الناتج المحلي الاجمالي لدول النافتا مجتمعة 18,645.047 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م مقارنة ب 8,308.698مليون دولار أمريكي في سنة 1995م، أما التجارة البينية لدول النافتا فقد بلغت 2,216.392 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م مقابل 772.983 مليون دولار أمريكي في سنة 1995م، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة 225.654 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م مقارنة ب 77.553 مليون دولار أمريكي في سنة 1995م، وقد ارتفعت القوى العاملة في النافتا الى 231.557 مليون في سنة 2012م مقارنة ب 187.143 مليون في سنة 1995م.

منطقة التجارة الحرة للآسيان (AFTA) : تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا[36] أو ما يعرف بالآسيان في 8 أوت سنة 1967م في بانكوك بتايلاند عند التوقيع على إعلان بانكوك من طرف إندونيسيا وماليزيا و الفلبين وسنغافورة و تايلاند، ثم انضمت بروناي دار سلام في 7 جانفي سنة 1984م وفيتنام في 28 جويلية سنة 1995م وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية و ميانمار في 23 جويلية سنة 1997م و كمبوديا في 30 أفريل سنة 1999م، لتصبح الدول العشر الأعضاء في الرابطة، وتهدف الآسيان الى تعزيز التعاون في المجالات الثقافية و الفنية والتعليمية وغيرها الاقتصادية والاجتماعية وكذا تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة من خلال التمسك باحترام العدالة وسيادة القانون والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الميثاق، وأنها مفتوحة لجميع الدول في منطقة جنوب شرق آسيا للانضمام اليها.

و في ديسمبر 1997م عقد قادة الاسيان قمتهم في كوالالمبور و قرروا تحويل الرابطة إلى منطقة مستقرة ومزدهرة وذات قدرة تنافسية عالية وانخفاض التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وذلك في آفاق 2020م.

و في قمة بالي في أكتوبر 2003م أعلن قادة آسيان الى انشاء جماعة الآسيان التي تتألف من الجماعة السياسية والأمنية والجماعة الاقتصادية والجماعة الاجتماعية والثقافية، حيث تم اعتماد الجماعة الاقتصادية للآسيان (AEC) في 20 نوفمبر 2007م هدفها هو تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بحلول عام 2020م، كما يلي:

[36] http://www.asean.org/asean/about-asean/history vu le 08/11/2013

- ❖ انشاء سوق مشتركة.
- ❖ اقامة منطقة اقتصادية ذات قدرة تنافسية عالية.
- ❖ تحقيق تنمية اقتصادية عادلة في المنطقة.
- ❖ اقامة منطقة مندمجة تماما في الاقتصاد العالمي.

وبعد التوقيع على بروتوكول تعديل اتفاقية منطقة التجارة الحرة في سنة 2003م التزمت الدول الأعضاء في الجماعة على الغاء الرسوم الجمركية، بعدما بدأت هذه التخفيضات في سنة 1993م.

وقد تم انشاء منطقة التجارة الحرة للآسيان تقريبا، حيث حققت الدول الأعضاء تقدما كبيرا في تخفيض الرسوم الجمركية البينية، وصلت الى أكثر من 99% بين دول الست للآسيان وهي بروناي دار السلام واندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاندا[37]، أما أحدث الأعضاء وهي كمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام فهي ليست بعيدة في تنفيذ الالتزامات فحققت ما يقرب من 80%.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) : عرفت الدول العربية مجموعة من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي فيما بينها والتي نوجزها فيما يلي[38]:

- ❖ اتفاقية تسهيل التجارة البينية والحدودية في سنة 1953م التي تتضمن الدخول الحر للسلع الزراعية وتخفيض 25% لتعريفة السلع الصناعية.
- ❖ اتفاقية نقل الاستثمارات وتثبيت المدفوعات في سنة 1953م.
- ❖ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في سنة 1957م.
- ❖ اتفاقية السوق العربية المشتركة في سنة 1964م والتي هدفت إلى تشجيع التخفيض التدريجي للتعرفة على جميع سلع الدول العربية بالإضافة إلى حرية انتقال الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

---

[37] Association of Southeast Asian Nations 2008 " Asean Economic Community Blueprint" sur le site: http://www.asean.org/archive/5187-10.pdf vu le 08/11/2013

[38] محمود ببيلي و هاجر بغاصة " أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل" قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سنة 2008.

❖ اتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية في سنة 1981م.

والتي لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب أهمها عدم توفر الارادة السياسية، إلا حين اعلان المجلس الاقتصادي والاجتماعي[39] في سنة 1995م بجامعة الدول العربية عن اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كبرنامج لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية[40] خلال عشر سنوات اعتبارا من 1 جانفي 1998م الا أنه تم تقليص المدة الى سبعة سنوات وبالتالي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2005م، والتي تضم 18 دولة عربية وهي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وسلطنة عمان والكويت وقطر وفلسطين والمغرب وسوريا ولبنان والعراق ومصر وتونس وليبيا والسودان واليمن والجزائر[41].

الفرع الثاني : الاتحاد الجمركي

هو تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء، وبالتالي فهو يعتبر خطوة تطويرية[42] لمنطقة التجارة الحرة.

الاتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريفة جمركية موحدة ازاء العالم الخارجي

وفيما يلي نماذج من الاتحادات الجمركية في العالم:

البنلوكس[43] **Benelux** : هو اتحاد جمركي وافقت عليه كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ خلال الحرب العالمية الثانية وبالضبط في سنة 1944م لتفعيل التكامل الأوروبي، وفي سنة 1958م تم إنشاء الاتحاد الاقتصادي البنلوكس الذي ينطوي على توسيع وتعميق التكامل

---

[39] الأمانة العامة " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 1997/02/19 على الموقع التالي: http://www.mit.gov.jo/Portals/0/GAFT/GAFTA.pdf، اطلع يوم: 2013/11/08.

[40] تم اقرارها كذلك في سنة 1981 وصادقت عليها 19 دولة، بمعنى الدول التي لم تصادق حتى الآن هي جيبوتي وجزر القمر.

[41] والتي انضمت في سنة 2009.

[42] د.عبد المجيد رشيد محمد التكريني، مرجع سابق الذكر، ص24.

[43] http://www.benelux.int/fr/bnl/bnl_geschiedenis.asp vu le 08 /11/2013

الاقتصادي، وفي 17 يونيو 2008م تم التوقيع على معاهدة جديدة للبنلوكس تركز على ثلاث قضايا رئيسية : السوق المحلية و الاتحاد الاقتصادي، التنمية المستدامة، العدالة و الشؤون الداخلية، و كلها تحت الاسم الجديد ألا وهو اتحاد البنلوكس.

الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية (SACU) : يعتبر من أقدم الاتحادات الجمركية في العالم يعود تاريخه الى سنة 1889م لاتفاقية الاتحاد الجمركي للمستعمرة البريطانية، وفي 29 جوان سنة 1910 تم توقيع اتفاقية جديدة بين جنوب أفريقيا و بوتسوانا و ليسوتو و سوازيلاند و ناميبيا والتي تسمى البلنس (BLNS) وهي الأحرف الأولى من أسمائها[44]، الذي لم يحقق أية انجازات حتى سنة

1969م حيث تم[45]:

- ✓ تحقيق تعريفة جمركية خارجية موحدة (CET) على جميع السلع الى الاتحاد من بقية دول العالم.
- ✓ حرية حركة المنتجات المصنعة في الاتحاد دون أي قيود أو حواجز كمية.
- ✓ صيغة لتقاسم الايرادات المشتركة لتوزيع المداخيل التي يتم جمعها من قبل الاتحاد.

وفي سنة 1925م اعتمدت جنوب افريقيا سياسة الاحلال محل الواردات[46] أي تحديد التعريفة التي تترك الأسعار من دون تغيير، بحيث يعادل أثر تحويل التجارة، من خلال التعريفات الجمركية الخارجية المشتركة على المنتجات من خارج الاتحاد، وعملت هذه التدابير على استقطاب جنوب افريقيا للتنمية الصناعية، وفي ظل هذه الظروف ظلت دولة جنوب افريقيا المسؤولة الوحيدة عن تجميع الإيرادات المشتركة للاتحاد، ووضع رسوم الاستيراد و كذا وضع السياسات الضريبية، مما أدى الى عقد اتفاقية جديدة للاتحاد الجمركي في 11ديسمبر 1969م، والتي عدلت في سنة 1976م، والتي كانت تهدف الى تغيير صيغة تقاسم الايرادات المشتركة الا أنها لم تطبق بسبب عدم وجود صنع قرار مشترك واستمرار وجود سلطة وحيدة في صنع

---

[44] د.محمد محمود الامام"تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي"مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، سنة 2004، ص 113.

[45] http://www.sacu.int/about.php?id=394 vu le 08 /11/2013

[46] د.محمد محمود الامام، مرجع سابق الذكر، ص 114.

القرار ألا وهي دولة جنوب افريقيا، ومع استقلال ناميبيا في سنة 1990م و نهاية نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في سنة 1994م، شرعت أعضاء ساكو في مفاوضات جديدة في نوفمبر سنة 1994م والتي بلغت ذروتها في اتفاق ساكو الجديد سنة 2002م.

وتناولت اتفاقية الاتحاد الجمركي سنة 2002 ثلاثة قضايا[47]:

- ✓ خلق عدة مؤسسات مستقلة بما في ذلك مجلس الوزراء و لجنة الاتحاد الجمركي و محكمة ساكو ومجلس التعريفة ساكو، وقد وضعت هذه المؤسسات لتعزيز المشاركة المتساوية من جانب الدول الأعضاء، وكذا الاتفاق على تنسيق السياسات في مجال الزراعة والصناعة والمنافسة والممارسات التجارية غير العادلة وحماية الصناعات الناشئة .
- ✓ صيغة جديدة لتقاسم الإيرادات.
- ✓ الحاجة إلى وضع استراتيجيات لتعزيز التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمنطقة دون المساس باقتصاديات الدول الصغيرة.

الفرع الثالث : السوق المشتركة

يعتبر اعلي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء وهو ما تم في مرحلة الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة الأشخاص وحركة رؤوس الأموال، والتي تعتبر مرحلة أكثر تطورا.

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + إلغاء القيود على حركة الأشخاص و رؤوس الأموال

ومن بين أمثلة السوق المشتركة في العالم:

السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (COMESA) : ترجع جذور انشاء[48] السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا إلى منتصف 1960م، بعدما حظيت فكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي

[47] http://www.sacu.int/about.php?id=394 vu le 08 /11/2013

زخما كبيرا ميزت فترة ما بعد الاستقلال في معظم أفريقيا، و في ظل هذه الظروف عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا (ECA) اجتماع وزاري للدول المستقلة حديثا في شرق وجنوب أفريقيا في سنة 1965م للنظر في مقترحات لإنشاء آلية لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، و أوصى الاجتماع الذي عقد في لوساكا بزامبيا على إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول شرق و جنوب افريقيا، وفي سنة 1978م اجتمع وزراء التجارة والمالية والتخطيط في لوساكا وتم اقامة منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا (PTA) في "اعلان نوايا لوساكا" على مدى فترة 10 سنوات لتتحول فيما بعد الى سوق مشتركة، وتم التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة التجارة التفضيلية في لوساكا في 21 ديسمبر 1981 والتي دخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982 بعد أن تم التصديق عليها[49] من قبل تسع دول هي اثيوبيا و اوغندا وجزر القمر وجيبوتي وزامبيا والصومال وكينيا وملاوي وموريشيوس، وانضمت بوروندي ورواندا الى منطقة التجارة الحرة في 1 يناير 2004.

و تم التوقيع على معاهدة إنشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا[50] "الكوميسا" في 5 نوفمبر 1993 في كمبالا بأوغندا وتم التصديق عليها في ليلونغوي بمالاوي يوم 8 ديسمبر 1994 لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية السابقة (PTA) كما كان محدد من قبل، وبذلك تأسست الكوميسا " كمنظمة للدول ذات السيادة المستقلة الحرة التي وافقت على التعاون في تطوير مواردها الطبيعية والبشرية من أجل خير كل شعوبها " بين 19 دولة عضو وهي اثيوبيا واوغندا وجزر القمر وجيبوتي وزامبيا وكينيا وملاوي وموريشيوس وسيشل وبوروندي وكونغو ومصر واريتيريا وزيمبابوي وسوزيلاندا وروندا ومداغشقر وليبيا والسودان، والجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية للكوميسا:

الجدول 2 : أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الكوميسا لسنة 2012

---

[48] http://about.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=95&Itemid=191 vu le 09/11/2013

[49] د.محمد محمود الامام، مرجع سابق الذكر، ص 122.

[50] http://about.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=75&Itemid=106 vu le 09/11/2013

الدول	عدد السكان (مليون)	اليد العاملة (مليون)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (مليون دولار أمريكي)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(%)
بوروندي	9.850	4.543	2.464	1	4,38
جزر القمر	718	257	595	17	2,46
كونغو	65.705	26.934	17.910	3.312	5,80
جيبوتي	860	310	1 400	100	4,67
مصر	80.722	28.397	252.947	2.798	1,60
ارتيريا	6.131	2.767	3.078	74	6,50
أثيوبيا	91.729	43.517	41.010	970	7,00
كينيا	43.178	16.449	41.038	259	4,50
ليبيا	6.155	2.360	73.238	1.909 *	100,68
مداغشقر	22.294	10.848	10.004	895	2,35
ملاوي	15.906	7.134	4.758	129	7,50
موريشيوس	1.240	619	11.515	361	3,11
رواندا	11.458	5.529	7.243	160	7,92
سيشل	92	-	996	114	4,00
سودان	37.195	11.532	69.136	2.466	-3,91 •
أوغندا	36.346	14.306	23.575	1.721	4,65
سويزلندا	-	435	3 959	90	1,00
زامبيا	14.075	5.866	20.177	1.066	5,79
زمبابوي	13.724	7.015	9.678	400	3,10

* احصائيات 2010

- عدم توفر البيانات.

• احصائيات 2011.

الكوميسا	458.608	188.817	581.601	149.32	6,06

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

منطقة الكوميسا هي موطن ل 458.608 مليون مواطن بعدما كانت موطن فقط ل305.551 مليون مواطن في سنة 1995م وبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لدول الكوميسا 581.601 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م مقارنة ب166.895 مليون دولار أمريكي في سنة 1995م، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2012م 6,06 % بعدما كان لا يتجاوز 3 % في سنة 1995م، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة 14.932 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م مقارنة ب 1.014 مليون دولار أمريكي في سنة 1995م، وقد ارتفعت القوى العاملة في الكوميسا الى 188.817 مليون في سنة 2012م مقارنة ب 116.004 مليار في سنة 1995م، أما حجم التجارة البينية لدول الكوميسا فقد بلغت 19.528 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م مقابل 2.754 مليون دولار أمريكي في سنة 1995م.

السوق المشتركة للكاريبي (CARICOM) : يمكن اعتبار البداية الحقيقية[51] لإنشاء الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة كان نتيجة 15 عاما من العمل على التكامل الإقليمي التي ولدت مع تأسيس اتحاد جزر الهند الغربية التي كانت مستعمرة للمملكة المتحدة في سنة 1958م، والذي كان يهدف الى تشكيل اتحاد سياسي الا أنه لم يدم طويلا وانتهى في سنة 1962م، ومع نهاية الاتحاد قرر قادة منطقة البحر الكاريبي الاستمرار في تعزيز مجالات التعاون خصوصا بعد حصول كل من جامايكا وترينيداد و توباغو على الاستقلال حيث اقترحت حكومة ترينيداد و توباغو إنشاء الجماعة الكاريبية، التي تتألف ليس فقط من 10 أعضاء في الاتحاد، و انما أيضا جميع جزر البحر الكاريبي سواء المستقلة أو غير المستقلة، و لمناقشة هذا الاقتراح عقد رئيس وزراء ترينيداد و توباغو أول مؤتمر في جويلية 1963م وحضره قادة كل من بربادوس وغيانا البريطانية وجامايكا وترينيداد وتوباغو، وفي جويلية 1965 أسفرت المحادثات على وضع

[51] http://www.caricom.org/jsp/community/history.jsp?menu=community, vu le 09/11/2013

خطط محددة لإنشاء منطقة تجارة حرة[52] (CARIFTA) والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 ماي 1968م بمشاركة كل من أنتيغوا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وغيانا مع دخول دومينيكا وغرينادا وسانت كيتس أنغيلا وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجامايكا ومونتسيرات في 1 أوت 1968م، وهندوراس البريطانية في ماي 1971م، و في أكتوبر سنة 1972م قرر قادة منطقة البحر الكاريبي تحويل CARIFTAإلى سوق مشتركة وإقامة الجماعة الكاريبية، و في أفريل سنة 1973م تم اقرار إنشاء الجماعة الكاريبية بموجب معاهدة تشاغواراماس على أن تدخل حيز التنفيذ في 1 أوت 1973م بين كل من بربادوس و جامايكا و غيانا وترينيداد–توباغو لتنضم في وقت لاحق الأقاليم الثمانية الكاريبية للجماعة الكاريبية وهي أنتيغوا–بربودا ودومينيك و بليز وغرينادا وسانت لوسيا ومونتسيرات وسانت كيتس–نيفيس و سانت فنسنت–جزر غرينادين و جزر البهاما في 4 جويلية 1983م، وجامايكا و سورينام في 4 جويلية 1995م، وهايتي عضوا كاملا في 3 جويلية 2002م لتصبح الدولة 15 من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وتتمثل أهداف الجماعة الكاريبية فيما يلي:

- ✓ تحسين مستويات المعيشة
- ✓ التوظيف الكامل للعمالة وعوامل الانتاج الأخرى.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- ✓ توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول العالم الثالث.
- ✓ تعزيز مستويات القدرة التنافسية الدولية.
- ✓ التخطيط والتنظيم لزيادة الانتاج والانتاجية.
- ✓ تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.
- ✓ تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الخارجية.

ويتكون الهيكل التنظيمي للجماعة من الأجهزة الرئيسية وهي مؤتمر رؤساء الحكومات ومجلس وزراء دول الأعضاء، والأجهزة المساعدة وهي مجلس الشؤون المالية والتخطيط ومجلس

[52] http://www.caricom.org/jsp/community/carifta.jsp?menu=community, vu le 09/11/2013.

الانماء التجاري والاقتصادي ومجلس العلاقات الخارجية ومجلس حقوق الانسان والتنمية الاقتصادية.

والجدول التالي يلخص أهم المؤشرات الاقتصادية للكاريكوم:

الجدول 3 : أهم المؤشرات الاقتصادية للكاريكوم لسنة 2012

الدول	عدد السكان (مليون)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(%)	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (مليون دولار أمريكي)
أنتيغوا وبربودا	89	1.162	0,90	74
جزر البهاما	372	8.043	2,50	1.094
بربادوس	283	4.530	0,91	356
بليز	324	1.558	4,20	198
دومينيك	72	524	2,00	20
غرنادا	105	845	0,40	33
غيانا	795	2.823	3,80	231
هايتي	10.174	7.166	2,50	179
جامايكا	2.769	15.156	−0,20	362
مونتسيرات	5	62*	2,00	3
سانت كيتس ونيفيس	54	728	−0,80	101
سانت لوسيا	181	1.280	0,90	113
سانت فنسنت وجزر غرينادين	109	715	1,50	126
سورينام	535	5.033	3,60	70
ترينيداد وتوباغو	1.337	23.541	1,00	2.527

* احصائيات 2011

الكاريكوم	17.204	73.168	1,34	5,486

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

يوضح الجدول أعلاه أن الكاريكوم هي موطن ل 17.204 مليون مواطن بعدما كانت موطن ل 10.056 مليون مواطن في سنة 1973م، وأن حجم الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة 73.168 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م مقارنة ب6.287 مليون دولار أمريكي في سنة 1973م، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2012م 1,34%، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة 5,486 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م مقارنة ب 276 مليون دولار أمريكي فقط في سنة 1995م.

السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (MERCOSUR) : وتعرف كذلك بالسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والتي أنشأت[53] في معاهدة اسونسيون في سنة 1991م بين الأرجنتين والبرازيل و باراغواي وأوروغواي الشرقية، وفي سنة 1994م تم تحديد هيكلها المؤسساتي، وفي سنة 1998م تم التوقيع على بروتوكول أوشوايا بانضمام كل من بوليفيا وشيلي كأعضاء مشاركين، وفي سنة 2002م تم التوقيع على بروتوكول أوليفوس لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، وفي سنة 2005م تم انشاء برلمان ميركوسور، وفي سنة 2006م تم انضمام فنزويلا، وفي سنة 2012م تم انضمام بوليفيا، وتهدف هذه السوق الى ما يلي:

- حرية انتقال عوامل الانتاج بين الدول الأعضاء من خلال الغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية وأية قيود أخرى.
- انشاء تعريفة خارجية موحدة واعتماد سياسة تحارية مشتركة وتنسيق المواقف في المحافل الاقتصادية والتجارية الاقليمية والدولية.
- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية بين الدول الأعضاء.

السوق الأوروربية المشتركة (ECM) : بناءا على نجاح معاهدة الفحم والصلب بين الدول الست وهي ألمانيا الغربية وفرنسا و ايطاليا وبلجيكا و هولندا ولوكسمبورغ تم توسيع التعاون إلى قطاعات اقتصادية أخرى، تم التوقيع على معاهدة روما حيث تم خلق الجماعة الاقتصادية

[53]http://www.mercosur.int/t_generic.jsp?contentid=3862&site=1&channel=secretaria&seccion=3, vu le 09/11/2013.

الأوروبية (EEC) أو "السوق المشتركة" التي تهدف الى حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء، والتي استمرت حتى قيام الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

الفرع الرابع : الاتحاد الاقتصادي

تمييزا له عن السوق المشتركة فهو يجمع بين إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج مع درجة معينة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية من اجل إزالة التمييز الذي كان في هذه السياسات.

الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + تنسيق السياسات الاقتصادية

ومن بين نماذجه في العالم، ما تم التوقيع عليه في 7 فبراير 1992 والذي اطلق عليها اسم معاهدة ماستريخت التي اعتبرت خطوة هامة لوضعها قواعد واضحة لمستقبل العملة الموحدة الأوروبية من خلال ثلاثة مراحل أساسية، كما تم تغيير تسمية الجماعة الأوروبية الى الاتحاد الأوروبي.

الفرع الخامس : التكامل الاقتصادي الشامل أو الاتحاد النقدي

يفترض التكامل الاقتصادي الشامل بالإضافة إلى التنسيق بين السياسات الاقتصادية، توحيد السياسات المالية والنقدية والاجتماعية ومواجهة التقلبات الدورية ويتطلب إنشاء سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لدول الأعضاء.

الاتحاد النقدي = الاتحاد الاقتصادي + وضع سلطة مركزية

وفيما يخص نماذج الاتحادات النقدية في العالم فسيتم التعرض اليها بالتفصيل لاحقا.

كما يمكن أن نجد أشكال أخرى للتكامل الاقتصادي وذلك وفقا للتقسيم على أساس الأدوات التي يتم الاعتماد عليها:[54]

[54] د.محمد لبيب شقير، مرجع سابق الذكر، ص 51-52.

- **تكامل التجارة :** وهو ما يعني تحرير التجارة من كافة القيود بين الدول الأعضاء.
- **تكامل عناصر الانتاج :** فهو يتضمن تحرير انتقال عناصر الانتاج داخل المنطقة المتكاملة.

كما نجد مصطلح **تكامل الأسواق** والذي يعني تكامل التجارة (سوق السلع) وتكامل عناصر الانتاج (سوق العمل ورأس المال) ، وهو ما يطلق عليه أيضا من طرف بعض الاقتصاديين اسم* " **التكامل السلبي**" .

- **تكامل في السياسات :** وذلك من خلال التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.
- **تكامل المؤسسات :** ويتم من خلاله انشاء سلطة مركزية موحدة.

كما يطلق بعض الاقتصاديين على النوعين السابقين مصطلح* " **التكامل الايجابي** ".

وبالتالي فانه أيا كانت أشكال التكامل الاقتصادي فانه يحقق التكامل بالنسبة لجميع القطاعات في آن واحد وهو ما قد تعارضه بعض الدول بسبب الآثار السلبية له خصوصا على المدى القصير، ما جعل بعض الدول تفضل تحقيقه بصورة متتالية بمعنى تحقيق التكامل في قطاع واحد ليتم الانتقال الى القطاعات الأخرى الواحد تلو الآخر بالتدريج وهو ما يدعى ب "**التكامل القطاعي**"[55] فاذا نجح التكامل في القطاع الأول كان دافعا للانتقال الى القطاعات الأخرى وهكذا حتى يتم تحقيق **التكامل العام**، و تعتبر الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) التي وقعت عليها كل من فرنسا وايطاليا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا في 09 ماي 1950 أبرز مثال على التكامل القطاعي والتي أدت الى توسيع التعاون الى القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك بناءا على نجاحها.

المطلب الثاني : مشاكل التكامل الاقتصادي

إن أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي سابقة الذكر ينجم عنها مشاكل نوجزها فيما يلي:

---

* للمزيد من التفاصيل أنظر في تعريف Tinbergen للتكامل الاقتصادي.

* للمزيد من التفاصيل أنظر في تعريف Tinbergen للتكامل الاقتصادي.

[55] د.محمد لبيب شقير، مرجع سابق الذكر، ص 64.

الفرع الأول : المشاكل الناجمة عن منطقة التجارة الحرة

من بينها ما يلي[56]:

- انحراف التجارة: ونعني به دخول السلع إلى هذه المنطقة من خلال الدول ذات المستوى الأدنى للتعريفة الجمركية، وذلك لتفادي التعريفة المرتفعة التي يفرضها باقي دول أعضاء المنطقة.
- انحراف الإنتاج: ونعني به أن إنتاج بعض السلع يتحول من الدول ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا والتكاليف الإنتاجية المنخفضة نسبيا إلى الدولة ذات التعريفة ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا والتكاليف الإنتاجية المرتفعة نسبيا، الأمر الذي يتعارض مع نظرية التجارة الدولية التي تقسم العمل على أساس الميزة النسبية في الإنتاج.
- انحراف الاستثمار : إن انحراف التجارة يصاحبه تحركات غير مستحبة للاستثمارات الأجنبية، لأن المستثمرين سوف يستثمرون في الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة أيضا.

ولمواجهة هذه المشاكل نستعمل الوسائل التالية[57]:

- قاعدة النسبة المئوية: والتي تقوم على أساس حساب القيمة المضافة باعتبارها جزءا من قيمة المنتوج النهائي لأية سلعة موضوع المتاجرة، ومن ثم تلغي الرسوم الجمركية على السلع التي تشكل القيمة المضافة نسبة مئوية معينة من قيمتها السوقية التي تحددها المنطقة.
- قاعدة التحويل: والتي تقوم على أساس إعداد القوائم المشتركة بحصر العمليات الإنتاجية لكل سلعة من السلع موضوع المتاجرة، والبلد الذي تجري فيه عملية التحويل الهامة يعتبر بلد المنشأ لكل سلعة معينة.

---

[56] د.حسين عمر" التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر:النظرية والتطبيق"دار الفكر العربي، القاهرة 1998، ص29-32.

[57] د.حسين عمر، مرجع سابق الذكر، ص33-36.

- قاعدة الضرائب التعويضية: والتي تقوم على أساس دفع ضرائب تعويضية في الحالات التي تتجاوز فيها الفوارق في الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة حدودا معينة.

الفرع الثاني : المشاكل الناجمة عن الاتحاد الجمركي

ومن بينها ما يلي[58]:

- صعوبة تحديد مستوى واحد للتعريفات الجمركية المختلفة: إن توحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي قد يؤدي إلى خفض مستوى بعض التعريفات الجمركية لإحدى الدول وزيادة مستوى بعض التعريفات لبعض الآخر، هذا ما قد يؤثر بطبيعة الحال على الموارد الجمركية ومستوى الحماية للصناعات لدول الاتحاد. ويمكن تجنب هذه المشكلة بإعطاء فترة انتقالية يتم فيها تدريجيا إما رفع التعريفة أو تخفيضها إلى الحد المطلوب، ومن الأنسب وضع رسم جمركي موحد يعادل المتوسط الحالي للرسوم الجمركية المطبقة قبل الاتحاد.
- مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك: باعتبار إيرادات الجمارك موردا هاما لأية دولة، فستتولد اشكالية على أي أساس سيتم هذا التقسيم، ومن بين الوسائل المستعملة لمعالجة هذه المشكلة:

– احتفاظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها عن السلع والمواد الواردة إلى موانئها ومراكزها الجمركية على الحدود مع قيام الدول الكبيرة بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه وذلك كتعويض لها عما ستخسره من الإيرادات الجمركية نتيجة لانضمامها للاتحاد.

– تقسيم إيرادات الجمارك على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد.

– تقسيم على أساس نسبة ما يستهلك فعلا من السلع المستوردة في كل دولة من دول الأعضاء

- تدهور بعض المشاريع المحلية لبعض دول الاتحاد إزاء المشاريع المماثلة في دول الاتحاد الأخرى والتي تتمتع بكفاءة إنتاجية أعلى ويمكن التغلب على هذه المشكلة بإقامة صندوق مشترك للدعم يتم فيه التعويض من الضرر الذي يلحق ببعض دول الاتحاد.

[58] إسماعيل نزال العرموطي"نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي"عمان 1975،ص47.

الفرع الثالث : المشاكل الناجمة عن السوق المشتركة

ومن بينها ما يلي[59]:

- توطن الصناعة: باعتبار أن الصناعات تميل إلى التجمع في المناطق التي تتحقق فيها وفرات في التكلفة مثل الموارد الطبيعية وإمكانيات النقل وسهولة الحصول على العمالة الماهرة....ينتج عنه أن بعض الدول سوف تحقق تنمية سريعة والبعض الآخر سيصاب بخسارة ويمكن التغلب على هذه المشكلة بتنسيق السياسات الصناعية بقصد تحقيق التنمية في كافة الدول.
- الاختلافات في الأجور والحماية الاجتماعية داخل دول الاتحاد يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال من البلاد التي يسودها نظام امن اجتماعي أكثر تقدما إلى البلاد التي تطبق بدرجة اقل نظام امن اجتماعي، وأن حركة العمل سوف تحدث في الاتجاه المعاكس ويمكن التغلب على هذه المشكلة بالتنسيق بين الأجور والحماية الاجتماعية الذي يصبح أمر ضروري لدى الدول المتكاملة.

الفرع الرابع : المشاكل الناجمة عن الاتحاد الاقتصادي

وهي مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية[60]،إن تنسيق السياسات المالية يشير إلى مجموعة من الصعوبات فتوحيد الضرائب في جميع دول المنطقة المتكاملة يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول وزيادة إيرادات البعض الآخر، كما يؤدي إلى زيادة الأعباء على عاتق المؤسسات العاملة في بعض الدول وتخفيضها على مثيلاتها في بعض الدول الأخرى.

كما أن تنسيق السياسات النقدية بتثبيت سعر صرف العملة وحرية تحويلها الخارجي يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال واختلال في موازين مدفوعاتها.

[59] إسماعيل نزال العرموطي، مرجع سابق الذكر، ص54-56.

[60]كامل بكري، مرجع سابق الذكر، ص61-63.

ويمكن التغلب على هذه المشاكل بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج وإعطاء مرحلة انتقالية للوصول إلى توحيد كافة أنواع الضرائب، أما فيما يتعلق بتثبيت أسعار الصرف فيمكن منح الدول قروضا قصيرة لتدعيم عملتها.

الفرع الخامس : المشاكل الناجمة عن التكامل الاقتصادي الشامل–الاتحاد النقدي–

وهي مشكلة السيادة[61] فهي تقتضي بتنازل حكومات دول الأعضاء عن جزء من سلطاتها كشرط ضروري لإقامة سلطة مركزية موحدة، ويمكن تفادي هذه المشكلة بالمشاركة العادلة بين دول الأعضاء في تكاليف ومنافع التكامل، وإيجاد كيانا سياسيا واحدا (كما في الو م أ والاتحاد الأوروبي).

المبحث الرابع : شروط التكامل الاقتصادي وآثاره

ان تبني عملية التكامل الاقتصادي ينجم عنها آثار مختلفة سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل ،كما يتطلب مجموعة من المقومات والشروط.

المطلب الأول : شروط التكامل الاقتصادي

يتطلب قيام أي تكامل اقتصادي مجموعة من الشروط والمقومات والتي يمكن أن تختلف من تجمع الى آخر، نوجزها فيما يلي[62] :

- ✓ توفر الموارد الطبيعية وتنوعها في الدول الأعضاء : مما يؤدي الى زيادة الاعتماد على بعضهم البعض في الحصول على حاجياتهم، وبالتالي تقوية الروابط الاقتصادية بينهم.
- ✓ تخصص المشاريع الانتاجية على أساس اقليمي : مما يعني وجود أنواع مختلفة من المنتجات في الدول الأعضاء، ما يجعل اقتصاديات هذه الدول تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة مما يقوي التكامل الاقتصادي بينهم.

[61] عبد الوهاب حميد رشيد"التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة:النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1،سنة 1982، ص41.

[62] كامل بكري، مرجع سابق الذكر، ص29–40.

- ✓ توفر الأيدي العاملة المدربة : مما يعني استخدام الموراد الانتاجية بطريقة فعالة وبالتالي تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، مما يؤدي الى زيادة الانتاج الكلي ورفع مستوى المعيشي في الدول الأعضاء.
- ✓ توفر على بنية أساسية ملائمة : والذي يعني توفر شبكة نقل ومواصلات واتصالات تربط بين الدول الأعضاء والتي تعمل ليس فقط على تقوية العلاقات الاقتصادية و انما تقوية حتى العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- ✓ توفر أنظمة سياسية و اقتصادية متجانسة : مما يعني التشابه في أنظمة الحكم وكذا المستوى الاقتصادي بين الدول الأعضاء[63] وهو ما أكده Marshall في كتابه أوروبا متضامنة[64] " يجب في البداية أن تكون الاقتصاديات ذات مستوى متشابه من حيث التنمية ضامنة للسكان مستويات متقاربة للعيش، فهذا شرط أولي لكي تكون الوحدة حافزا للجميع، وفي حالة المعاكسة سنكون أمام وحدة امبراطورية التي تسير طبقا لمصالح الأمة المهيمنة، فالجمع بين اقتصاديات متفاوتة من حيث النمو لن يؤدي إلا الى مضاعفة عدم التوازن، اذ سيزداد مسلسل التفقير بالنسبة للاقتصاد المتأخر، كما سيتضاعف مسلسل تراكم التقدم والغنى بالنسبة للاقتصاد المتقدم" .
- ✓ توفر التنسيق بين الأهداف الوطنية و الاقليمية : مما يعني الاتفاق على الأهداف المراد تحقيقها ، وكذا كيفية التوفيق بين مختلف مصالح الدول الأعضاء.
- ✓ التوزيع العادل لمكاسب التكامل : مما يعني تحقيق المصلحة المشتركة التي تسمح بتوزيع الفوائد بشكل متوازن بين الدول الأعضاء[65].
- ✓ توفر دولة رائدة : يعني وجود دولة كمركز قوة تقود عملية التكامل، باعتبارها مركز ثقل لتنسيق القواعد والسياسات بين الدول الأعضاء[66].

---

[63] د.عبد الهادي يموت "التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية" معهد الانماء العربي، ص131.

[64] د. صبيحة بخوش، مرجع سابق الذكر، ص 59.

[65] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق الذكر، ص24.

[66] د.الطاهر زياني ود.بن بوزيان محمد"تحليل مقارن للتكامل الجهوي: أي دروس للعالم العربي؟ " ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني (التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق) 17-19 أفريل 2007، الأغواط-الجزائر.

المطلب الثاني : آثار التكامل الاقتصادي

يؤدي التكامل الاقتصادي الى عدة آثار، يمكن حصرها في نوعين رئيسيين ألا و هما :

الفرع الأول : الآثار الستاتيكية

أو ما تعرف كذلك بالآثار الساكنة أو قصيرة الأجل[67]، والتي تنتج من اعادة تخصيص الموارد مثل العمل ورأس المال والموارد الأخرى لاقتصاديات دول الأعضاء، كما تقوم على افتراضات أساسية[68] منها ثبات حجم عرض عوامل الانتاج

وحالة التقنية السائدة والهيكل الاقتصادي القائم، ومن بين هذه الآثار ما يلي[69] :

- ✓ خلق التجارة : والتي تعني انشاء تجارة جديدة بين الدول الأعضاء عن طريق انتقال المشتريات من منتج محلي عالي التكلفة من احدى الدول الأعضاء الى منتج منخفض التكلفة بدولة أخرى من الدول الأعضاء.
- ✓ تحويل التجارة : والتي تعني الانتقال من منتج منخفض التكلفة من بلد أجنبي (غير الدول الأعضاء) الى منتج عالي التكلفة لاحدى الدول الأعضاء.
- ✓ تحسين استخدام الموارد : وذلك من خلال قيام عملية التكامل بين دول تزيد فيها درجة التنافس بين اقتصادياتها والتي تعني التطابق في نوعية السلع التي يتم انتاجها عن درجة تكاملها مثلا بلدان منتجة للمواد الأولية أو تتخصص في انتاج سلع معينة، حيث ينتج عن قيام التكامل بين بلدان متنافسة الأثر الانشائي للتجارة[70].
- ✓ ارتفاع الانتاج الكلي للدول الأعضاء: وهو ما أثبته Tinbergen من خلال استخدام أسلوب رياضي لاتحاد يضم بلدان متساوية الحجم وأن كل دولة تنتج سلعة واحدة، حيث أن كل امتداد للاتحاد يزيد من الانتاج الكلي وبذلك يزيد من الرفاهية العالمية، وهو ما أكده VINER حيث كلما زاد حجم الاتحاد ارتفعت النتائج الانتاجية الموجبة.

---

[67] كامل بكري "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل" الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 163.

[68] د.عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق الذكر، ص32.

[69] إسماعيل نزال العرموطي، مرجع سابق الذكر، ص20-22.

[70] د.عبد المجيد رشيد محمد التكريني، مرجع سابق الذكر، ص37-38.

- ✓ الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة الرفاهية : وذلك من خلال ارتفاع التجارة بين الدول الأعضاء مقارنة بالتجارة مع الاقتصاديات الأخرى و انخفاض مستوى الرسوم الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.
- ✓ تحسين الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تحويل الطلب من السلع الأجنبية الى سلع دول الأعضاء ما ينجم عنه زيادة التبادل التجاري بينهم وبالتالي تحقيق وفرات في العملة الأجنبية لان التجارة فيما بينهم تتم بالعملات المحلية لدول الأعضاء.
- ✓ الوفرات الادارية : الناجم عن الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء باعتبارها أعباء وتكاليف يتحملها المستهلك في نهاية المطاف.

الفرع الثاني : الآثار الديناميكية

أو ما تعرف كذلك بالآثار الحركية أو طويلة الأجل[71]، والتي تؤثر على الطاقة الانتاجية ونمو اقتصاديات الدول الأعضاء، والتي من المحتمل أن تكون أهميتها أكثر من الآثار الساكنة، كما يصعب تحديدها كميا[72]، ومن بين هذه الآثار ما يلي[73]:

- ✓ الوفورات الداخلية : أو ما تعرف بالوفورات الناشئة عن حجم الانتاج والتي تنشأ من خلال الانتاج الكبير الذي يتطلب زيادة مستوى المنافسة والاستخدام الأمثل للمعدات والأساليب التكنولوجية المتطورة وزيادة كثافة رأس المال وتخصص العمال.
- ✓ الوفرات الخارجية : والتي تنشأ خارج السوق من خلال نشر الخبرة التكنولوجية والتنظيمية و اليد العاملة الماهرة ومن خلال[74] تفاعل قطاعات الاقتصاد المختلفة مع بعضها البعض بحيث يكون للتطورات في كل منها انعكاسات ايجابية على غيرها.
- ✓ انخفاض المخاطرة وعدم الثبات في المعاملات الخارجية : الناجم عن الغاء كافة القيود على التجارة والتنسيق بين السياسات الاقتصادية.

---

[71] كامل بكري "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل"، مرجع سابق الذكر، ص 163.

[72] كامل بكري "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل"، مرجع سابق الذكر، ص 174.

[73] إسماعيل نزال العرموطي، مرجع سابق الذكر، ص35-43.

[74] د.عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق الذكر، ص32-33.

- ✓ زيادة النشاط الاستثماري : من خلال اعادة توزيع الموارد الناشئة عن الغاء القيود بين الدول الأعضاء وبالتغيرات التي تطرأ على أساليب الانتاج وكذا تحقيق التكامل المالي مما يسهل انتقال رأس المال بينهم وبالتالي يؤثر في حجم الاستثمارات وتووزيعها.

خلاصة :

ان ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو تعدد تعاريف التكامل الاقتصادي إلا أن هناك شبه اجماع على أنه عملية تقارب تدريجية و ارادية بين بلدين أو أكثر يتم من خلالها القضاء على جميع القيود على حركة عوامل الانتاج وكذا التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية، وأن الإقليمية تعزز من فرص قيامه سواءا بالنسبة للدول المتقدمة أو بالنسبة الدول النامية و يتخذ عدة أشكال، فيكون كاملا عندما يتم الوصول الى أرقى مرحلة من مراحله، ويكون جزئيا عندما يشمل شكلا من أشكاله المختلفة، كما ينجم عنه مشاكل وصعوبات متعددة، وتوجد عدة دوافع لتحقيقه، ويتطلب مجموعة من الشروط والمقومات، وله آثار عديدة على مختلف الدول الأعضاء سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، كما تبين أن العامل السياسي له دور كبير في

عملية التكامل الاقتصادي وهو ما تثبته التجارب التاريخية فقد يكون التكامل السياسي كأداة لدفع التكامل الاقتصادي كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يعرف بالمنهج الاتحادي أو الفيدرالي، أو يكون التكامل السياسي كنتيجة للتكامل الاقتصادي كما في حالة الاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف بالمنهج الوظيفي الحديث.

وباعتبار أن أعلى و أرقى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي تتطلب إنشاء سلطة نقدية واحدة وعملة مشتركة ألا وهي مرحلة الاتحاد النقدي، سوف يتم التطرق اليها بالتفصيل في الفصل الموالي.

تمهيد:

يعتبر الاتحاد النقدي بين مجموعة من الدول أمرا ضروريا لتحقيق التكامل الاقتصادي وتدعيمه من خلال تيسير وتسهيل تحرير التجارة وانتقال عوامل الانتاج بين الدول الأعضاء، وذلك لأن وجود أي نوع من القيود على المدفوعات الدولية وعلى عمليات الصرف بين هذه الدول تؤدي بطبيعتها الى تقييد التجارة وحركة عناصر الانتاج فيما بينها، لذا استحوذ موضوع الاتحاد النقدي على حيز كبير من الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية، وأجريت العديد من الدراسات والتحليلات عنه و التي تأثرت الى حد كبير بتجارب معينة من الاتحاد النقدي أهمها تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي، نجم عنها شكلان للاتحاد النقدي، الاتحاد النقدي الكامل عندما يتضمن عملة موحدة وبنك مركزي واحد، و الاتحاد النقدي الجزئي عندما يشمل على مرحلة من مراحله المختلفة.

وتطور مفهوم الاتحاد النقدي من خلال المناقشات التي دارت حول منطقة العملة المثلى من خلال تحديد ما إذا كان على الدولة أن تشارك في الاتحاد النقدي أو أن تحتفظ بعملة مستقلة خاصة بها، ومن هنا تتبين أهمية هذا الفصل في دراسة الاتحاد النقدي بكل جوانبه الأساسية، لذا تم تقسيمه الى أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم الاتحاد النقدي وكذا تمييزه عن التكامل الاقتصادي، ونعرض في المبحث الثاني مستويات أو مراحل الاتحاد النقدي، ونخصص المبحث الثالث لدراسة منافع وتكاليف الاتحاد النقدي، والمبحث الرابع نبين فيه ما يعرف بمنطقة العملة المثلى.

المبحث الأول : مفهوم الاتحاد النقدي وتمييزه عن التكامل الاقتصادي

بدأ الاهتمام بموضوع الاتحاد النقدي على يد الاقتصادي Mundell، ليتم التطرق اليه من طرف اقتصاديين آخرين أمثال Werner وLamfalussy وAlfredo Medio وMeade وRobson وآخرون.

المطلب الأول : مفهوم الاتحاد النقدي

تتعدد المفاهيم الخاصة بمصطلح الاتحاد النقدي فيرى بعض الاقتصاديين بأنه تثبيت أسعار الصرف البينية بشكل دائم بين عملات المنطقة المتكاملة ومنهم :

Werner الذي يعرفه[1] على أنه اتحاد توجد فيه عملات متعددة ذات قابلية تامة للتحويل وغير قابلة للالغاء، ولا يوجد فيها هامش من التقلبات حول أسعار التعادل، وأسعار صرف ثابتة غير قابلة للرجوع عنها، وتكون حركة رأس المال حرة بصورة كاملة، وهو بالتالي يؤكد على أن تثبيت أسعار الصرف بصورة كاملة لا رجعة فيها هو مكافئ لاستعمال عملة مشتركة[2]، و ذلك لانه اذا ما استمر الأفراد في التفريق بين العملات واعتبارها مختلفة عن بعضها البعض لمجرد أن كل عملة تحمل اسما مختلفا فانهم يقعون في خطأ الوهم النقدي.

ويرى[3] Lamfalussy على أنه استقرار في اسعار الصرف بين الدول المتكاملة أكبر منه بين هذه الدول والأقطار الأخرى، مع وجود درجة عالية من حرية المدفوعات في معاملات الحساب الجاري وحساب رأس المال.

ويعتبر Alfredo Medio أن تثبيت أسعار الصرف مرادف لوجود عملة مشتركة، اذا رافق هذا التثبيت امكانية التحويل بصورة كاملة وتثبيت لأسعار الصرف الآجلة.

---

[1] د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق الذكر، ص53.

[2] د.جون وليامسون"مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي"بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية–التكامل النقدي العربي:المبررات والمشاكل و الوسائل–بيروت، 1983، ص 43.

[3] د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق الذكر، ص51.

كما أشار[4] Meade الى أن العملة المشتركة تشبه جوهريا العملات الوطنية المنفصلة المرتبطة ببعضها بأسعار صرف ثابتة في ظل نظام حرية التجارة، حيث لا رقابة على المدفوعات الدولية.

و أكد[5] Mundell على وجود ثلاثة شروط لتحقيق الاتحاد النقدي وهي اشتراطات العملة والتي تعني ازالة تغيرات في اسعار الصرف واشتراطات الائتمان مثل المقايضة والاقراض وتجميع الاحتياطي واشتراطات سياسية مثل توحيد السياسية النقدية والمالية ومركزة الأسواق المالية.

إلا أن هذا التعاريف أخذت عليه عدة سلبيات، فقد أكد[6] Cordon 1972 أنه بالرغم التثبيت القاطع لعملات دول الأعضاء، وأنه طالما بقيت تحمل كل واحدة منها اسما مختلفا فانه سيصبح من السهولة التخلي عن هذا التثبيت كلما استدعت الظروف لذلك.

بالإضافة إلى انعدام الثقة بهذا لدى القطاع الخاص ما ينتج عنه وقوع أزمات مضاربة ويؤدي إلى إعاقة حركة رؤوس الأموال للتقليل من المخاطرة، خصوصا إذا كانت للحكومات أولويات أخرى غير تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف كتسريع النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الداخلي للأسعار والاستخدام الأمثل للموارد. هنا يفقد هذا النظام فعاليته لأنه يحول دون استخدام السياسة النقدية المحلية المستقلة لتحقيق هذه الأهداف، خاصة إذا ما وجد تباين في هذه المعدلات بين الدول المتكاملة .

وبالتالي يرى بعض الاقتصاديين أمثال Williamson وMachlup وKafka وBalassa أن الاتحاد النقدي هو إنشاء عملة واحدة مشتركة لتحل محل العملات دول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

حيث أكد [7] Machlup أن تثبيت أسعار الصرف بين العملات الوطنية ليس مكافؤ لاستعمال عملة مشتركة، حيث ان استمرار العملات الوطنية في التداول واحتفاظ السلطات النقدية المحلية

---

[4] هيل عجمي جميل" إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" مركز الإمارات للدراسات والبحوث، سنة 2005، ص16.

[5] د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق الذكر، ص 53.

[6] د.جون وليامسون، مرجع سابق الذكر، ص 49.

[7] هيل عجمي جميل، مرجع سابق الذكر، ص 16-17.

باستقلالها النقدي قد يؤدي الى فائض في عرض بعض العملات والذي يتم معالجته اما من طرف السلطات النقدية الأخرى في الاتحاد النقدي أو فرض قيود على استعمالها في المعاملات، وهذا ما يخالف شروط التكامل ألا وهي تحرير المعاملات داخل الاتحاد، كما لا توجد ثقة كاملة بإمكانية الحفاظ على سعر الصرف المركزي المتفق عليه بين الدول الأعضاء بدون الرقابة على الصرف الأجنبي، وبالتالي فهو يعرفه[8] على أنه عبارة عن اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق احلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

المطلب الثاني : العلاقة بين الاتحاد النقدي و التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي اتفاق بين مجموعة من الدول على الغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها وتوحيد الرسوم الجمركية ازاء العالم الخارجي مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها النقدية والمالية والاقتصادية، وقد يتحقق التكامل الاقتصادي الجزئي حين يتم تبني أي شكلا من أشكاله التي رأيناها سابقا، أما التكامل الاقتصادي الشامل فيتحقق عندما يشمل كافة الأشكال بدون استثناء.

ويعتبر الاتحاد النقدي بين مجموعة من الدول الأعضاء مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي فقد يتحقق الاتحاد النقدي الجزئي حين يتم تبني أي شكل من أشكال العمل النقدي المشترك (والتي سنراها بالتفصيل لاحقا)، اما الاتحاد النقدي الكامل فيتحقق عند تبني عملة نقدية مشتركة لتحل محل العملات الوطنية وتدار من طرف بنك مركزي موحد.

وفي تحديد العلاقة[9] بين الاتحاد النقدي والتكامل الاقتصادي توجد وجهتان مختلفتان، تقوم الوجهة الأول على أن الاتحاد النقدي هو تتويجا للتكامل الاقتصادي باعتباره أعلى مرحلة من مراحله، وانه يسهل تحرير التجارة وتحرير انتقال عوامل الانتاج بين الدول الأعضاء وتوفير المقومات النقدية لعملية التكامل، وهو ما تؤكده تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي وتجربة أمريكا

---

[8] د.ايمان عطية ناصف ود.هشام محمد عمارة "مبادئ الاقتصاد الدولي"المكتب الجامعي الحديث، سنة 2007، ص248.

[9] محمد لبيب شقير " مقدمة تحليلية" بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية–التكامل النقدي العربي:المبررات والمشاكل و الوسائل–بيروت، 1983، ص 17–18.

اللاتينية (وهو ما سنراه بالتفصيل لاحقا)، اما الوجهة الثانية فترى أنه يمكن للاتحاد النقدي أو أي شكل من أشكاله أن يسبق التكامل الاقتصادي أو أي شكل من أشكاله مستندين الى تجربة الاتحاد النقدي لدول غرب افريقيا والاتحاد النقدي لوسط افريقيا على (وهو كذلك ما سندرسه بالتفصيل لاحقا).

وبغض النظر عن تعارض الوجهتان، فاننا نجد أن الواقع العملي[10] يحتم وجود حد أدنى من التكامل الاقتصادي ما بين الدول الراغبة في اقامة الاتحاد النقدي، وتوافر حد أدنى من الاتحاد النقدي لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينهم، مما يدل على مدى الترابط[11] بين الاتحاد النقدي والتكامل الاقتصادي وتلازمهما، بحيث يتحققان في النهاية سوية، متوجين في الغالب بوحدة سياسية شاملة.

المبحث الثاني : مستويات الاتحاد النقدي

يختلف الاتحاد النقدي[12] من حيث مداه وشموليته، فقد يكون كاملا عندما يتم تبني عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي موحد، وقد يكون جزئيا عندما يشمل مرحلة أو شكلا من أشكاله.

المطلب الأول : الاتحاد النقدي الكامل

يقصد بالاتحاد النقدي الكامل هو خلق عملة مشتركة لتحل محل العملات الوطنية المتعددة في اداء جميع وظائف النقود، وتدار من قبل بنك مركزي موحد، مما يتطلب[13] توحيد السياسة النقدية والتي تضم على سبيل المثال ضرورة الاتفاق المشترك على معدلات الائتمان المصرفي، والذي يعمل على ازالة أسباب الاختلاف بين مستويات الأسعار ومعدلات التضخم وكذا الاختلال في موازين المدفوعات بين الدول الأعضاء، وتوحيد نظام سعر الصرف عملات الدول تجاه العملات الأجنبية، وكذلك توحيد السياسية المالية لمنع أي اختلاف ممكن أو محتمل فيما بينهم،

[10] دينا عبد الله الدباس"التكامل النقدي العربي" دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردني، سنة 1986، ص 8-9.

[11] د.عبد المنعم السيد علي"الوحدة النقدية العربية"

[12] محمد لبيب شقير " مقدمة تحليلية"، مرجع سابق الذكر، ص 16.

[13] عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة" مرجع سابق الذكر، ص59-60.

وبالتالي الحد من استقلالية الدول الأعضاء في سياستها الاقتصادية الوطنية لصالح السياسة الاقتصادية المركزية الجديدة التابعة للاتحاد ككل.

وتعتبر العملة المشتركة بين مجموعة من الدول مرحلة متقدمة من مراحل الاتحاد النقدي، وأنها تتطلب توافر مجموعة من أشكال الاتحاد النقدي الجزئي.

المطلب الثاني : الاتحاد النقدي الجزئي

يمكن أن يتخذ الاتحاد النقدي الجزئي أشكال عديدة وهي كما يلي[14]:

الفرع الأول : اتحاد المدفوعات

وهو نوع من الترتيبات النقدية لتسوية المدفوعات الناجمة عن المعاملات التجارية التي تجري بين الدول الأعضاء من خلال إنشاء غرفة مقاصة لتسوية الحسابات إما عن طريق احتياطات أو ائتمان أو كلاهما، كما يقوم بتقديم تسهيلات ائتمانية لتغطية العجز في موازين المدفوعات وبالتالي سيكون أداة مهمة في زيادة معدل التبادل التجاري وتوسيع السوق أمام منتجات الدول الأعضاء والاقتصاد في استخدام الاحتياطات الأجنبية بين دول المنطقة المتكاملة.

الفرع الثاني : مجمع الاحتياطي الأجنبي

حيث تقوم دول الأعضاء بتجميع جزء من احتياطاتها في صندوق أو مجمعا لاستخدامه في معالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها وبالتالي سيكون كأداة للاقتصاد في الاحتياطات الأجنبية وتمويل الأعضاء التي تعاني من عجز ضمن حدود معينة دون تهديد سيولة الأعضاء الآخرين.

الفرع الثالث : تنسيق أسعار الصرف

ويتم فيه الاتفاق بين الدول الأعضاء على الإعلان عن الأسعار المركزية للعملات وتحديد الهامش الذي يمكن أن تتغير فيه أسعارها وكذا تحديد مثبت مشترك للأسعار المركزية للعملات،

[14] د.جون وليامسون"مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي"بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية–التكامل النقدي العربي:المبررات والمشاكل و الوسائل–بيروت، 1983، ص 41–43.

وبالتالي سيؤدي إلى التقليل من مخاطر التقلبات في أسعار الصرف البينية، مما يعمل على تشجيع المبادلات التجارية بين دول الأعضاء وحركة العمل ورؤوس الأموال.

الفرع الرابع : التنسيق النقدي

ويتضمن الاتفاق بين الدول الأعضاء على السياسة النقدية التي يجب أن تتبعها من خلال التنسيق بين أسعار الفائدة ومعدلات التوسع النقدي و الائتمان المصرفي وبالتالي سيؤدي إلى تحقيق استقرار في أسعار صرف الدول الأعضاء.

الفرع الخامس : العملة الموازية

والتي تعني إصدار عملة جديدة من قبل جهة نقدية مشتركة للدول الأعضاء –ويتم تحديدها إما على أساس عملة دولية أو على أساس سلة من العملات– وتداولها بجانب العملات الوطنية بالإضافة إلى استخدامها في تسوية المدفوعات عن المبادلات الإقليمية وجعلها المرتكز الذي ترتبط به العملات الوطنية، وبالتالي ستؤدي إلى التخفيف من القيود النقدية التي تحد من حركة التجارة وانتقال عوامل الإنتاج البينية كما تعمل على المحافظة على القوة الشرائية للاحتياطات الأجنبية التي تمتلكها الدول المعنية، كما تضمن تقلبات أقل في العملات الوطنية تجاه العملات الأجنبية باعتبارها جزءا من موجودات الجهاز المصرفي يقابلها قيمة العملات الوطنية المخصصة لشرائها والوحدة القياسية التي يجري تقييم العملات المعنية على أساسها، ومع مرور الزمن يمكن لهذه العملة أن تحل تدريجيا محل العملات المحلية.

الفرع السادس : تكامل الأسواق المالية

وهو يتطلب إزالة كافة العوائق المفروضة على تحركات رؤوس الأموال وتنسيق السياسات الاستثمارية والضريبية المرتبطة بتدفق الموارد المالية بين الدول الأعضاء، وبالتالي يؤدي إلى تنويع المحفظة المالية مما يعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخول والاستثمارات بين الدول الأعضاء.

الفرع السابع : السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال

وتعني توحيد سياساتها الخارجية تجاه كافة التدفقات الخارجة أو الداخلة إلى المنطقة المتكاملة وذلك من خلال توحيد قيود التحويل التي تعتمدها في مواجهة العالم الخارجي وقيام بتوحيد سياستها الخاصة بتوجيه الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها أو تجاه استثماراتها في الخارج مما يؤدي إلى الحصول على أفضل شروط ممكنة للاستثمارات الخارجية، إما لتحقيق اقتصاديات الحجم(مثلا في إدارة القروض للبلدان النامية) أو بممارسة درجة من السلطة الاحتكارية على السوق المالية العالمية.

المبحث الثالث : منافع وتكاليف الاتحاد النقدي

عند قيام أي اتحاد نقدي تنشأ عنه عدة منافع وهي غالبا مرتبطة بالاقتصاد الجزئي، كما لا يخلو من التكاليف والتي ترتبط عادة بالاقتصاد الكلي وهي كما يلي:

المطلب الأول : منافع الاتحاد النقدي

ان من أهم المزايا المفترضة لانضمام بلد ما الى اتحاد نقدي ما يلي:

الفرع الأول : انخفاض تكاليف المعاملات

ويقصد بتكاليف المعاملات[15] هي التكاليف الناجمة عن تحويل العملات فيما بينها،فإذا افترضنا[16] أن المسافر الذي كان ينطلق من بلجيكا متجها نحو الدول العشر الأساسية للوحدة الأوروبية وبحوزته 40000 فرنك بلجيكي فان تكاليف تغيير عملته هذه بدون أن ينفقها في أي شيء آخر هي 45% من رأسماله الابتدائي.

ومن الطبيعي أن اختفاء عمليات الصرف داخل الاتحاد النقدي سيخفض من نشاط البنوك، لكن يمكن للبنك استبدال هذه العمليات بتقديم خدمات أكثر حيوية لزبائنها للتعويض عن هذه

[15]Paul de Grauwe «Economie de l'integration monetaire »traduction de la troisieme edition anglaise par Marie Donnay , De Boeck Université, 1999, p64-65.

[16] Dominique Redor « Economie Europeenne »Hachette Livre 1999p33.

الخسائر.وبما أن هذه التكاليف يتحملها المستهلك النهائي[17] فان القضاء على هذا النوع من التكاليف لا يتم إلى بتوحيد العملة وليس فقط بتثبيت سعر الصرف بشكل قطعي.

ولتخفيض هذه التكاليف فوائد غير مباشرة أيضا تتمثل في التقليل من التمايز في أسعار نفس السلع من دولة إلى أخرى*، هذا الاختلاف في الأسعار والناجم عن الصبغة الوطنية للأسواق- عملات مختلفة-سيزول بتوحيد العملة وإلغاء الحواجز في ظل الاتحاد النقدي.

الفرع الثاني : تشجيع التجارة البينية

غالبا ما يعتبر سعر الصرف الثابت[18] أساسي لتعزيز التجارة، وبالتالي فان استخدام عملة موحدة من شأنه أن يساهم في تنشيط عملية التجارة البينية، حيث أوضحت دراسة Grobar 1933 العلاقة الايجابية بين تقلبات أسعار الصرف وقمع التجارة، و دراسة Williamson 1981 أن عدم استقرار أسعار الصرف عامل مثبط للتجارة البينية، بالإضافة الى دراسة Grauwe and Guy 1988 أن أي زيادة في تقلبات سعر الصرف بشكل عام سوف يؤدي إلى انخفاض في المعروض من الصادرات.

الفرع الثالث : تشجيع الاستثمارات

ان تغيرات سعر الصرف العملات لن تؤثر على التجارة فقط، بل ستؤثر على تحركات رأس المال وبالتالي فإن قيام الاتحاد النقدي يلغي حالة عدم التأكد ما ينتج عنه[19]:

- ❖ أن الأعوان الاقتصاديون وخاصة المؤسسات ستعتمد على معلومات موثوقة ، إذن فأخطار اتخاذ القرارات العشوائية خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات هي بذلك متدنية جدا، وهذا ما يحسن استخدام الموارد الإنتاجية.

---

[17] Paul de Grauwe, Op.Cit, p64-65.

*ويظهر ذلك التمييز السعري بصفة خاصة بالنسبة لسوق السيارات الأوروبي، حيث كان المستهلك الأوروبي يلجأ بحثا وراء السوق الأرخص إلى تغيير عملته إلى عملة هذا السوق.

[18] Kabeer Muhammad « union monétaire en Asie du sud :Faisabilité et impact » Thèse pour l'obtention du titre de : Docteur en Science Economique, Université Paris Dauphine, 2011, P12-13.

[19] Dominique Redor , Op.Cit, p33.

- ❖ انخفاض في معدلات الفائدة في سوق رأس المال الذي يتشكل بالضرورة داخل الاتحاد النقدي له آثار ايجابية على مستوى الاستثمار، وعليه حتى وان وجد سوق لرأس المال موحد قبل الاتحاد النقدي فان تواجد عملات مختلفة التي يمكن أن تتعرض لإعادة تقييم نقدي كما حدث في الاتحاد الأوروبي خلال سنوات 1980 و في النصف الأول من سنوات 1990 تضاعف خطر سعر الصرف بالنسبة للمستثمرين، يمثل هذا الخطر مصدر ارتفاع معدلات الفائدة في بعض الدول.

الفرع الرابع : المكاسب من الانفتاح الاقتصادي

إن منافع قيام الاتحاد النقدي تختلف من بلد لآخر باختلاف درجة الانفتاح الاقتصادي[20] لكل بلد، فتزداد المنافع عند الدول التي تكون منفتحة بدرجة كبيرة فيما بينها، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل1:العلاقة بين المكاسب والانفتاح الاقتصادي

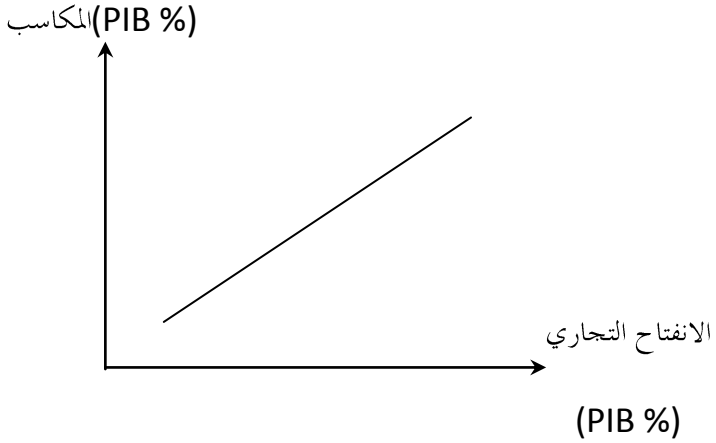

المصدر: **Paul de Grauwe, op.cit , p 78**

حيث يمثل الخط الأفقي درجة الانفتاح الاقتصادي أو درجة التكامل التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي، وعلى الخط العمودي المكاسب المحققة كنسب مئوية من الناتج المحلي كذلك، وما يلاحظ من المنحنى أعلاه أن هناك علاقة طردية بين كل من الانفتاح الاقتصادي والمكاسب حيث كلما زادت درجة الانفتاح زادت نسبة المكاسب المحققة من العملة المشتركة.وقد أثبتت

[20] Paul de Grauwe, Op.Cit, p78.

2000Andrew Rose[21] باستخدام نموذج الجاذبية أن العملة الموحدة لها أثر ايجابي على التبادل التجاري.

الفرع الخامس : مصداقية السياسة الاقتصادية

إن نظرية السياسة الاقتصادية المعاصرة أرجعت الأولوية لدور التوقعات في نجاح السياسات الاقتصادية المطبقة من طرف الحكومات، فان طبقت لهذه الأخيرة سياسات نقدية تضخمية أو خفضت من قيمة عملتها بشكل متكرر فان الأعوان الاقتصاديين سيتوقعون نتائج لهذه السياسات التي وبهذه الطريقة لن يكون لها أي أثر مما هو منتظر منها، وعليه تفقد السياسات المطبقة مصداقيتها.

ولتحفيز مصداقية السياسة الاقتصادية، فانه من الوقائي أن تستخدم مهمة قيادة السياسة النقدية من طرف بنك مركزي مستقل عن الضغوط السياسية الحكومية، وعليه في ظل الاتحاد النقدي[22] فان قيادة السياسة النقدية من طرف بنك مركزي موحد سيرجع بالفائدة على البلدان المنظمة للاتحاد بتوطيد وتأكيد لمصداقية هذه السياسة، إذا كان هذا البنك مستقل عن السلطة السياسية لدول الاتحاد.

الفرع السادس : المكاسب الخارجية للاتحاد النقدي

الفوائد المذكورة أعلاه هي فوائد داخلية، وللاتحاد النقدي أيضا بعض الفوائد الخارجية وهي كما يلي[23]:

أولا : توفير من الاحتياطات الدولية

[21]Julie Lochard « Mesurer l'influence des unions monetaires sur le commerce »Economie internationale, 2005, p6-7.

[22] Dominique Redor , Op.Cit, p33.

[23]Kabeer Muhammad « union monétaire en Asie du sud :Faisabilité et impact » Thèse pour l'obtention du titre de : Docteur en Science Economique, Université Paris Dauphine, 2011, P12-13.

إن قيام الاتحاد النقدي يعمل على التوفير في استخدام هذه الاحتياطات، بفعل انخفاض الاضطراب الكلي الذي تتعرض له دول الاتحاد النقدي مع بقية العالم، حيث تقوم الدول التي تتمتع فيه بفائض بتمويل الدول التي تعاني من عجز .

كما أن الاحتياطات التي يجب على البنك المركزي الموحد الاحتفاظ بها ستكون على الأرجح أقل من إجمالي الاحتياطات التي ستضطر البنوك المركزية كل على حدى الاحتفاظ بها لضمان استقرار عملاتها الوطنية المستقلة. وكذلك بفعل تحسن المركز النقدي لميزان المدفوعات الكلي الذي يكون اقل تأثرا بالاضطرابات الداخلية والخارجية من حالة الدولة التي تواجه تلك الاضطرابات وحدها.كما يمكن إعادة توجيه هذه الاحتياطات لاستخدامات أخرى، مما يؤدي إلى تعويض التكاليف المرتبطة بقيام العملة المشتركة (إعادة توزيع الموارد).

ثانيا : الفوائد على النطاق العالمي

يؤدي الاتحاد النقدي إلى إقامة مجموعة نقدية ذات قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في العلاقات النقدية والدولية بسبب توحيد مواقفها الخارجية تجاه العالم الخارجي، ووفقا ل Kronberger 2004 بأن قيام اتحاد بين مجموعة من الاقتصاديات النامية، يمكن أن يصبح لاعبا مهما على الصعيد العالمي في المدى القصير.

المطلب الثاني : تكاليف الاتحاد النقدي

ان من بين أهم التكاليف التي يتحملها أي بلد يريد الانضمام الى اتحاد نقدي ما يلي :

الفرع الأول : التخلي عن سعر الصرف كأداة لمعالجة الصدمات

إن تكلفة إنشاء عملة موحدة[24] تتمثل في الحد من قدرة دول الاتحاد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن قدرتها على التكيف مع الصدمات الناتج عن التخلي على تعديل أسعار الصرف، وتصبح هذه التكلفة اكبر كلما كانت الصدمات التي تتعرض لها هذه الدول غير متماثلة، ولم يوجد آليات أخرى متاحة للتكيف كأن يكون هناك مرونة عالية في الأسعار والأجور وانتقال عوامل الإنتاج بين دول الاتحاد، والتراجع الذي تعرض له سعر الصرف

[24] Paul krugman & Maurice Obstfeld, « Economie internationale » Pearson éducation, France, 2006, 7éme édition,p607

الأورو[25] أمام الدولار والتفاوت في معدلات الفائدة على السندات في دول منطقة الأورو، بعد تفاقم الأزمة المالية العالمية يؤكد أن العملات الموحدة يمكن أن تتعرض لضغوط هائلة في أوقات التراجع الاقتصادي الحاد.

الفرع الثاني : التخلي عن استعمال السياسات النقدية والمالية لصالح الاتحاد النقدي

تعني أن أي عضو لا يستطيع أن ينفرد بإتباع سياسة نقدية مستقلة أو سياسة مالية منفردة عن سياسة شركاءه بهدف تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، حيث تقوم السلطة المشتركة بتحديد عرض النقد والائتمان ووضع أسعار فائدة موحدة، وفي نفس الوقت تحديد النفقات العامة والاستثمارية ومعدلاتها والسياسة الضريبية، مما يمثل حقا تكاليف[26] باهظة للدول الأعضاء التي تتمايز في مستوى تطورها الاقتصادي وهياكلها الإنتاجية.

الفرع الثالث : تكلفة الانفتاح الاقتصادي

لقد رأينا سابقا أن للانفتاح الاقتصادي أثر الايجابي في الاتحاد النقدي من خلال التخفيف من أثر الصدمات غير المتماثلة، لكن هناك من يرى العكس، فقد أكد Krugman[27] أنه في ظل الانفتاح والقضاء على جميع القيود، فان ذلك سيشجع على ظهور ما يسمى بالتجمعات الخاصة في المجالات الصناعية، هذه التجمعات سوف تؤدي إلى ظاهرة التخصص بمعنى ظهور مناطق تتخصص في إنتاج سلع صناعية معينة وهذا ما يؤدي إلى ظهور الصدمات غير المتماثلة وبالتالي كلما زادت درجة الانفتاح كلما زادت احتمالية التعرض للصدمات غير متماثلة في ظل الاتحاد النقدي، وبالتالي زادت تكاليفه، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الانفتاح التجاري والصدمات غير المتماثلة التي يعبر عنها من خلال التفاوت في الإنتاج والبطالة.

---

[25] د.عبد الرحمن بن محمد السلطان"مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) 26-28 ماي 2009 بالسعودية.

[26] Kabeer Muhammad , Op.Cit, p13.

[27] Paul krugman et Maurice , Op.Cit, p607.

الشكل 2: العلاقة بين الصدمات ودرجة الانفتاح

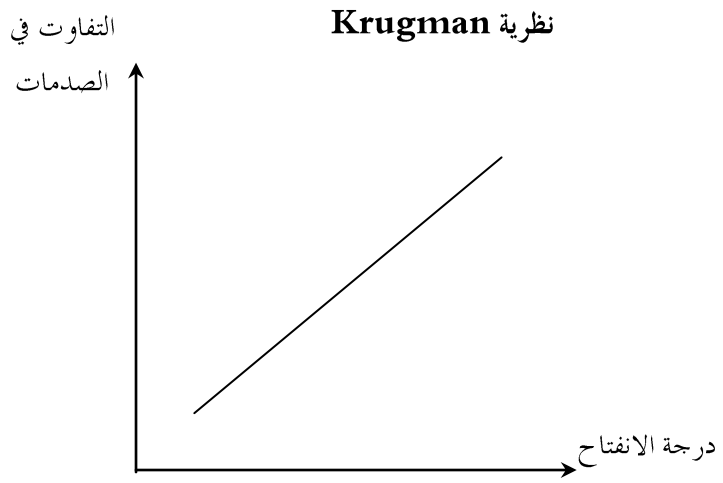

المصدر: **Paul de Grauwe,op.cit, p 33**

المبحث الرابع : منطقة العملة المثلى

يعتبر Mundell من الاقتصاديين الأوائل[28] الذين كان لهم الفضل في تحديد ما يعرف بمنطقة العملة المثلى و التي تمثل الأساس الذي قامت عليه نظرية الاتحاد النقدي، ولقد تم تطويرها من خلال المناقشات التي دارت حول المفاضلة بين نظام أسعار الصرف الثابتة ونظام أسعار الصرف المرنة، ولكن قبل التطرق الى منطقة العملة المثلى وجب دراسة آلية معالجة الاختلالات[29] وفقا لما حدده Mundell.

[28] هيل عجمي جميل، مرجع سابق الذكر، ص 19.

[29] Paul de Grawe, op.cit, P12-17.

افترض Mundell أنه لسبب ما تم تغيير في الطلب المستهلكين الاتحاد الأوروبي من السلع الفرنسية الى السلع الألمانية، هذا ما ادى الى زيادة الطلب على السلع الألمانية و انخفاضه بالنسبة للسلع الفرنسية، كما سيوضحه الشكل الموالي :

الشكل 3 : الطلب و العرض الكليين في ألمانيا و فرنسا

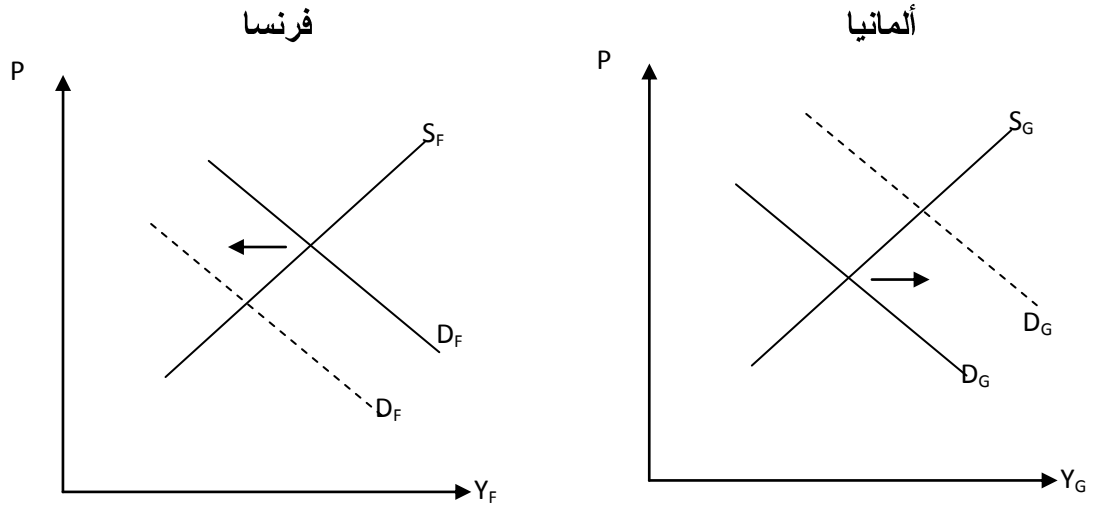

المصدر:Paul de Grawe, op.cit, P13

يمثل كل من المنحنين[30] الكليين سواء منحى العرض أو منحى الطلب في ظل اقتصاد مفتوح، وأن منحنى الطلب الكلي ميله سالب و ذلك لأنه كلما ارتفعت الأسعار المحلية كلما نقص الطلب على السلع المحلية لذلك بلد، أما ميل منحنى العرض الكلي فهو موجب وذلك لأنه كلما ارتفعت الأسعار المحلية (الداخلية) للسلع تعمل المؤسسات على الزيادة في إنتاجها للاستفادة من الأسعار المرتفعة، لهذا السبب تفترض منحنيات العرض وجود المنافسة في السوق وأن الأجور الاسمية

[30] Paul de Grawe, op.cit, P13.

و أسعار المدخلات الأخرى (الطاقة، المواد الأولية المستوردة، ...) تبقى ثابتة و هذا ما يعني عدم انتقال منحنى العرض لهذه الأسباب.

ان التغيير في الطلب المستهلكين هذا أدى إلى انتقال منحنى الطلب بفرنسا إلى اليسار و منحنى الطلب لألمانيا إلى اليمين ما ينتج عنه زيادة في الانتاج الألماني و نقص في الإنتاج الفرنسي، تؤدي هذه الأوضاع إلى زيادة البطالة في فرنسا و زيادة التوظيف في ألمانيا، وبالتالي تكون التأثيرات واضحة على الميزان التجاري، علما أن الميزان التجاري هو الإنتاج المحلي ناقص الإنفاق المحلي.

في فرنسا، الإنتاج المحلي انخفض نتيجة انخفاض في الطلب الكلي، فإذا لم ينخفض الإنفاق المحلي الفرنسي فسوف يعرف هذا البلد عجزا في ميزانه التجاري، و خصوصا في ظل وجود نظام الحماية الاجتماعية التي تعمل على تقديم تعويضات للبطالين، و بالتالي فإن الدخل الفرنسي المتاح لن ينخفض بنفس النسبة التي انخفض بها الإنتاج الفرنسي، مما يؤدي إلى الزيادة في عجز ميزانية الدولة الفرنسية. أما في ألمانيا يحدث العكس، بمعنى أن الانتاج يعرف زيادة، وأن الإنفاق المحلي لا يمكن أن يرتفع بنفس نسبة ارتفاع الانتاج، وذلك لان جزء من الدخل المتاح سوف يدخر، وبالتالي حدوث فائض في ميزانها التجاري، مما سبق نلاحظ أن كلا البلدين يعانيان من اختلالات، ففرنسا تعاني من بطالة و عجز في ميزانها التجاري أما ألمانيا فتعرف انتعاش اقتصادي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن فائض في ميزانها التجاري.

ويمكن معالجة هذه الاختلالات وفق ما يلي :

- ✓ **عن طريق تغيير سعر الصرف :**

وذلك عن طريق احداث تغيير في سعر الصرف بين عملتي الدولتين[31]، حيث تقوم ألمانيا برفع سعر صرف عملتها مقابل الفرنك الفرنسي، وآثار هذا التعديل موضح في الشكل الآتي:

الشكل 4 :آثار اعادة التقييم

ألمانيا **فرنسا**

[31] Paul de Grawe, op.cit, P16-17.

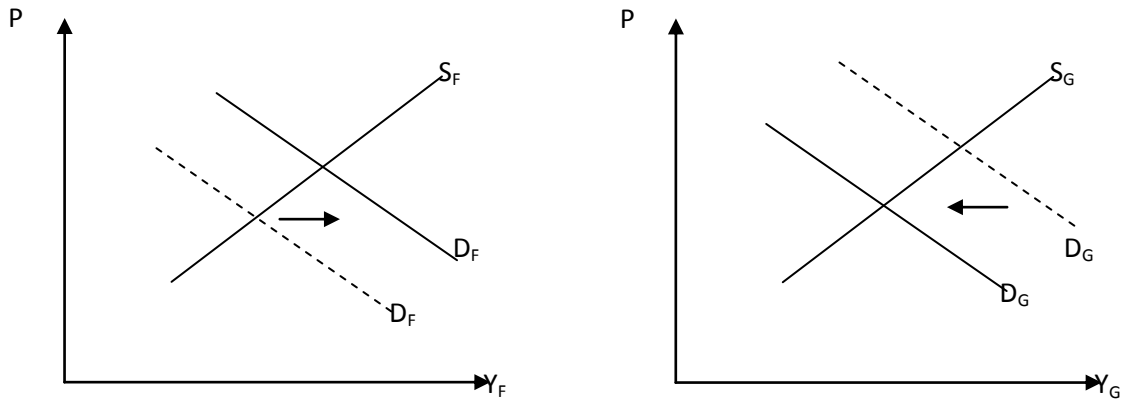

المصدر: Paul de Grawe, op.cit, P16

يقل الطلب على السلع الألمانية بسبب ارتفاع أسعار صادراتها الناتج عن ارتفاع سعر صرفها، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب في ألمانيا إلى اليسار و بالتالي تتفادى الضغوطات التضخمية "ارتفاع الأسعار" مما يؤدي كذلك إلى زوال الاختلال في ميزانها التجاري.

و يحدث العكس بالنسبة لفرنسا فانخفاض قيمة عملتها يؤدي إلى زيادة تنافسية صادرتها بمعنى زيادة الطلب عليها مقارنة بالسلع الألمانية مما يؤدي إلى زيادة في الانتاج وبالتالي ينتقل منحنى الطلب فرنسا إلى اليمين، وبالتالي تعالج مشكلة البطالة و عجز ميزانها التجاري.

أما الآلية الثانية لمعالجة هذه الاختلالات، وذلك عندما تقرر كلا الدولتين الدخول في اتحاد نقدي فيما بينها، وبالتالي لا يمكنهم تغيير سعر صرف عملتيهما هي كما يلي[32]:

- ✓ **عن طريق مرونة الأجور :**

هي حركة الأجور اما انخفاضا أو ارتفاعا حسب الحالة الاقتصادية للبلد، فإذا كانت الأجور مرنة في كل من فرنسا وألمانيا، فإن العمال الفرنسيين سيقبلون بتخفيض أجورهم، و العكس في ألمانيا، فإن ارتفاع الطلب على العمالة الألمانية يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأجور، أثر هذا التعديل توضح في الشكل الموالي :

[32] Paul de Grawe, op.cit, P14-15.

الشكل 5 : عملية التعديل التلقائي

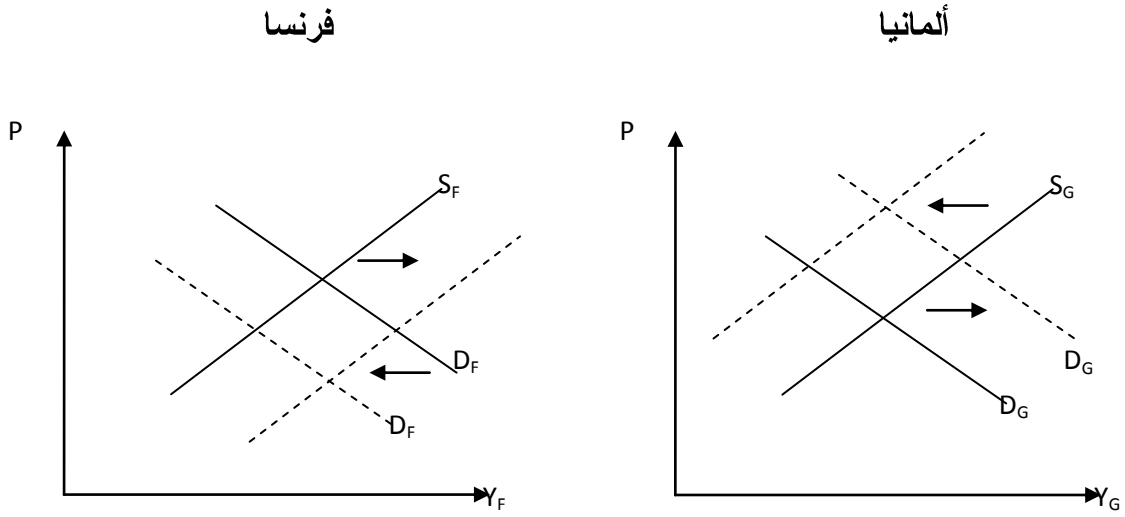

المصدر:Paul de Grawe, op.cit, P16

انخفاض الأجور في فرنسا يؤدي إلى انتقال منحى العرض إلى الأسفل و ارتفاعها في ألمانيا يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى الأعلى، هذا الانتقال يؤدي إلى اعادة التوازن. في فرنسا أسعار السلع و الخدمات تنخفض مما يزيد من تنافسيتها وارتفاع الطلب عليها، و العكس يحدث بالنسبة لألمانيا، مما يؤدي إلى إزالة عجز الميزان التجاري لفرنسا والفائض في الميزان التجاري لألمانيا.

- ✓ **عن طريق حركة اليد العاملة :**

ان حركة اليد العاملة كفيلة بمعالجة الاختلالات وإعادة التوازن، فانتقال البطالون الفرنسيون الى ألمانيا يؤدي الى انخفاض الأجور في فرنسا وارتفاعها في ألمانيا و يقضي على مشكلة البطالة كما أنه كفيل بحل مشكل التضخم الألماني عن طريق تغطية فائض الطلب على اليد العاملة الألمانية و في نفس الوقت فإن انتقال اليد العاملة يحل مشكل العجز و الفائض في ميزان المدفوعات لكلتا الدولتين.

و نعني بمنطقة العملة المثلى[33]هي تلك المنطقة التي تشمل دولة واحدة أو عادة مجموعة من الدول أو المناطق المتقاربة جغرافيا التي تكون فيها تكاليف التخلي عن أسعار الصرف كأداة للتكييف اقل بكثير من المنافع المحققة من تبني عملة واحدة، ولقد حدد الاقتصاديون ما إذا كان على الدولة أن تشارك في الاتحاد النقدي أو أن تحتفظ بعملة مستقلة خاصة بها وفق ما يلي:

المطلب الأول : المنهج التقليدي

نجم عن هذه المساهمات تحديد بعض المعايير الاقتصادية التي يمكن على أساسها تكوين منطقة عملة مثلى، وهذه المعايير هي كالأتي[34]:

الفرع الأول : معيار انتقال عوامل الإنتاج ل Mundell1961

يعتبر Mundell أن منطقة العملة المثلى هي منطقة تتميز فيها عوامل الإنتاج بحرية الحركة داخليا وصعوبة حركتها خارجيا، ففي حالة تحول الطلب من منتجات الدولة (ب) إلى منتجات الدولة (أ) فان ذلك يسبب بطالة في الأولى وتضخما في الثانية، ويمكن عندئذ حسب رأي Mundell (كما تم ايضاحه سابقا) من خلال انتقال عوامل الإنتاج وخاصة عنصر العمل الذي سينتقل الفائض منه من الدولة (ب) إلى الدولة (أ) ما يخفض من البطالة في الأولى ومن التضخم في الثانية، ويعتبر انتقال عوامل الإنتاج هنا كأساس لمعالجة التضخم والبطالة وتسوية موازين المدفوعات بديلا عن إجراء تعديلات في أسعار الصرف وعاملا مهما في تزويد مناطق مختلفة

[33] Paul krugman et Maurice Obstfeld, « Economie internationale » Pearson éducation, France, 2006, 7éme édition, p611

[34] Khalfan Mohamed Al-Barwani « An Inquiry into the Gulf Cooperation Council Feasibility and Readiness to Form a Monetary Union: Optimum currency Area Analysis and the petroleum Effects , Claremont Graduate University, p13-20.

من الاتحاد النقدي بالخبرات والمهارات وتقريب من مستويات الأجور والأسعار دون الحاجة إلى تغيرات في الأجور الحقيقية نتيجة لتغير ظروف العرض والطلب.

الفرع الثاني : معيار التكامل المالي ل Ingram 1962

أضاف Ingram[35] تكامل الأسواق المالية كمعيار آخر من معايير منطقة النقد المثالية، وذلك لأن التكامل المالي يعيد التوازن لميزان مدفوعات بين دول الأعضاء وبالتالي التخفيف من استخدام أداة سعر الصرف لمعالجة الصدمات غير المتماثلة من خلال التحويلات والقروض من الدول التي حققت فائض الى البلدان التي تعاني من اختلالات.

الفرع الثالث : معيار الانفتاح الاقتصادي ل McKinnon1963

يعتبر McKinnon أن منطقة العملة المثلى هي المنطقة التي تتميز بوجود انفتاح تجاري بين اقتصاديات الدول المكونة لها، فزيادة التبادل التجاري في السلع بين هذه الأقطار يزيد من انفتاحها على بعضها البعض، مما يقلل من الحاجة إلى استعمال السياسات المالية والنقدية للحفاظ على التوازن الخارجي، الأمر الذي يدعم تثبيت أسعار الصرف بين عملات تلك الأقطار، وبالتالي كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا زادت المنفعة من تكوين منطقة العملة. كما يرى McKinnon أن تكامل العملة والسوق المالية يتبع تدفق تجارة السلع بين أقطار المنطقة.

الفرع الرابع : معيار تنوع الإنتاج والصادرات ل Kenen 1969

أكد Kenen على أهمية تنوع اقتصاديات المنطقة، باعتبار أن الصادرات والعمالة والاستثمارات المحلية في الاقتصاديات المتنوعة تكون اقل تأثرا من الصدمات الخارجية التي تعاني منها الاقتصاديات غير متنوعة، وذلك وفق ثلاثة أسس وهي:

- ❖ إن انخفاض الطلب على سلعة معينة من صادرات الاقتصاد المتنوع لا يؤدي إلى ارتفاع كبير في البطالة كما هو الحال في الاقتصاد غير المتنوع.

[35] Manix Wilfrid Hédreville « La Théorie Standard des Unions Monétaires à L'épreuve de L'histoire" Thèse présentée pour obtenir le titre de docteur de l'Université Paris Ouest – Nanterre La Défense, 2010, P35.

- ❖ إن انخفاض الطلب على نوع معين من المنتجات المصدرة يمكن أن يقابله ارتفاع في الطلب على نوع آخر طالما تتعدد المنتجات، وحتى إن لم يحدث هذا لا يؤثر سلبيا على الصادرات لصغر نسبة مساهمة هذا النوع في الصادرات.
- ❖ إن الاستثمار المحلي في الاقتصاديات المتنوعة يعتمد كثيرا على الطلب المحلي و بالتالي اثر الصادرات يكون منخفض على الاستثمار المحلي.

الفرع الخامس: معيار التكامل الجبائي لـــJohnson 1970

تتمثل أهمية التكامل الجبائي[36] في وجود آلية لتحقيق الاستقرار التلقائي لاختلالات بين الدول الأعضاء، من خلال تحويل الايرادات الجبائية بين دول المنطقة. نفترض وجود صدمة طلب في اتحاد نقدي متكون من بلدين A و B والتي تؤدي تحويل الطلب من البلد A الى البلد B هذا ما يؤدي الى ارتفاع في النشاط الاقتصادي للدولة B مما يحسن من ايراداتها الجبائية وكذلك في انخفاض في معدلات البطالة، و يحدث العكس في البلد A يعني انخفاض في المداخيل الجبائية وارتفاع البطالة، فالتحويلات الجبائية من البلد B الى البلد A يعيد التوازن في ظل وجود موازنة مركزية موحدة.

الفرع السادس : معيار تشابه معدلات التضخم لFleming 1971

كان Fleming أول من أشار إلى صعوبة وخطر إنشاء اتحاد نقدي أو تثبيت أسعار الصرف بين مجموعة من الدول ذات فروق كبيرة في معدلات التضخم لأنه راجع لاختلاف في آليات سوق العمل وفي السياسات الاقتصادية والسياسة الهيكلية وفي القوة الشرائية مما يعني لجوء السلطات

[36] Kamel Malik Bensafta « Elements de la défiance britannique vis-à-vis de l'Euro et de l'UEM : role des facteurs monétaires » thèse de doctorat, Université François-Rabelais, France, 2011, P176.

لتغيير سعر الصرف الاسمي لتضييق هذه الاختلالات، وبالتالي فان التشابه في معدلات التضخم يقلل من الحاجة الى اللجوء لإجراء تعديل في سعر الصرف.

الفرع السابع : تشابه معدلات النمو

على مدى ثلاثين سنة الماضية تم اضافة معايير جديدة، من بينها تشابه معدلات النمو[37] وذلك لأن الدول الأعضاء التي لها معدل نمو منخفض من المرجح أن تكون في حالة عجز مما يؤدي الى استخدام أداة سعر الصرف لتحسين معدلات التبادل التجاري وزيادة الصادرات وهو غير ممكن في ظل الاتحاد النقدي و البديل الوحيد هو السياسات الانكماشية التي من شأنها أن تزيد من تكلفة الاتحاد النقدي، لذا أصبح التقارب أمر ضروري في معدلات النمو.

الفرع الثامن : تقلب أسعار الصرف الحقيقية

قارن Vaubel[38] 1976 تحركات أسعار الصرف الحقيقية للبلدان الأوروبية مع الاتحادات النقدية الأخرى، وخلص الى ان تقلبات في أسعار الصرف الحقيقية يزيد من مخاطر الصدمات غير المتماثلة و لا يشجع على خلق الاتحاد النقدي، كما أن Van Hagen & Neumann توصلو لملاحضات متساوية في مختلف المناطق الأوروبية وذلك في سنة 1994، وأوضح Eichengreen في سنة 1990 أن غياب مرونة الأجور والأسعار لمعالجة صدمات الطلب الناتجة عن انخفاض الصادرات أو تدهور معدلات التبادل فستترجم بتغيرات في أسعار الصرف الحقيقية، وفي سنة 1996 خلص Rogoff بان تحركات أسعار الصرف الحقيقية هي ناتجة ايضا من استمرار اختلاف معدلات التضخم.

الفرع التاسع : تماثل صدمات العرض والطلب

منذ 1980-1990 ركزت نظرية منطقة النقد المثالية على أهمية تماثل صدمات العرض والطلب[39] للدول التي تريد الانضمام الى الاتحاد النقدي، لان امتصاص هذه الصدمات[40] يجمع

[37] Kamel Malik Bensafta , Op.Cit, P177.

[38] Kamel Malik Bensafta , Op.Cit, P178.

[39] Kamel Malik Bensafta , Op.Cit, P178-179.

الأثر الصافي لعدد من المعايير التقليدية، وهو ما يعرف كذلك باسم méta–critère ، و أن الصدمات المتماثلة هي التي تصيب جميع الدول الأعضاء بشكل واحد وبالتالي قدرة هذه الدول على توحيد عملاتها، أما الصدمات غير المتماثلة هي التي تصيب دول الأعضاء بشكل مختلف أي تراجع قطاع معين أو أزمة خاصة ببلد معين وبالتالي تزداد في هذه الحالة تكاليف العملة الموحدة، مع العلم أن هذه الصدمات بنوعيها لا تظهر بشكل واضح في الحسابات القومية، فهي غير قابلة للرصد، لذلك تستعمل الطرق التجريبية والقياسية لتحديدها.

المطلب الثاني : المنهج الحديث

إن ما يؤخذ على المنهج التقليدي هو أنه يعتمد على معيار واحد ويركز على مفهوم الخسائر فقط، لذلك نشأ أسلوب يقوم على فكرة الموازنة بين تكاليف ومنافع الدخول لمنطقة العملة المثلى، وهذا ما فعله[41] Wood، الذي يرى تبني منطقة العملة المثلى متى زادت منافعها على تكاليفها.

لمقارنة تكاليف ومنافع الدخول لمنطقة العملة المثلى فإنه من الضروري توضيح كل منهما على نفس المنحنى[42]، و مقارنتها مع درجة التكامل الاقتصادي باعتبار أنه في ظل الاتحادات النقدية تزيد و ترتفع درجة الانفتاح، حيث يمثل خط التكاليف فعالية سعر الصرف كأداة معالجة للاختلالات في الطلب (صدمات غير متماثلة)، وكلما زادت فعالية هذه الأداة كلما أصبح التخلي عنها تكلفة كبيرة بالنسبة للدول التي ترغب في انشاء اتحاد نقدي.

الشكل 6 : المنافع و التكاليف من الاتحاد النقدي

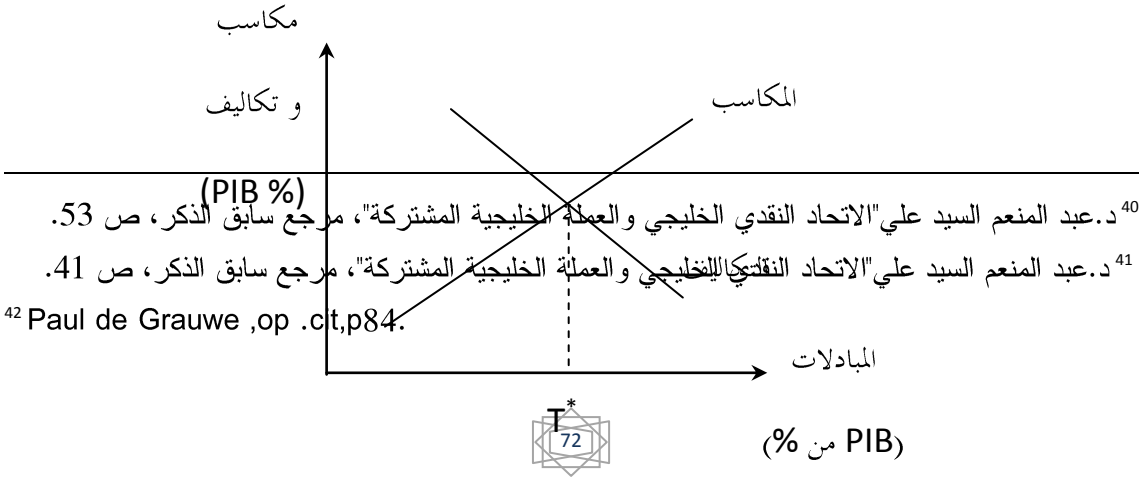

[40] د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق الذكر، ص 53.

[41] د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق الذكر، ص 41.

[42] Paul de Grauwe ,op .cit,p84.

المصدر : Paul de Grauwe ,op .cit,p84

يتبن لنا من خلال الشكل أعلاه :

- ان النقطة *T هي تساوي المنافع و التكاليف في الاتحاد النقدي، و بعدها يصبح من المفيد تشكيل الاتحاد النقدي لان المنافع تفوق التكاليف.
- أما الخط المستقيم الذي يمثل التكاليف فيرتبط بشكل كبير بفعالية سعر الصرف كأداة لمعالجة الاختلالات في الطلب (الصدمات الغير المتماثلة)، حيث كلما زادت فعالية هذه الأداة كلما أصبح التخلي عنها تكلفة كبيرة بالنسبة للدول التي تتبنى عملة مشتركة.

وقد اختلف الاقتصاديون حول مدى فعالية سعر الصرف كأداة لمعالجة الاختلالات بين الدول ، فيرى الكينزيون[43] أنه بفعل كون الأجور غير مرنة و إن حركة العمالة محدودة يزيد من كون سعر الصرف يعتبر أداة فعالة لإحداث التوازن ومعالجة الاختلال دون إحداث آثار تشويهية على هيكل الاقتصاد و منه فإن منحنى التكاليف سوف يكون بعيد عن الصفر (المبدأ) ، و بالتالي وجود عدد محدود من الدول التي تستفيد من توحيد العملة و هي فقط التي تستوفي الشروط التي تطرقنا إليها في المعايير منطقة العملة المثلى، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 7 : التحليل الكينزي

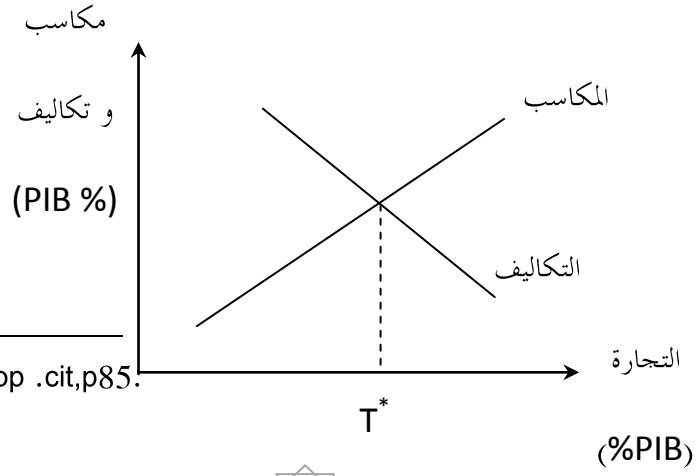

[43] Paul de Grauwe ,op .cit,p85.

المصدر : Paul de Grauwe ,op .cit,p85

و في المقابل يرى النقديون[44] أن هذه الأداة غير فعالة، و حتى لو كانت كذلك، فإن السياسات التي تعتمد على سعر الصرف تعقد الأمور فيما بعد، و بالتالي فإن منحنى التكاليف يكون قريب من الصفر (المبدأ) و هو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل 8 : التحليل النقدي

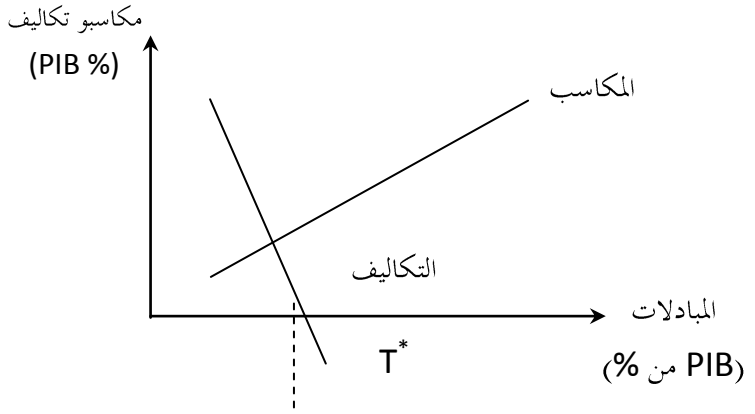

المصدر : Paul de Grauwe ,op .cit,p85

ونلاحظ من خلال الشكل أن:

- نقطة التقاطع *Tتكون قريبة من الصفر.

وبالتالي وحسب هذا التحليل فإن الكثير من الدول من مصلحتها التخلي عن عملتها و تبني عملة موحدة.

[44] Paul de Grauwe ,op .cit,p85.

و منذ الثمانينات لاقت النظرية النقدية المعاصرة نجاحا و انتشارا واسعا و أثرت آراءهم على العديد من الاقتصاديات خاصة حول تكوين اتحادات نقدية و خير دليل على ذلك قيام الاتحاد النقدي الأوروبي.

و لقد تعرضت معايير منطقة النقد المثلى لمجموعة من الانتقادات كونها أنها اعتبرت الشروط المذكور سابقا يجب على الدول تحقيقها قبل تشكيل الاتحاد النقدي[45]، لكنها لم تأخذ بعين الاعتبار تحقيق هذه المعايير تدريجيا بعد تشكيل الاتحاد النقدي والتحولات الهيكلية التي يحدث بعد ذلك، ومثال ذلك ايطاليا فهي لم تكن تتمتع بدرجة كبيرة من الانفتاح مع الدول الأعضاء الأخرى، إلا أنها وجدت منمصلحتها الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي لأن المكاسب سوف تفوق بلا شك التكاليف، كما يرى كل من Frankel et rose(1997، 1998) أن درجة تماثل الصدمات ليس معيارا ثابتا بل يتغير و يتطور مع درجة التكامل أي درجة كثافة المبادلات التجارية، و منه فان الاتحاد النقدي يعمل بعد قيامه على توفير الشروط و المعايير التي تجعل منه منطقة نقد مثالية.

[45] Sampawende Jules-Armand Tapsoba « Intégration Monétaire Africaine et Changements Structurels: Commerce, Partage des Risques et Coordination Budgétaire » Thèse de Doctorat, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, 2009, p40-41.

خلاصة:

ان ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أن الاتحاد النقدي الكامل يتحقق اذا تم انشاء عملة مشتركة بين مجموعة من الدول لتحل محل عملاتها الوطنية، في حين يتحقق الاتحاد التقدي الجزئي اذا شمل على صورة أو شكلا من أشكاله المختلفة، وأيا كان نوع الاتحاد النقدي فانه ليس هدفا بحد ذاته بقدر ما هو غاية لتحقيق أهداف معينة، كما تبين أن الاتحاد النقدي يرتبط الى حد كبير بالتكامل الاقتصادي، و عند قيام أي اتحاد نقدي تنشأ عنه عدة منافع ومزايا والتي تعود على الدول الأعضاء إلا أنه يخلو من التكاليف التي يتحملها أي بلد يريد الانضمام الى هذا الاتحاد.

كما لا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه الارادة السياسية في عملية الاتحاد النقدي، باعتبار أن عملية الاتحاد النقدي تتطلب التنازل عن السيادة النقدية للدولة العضو لصالح السلطة النقدية التي تمثل الدول الأعضاء، وبالتالي فالإرادة السياسية هي شرط مسبق لأي اتحاد نقدي.

كما تطور مفهوم الاتحاد النقدي من خلال ما يعرف بمنطقة العملة المثلى التي تعمل على تحديد مدى ملائمة و جدوى قيام اتحاد نقدي بين مجموعة معينة من الدول من خلال أسلوبان، يقوم الأول على تحديد بعض المعايير التي يمكن على أساسها تكوين هذا الاتحاد، أما الاسلوب الثاني

فيقوم على أساس الموازنة بين مزايا وتكاليف الدخول إلى الاتحاد النقدي، مما يعني ضرورة دراسة النماذج العالمية المختلفة للاتحاد النقدي، وهو ما سوف يتم التطرق اليها بالتفصيل في الفصل الموالي.

تمهيد :

يعتبر الاتحاد النقدي بين مجموعة من الدول آخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي و الذي يتم فيه انشاء عملة مشتركة لتحل محل العملات المحلية لهذه الدول، أو تثبيت أسعار الصرف فيما بينها تثبيتا قاطعا كأنها عملة واحدة، مما يعني فقدان الدول الأعضاء آلية استعمال السياسة النقدية والمالية لصالح السلطة النقدية للاتحاد التي تعتبر أهم التكاليف التي تتعرض اليها هذه الدول، مما يقتضي دراسة التكاليف و المنافع التي ستجنيها هذه الدول من الانضمام الى الاتحاد النقدي، والتي تختلف وتتفاوت من تجمع لآخر حسب درجات التكامل الاقتصادي فتزيد منافعه كلما كانت الدول الأعضاء متكاملة اقتصاديا والعكس.

وعلى هذا الأساس نحاول في هذا الفصل القاء الضوء على عدد من تجارب الاتحاد النقدي في دول العالم المتقدمة و النامية، من خلال تقسيمه الى أربعة مباحث، نعرض في المبحث الأول تجارب الاتحاد النقدي في أوروبا، وفي المبحث الثاني تجارب الاتحاد النقدي في افريقيا، وفي المبحث الثالث تجارب الاتحاد النقدي في شرق الكاريبي، أما المبحث الرابع فنخصصه للاتحادات النقدية الوطنية والمنتهية.

المبحث الأول : تجارب الاتحاد النقدي في أوروبا

عرفت أوروبا أهم اتحاد نقدي جمع بين عدة دول وهو الاتحاد النقدي الأوروبي، لذا ندرس هذه التجربة من خلال النشأة والهيكل التنظيمي وكذا أهم المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي أو ما يسمى منطقة الأورو.

المطلب الأول : التطور التاريخي للاتحاد وهيكله التنظيمي

ترجع الجذور التاريخية[1] للاتحاد النقدي الأوروبي الى مجلس أوروبا الذي تأسس في سنة 1949 حيث اعتبر الخطوة الأولى نحو التعاون، ثم اقترح روبرت شومان وزير خارجية فرنسا آنذاك خطة لتعميق التعاون باقامة جماعة الفحم والصلب(ECSC) في 09 ماي 1950 والتي وقعت عليها كل من فرنسا وايطاليا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا.

وبناءا على نجاح المعاهدة الأخيرة تم توسيع التعاون الى القطاعات الاقتصادية الأخرى فوقعت الدول الست على معاهدة روما في سنة 1957 وتم انشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) المعروفة أيضا باسم " **السوق المشتركة** " في سنة 1957 والتي تهدف الى حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء.

وفي سنة 1968 تم ازالة التعريفات الجمركية بين الدول الست مما أدى الى تحقيق لأول مرة شروط منطقة التجارة الحرة وتطبيق نفس الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة ومن ثم ولادة اكبر سوق موحد في العالم، ما نتج عنه تطور التجارة البينية، فضلا عن تنمية التجارة مع بقية العالم.

وفي سنة 1970 توفر للجماعة الاقتصادية الأوروبية[2] القناعة بإنشاء عملة موحدة لضمان الاستقرار النقدي، أوكلت المهمة للجنة يترأسها فيرنر الذي كان آنذاك رئيس وزراء لوكسبمورغ عرفت ب " تقرير فيرنر " الا أن ازمة سعر الصرف في سنة 1971 حالت دون تطبيق هذا التقرير، فقررت دول الأعضاء الحد من هامش التذبذب بين عملاتها +- 2,25% في سنة

[1] http://europa.eu/about-eu/eu-history/index_fr.htm , 12-05-2013.

[2] رينيه ماسيرا وسلفاتوري روسي "النظام النقدي الأوروبي والتكامل النقدي الأوروبي" بحوث ومناقشات ندوة التكامل النقدي العربي: المبررات-المشاكل-الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنلن، ط 3، سنة 1986، ص 373-374.

1972 عرف ب " الثعبان داخل النفق " حيث اعتبر الخطوة الأولى نحو اعتماد الأورو بعد ثلاثين عام والذي سرعان ما تخلت عنه الدول بسبب اتباع نظام التعويم.

وفي سنة 1973 انضمت كل من الدنمارك وايرلندا وبريطانيا. وفي سنة 1979 عرفت مسيرة الاتحاد النقدي نقلة نوعية[3] بانشاء النظام النقدي الأوروبي(SME) الذي يهدف الى خلق منطقة استقرار نقدي في أوروبا، وكذا انشاء وحدة النقد الأوروبية(ECU)، كما انضمت كل من اليونان واسبانيا والبرتغال للسوق الأوروبية المشتركة ليصبح عدد الدول الأعضاء 12 دولة.

وعلى الرغم من الغاء الرسوم الجمركية في سنة 1968 الا أنه ظلت بعض الحواجز تعرقل التجارة الحرة بين دول الجماعة الناجم عن الاختلافات بين القوانين الوطنية، ما أدى الى التوقيع على القانون الأوروبي الموحد في سنة 1986 للقضاء على هذه الاختلافات.

وفي سنة 1990 انظم الجزء الشرقي لألمانيا – توحيد المانيا – في الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد سقوط جذار برلين في سنة 1989 وانهيار الشيوعية في اوروبا الشرقية.

وفي 7 فبراير 1992 تم التوقيع على معاهدة ماستريخت التي اعتبرت خطوة هامة لوضعها قواعد واضحة لمستقبل العملة الموحدة خلال ثلاثة مراحل، كما تم تغيير تسمية الجماعة الأوروبية الى الاتحاد الأوروبي.

وفي سنة 1993 تم تحقيق السوق الموحدة بالغاء كل الحواجز أمام تنقل رؤوس الأموال وبالتالي تحقيق الحريات الأربع وهي: حركة السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال.

وفي 1 جانفي 1995 تم انضمام كل من النمسا وفنلندا والسويد الى الاتحاد الأوروبي ليصبح عدد دول الأعضاء 15.

وفي 17 فبراير 1997 تم التوقيع على معاهدة امستردام

وفي 1جانفي 1999 اعتمدت احدى عشر دولة– المانيا والنمسا وبلجيكا واسبانيا وفنلندا وفرنسا واليونان وايرالندا وايطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال_ الأورو في المعاملات التجارية

[3] Yves Salignac « Banque et Monnaie Unique » IMESTRA, 1996, p14-15.

والمالية فقط، وانضمت اليونان اليها في سنة 2001.وامتنعت الدنمارك وبريطانيا والسويد للانضمام الى يومنا هذا.

وفي 1 جانفي 2002 انطلاق تداول عملة الأورو، حيث أن جميع العملات لها وجه مشترك، في حين الوجه الآخر يحمل الشعار الوطني للبلد.

وفي سنة 2004 انضمت ثمانية بلدان اوروبا الشرقية والوسطى – استونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفيا وسلوفينيا_الى الاتحاد الأوروبي، مما يعني انهاء الانقسام في أوروبا، كما انضمت قبرص ومالطا أما بلغاريا ورومنيا فانضمت عام 2007م، وفي سنة 2013 انضمت كرواتيا، وأصبحت تركيا من المرشحين للعضوية، ليصبح الاتحاد الأوروبي يضم 28 دولة.

وفي 1 جانفي 2007 انضمت سلوفينيا الى الاتحاد النقدي الأوروبي[4]، وفي سبتمبر من نفس السنة شهد الاتحاد أزمة مالية حادة.

وفي سنة 2008 انضمت قبرص ومالطا للاتحاد النقدي الأوروبي، وسلوفاكيا في سنة 2009.

وفي سنة 2010 وضعت خطة لدعم اليونان من قبل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، ليبدأ عقد جديد مع أزمة اقتصادية حادة، لكن مع أمل زيادة التعاون الاقتصادي دائما بين دول الاتحاد.

وفي سنة 2011 انضمت استونيا للاتحاد النقدي الأوروبي، وفي سنة 2014 انضمت ليتوانا، لتصبح منطقة الأورو تتكون من 18 دولة عضو.

ان كل دول الاتحاد الأوروبي هي جزء من الاتحاد النقدي الأوروبي[5]، حتى و لو لم تستخدم الأورو، و يدار الاتحاد النقدي الأوروبي من قبل العديد من المؤسسات الوطنية و الأوروبية،

---

[4] Fabien Labondance, Op.Cit , p5-6.

[5] "Comprendre les politiques de l'Union européenne- L'Union économique et monétaire et l'euro" Commission européenne Direction générale de la communication, Belgique, 2012, http://europa.eu/pol/emu/flipbook/fr/files/na7012001frc_002.pdf , vu le 15/11/2013.

لكل منها دور محدد، و يدعى أيضا هذا الأسلوب بالحوكمة الاقتصادية، ويتم تنفيذه ذلك عن طريق الهيكل المؤسساتي التالي[6]:

البرمان الأوروبي : و يتألف من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام مباشرة وهو يمثل المواطنين الأوروبيين، وهو يشارك السلطة التشريعية مع المجلس ويمارس الرقابة الديمقراطية على عملية الحوكمة الاقتصادية.

المجلس الأوروبي : ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته بالتناوب من قبل كل دولة من الدول الأعضاء،

ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر ولعدة أيام، ويقوم بوضع السياسة العامة للاتحاد.

المجلس : ويتكون من وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي، وهو يقوم بتنسيق السياسات والتصويت على المقترحات المقدمة من طرف اللجنة واتخاذ القرارات التي قد تكون ملزمة للدول الأعضاء.

مجموعة الأورو : وهي تتكون من وزراء مالية منطقة الأورو، وهو يقوم بمناقشة القضايا المتعلقة الأورو.

المفوضية الأوروبية : وهو يقترح للمجلس توجيهات لتسيير السياسات الاقتصادية و المالية، كما يضمن امتثال دول الاتحاد الأوروبي لقرارات وتوصيات المجلس.

دول الاتحاد الأوروبي : والتي تحدد ميزانياتها الوطنية في اطار حدود ثابتة للعجز و الديون، وتقوم بتحديد سياساتها الهيكلية المتعلقة بالعمل والمعاشات وأسواق رأس المال و كذا تنفيذ قرارات المجلس.

البنك المركزي الأوروبي : يعمل على تنفيذ سياسة نقدية مستقلة في منطقة الاورو، مع المحافظة على استقرار الأسعار باعتباره الهدف الأساسي.

[6] "Comprendre les politiques de l'Union européenne– L'Union économique et monétaire et l'euro"

المطلب الثاني : أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة الأورو

يتبن لنا من الجدول أدناه أن منطقة الأورو هي موطن ل 335.440 مليون مواطن، ويبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد النقدي الأوروبي 196.579, 12 مليون دولار أمريكي في سنة 2012 مقارنة ب 870.552, 6 مليون دولار أمريكي في سنة 1999م (تم اختيار هذه السنة باعتبارها بداية انطلاق الأورو)، أما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد كان سلبيا – 0,57 في سنة 2012م وذلك نتيجة الأزمة التي اجتاحت بعض الدول في الآونة الأخيرة، وبمعدل نمو سنوي 0,03 % للفترة 2008–2012 و1,01% للفترة 2002–2012، وانخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة حيث بلغ 146.187 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م مقارنة ب 319.194 مليون دولار أمريكي في سنة 1999م، وقد ارتفعت القوى العاملة في منطقة الأورو الى 231.557 مليون في سنة 2012 مقارنة ب 143.203 مليون في سنة 1999.

الجدول 4 : أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة الأورو لسنة 2012.

	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (مليون دولار أمريكي)	عدد السكان (مليون)	اليد العاملة (مليون)
النمسا	398.214	0,80	6.315	8.464	4.364
بلجيكا	484.185	-0,20	-1.614	11.060	4.834
قبرص	22.987	-2,40	849	1.129	604
استونيا	21.835	3,20	1.470	1.291	701
فلندا	249.729	-0,20	-1.806	5.408	2.693
فرنسا	2.610779	0,00	25.093	66.165	29.088
ألمانيا	3.391 480	0,70	6.565	82.800	42.283
اليونان	256.722	-6,40	2.945	11.125	5.348
ايرلندا	209.702	0,70	29.318	4.576	2.179
ايطاليا	2.012 823	-2,40	9.625	60.885	25.391
لوكسمبورغ	56.990	0,20	27.878	524	247

مالطا	8.463	0,80	157	428	183
هولندا	772.182	-0,90	-244	16.714	8.918
البرتغال	212.265	-3,20	8.916	10.604	5.654
سلوفاكيا	91.729	2,00	2.826	5.446	2.773
سلوفينيا	45.586	-2,30	145	2.068	1.032
اسبانيا	1.350 907	-1,40	27.750	46.755	23.513
منطقة الأورو	12 ,196.579	-0,57	146.187	335.440	159.805

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

أما بخصوص التجارة البينية بين دول الاتحاد النقدي الأوروبي فقد شهدت ارتفاعا معتبرا حيث بلغت في سنة 2012م 3,857.615 مليون دولار أمريكي مقارنة ب1,840.312 مليون دولار أمريكي في سنة 1999م وهو ما نلاحظه من خلال الشكل أدناه :

الشكل 9 : تطور التجارة البينية لمنطقة الأورو

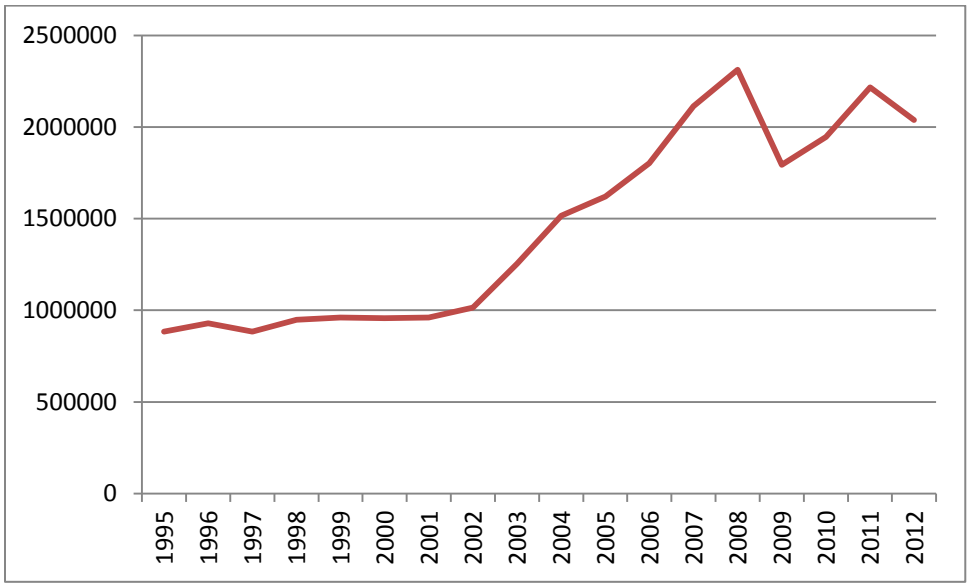

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

المبحث الثاني : تجارب الاتحادات النقدية في افريقيا

تعتبر الاتحادات النقدية في افريقيا من اقدم الاتحادات في العالم[7]، و بالرغم من ذلك فهي تظهر وكأنها تكتل نقدي غير معروف، حيث عرفت افريقيا ستة اتحادات نقدية منذ استقلالها وهي منطقة الفرنك و التي تتألف من اتحادين نقديين الاتحاد النقدي لغرب افريقيا(UEMOA) و الاتحاد النقدي لوسط افريقيا(CEMAC) والمنطقة النقدية المشتركة(CMA) أو ما يسمى بمنطقة الراند وصندوق الاصدار لشرق افريقيا أو ما يعرف بمنطقة الشلن وصندوق الاصدار لغرب افريقيا أو ما يعرف بمنطقة الاسترليني ومنطقة الاسكودو، إلا أن الاتحادات النقدية القائمة حاليا في افريقيا هي الاتحاد النقدي لغرب افريقيا(UEMOA) و الاتحاد النقدي لوسط افريقيا (CEMAC) والمنطقة النقدية المشتركة(CMA).

المطلب الأول : منطقة فرنك CFA

عرفت منطقة الفرنك تجارب هامة في مجال الاتحاد النقدي والتي جمعت بين الدول المتقدمة ومستعمراتها القديمة[8]، منطقة الفرنك هي احدى الترتيبات النقدية[9] بين خمسة عشر –15– دولة افريقية: البنين و الكونغو و بوركينافاسو و جزر القمر و الكامرون وساحل العاج و الغابون وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو ومالي والنيجر وجمهورية افريقيا الوسطى و السنيغال وتشاد و الطوغو، إضافة إلى فرنسا. تكونت هذه المنطقة في ديسمبر 1945 بعد موافقة فرنسا على الوثيقة المؤسسة لنظام بريتون وودز، و بعد الاستقلال وقعت الدول الافريقية على اتفاقية نقدية مع فرنسا 1962 ثم على وثيقة أخرى في 1973 لإعادة تنظيم الإتحاد و بالتالي اعطاء صبغة افريقية للاتفاقية السابقة، نصت هذه الاتفاقيات على أن فرنسا تضمن تحويل عملات الأطراف الافريقية إلى فرنك فرنسي حتى سنة 1999 ثم إلى أورو بعد ذلك وفق معدل ثابت مقابل إيداع 50% (65% قبل أفريل 2005) من احتياطات الأطراف الافريقية بالمنطقة في حسابات عرفت بحسابات العمليات تمسكها الخزينة الفرنسية.

كان فرنك السيفا يمثل العملة المتداولة لأكبر اتحاد نقدي في العالم قبل ظهور الأورو، ويجري تداوله في 14 دولة افريقية، ولكنها تنقسم الى مجموعتين، أي اتحادين نقدين هما:

---

[7] Sampawende Jules-Armand Tapsoba , Op.Cit,p15.

[8] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p207.

[9] Sampawende Jules-Armand Tapsoba , Op.Cit,p16.

الفرع الأول : الاتحاد النقدي لغرب افريقيا

ندرس تجربة الاتحاد النقدي لغرب افريقيا من خلال نشأته وأهدافه والهيكل التنظيمي له وكذا أهم المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي لغرب افريقيا.

أولا : النشأة والأهداف

ترجع الأصول التاريخية[10] للاتحاد النقدي لدول غرب افريقيا الى سنة 1955م عندما انتقل حق اصدار الأوراق النقدية الى مؤسسة الاصدار لأفريقيا الغربية الفرنسية والطوغو، وفي سنة 1959م تأسس البنك المركزي لغرب افريقيا ليحل محل المؤسسة، الا أن البداية الفعلية[11] كانت في ماي 1962م بعد حصول هذه الدول على استقالها، حيث تم التوقيع على المعاهدة –الذي اطلق عليها اسم اتفاقية التعاون النقدي–بين دول الأعضاء آنذاك: ساحل العاج وبنين (كانت تسمى سابقا داهومي) و بوركينافاسو(كانت تسمى سابقا فولتا العليا) ومالي و موريتانيا و النيجر والسنغال والذي دخل حيز التنفيذ في 2 نوفمبر 1962م، والثانية في سنة 1973م، مع انسحاب مالي منه قبل أن يدخل حيز التنفيذ، والتي تنص على انشاء عملة موحدة، وقد تم اختيار سعر صرف موحد يربطها بالفرنك الفرنسي سابقا حدد ب 1FF=50CFA (الأورو حاليا) و تم نقل مقر البنك المركزي من باريس إلى داكار عاصمة السنغال في سنة 1978م، وكذا تعيين محافظ أفريقي و بالتالي تخفيض التمثيل الفرنسي في مجلس الإدارة.

وعرف الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا دخول وخروج عديد من الدول[12]: دخول توجو في 27 نوفمبر 1963، وخروج موريتانيا وإصدارها لعملة وطنية سنة 1972م، ليعود مالي إلى الاتحاد سنة 1972م.

بعد تفاقم الأزمات الاقتصادية[13] خلال الثمانينات أدركت هذه الدول بأن الاتحاد النقدي وحده لا يستطيع تحقيق أهدافه، فاجتمعت الدول الأعضاء في 10 جانفي 1994م من أجل تحقيق التكامل

---

[10] رتان بهاتيا " تجربة الاتحاد النقدي لغربي افريقيا" بحوث ومناقشات ندوة التكامل النقدي العربي: المبررات–المشاكل–الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 3، سنة 1986، ص425.

[11] http://www.uemoa.int/Pages/UEMOA/L_UEMOA/Historique.aspx

[12] Sampawende Jules-Armand Tapsoba , Op.Cit,p16.

[13] د.محمد محمود الامام، مرجع سابق الذكر، ص 175.

الاقتصادي فيما بينهم من خلال إنشاء سوق مشتركة تقوم على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال وكذا تعريفة جمركية مشتركة، و تم إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بموجب معاهدة وقعت في داكار من طرف الدول الأعضاء، و دخلت حيز التنفيذ[14] في 1 أوت 1994م بعد التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء.

وفي 2 ماي 1997م أصبحت غينيا بيساو[15] العضو الثامن للاتحاد.

و يمثل شعار الاتحاد الاقتصادي والنقدي[16] لغرب افريقيا شكلان ديناميكيان وبيضاويان تتشابك فيما بينهما للتعبير عن فكرة القوة والتضامن والتكامل بين دول وشعوب الاتحاد، هذا التضامن والتكامل المستمر يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل دول الأعضاء، ويتم التعبير عن الموارد الطبيعية بالمجال الأزرق والموارد الروحية أو الفكرية بالمجال الآخر الذهبي، وأخيرا، أما الدائرة البيضاء فتعرب على أن يظل السلام والهدوء والاستقرار نقاط الربط في عملية التكامل بين دول غرب افريقيا، وهو موضح كالتالي :

ويهدف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا[17] :

- تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة المالية والاقتصادية للدول الأعضاء، في إطار اقتصاد مفتوح و تنافسي و بيئة قانونية ملائمة.

[14] http://www.uemoa.int/Pages/UEMOA/L_UEMOA/Historique.aspx, vu le 15/11/2013.

[15] http://www.uemoa.int, vu le 15/11/2013.

[16] http://www.uemoa.int, vu le 15/11/2013.

[17] http://www.uemoa.int, vu le 15/11/2013.

- ضمان تقارب الأداء و السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء باجراء مراقبة متعددة الأطراف.
- إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء تقوم على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال، فضلا عن تعريفات جمركية خارجية مشتركة وسياسة تجارية مشتركة.
- تنسيق السياسات القطاعية الوطنية من خلال تنفيذ إجراءات مشتركة، لاسيما في المجالات التالية الموارد البشرية و استخدام الأراضي و الزراعة و الطاقة و الصناعة و التعدين و النقل و البنية التحتية و الاتصالات.
- ضمان السير الحسن لعمل السوق المشتركة و كذا قوانين الدول الأعضاء خصوصا نظام الضرائب.

ثانيا : الهيكل التنظيمي

وهو يتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية هي كما يلي[18] :

❖ **الأجهزة الادارية** : وهي تتكون بدورها من :

مؤتمر رؤساء الدول: و هو السلطة العليا في الاتحاد، وله الحق في تقرير الأعضاء الجدد المحتملين و سحب أو استبعاد أحد الدول المشاركين، ويجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة، ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع.

مجلس الوزراء : والذي يحدد السياسة النقدية والائتمانية للاتحاد من أجل حماية العملة المشتركة وتوفير التمويل للنشاطات والتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وهو يتكون من وزيران لكل دولة، الا أن كل دولة لها صوتا واحدا فقط، وهو يجتمع مرتين على الأقل في السنة ويتم اتخاذ القرارات فيه بالإجماع.

مفوضية الاتحاد : وتعمل على السير الحسن و تحقيق المصلحة العامة للاتحاد، كما تحيل إلى المؤتمر و المجلس التوصيات والآراء التي تراها ضرورية للحفاظ على التنمية في دول الاتحاد،

[18]http://www.uemoa.int/Pages/UEMOA/Organes%20de%20l_UEMOA/LesOrganesdirection.aspx, vu le 15/11/2013

وتقوم بوضع ميزانية الاتحاد، و يمكنها تقديم طعن إلى محكمة العدل اذا قصر أحد دول الأعضاء على الوفاء بالتزاماته، ومقرها في واغادوغو- بوركينا فاسو.

❖ **اجهزة المراقبة** : وهي تتكون بدورها من :

محكمة العدل : وهي تتكون من قضاة بحيث تعين كل دولة عضو قاضي لها، ويتم تعيينهم لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، وهي تعمل على فصل في النزاعات بين الدول الأعضاء أو بين الاتحاد و وكلائه، مقرها في واغادوغو- بوركينا فاسو.

ديوان المحاسبة: وهو يختص بمراقبة حسابات هيئات الاتحاد، وكذا البيانات المالية اللازمة.

اللجنة البرلمانية : وهي تلعب دور استشاري في المناقشات حول التكامل، وتقوم باستقبال التقرير السنوي للجنة، وتعبر عنها في شكل تقارير، وهي مسؤولة عن مراقبة أجهزة الاتحاد، وهي تتكون من 40 عضوا، وتجتمع مرة في السنة على الأقل، يقع مقرها الرئيسي في باماكو- مالي.

❖ **الأجهزة الاستشارية** : وهي تتكون من الغرفة الاقليمية و التي تعتبر مكان للحوار بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا و أهم المتعاملين الاقتصاديين، وهو هيئة استشارية أنشئت بموجب معاهدة الاتحاد مسؤول عن تحقيق المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في عملية الاتحاد النقدي، يتألف من الغرف الوطنية والجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل في الدول الأعضاء، مقرها في لومي- توغو.

ثالثا : أهم المؤشرات الاقتصادية للاتحاد النقدي لغرب افريقيا

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن الاتحاد النقدي لغرب افريقيا هو موطن ل100.394 مليون مواطن، ويبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد 76.762 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م مقارنة ب 20.877 مليون دولار أمريكي في سنة 1994م (دخول الاتفاقية حيز التنفيذ)، أما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ 4,48 **%**في سنة 2012 مقارنة ب 2,67% في سنة 1994م، وبمعدل نمو سنوي 3,10 % للفترة 1995-2010، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة 2.301 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م مقارنة ب 239 مليون دولار أمريكي في سنة 1994م، وقد ارتفعت القوى العاملة في دول

الاتحاد حيث بلغت 39.698 مليون في سنة 2012م مقارنة ب 22.769 مليون في سنة 1999م.

الجدول 5 : أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لسنة 2012

الدول	عدد السكان (مليون)	اليد العاملة (مليون)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(%)	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (مليون دولار أمريكي)
بنين	10.051	3.847	7.385	3,40	159
بوركينفاسو	16.460	8.016	10.324	6,00	40
كوت ديفوار	19.840	8.235	23.994	7,01	478
غينيا بيساو	1.664	681	829	-0,50	16
مالي	14.854	4.593	9.983	-4,00	310
النيجر	17.157	5.500	6.485	9,10	793
السنغال	13.726	5.720	14.117	3,90	338
توغو	6.643	3.107	3.646	4,00	166
UEMOA	100.394	39.698	76.762	4,48	2.301

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

أما بخصوص التجارة البينية بين دول الاتحاد النقدي لغرب افريقيا فقد شهدت ارتفاعا معتبرا حيث بلغت في سنة 2012م 6.042 مليون دولار أمريكي مقارنة ب 1.606 مليون دولار أمريكي في سنة 1995م، وهو ما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل 10 : تطور التجارة البينية لدول الاتحاد النقدي لغرب افريقيا

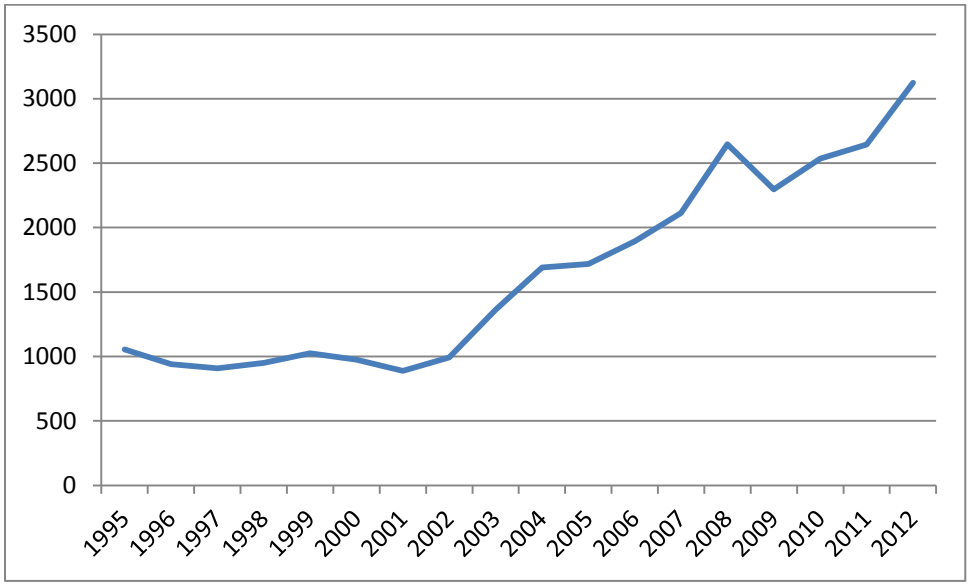

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

الفرع الثاني : الاتحاد النقدي لوسط افريقيا

ندرس تجربة الاتحاد النقدي لوسط افريقيا من خلال التطور التاريخي له وأهدافه و هيكله التنظيمي وكذا أهم المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي لوسط افريقيا.

أولا : التطور التاريخي

ترجع فكرة انشاء الاتحاد النقدي[19] بين دول افريقيا الوسطى الى أفريل 1959م عند انشاء البنك المركزي الموحد (BEAC) ليحل محل مؤسسة الاصدار لافريقيا الاستوائية الفرنسية والكامرون و إنشاء الاتحاد الجمركي الاستوائي في ديسمبر 1959م (UDE) بين افريقيا الوسطى والتشاد وغابون والكونغو.

[19] http://www.cemac.int/apropos, vu le 16/11/2013.

وفي سنة 1961م انضمت الكاميرون للاتحاد[20].

وفي 8 ديسمبر 1964م تم التوقيع على معاهدة برازافيل بالكونغو[21] وتم انشاء الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى (UDEAC)، والذي دخل حيز التنفيذ في سنة 1966م.

كما تم التوقيع[22] في سنة 1973م على مواصلة اتفاقية التعاون النقدي، و تم نقل مقر البنك المركزي من باريس إلى ياوندي عاصمة الكامرون في سنة 1977م، وكذا تعيين محافظ أفريقي و بالتالي تخفيض التمثيل الفرنسي في مجلس الإدارة.

وفي سنة 1983م انضمت غينيا الاستوائية[23].

وبعد تفاقم الأزمات الاقتصادية خلال الثمانينات حاولت تحقيق التكامل الاقتصادي ليدعم الاتحاد النقدي، فاجتمعت الدول الأعضاء في 16 مارس 1994 ووقعت في نجامينا بتشاد على معاهدة انشاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)، والتي حلت محل الاتحاد في 1998، والتي تهدف الى[24]:

- إنشاء سوق مشتركة تقوم على حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات.
- وضع إدارة مالية موحدة داخل الإتحاد.
- تحقيق بيئة آمنة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والتجارية بشكل عام.
- توحيد السياسات و التشريعات داخل دول الأعضاء.

ثانيا : الهيكل التنظيمي

وهو يتألف من الأجهزة التالية :

---

[20] http://www.cemac.int/apropos, vu le 16/11/2013.

[21] نفس المرجع السابق.

[22] Sampawende Jules-Armand Tapsoba , Op.Cit,p16.

[23] http://www.cemac.int/apropos, vu le 16/11/2013.

[24] نفس المرجع السابق.

مؤتمر رؤساء الدول : وهو الهيئة العليا للجماعة و يعمل على تحديد السياسة العامة للاتحاد.

مجلس الوزراء للاتحاد الاقتصادي لوسط افريقيا : هو يهتم بوضع وتحديد التعليمات والقرارات والتوصيات مؤتمر رؤساء الدول.

اللجنة الوزارية للاتحاد النقدي لوسط أفريقيا : وهي تقوم بفحص السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد وضمان اتساقها مع السياسة النقدية الموحدة و هي تتكون من وزيرين لكل دول الأعضاء.

مفوضية الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا : تلعب دور أساسي في الجماعة باعتبارها مقرر مجلس الوزراء واللجنة الوزارية.

بنك دول افريقيا الوسطى : هو مؤسسة دولية افريقية تحكمها اتفاقية الاتحاد النقدي لوسط أفريقيا (UMAC) سابقا و اتفاقية التعاون النقدي بين فرنسا و الدول الست آنذاك جمهورية اتحاد الكاميرون و جمهورية أفريقيا الوسطى و الكونغو وغابون و غينيا الاستوائية وجمهورية تشاد، وتتمثل مهامه الأساسية في تحديد و إدارة السياسة النقدية في الاتحاد و إصدار الأوراق النقدية والعملات المعدنية في الاتحاد النقدي وإجراء سياسة سعر الصرف في الاتحاد وإدارة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للدول الأعضاء، ويعين محافظ البنك من قبل مؤتمر رؤساء دول سيماك لمدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد، ولقد عرف عدة تطورات نوجزها فيما يلي[25] :

- في 29 جوان1901: إنشاء بنك أفريقيا الغربي "BAO" لمواصلة أنشطة البنك السنغال (21 ديسمبر 1853).
- في سنة 1920 : التوسع في اصدار بنك أفريقيا الغربي لأفريقيا الاستوائية الفرنسية (AEF).
- في 2 ديسمبر 1941 : انشاء الصندوق المركزي لفرنسا الحرة (CCFL) والمسؤول عن الاصدار النقدي في افريقيا الوسطى المرتبط بفرنسا الحرة.

[25] http://www.cemac.int/service/banque-des-etats-de-lafrique-centrale-beac , vu le 16/11/2013.

- في 2 فبراير 1944 : تم إنشاء CCFOM(Caisse Centrale de la France d'Outre-Mer) ليحل محل CCFL.
- في 25 ديسمبر 1945 م: تم إنشاء الفرنك للمستعمرات الفرنسية في أفريقيا (FCFA) مع نسبة : 1 FCFA = 1,70 FF.
- في 17 ديسمبر 1948: تغيير سعر الصرف ما بين فرنك السيفا والفرنك الفرنسي حيث أصبح 1 FCFA = 2FF.
- في 20 جانفي 1955 : إنشاء مؤسسة إصدار افريقيا الاستوائية الفرنسية (AEF)و الكاميرون.
- في 26 ديسمبر 1958 : تغيير سعر الصرف بين فرنك السيفا والفرنك الفرنسي والذي أصبح 1 FCFA = 0,02 FF .
- في 14 أبريل 1959 : إنشاء البنك المركزي لدول أفريقيا الاستوائية و الكاميرون (BCEAC).
- في 22 نوفمبر 1972 : إنشاء بنك دول افريقيا الوسطى (BEAC) و الفرنك.
- في 2 أفريل 1973 : بداية نشاط البنك المركزي لافريقيا الوسطى.
- في 1 جانفي 1977 : نقل مقر البنك المركزي لافريقيا الوسطى من باريس الى ياوندي.
- في 1 أفريل 1978 : تعيين محافظ ونائب له افريقيان للبنك المركزي لافريقيا الوسطى.
- في1 جانفي 1985: دخول غينيا الاستوائية في البنك المركزي لافريقيا الوسطى.
- في 12 جانفي 1994 : تغيير جديد في سعر الصرف 1FCFA = 0,01 FF.
- في 1 جانفي 1999 : ربط فرنك السيفا بالأورو ب 1 Euro = 655,957 F CFA.

بنك التنمية لدول افريقيا الوسطى (BDEAC) : هو مؤسسة لتمويل التنمية في الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول افريقيا الوسطى (CEMAC)، مقره الرئيسي في برازافيل بالكونغو، وهو يعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لبلدان الجماعة بما في ذلك تمويل الاستثمار الوطني و مشاريع التكامل الاقتصادي وتقديم المساعدة إلى الدول والمنظمات دون الإقليمية والمؤسسات المالية و المتعاملين الاقتصاديين لتعبئة الموارد المالية و تمويل المشاريع

بالإضافة إلى مشاركته الغير المباشرة في تغطية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعادة التمويل الممنوحة للمؤسسات الائتمان.

برلمان الجماعة : هو المسؤول عن رقابة الديمقراطية في المؤسسات و الهيئات المشاركة في عملية اتخاذ القرار في الجماعة.

محكمة العدل : هي المؤسسة المسؤولة عن مراقبة قضائية للأنشطة و تنفيذ ميزانية مؤسسات السيماك، مقرها في نجمينا بتشاد، وهي تتألف من ثلاثة عشر قاضيا و هي مقسمة إلى الدائرة القضائية و دائرة الحسابات.

الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى : الذي يهدف لتعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية والمالية ويضمن التقارب بين الدول الأعضاء من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية و اتساق السياسات الوطنية المتعلقة بالميزانية و سياسة نقدية مشتركة، فضلا عن إنشاء سوق مشتركة.

الاتحاد النقدي لوسط أفريقيا : هو المسؤول عن السياسة النقدية و يشارك الاتحاد الاقتصادي في ممارسة المراقبة المتعددة الأطراف من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية وتماسك السياسات المالية الوطنية و السياسة النقدية الموحدة، مقره في ياوندي بالكاميرون.

ثالثا : المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي لوسط افريقيا

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن الاتحاد النقدي لوسط افريقيا هو موطن ل45.379 مليون مواطن، ويبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد 92.557 مليون دولار أمريكي في سنة 2012 مقارنة ب 19.766 مليون دولار أمريكي في سنة 1998م (هي السنة التي حل فيها الاتحاد الاقتصادي والنقدي محل الاتحاد الجمركي)، أما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ 4,98 **%**في سنة 2012 مقارنة ب4,84 % في سنة 1998م، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة 6.477 مليون دولار أمريكي في سنة 2012 مقارنة ب 651 مليون دولار أمريكي في سنة 1998، وقد ارتفعت القوى العاملة في دول الاتحاد حيث بلغت 18.306 مليون في سنة 2012 مقارنة ب 12.276 مليون في سنة 1998، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 6 : أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لسنة 2012

الدول	عدد السكان (مليون)	اليد العاملة (مليون)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(%)	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (مليون دولار أمريكي)
الكامرون	21.700	8.663	25.995	4,50	507
افريقيا الوسطى	4.525	2.165	2.163	3,80	71
التشاد	12.448	4.683	10.830	6,20	323
الكونغو	4.337	1.781	12.538	3,71	2.758
غينيا الاستوائية	736	391	17.407	6,31	2.115
الغابون	1.633	623	23.624	4,70	702
CEMAC	45.379	18.306	92.557	4,98	6.477

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

أما بخصوص حجم التجارة البينية بين دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي لوسط افريقيا فقد شهدت ارتفاعا معتبرا حيث بلغت 1.548 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م مقارنة ب

341 مليون دولار أمريكي في سنة 1998، والشكل التالي يوضح تطور حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء خلال الفترة 1995-2012 :

الشكل 11 : تطور التجارة البينية لدول الأعضاء

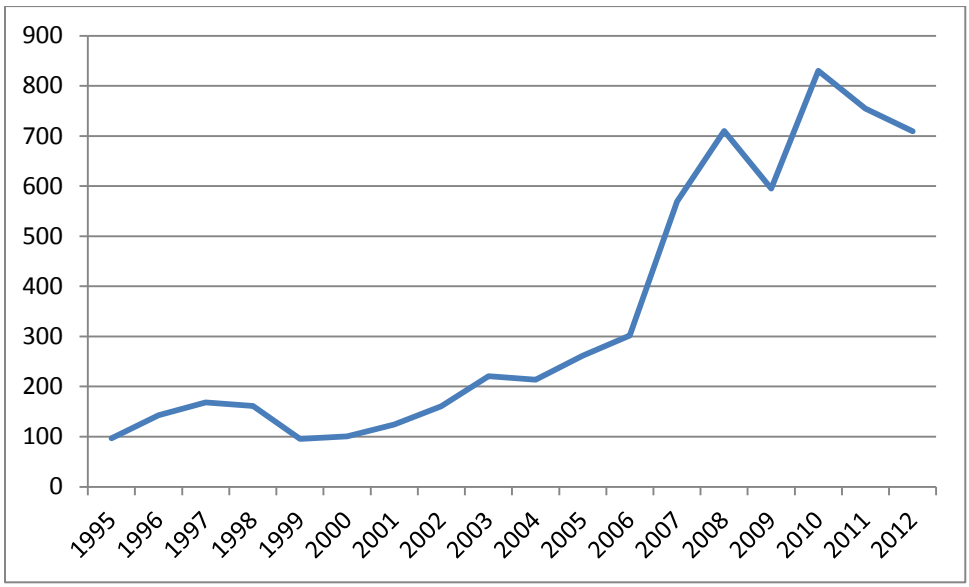

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

المطلب الثاني : المنطقة النقدية المشتركة

ترجع الجذور التاريخية لنشأة المنطقة النقدية المشتركة[26] الى سنة 1921م عند انشاء بنك الاحتياطي لجنوب افريقيا (SARB) و عملة جنوب افريقيا التي كانت تدعى في البداية الجنيه وتغير اسمها الى الراند منذ سنة 1961م وهي العملة القانونية الوحيدة للتداول بين جنوب افريقيا و بوتسوانا وليسوتو و ناميبيا و سوازيلاند، واستمر هذا الوضع حتى بعد حصول بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند على استقلالها السياسي في سنة 1960م، وتأسس الاتحاد النقدي رسميا في

[26] Jian-Ye Wang& All 2007 « The Common Monetary Area in Southern Africa: Shocks, Adjustment, and Policy Challenges » IMF Working Paper, WP/07/158.

5 ديسمبر 1974 عند التوقيع على اتفاقية منطقة النقد الراند (RMA)، أما بوتسوانا فانسحبت من المنطقة في سنة 1975، في افريل سنة 1986 تم تعديل اتفاقية منطقة النقد الراند لإنشاء المنطقة النقدية المشتركة بين ليسوتو و سوازيلاند و جنوب أفريقيا ولهم الحق في امتلاك عملاتهم الوطنية الخاصة بهم، ليسوتو أصدرت عملتها لوتى في عام 1980 وسوازيلاند السوازي في سنة 1974 و انظمت ناميبيا الى المنطقة في سنة 1992م بعد حصولها على الاستقلال في سنة 1990م وأصدرت الدولار الناميبي في سنة 1993.

المنطقة النقدية المشتركة تضم حاليا جنوب أفريقيا وناميبيا وليسوتو وسوازيلاند، وعملتها القانونية هي الراند لذلك تدعى بمنطقة الراند، ولا تعتبر بالمعنى الحقيقي[27] اتحاد نقدي لأنها لا تحتوي على بنك مركزي موحد، وأن كل دولة عضو ترتبط بالسياسية النقدية لدولة جنوب افريقيا.

المبحث الثالث : تجارب الاتحاد النقدي في شرق الكاريبي

عرفت دول شرق الكاريبي بأمريكا هي الأخرى اتحاد نقدي، حيث وقعت سبعة دول شرق البحر الكاريبي، بعد حصولها على الاستقلال[28] على معاهدة باستير"Basseterre" في 18 جوان 1981[29] التي تنص على تعزيز الوحدة و التضامن بين الدول الأعضاء وكذا التعاون فيما بينهم في مختلف المجالات التجارة والنقل والسياحة وإدارة الكوارث الطبيعية، و من ثم تم انشاء منظمة دول شرق الكاريبي والتي تضم حاليا تسعة دول وهي أنغيلا و أنتيغوا –بربودا و دومينيكا و غرينادا و مونتسيرات و سانت كيتس –نيفيس و سانت لوسيا وسانت فنسنت – غرينادين و جزر فيرجن البريطانية، و بعد سنتين أقامت هذه البلدان اتحاد نقدي مع بنك مركزي

[27] Sampawende Jules-Armand Tapsoba , Op.Cit,p19.

[28] Manix Wilfrid Hédreville 2010« LA Théorie Standard des Unions Monétaires À l'Épreuve de l'Histoire » Thèse présentée pour obtenir le titre de docteur de l'Université Paris Ouest – Nanterre La Défense (Paris X).

[29] http://www.oecs.org/about-the-oecs/who-we-are, vu le 20/11/2013.

مشترك سمي البنك المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي (BCCE) في سنة 1983 ومقره سانت كيتس و نيفيس[30] وهو مؤسسة حلت محل السلطات النقدية الاستعمارية القديمة.

ويضم الاتحاد النقدي لشرق الكاريبي" UMCE" حاليا ثمانية دول وهي أنغيلا و أنتيغوا –بربودا و دومينيكا و غرينادا و مونتسيرات و سانت كيتس –نيفيس و سانت لوسيا وسانت فنسنت – غرينادين ويتم تداول عملة مشتركة هي الدولار شرق الكاريبي (EC$)، الاتحاد النقدي لشرق الكاريبي يتبع نظام سعر الصرف الثابت وهو مجلس العملة مع الدولار الأمريكي.

المبحث الرابع : تجارب الاتحادات النقدية الأخرى

لقد عرف العالم بالإضافة الى التجارب السابقة الذكر تجارب أخرى تمثلت في الاتحادات النقدية الوطنية والاتحادات المنتهية، حيث وصفت الاتحادات النقدية سواء الوطنية أو المنتهية بعناية من طرف الكتاب[31] أمثال Jensen (1911) و Bitar (1955) و Kramer (1971) وNielsen (1933) وWillis(1901).

المطلب الأول : الاتحادات النقدية الوطنية

وهو الاتحاد النقدي الذي يتم بين المناطق من نفس البلد[32]، ان عملية الاتحاد النقدي هذه هي في كثير من الأحيان نتيجة للتوحيد أو التكامل السياسي، والذي يتم بإنشاء هيكل وطني و يتبع بإنشاء عملة موحدة، هذا ما نجده في كل من ألمانيا و ايطاليا واليابان وأمريكا.

الفرع الأول : الاتحاد النقدي الألماني

---

30 http://www.oecs.org/about-the-oecs/institutions/eastern-caribbean-central-bank-eccb, vu le 20/11/2013.

31 Gervasio Semedo & Patrick Villieu « Mondialisation, Intégration Economique et Croissance :Nouvelles Approches » l'Harmattan, 1998, p204.

32 Fabien Labondance « Essais sur l'union monétaire Européenne » Thèse Pour obtenir le grade de Docteur, L'Université de Grenoble, 2011, p42.

في نهاية القرن 18 عشر كانت ألمانيا[33] تحتوي على الأقل على 350 ولاية، هذا ما أدى الى وجود عدة عملات، وفي سنة 1873م تم تحقيق الاتحاد النقدي والذي مر بالمراحل التالية[34] :

- في سنة 1834 تم إزالة الحواجز التجارية الداخلية[35]، وهوما يعرف باسم Zollverein.
- في سنة 1837 اتفاقية ميونخ "Munich" بين ولايات جنوب المانيا وتم تبني النظام الفضي والفلورين "Florin" كوحدة حسابية.
- في 1 افريل 1838 تم توقيع أول معاهدة بين بروسيا ودول غرب ألمانيا والتي تضمنت استعمال كل من الفضة وتلر "Thaler" في المعاملات النقدية.
- في 30 جويلية 1838 تم التوقيع على المعاهدة الثانية بين ولايات الشمال والجنوب وتم فيها تبني النظام الفضي وتحديد علاقة ثابتة بين كل من الفلورين والتلر، واستعمالهما قانونيا بين هذه الدول.
- في سنة 1857 تم توقيع اتفاقية تجارية بين بروسيا والنمسا.
- آخر مرحلة تم تحقيق الاتحاد النقدي بدون النمسا، وذلك بعد حصول المانيا على الاستقلال في سنة 1871، حيث كانت المانيا تحتوي على سبعة عملات مختلفة في ظل النظام الفضي، ووجود 33 بنك للاصدار، وعند انشاء"Reich" تم تحديد قيم ثابتة ما بين هذه العملات وكذا تبني المارك "Marck" كوحدة نقدية، وفي سنة 1873 تم تبني النظام الذهبي، وفي سنة 1875 تم تشكيل بنك مركزي موحد من بين 33 بنك سمي" Reichsbank" هو فقط الذي يتولى عملية الاصدار النقدي، وبالتالي فالاتحاد النقدي الألماني هو تتويج للتوحيد أو التكامل السياسي.

الفرع الثاني : الاتحاد النقدي في ايطاليا

في بداية القرن الماضي كان يتم تداول عدة عملات[36] في ايطاليا : جنيه بيومنت" la livre de Piémont" و جنيه توسكان"la livre de Toscane" والفلورين النمساوي " le florin

[33] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p205.

[34] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p205.

[35] Fabien Labondance, Op.Cit, p43.

autrichien" ودوكات سسيل" le ducat des Siciles" و عملة الولايات البابوية " la monnaie des états pontificaux"، وبعد التكامل السياسي[37] الذي بدأ في سنة 1860 تم تبني جنيه بيومنت كوحدة نقدية ولم يتم إنشاء أي بنك مركزي موحد حيث وجدت عدة بنوك تقوم بإصدار العملة، ونتيجة لأزمة السيولة وإصلاح النظام المصرفي في سنة 1893م أصبح البنك المركزي Piémont –Sardaigne في سنة 1926م هو البنك المركزي الموحد المشرف على اصدار العملة المشتركة وأصبح يدعى بنك ايطاليا وبالتالي فالاتحاد النقدي الايطالي هو أيضا نتيجة للتكامل السياسي.

الفرع الثالث : الاتحاد النقدي في اليابان

في سنة 1861[38] كانت دولة مركزية، كان بها 240 اقليم ويصدر حوالي 1700 ورقة نقدية مختلفة، بعد تعديلات ميجي "Meiji" فرضت الحكومة الين "Yen" كوحدة نقدية، وفي سنة 1882 اعتبر بنك اليابان هو البنك الوحيد الذي يصدر الأوراق النقدية.

الفرع الرابع : الاتحاد النقدي للولايات المتحدة

تم إنشاء الاتحاد النقدي[39] في الولايات المتحدة بعد حرب الاستقلال، و التي كانت تمول إلى حد كبير عن طريق الاصدار النقدي من طرف الكونغرس والولايات، كما أدى ارتفاع معدلات التضخم التي أعقبت سنوات الحرب الى القيام بالإصلاح النقدي و ايقاف الاصدار النقدي من طرف الحكومة الفدرالية مما أدى في سنة 1789 الى انشاء الاتحاد النقدي الأمريكي و اعطاء صلاحية الإصدار النقدي إلى الكونغرس فقط، و في سنة 1792 تم تحديد الدولار الأمريكي بالنسبة للذهب والفضة، فكان أول بنك للولايات المتحدة (1791-1811)، أما البنك الثاني

[36] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p205.

[37] Fabien Labondance, Op.Cit, p43.

[38] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p205-206.

[39] Fabien Labondance, Op.Cit, p42-43.

للولايات المتحدة جمع عدة بنوك (1816-1836) التي كانت عبارة عن بنوك عمومية وعملت على تحقيق التجانس النقدي في جميع أنحاء هذه الأمة.

أثرت الصدمات غير المتماثلة الناتجة عن الأزمات الزراعية و الحرب الأهلية على الإتحاد النقدي، مما أدى بالولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين الى منح البنك المركزي دور المقرض الملاذ الأخير مع قانون البنك الاحتياطي الفدرالي المعلن في سنة 1913، والذي لا يزال سائدا الى يومنا هذا، مع منح استقلالية أكبر للبنك الاحتياطي الفيدرالي خصوصا بعد أزمة 1929، هذه المؤسسة الفدرالية هي عقد لاثنى عشر بنك مركزي اقليمي.

المطلب الثاني : الاتحادات النقدية المنتهية

بالإضافة الى تجارب الاتحادات النقدية الوطنية أقيمت كذلك اتحادات نقدية تجمع عدد معين من الدول، منها الاتحادات النقدية المنتهية مثل الاتحاد النقدي اللاتيني والاتحاد النقدي الاسكندينافية، واتحادات نقدية القائمة ليومنا هذا والتي ذكرت سابقا.

الفرع الأول : الاتحاد النقدي اللاتيني

في القرن 19 عشر بدل جهد مهم لإنشاء اتحاد نقدي يقوم على نظام المعدنين، فتأسس الاتحاد النقدي اللاتيني[40] في سنة 1865م بين كل من فرنسا و بلجيكا و سويسرا و إيطاليا و اليونان[41] التي انضمت لاحقا، وكانت لكل دولة الحق في اصدار القطع 100 و 50 و 20 و 10 و 5 من الذهب وقطعة 5 فرنكات من الفضة، اما الوحدات الصغرى ابتداءا من 2 فرنكات ظلت محلية ومستقلة.

أدى النظام النقدي الدولي القائم على نظام المعدنين و نظام المعدن الواحد (الذهب) الى عدة مشاكل داخلية في الاتحاد، فالمسئولين النقديين لم يقدروا على المحافظة على المعدل الثابت بين الذهب والفضة، كما أن انخفاض قيمة الفضة في سنة 1870 أثرت في مخزون الذهب للدول الأعضاء وشجع على طرح كميات غير محدودة من قطع 5 فرنكات بالفضة مما أدى الى ارتفاع التضخم، بالاضافة الى قانون جريشام المتمثل في أن العملة الرديئة (الفضة) تطرد العملة

[40] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p206.

[41] Fabien Labondance, Op.Cit, p44.

الجيدة (الذهب) من التداول، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى تضاعفت مشاكل الاتحاد بتراجع استعمال الذهب والفضة لصالح النقود الورقية الوطنية مما أدى الى حل الاتحاد النقدي في سنة 1926.

ومن بين أهم خصائص الاتحاد النقدي اللاتيني ما يلي[42] :

- ❖ تشكل الاتحاد تحت تأثير وسيطرة فرنسا، والتي كانت تهدف الى المحافضة على نظام المعدنين.
- ❖ بعد حصول بلجيكا على الاستقلال السياسي في سنة 1831 تبنت النظام النقدي الفرنسي، وكان الفرنك الفرنسي هو العملة القانونية فيها، كما تبنت سويسرا في سنة 1848 النظام النقدي الفرنسي، كما قلدت ايطاليا النظام النقدي الفرنسي مستعملة الليرة كعملة، مع العلم أن العملات الوطنية كان يتم تداولهما بحرية بين الدول.
- ❖ أدت الصدمات الخارجية والاضطرابات الداخلية بالاتحاد الى فشله.

الفرع الثاني : الاتحاد النقدي الاسكندينافي

في سنة 1873 م عقدت أول اتفاقية[43] بين السويد و الدنمارك لترسيخ العلاقات القائمة، أما الاتفاقية الثانية فعقدت في سنة 1875م بانضمام الترويج اليهما وأصبحت تدعى بالدول الاسكندينافية، ومن بين أهم مراحل تشكيله ما يلي[44] :

- ❖ قام هذا النظام على قاعدة الذهب.
- ❖ حدد الاتحاد النقدي الكرونة "Couronne" كوحدة نقدية، وحددت قيمتها مثلما تحدد قيمة الوحدات النقدية المستعملة في كل دولة والتي يمكنها أن تتحول بسهولة الى هذه العملة الجديدة و التي لها نفس قيمة الذهب.
- ❖ في سنة 1895 قبول البنوك المركزية للبلدان الثلاثة على فتح حساب للاقراض والاقتراض تكاليف الدفع بالذهب، دون نقل الذهب بين الدول.

---

[42] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p207.

[43] Fabien Labondance, Op.Cit, p44.

[44] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p207-208.

- ❖ في نهاية القرن التاسع عشر تم تداول الأوراق والقطع النقدية بمعدل ثابت بين الدول، وأن أسعار الصرف بين العملات الثلاثة لم تستعمل بين المؤسسات المحلية وأفراد هذه الدول، وبالتالي أصبحت هذه الدول الثلاثة كأنها دولة واحدة وبنظام دفع واحد.
- ❖ في سنة 1905 حصلت النرويج على استقلالها، وفي نفس السنة اعلنت السويد تنازلها عن الاتفاقية.
- ❖ أدت الحرب العالمية الأولى 1914-1918 الى اختلاف القيم بين العملات الثلاثة.
- ❖ وفي سنة 1924 ألغي الاتحاد النقدي، وفي سنة 1925 عادت الدول الى نظام الذهبي، وفي نهاية 1931 تم تخلي هذه الدول عن القاعدة الذهبية وتبني القاعدة الورقية.

ويوضح الجدول التالي مقارنة سريعة بين تجارب الاتحاد النقدي في العالم[45] :

الجدول 7 : تجارب الاتحادات النقدية الماضية والحاضرة

الاتحاد النقدي	التاريخ	العملة المشتركة	بنك مركزي موحد	واضع السياسة النقدية	القواعد والمعاملات النقدية	قواعد السياسة المالية	الترتيبات التكميلية	سبب الوجود أو الحل
الولايات المتحدة الأمريكية	1789	الدولار الأمريكي	نعم	بنك الاحتياطي الفدرالي	استقرار الأسعار	لا	المؤسسة الفدرالية	التكامل السياسي
ايطاليا	1860	تعدد العملات، الى غاية 1926	لا، الى غاية 1926	السلطات الوطنية		لا	لا	التكامل السياسي
ألمانيا	1837	تعدد العملات، الى غاية 1875	لا، الى غاية 1875	السلطات المحلية	القاعدة الفضية	لا	الاتحاد الجمركي	التكامل السياسي
الاتحاد النقدي اللاتيني	من 1865 الى 1926	تعدد العملات	لا يوجد	السلطات الوطنية	نظام المعدنين	لا	التكامل التجاري "السلبي"	الحرب العالمية الأولى

[45] Kenen & Meade 2008 « regional monetary union »Combridge University Press USA, P87-89.

الاتحاد النقدي الاسكندنافي	من 1873 الى 1924	تعدد العملات	لا يوجد	السلطات الوطنية	القاعدة الذهبية	لا	التكامل التجاري "السلبي"	الحرب العالمية الأولى
الاتحاد النقدي لشرق الكاريبي	من 1983 الى يومنا هذا	الدولار شرق الكاريبي	نعم	البنك المركزي لمنطقة شرق الكاريبي	مجلس العملة الى الدولار الأمريكي	لا	سوق مشتركة منظمة تحت الاشراف	لا يزال موجود
المنطقة النقدية المشتركة	من 1921 الى يومنا هذا	الراند(عملة جنوب افريقيا)	لا	جنوب افريقيا	استهداف التضخم ومجلس العملة إلى الراند وسياسة نقدية موحدة	لا	اتحاد جمركي، تعريفة خارجية مشتركة	لا يزال موجود
الاتحاد النقدي لوسط افريقيا	من 1945 الى يومنا هذا	فرنك السيفا	نعم	بنك مركزي لدول افريقيا الوسطى	تثبيت سعر الصرف بالفرنك الفرنسي ثم بالأورو	مراقبة الميزانية المالية منذ1990	اتحاد جمركي، تعريفة خارجية مشتركة،	لا يزال موجود

							تنظيم و مراقبة مصرفية	
الاتحاد النقدي لغرب افريقيا	من 1945 الى يومنا هذا	فرنك السيفا	نعم	بنك مركزي لدول غرب افريقيا	تثبيت سعر الصرف بالفرنك الفرنسي ثم بالأورو	مراقبة الميزانية منذ1990	اتحاد جمركي، تعريفة خارجية مشتركة، تنظيم و مراقبة مصرفية	لا يزال موجود
الاتحاد النقدي الأوروبي	من 1999 الى يومنا هذا	الأورو	نعم	البنك المركزي الأوروبي	استقرار الأسعار	نعم، الاتفاق على الاستقرار والنمو	الاتحاد الأوروبي(السوق المشتركة)	لا يزال موجود

المصدر:Kenen & Meade ,Op.Cit, P87-89

خلاصة :

ان ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن الاتحاد النقدي كان نتيجة للتكامل السياسي خصوصا في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا وايطاليا واليابان وهو ما يعرف بالاتحادات النقدية الوطنية، كما عرفت دول افريقيا عدة اتحادات نقدية والتي جمعت بين الدول المتقدمة ومستعمراتها القديمة و تعتبر من اقدم الاتحادات النقدية في العالم، و بالرغم من هذا فهي غير معروفة ويعود هذا الى أن مراحل تشكيلها لم تتماشى والمراحل النظرية المعروفة التي تسبق تشكيل أي اتحاد نقدي و المتمثلة في مختلف أشكال التكامل الاقتصادي، وهذا ما أدركته هذه الدول بعد تفاقم الأزمات الاقتصادية خلال الثمانينات وعملت على تحقيق التكامل الاقتصادي كآلية لتدعيم الاتحاد النقدي، بالإضافة الى تجربة المنطقة النقدية المشتركة والتي يتم التداول فيها عملة الراند لجنوب افريقيا كعملة موحدة مما يعني عدم انشاء عملة مشتركة بين دول أعضاء المنطقة.

وشهد العالم تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي والتي تعتبر من بين أهم التجارب في العالم، وكذا تجربة الاتحاد النقدي لشرق الكاريبي، بالاضافة الى بعض الاتحادات النقدية والتي كانت عبارة عن محاولات منتهية أومجهضة مثل الاتحاد النقدي اللاتيني والاتحاد النقدي الاسكندينافية، حيث تم الحديث حتى الآن عن الاتحادات النقدية القائمة فعلا، وكما هو معلوم فهناك بعض الدول تسعى الى تحقيق اتحاد نقدي فيما بينها مثل دول مجلس التعاون الخليج العربي، وهو ما سنراه بالتفصيل في الجزء الثاني.

تمهيد :

بدأت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليج العربي المعروف كذلك بمجلس التعاون الخليجي سنة 1975م عند اجتماع وزراء خارجية كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان والعراق وإيران في مسقط بعمان، إلا أن البداية الفعلية لهذا المجلس ترجع إلى اجتماعات قمة أقطار الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية خلال الفترة في الطائف بالسعودية 25-28 جانفي 1981م، و تم بذلك الإنشاء الرسمي للمجلس في مارس 1981م والذي ضم كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة و عمان، وتمثل هدفه الأساسي في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها النقدية.

حققت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الانجازات، شملت مختلف المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية و مجالات الانسان والبيئة وكذا مجال العدل والقضاء بالإضافة الى الانجازات في المجال الاقتصادي الذي أدى الى تعزيز وتعميق التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

نحاول في هذا الفصل القاء الضوء على دول مجلس التعاون الخليج العربي، من خلال تقسيمه الى أربعة مباحث، المبحث الأول يعطي نظرة عامة عن مجلس التعاون الخليج العربي، اما المبحث الثاني يشمل أسس ومرجعيات عمل دول المجلس، والمبحث الثالث يحوي ملامح دول مجلس التعاون الخليجي، وأخيرا المبحث الرابع يبرز أهم الانجازات دول مجلس التعاون الخليجي في المجال الاقتصادي.

المبحث الأول: مجلس التعاون لدول الخليج العربي

تحققت فكرة انشاء المجلس في فبراير 1981م عندما اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون: السعودية و الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت والبحرين وعمان، حيث تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس في سنة 1982م وتحديد الرياض –المملكة العربية السعودية مقرا له، وتم تحديد أهدافه و اجهزته.

المطلب الأول: نشأة المجلس وأهدافه

يعكس مجلس التعاون الخليجي الاطار التعاوني بين الدول الأعضاء والقائم على التنسيق الاقتصادي والتعاون الدفاعي والتقريب السياسي فيما بينهم.

الفرع الأول : نشأة المجلس

لم ينشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربي دفعة واحدة، وإنما جاء على أعقاب اجتماعات متلاحقة يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- في 16 ماي1975: تم تشكيل لجنة وزارية مشتركة بين الإمارات العربية المتحدة والكويت، وتجتمع مرتين في السنة على الأقل.
- في ماي 1976: دعا أمير الكويت آنذاك جابر الأحمد إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها.
- في 25-26 نوفمبر 1976: اجتماع وزراء خارجية كل دول الخليج أكدت فيها عمان على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول المنطقة.
- في 1978: تكثيف جهود دول الخليج العربية للوصول إلى وحدة دولهم لدفع عجلة التنمية و الوقوف في وجه الدول الكبرى التي تتصارع على بسط نفوذها على المنطقة.

[1] "التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرين عاما" الأمانة العامة، الرياض ، سنة 2006، ص18-23.

- في 6 ديسمبر 1978: أكد البيان الكويتي والسعودي على أن مواصلة العمل لتحقيق التعاون في كل المجالات بين دول المنطقة ليس إلا واجبا طبيعيا تفرضه الروابط المشتركة كوحدة العقيدة واللغة والمصير الواحد.
- في 9 ديسمبر 1978: نص البيان الكويتي والبحريني على وضع خطة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية موحدة.
- في 12 ديسمبر 1978: جاء البيان الكويتي والقطري على أن الأوضاع التي تحيط بالمنطقة تتطلب سرعة العمل من أجل الوصول إلى وحدة دولهم.
- في 16 ديسمبر 1978: نص البيان الكويتي والإماراتي على تحقيق ما جاء في البيان السابق.
- في 20 ديسمبر 1978: كذلك دعا البيان الكويتي العماني إلى تحقيق ما ذكر في البيانين السابقين.
- في نوفمبر 1980: طرح التصور الكويتي على إنشاء إستراتيجية خليجية مشتركة في جميع المجالات، ثم أرسل إلى الدول المعنية لدراسته.
- في 25-26 نوفمبر 1981: ولدت فكرة إنشاء مجلس التعاون على هامش انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في السعودية.
- في 4 فبراير 1981: تم الموافقة على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية ويضم ستة دول وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت لتحقيق التعاون والتنسيق فيما بينها في مختلف المجالات، وتكون له أمانة عامة وتعقد اجتماعات دورية له من أجل تحقيق أهدافه.
- في 24-25 فبراير 1981: تم مناقشة النظام الأساسي للمجلس.
- في 23 ماي 1981: وضع اللمسات النهائية لتأسيس مجلس التعاون بإقرار نظامه الأساسي والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة.
- في 25 ماي 1981: انعقدت أول قمة لدول مجلس التعاون، حيث تم التوقيع على نظامه الأساسي والنظام الداخلي للأجهزة التابعة له، وتشكيل هيئة تسوية المنازعات، وإقرار

ورقة العمل الخليجي المشترك التي شرحت المنطلقات وأهداف قيام المجلس والتحديات التي تواجهها دول المنطقة.

الفرع الثاني : أهداف المجلس

تتمثل أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يلي [2]:

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

- الشؤون الاقتصادية والمالية.
- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
- الشؤون التعليمية والثقافية.
- الشؤون الاجتماعية والصحية.
- الشؤون الإعلامية والسياحية.
- الشؤون التشريعية والإدارية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

[2] المادة الرابعة "النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 1981، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

يتكون الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي[3]من ثلاثة أجهزة رئيسية، كما يمكن إنشاء أجهزة فرعية لهم إن اقتضت الحاجة إلى ذلك، وهي كما يلي:

الفرع الأول : المجلس الأعلى

هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورئاســته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ويجتمع في دورة عادية كل ســنة ، ويجوز عقد دورات اســتثنائية بناءا على دعوة أي دولة عضو وتأييد عضو آخر. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهــم بصوت واحــد، ولقد حددت المادة الثامنة من النظام الأساسي أنه يعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون، بالإضافة إلى اختصاصات أخرى والتي ذكرت على سبيل المثال[4] و ليس على سبيل الحصر من بينها ما يلي :

- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.
- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها.
- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها.
- النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام باعدادها.
- اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.
- اقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.
- تعيين الأمين العام.
- تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون.
- اقرار نظامه الداخلي.

[3] المادة السادسة "النظام الأساسي"، مرجع سابق الذكر.

[4] "المادة الثامنة" النظام الأساسي، مرجع سابق الذكر.

- التصديق على ميزانية الأمانة العامة.

وتصدر قـــرارات المجلس الأعلى في المســـائل الموضـــوعيـــة بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشـــتركة في التصويت، وفي المســـائل الإجرائية بالأغلبية، وعقد المجلس الأعلى 33 دورة عادية لغاية سنة 2013.

ويتبع المجلس الأعلى بهيئة تسوية المنازعات وهيئة استشارية، وهما كما يلي:

هيئة تسوية المنازعات:

يتبع المجلس الأعلى بهيئة تسوية المنازعات التي يشكلها في كل حالة حسب طبيعة الخلاف إذا لم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، و ترفع الهيئة تقريرا متضمنا توصياتها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا.

كما وافق المجلس الأعلى في دورته الرابعة عشر على إنشاء مركز التحكيم التجاري[5]،و مقره البحرين ومن أهم اختصاصاته تسوية المنازعات التجارية بين مواطني دول المجلس أو بينهم والغير، و المنازعات التجارية الناشئة عن تنفيذ أحكام الاتفاقية الاقتصادية والقرارات الصادرة تنفيذا لها.

الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى:

وهي مكونة[6] من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم إختيارهم من ذو الخبرة و الكفاءة لمدة ثلاث سنوات،حيث وافق المجلس الأعلى على إنشائها في دورته الثامنة عشرة وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى.

[5] "التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرين عاما" مرجع سابق الذكر، ص34.

[6] نفس المرجع السابق.

الفرع الثاني: المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري[7] من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضـــو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

ومن بين اختصاصات المجلس الوزاري[8]: اقتراح السياسات ووضع الدراسات والمشاريع الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخـــذة في هـــذا الشـــأن إلى المجلـــس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها،كما يعمل على تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون، وإحالة أي من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة، وإقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة، و التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله، حيث يتخذ فيها قراراته دون رفعها إلى المجلس الأعلى[9]، وإجراءات التصويت في المجلـــس الـــوزاري تماثل نظيرتهـــا في المجلـــــس الأعلى، حيث قام المجلس الوزاري بعقد 128 دورة عادية لغاية سنة 2013.

الفرع الثالث : الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة[10] من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين، ويعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة

[7] المادة الحادية عشر" النظام الأساسي"، مرجع سابق الذكر.

[8] المادة الثانية عشر" النظام الأساسي"، مرجع سابق الذكر.

[9] "التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرين عاما" مرجع سابق الذكر، ص31.

[10] المادة الرابعة عشر " النظام الأساسي"، مرجع سابق الذكر.

للتجديد مرة واحدة، و يكون الأمين العام مسؤولا عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير، كما يرشح الأمناء المساعدين.

من بين مهام الأمانة العامة إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق و الخطط و البرامج المتكاملة للعمل المشترك وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس و متابعة تنفيذ القرارات وإعداد التقارير و الدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري و التحضير للإجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري و مشروعات القرارات و غير ذلك من المهام. وقد تولى منصب الأمين العام منذ نشأته إلى حد الآن عبد الله يعقوب بشارة (1981-1993) وفاهم بن سلطان القاسمي (1993-1996) وجميل إبراهيم الحجيلان (1996-2002) وعبد الرحمن بن حمد عطية (2002 -2011) و عبد اللطيف بن راشد الزياني منذ 2011 وحتى الآن.

المبحث الثاني : أسس ومرجعيات عمل دول المجلس

تتمثل أسس ومرجعيات عمل دول المجلس في كل من النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية الأولى والثانية كما يلي:

المطلب الأول : النظام الأساسي

في 25 ماي 1981م تم التوقيع على النظام الأساسي[11] لمجلس التعاون لدول الخليج العربي بمدينة أبو ظبي-الامارات العربية المتحدة والذي يتكون من اثنان و عشرون -22- مادة، حيث نص على إنشاء المجلس الذي حدد الدول الأعضاء وتم تحديد مقر هذا المجلس وكذا أهدافه الأساسية و أجهزته، وقراراته تمثل أسس عمل دول المجلس، حيث يعتبر النظام الأساسي

[11] "التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور قطاع النقل فيه" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2009، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=271

الاطار العام للعمل الخليجي المشترك[12] و يعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها.

المطلب الثاني : الاتفاقية الاقتصادية

تعتبر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة[13] جزء رئيسي في العمل الخليجي المشترك والتي عملت على تحديد مراحل التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس، حيث تم اقرارها في الدورة الثانية للمجلس الأعلى بالرياض–المملكة العربية السعودية في 10 و11 نوفمبر 1981م ، وشملت ما يلي[14] :

1. حرية التبادل التجاري.
2. حرية انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي.
3. تحقيق التنسيق الانمائي بهدف الوصول الى التكامل الاقتصادي فيما بينها.
4. تحقيق التعاون الفني المشترك.
5. تحقيق التعاون في مجال النقل والمواصلات.
6. تحقيق التعاون المالي والنقدي.

[12] "النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سابق الذكر.

[13] "العمل الاقتصادي العربي : العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون نموذجا" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2009، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=267

[14] "الإتفاقية الإقتصادية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 1981، على الموقع التالي :http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=109

نجم عن هذه الاتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة في سنة 1983م والتي يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين دول المنطقة من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي.

وتماشيا مع المستجدات والتحديات الدولية أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين بمدينة مسقط–عمان في 31 ديسمبر 2001م الاتفاقية الاقتصادية الجديدة بين دول المجلس والتي حلت محل الاتفاقية السابقة وعملت على نقل دول المجلس من مرحلة التنسيق و التعاون إلى مرحلة التكامل. و لاستكمال ما حققته الاتفاقية الأولى من تنمية وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بين دول المجلس وفق آليات وبرامج محددة، شملت الاتفاقية الثانية ما يلي[15] :

1. تحقيق الاتحاد الجمركي.
2. تحقيق السوق الخليجية المشتركة.
3. تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي.
4. تحقيق التكامل الانمائي بما في ذلك التنمية الشاملة بعيدة المدى والتنمية الصناعية والنفط والغاز والموارد الطبيعية والتنمية الزراعية وحماية البيئة والمشروعات المشتركة.
5. العمل على تنمية الموارد البشرية من خلال تنفيذ الاستراتيجية السكانية ومحو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي وتوطين القوى العاملة وزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها .
6. دعم البحث العلمي والتقني وتطوير القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية وحماية الملكية الفكرية.
7. التكامل في مجال النقل والاتصالات والبنية الاساسية والتجارة الالكترونية.

وأنشأ بموجب هذه الاتفاقية الاتحاد الجمركي الذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2003م و الذي حل محل المنطقة التجارة الحرة ، وتم كذلك إقامة السوق الخليجية المشتركة التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2008م والتي حلت محل الاتحاد الجمركي بالإضافة الى توقيع اتفاقية الاتحاد

[15] "الإتفاقية الإقتصادية بين دول مجلس التعاون" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2002، على الموقع التالي:http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=8

النقدي، و بالتالي عملت الاتفاقية الجديدة على تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس من خلال تحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي وهو ما سنراه بالتفصيل لاحقا.

المبحث الثالث : ملامح دول مجلس التعاون الخليجي

نحاول في هذا المبحث معرفة الملامح الأساسية لدول مجلس التعاون الخليج العربي ككتلة واحدة وكذا خصائص كل دولة من دول المجلس على حدى.

المطلب الأول : الملامح الخاصة بدول المجلس

تشكل دول مجلس التعاون الخليجي وحدة جغرافية طبيعية متكاملة[16]، تقع في شبه الجزيرة العربية وظروفها الطبيعية، أي الجغرافية والمناخية والجيولوجية متشابهة، كما يغلب على مناخها الطابع الصحراوي، بالإضافة الى أن عادات وتقاليد هذه الدول متماثلة ،كما يربط بينهم الدين واللغة والتاريخ المشترك.

كما تتشابه الهياكل الاقتصادية لدول المجلس في العديد من الجوانب، فكل دول المجلس تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية، الا أن هذا الاعتماد يختلف من بلد لآخر، تحتل دول مجلس التعاون الخليجي[17] المرتبة الأولى في انتاج النفط على المستوى العالمي ب 16,23مليون برميل في اليوم، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 12 : انتاج النفط على المستوى العالمي لسنة 2011

[16] جاسم بن محمد القاسمي"التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي : انجازاته و تحدياته" مؤسسة شباب الجامعة، الامارات العربية المتحدة، سنة 2000، ص15.

[17] قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء "النشرة الاحصائية" الأمانة العامة، الرياض، ط 20، سنة 2013، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=585

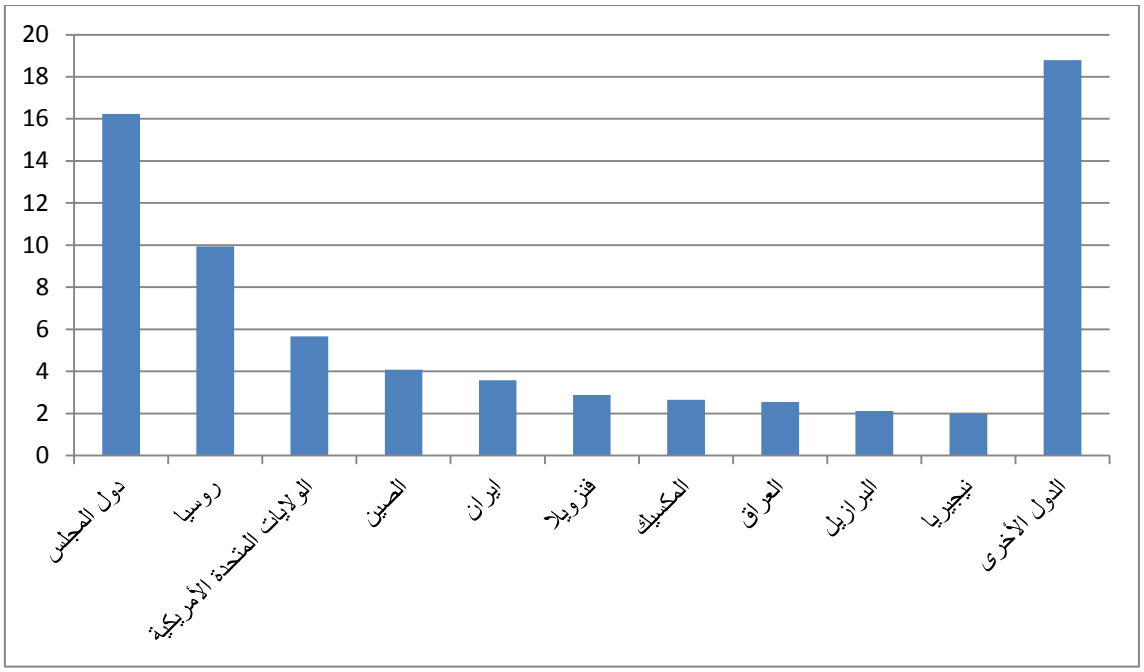

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على النشرة الاحصائية لدول المجلس 2012

كما تعتبر تكاليف انتاج النفط بهذه الدول هي الأقل عالميا، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 13 : تكلفة انتاج برميل نفط لسنة 2009

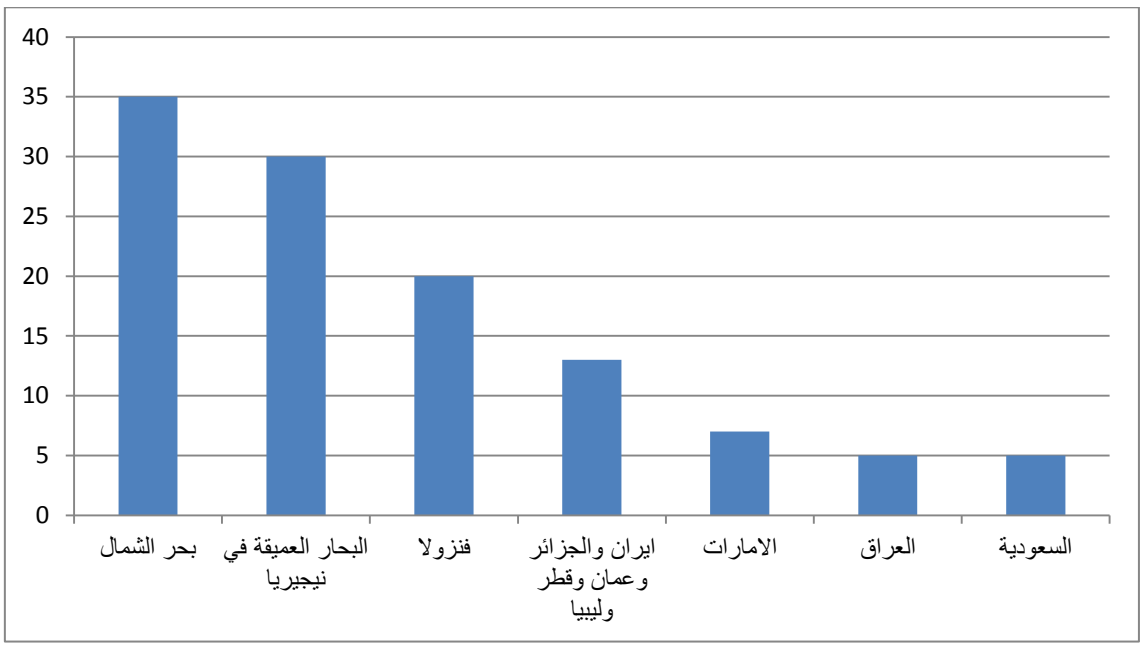

المصدر : عمر هشام الشهابي "الخليج 2013: الثابت والمتحول" مركز الخليج لسياسات التنمية، ص96.

ولا يزال العمر الافتراضي للنفط في اغلب دول المجلس يمتد لعقود من الزمن، وهو يوضحه الشكل الآتي:

الشكل 14 : العمر الافتراضي للنفط بالسنوات لسنة 2012

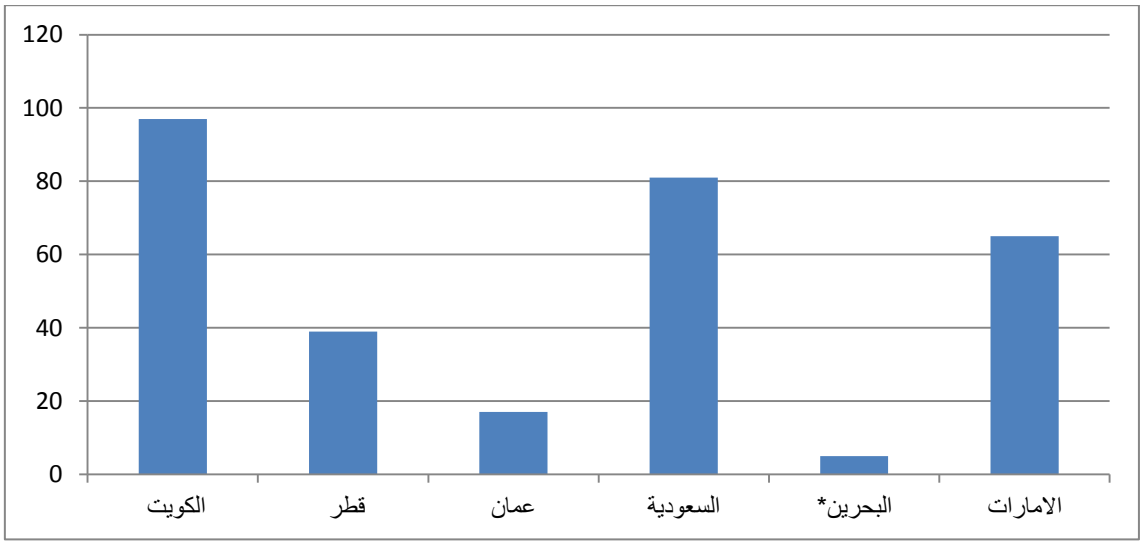

المصدر : عمر هشام الشهابي، مرجع سابق الذكر، ص96.

ان البيانات الخاصة بدولة البحرين لا تشمل حقل أبو سعفة المشترك مع السعودية، حيث يشكل هذا الحقل الأغلبية الساحقة من ايرادات البحرين النفطية.

وتقدر الصادرات النفطية لها ب 320,567 مليون دولار منها 184,421 مليون دولار للسعودية و57,900 مليون دولار للإمارات و 53,029 مليون دولار للكويت و 20,553 مليون دولار لقطر و4,664 مليون دولار للبحرين، كما تمتلك دول مجلس التعاون اكبر احتياطي من النفط في العالم يقدر بنحو 497 مليار برميل، أي ما يعادل 40 % من اجمالي الاحتياطي العالمي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 15 : احتياطي النفط على المستوى العالمي لسنة 2011

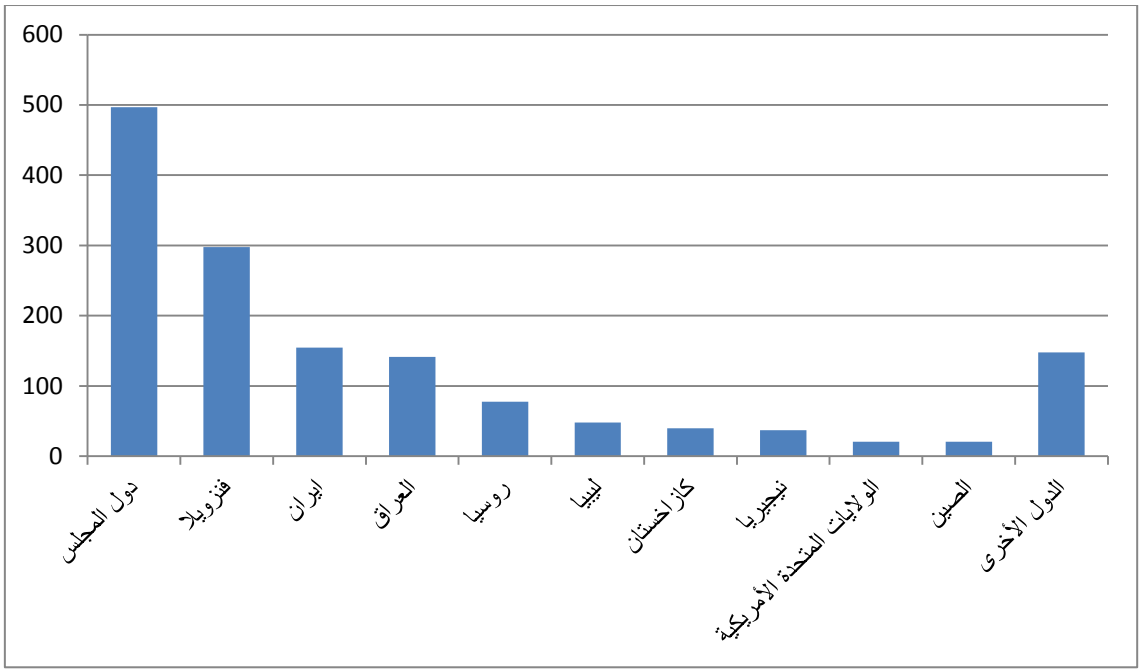

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على النشرة الاحصائية لدول المجلس 2012

وهي موزعة كما يلي[18] : الامارات 7,94 % والبحرين 0,01 % والسعودية 21,47 % وقطر 2,06 % والكويت 8,24 % وعمان 0,45 % و تمتلك ما نسبته 22 % من احتياطي الغاز العالمي، وتأتي في المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا بإحتياطي قدره 41,8 مليار متر مكعب منها الامارات ب 3,17 % و البحرين ب 0,05 % والسعودية ب 4,18 % وقطر ب 13,13 % والكويت ب 0,93 % و عمان ب 0,50 %.

الشكل 16 : احتياطي الغاز الطبيعي على المستوى العالمي

[18] "التقرير الاحصائي السنوي 2012 "منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) على الموقع التالي : http://www.oapecorg.org/ARPubl/ASR/ASR2012.pdf

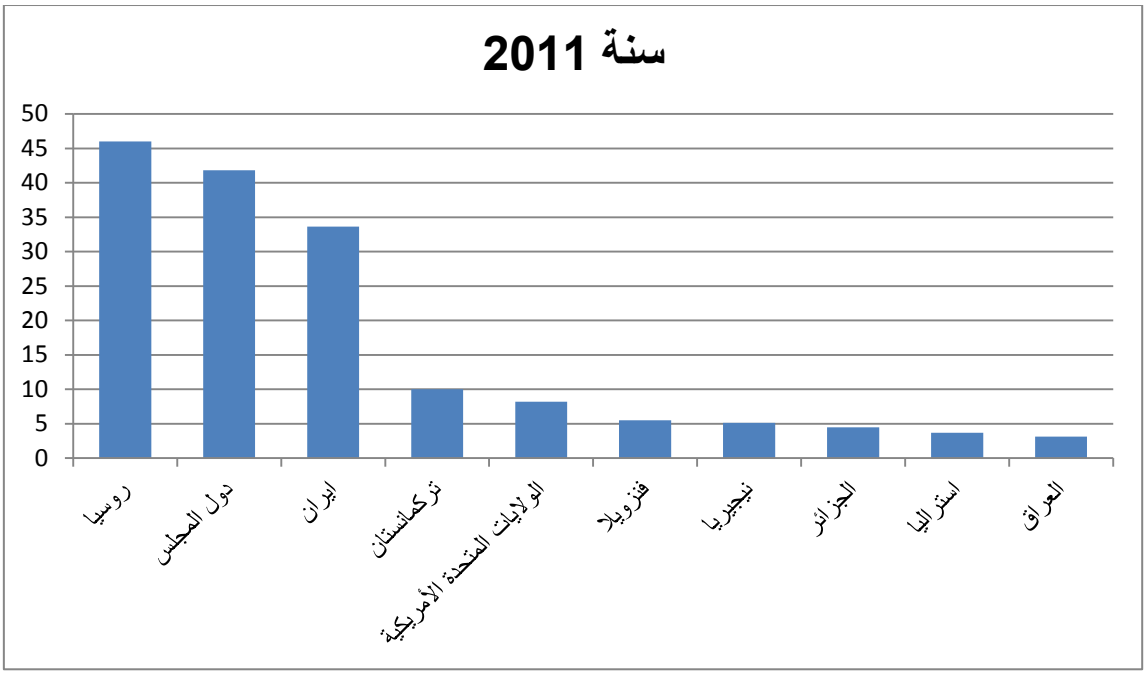

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على النشرة الاحصائية لدول المجلس 2012

ويقدر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون ب 1,1 تريليون دولار أمريكي في سنة 2010م وذلك بسبب إرتفاع اسعار النفط والغاز في الاسواق العالمية حيث احتلت دول مجلس التعاون المرتبة الرابعة عشرة عالميا من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما انعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ 24,5 ألف دولار أمريكي في سنة 2010، حيث تتمتع قطر بأعلى مستوى 74,926 مليون دولار أما السعودية ب 16,801 مليون دولار والتي لها أدنى مستوى.

وتشمل الخصائص الاقتصادية المشتركة الأخرى[19] على أن جميع العملات للدول الست هي بحكم الواقع مربوطة بالدولار الأمريكي ما عدا الكويت التي اعادت ربط الدينار بسلة عملات في سنة 2008م هذا ما أدى الى ربط أسعار الفائدة المحلية بمعدلات الفائدة للولايات المتحدة للحد من تدفقات رأس المال.

[19] Khalfan Mohamed Al-Barwani 2006« An inquiry into the Gulf Cooperation Council Feasibility and readiness to form a Monetary Union: Optimum Currency Area analysis and the Petroleum Effects"Faculty of Claremont- California, doctoral thesis.

كما تعتمد معظم هذه الدول على أدوات السياسة المالية خصوصا الانفاق الحكومي للتعامل مع الصدمات الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط والاستعمال الناذر لأدوات السياسة النقدية وسعر الصرف لمعالجة الاختلالات، وهيمنة القطاع العام على اقتصاديات دول المجلس والتي تختلف من عضو إلى آخر مما لم يترك مجالا يذكر لأثر القطاع الخاص على النمو بهذه الدول .

وتتميز دول المجلس بانخفاض التجارة فيما بينها حيث لا تتعدى 14 % في سنة 2012 فتقدر الصادرات البينية[20] ب51,191 مليار دولار أمريكي وبمعدل 4,96 % أما الواردات البينية فتقدر 48,658 مليار دولار أمريكي وبمعدل 9,61 % هذا ما يعني تشابه تجارتها الخارجية وغياب التنوع الاقتصادي بها ما عدا الإمارات العربية المتحدة والبحرين اللتان تعملان على تعزيز التنويع الاقتصادي فيهما.

كما تشترك معظم دول مجلس التعاون الخليجي في حجم وهيكل سكانها باستثناء السعودية فدول المجلس الخمس المتبقية تتميز بقلة عدد السكان المحليون فيها وبالتالي اعتمادها الكبير على العمالة الوافدة، بالنسبة لدول المجلس كالكويت وقطر و الإمارات العربية المتحدة يتكون غالبية سكانها من غير المواطنين، و الجدول التالي يلخص أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس :

الجدول 8 : بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس لسنة 2011

[20] النشرة الاحصائية، مرجع سابق الذكر، ص59.

المساحة	2.410,716 كم مربع
عدد السكان	47 مليون نسمة
الكثافة السكانية	20 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي الاجمالي	1.371,863 مليون دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	29,869 دولار
اجمالي التجارة البينية	85,084 مليون دولار
الصادرات البينية	52,065 مليون دولار
الواردات البينية	33,018مليون دولار

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على النشرة الاحصائية لدول المجلس 2012

المطلب الثاني : الملامح الخاصة بكل دولة

نحاول في هذا المطلب اعطاء لمحة مختصرة عن الملامح والخصائص الاقتصادية الخاصة بكل دولة من دول المجلس بالاعتماد على النشرة الاحصائية لدول المجلس، أما حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم استخراجه من بيانات الاونكتاد، أما معدل النمو السكاني من بيانات البنك العالمي، مع العلم أن كل الاحصائيات المذكورة أدناه هي لسنة 2011.

الفرع الأول : الامارات العربية المتحدة

تم الاعلان عن دولة الامارات العربية المتحدة[21] في 2 ديسمبر 1971 م كاتحاد بين سبع امارات وهي أبو ظبي و دبي والشارقة و رأس الخيمة و الفجيرة وأم القيوين وعجمان، واعتبرت التجربة الاماراتية احدى أهم التجارب في تحقيق الوحدة والتي أدت الى تحفيز الدول الخليجية على انشاء وحدة فيما بينهم، و نظام الحكم في الإمارات العربية المتحدة هو نظام ملكي دستوري مع نظام الحكم الرئاسي.

[21] عبد المنعم المراكبي "دول مجلس التعاون الخليجي" مكتبة المدبولي، القاهرة، ط1، سنة 1998، ص36-37.

تبلغ مساحة دولة الامارات العربية المتحدة 71,024 كم مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي 8,264,070 نسمة منها 947,997 مواطنين و 7,316,073 غير مواطنين و بكثافة سكانية 116 نسمة لكل كيلومتر مربع و معدل نمو السكاني 4,92% سنويا.

ويقدر الناتج المحلي للامارات العربية المتحدة ب 338,690 مليون دولار ونصيب الفرد منه ب 40,983 دولار، و يبلغ انتاج النفط بها 2,564 ألف برميل يوميا، وعلى غرار دولة البحرين عملت دولة الامارات العربية المتحدة على التقليل من اعتمادها على المواد البترولية وصناعاتها بالقيام بتحديثات هامة لاقتصادها من خلال تنويع اقتصادياتها.

أما عن حجم الصادرات الامارات العربية المتحدة الى بقية دول المجلس فتبلغ 9,626 مليون دولار وتقدر وارداتها من دول المجلس 7,576 مليون دولار وبالتالي تبلغ حجم التجارة البينية 17,202 مليون دولار، حيث حقق ميزانها التجاري فائض قدر ب 35,943 مليون دولار، ويبلغ اجمالي القوى العاملة بها 5,208,447، أما حجم الاستثمار الأجنبي الوافد اليها فبلغ 7.679 مليون دولار أمريكي، وبالنسبة لمعدل التضخم فقدر ب 0,9 %.

الفرع الثاني : البحرين

تبلغ مساحة دولة البحرين 767 كم مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي 1,2 مليون نسمة منها 568,399 مواطنين و 666,172 غير مواطنين و بكثافة سكانية 1,558 نسمة لكل كيلومتر مربع و معدل نمو السكاني 4,77 % سنويا.

البحرين لها نظام ملكي دستوري ويتألف المجلس الوطني أي البرلمان من مجلسين مجلس النواب وينتخب بالانتخاب العام بالإضافة إلى مجلس الشورى الذي يعين من قبل الملك.

ويقدر الناتج المحلي للبحرين ب 28,99 مليون دولار ونصيب الفرد منه ب 24,26 دولار، وتتميز البحرين بقلة ثروتها النفطية خلافا لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي حيث يبلغ انتاج النفط بها 190 ألف برميل يوميا ما جعلها تعمل على تنويع اقتصادها بالإضافة الى تعزيز القطاع الخاص فيها والتقليل من الاعتماد على القطاع الحكومي.

أما عن حجم الصادرات البحرين الى بقية دول المجلس فتبلغ 3,918 مليون دولار وتقدر وارداتها من دول المجلس 1,414 مليون دولار وبالتالي تبلغ حجم التجارة البينية 5,332 مليون دولار حيث حقق ميزانها التجاري فائض يقدر ب 7,666 مليون دولار، ويبلغ اجمالي القوى العاملة بها 598,226. أما حجم الاستثمار الأجنبي الوافد اليها فبلغ 781 مليون دولار أمريكي، وبالنسبة لمعدل التضخم فقدر ب -0,4 %.

الفرع الثالث : السعودية

تبلغ مساحة دولة السعودية 2,000,000 كم مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي28,376,355 نسمة منها 18,973,615 مواطنين و 8,589,817 غير مواطنين فهي على خلاف كل دول المجلس فهي تتمتع بأكبر مساحة وعدد المواطنين يفوق المقيمين، و بكثافة سكانية 14 نسمة لكل كيلومتر مربع و معدل نمو السكاني 2,28 % سنويا، و المملكة العربية السعودية لها نظام ملكي مطلق ليس لها دستور أو أية أحزاب سياسية.

ويقدر الناتج المحلي للسعودية ب 597.086 مليون دولار ونصيب الفرد منه ب 21,042 دولار، وتعتبر السعودية من اكبر الدول المنتجة للنفط في دول مجلس التعاون الخليجي حيث يبلغ انتاج النفط بها 9,311 ألف برميل يوميا، أما عن حجم الصادرات السعودية الى بقية دول المجلس فتبلغ 24,676 مليون دولار وتقدر وارداتها من دول المجلس 8,569 مليون دولار وبالتالي تبلغ حجم التجارة البينية 33,245 مليون دولار و لقد حقق ميزانها التجاري فائض قدر ب 233,112 مليون دولار، ويبلغ اجمالي القوى العاملة بها 9,935,534، أما حجم الاستثمار الأجنبي الوافد اليها فبلغ 16.308 مليون دولار أمريكي، وبالنسبة لمعدل التضخم فقدر ب 5 % الذي يعتبر أعلى معدل في دول المجلس.

الفرع الرابع : عمان

تبلغ مساحة دولة سلطنة عمان 309,500 كم مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي3,295,298 نسمة منها 1,957,336 مواطنين و 816,143 غير مواطنين، و بكثافة سكانية 11 نسمة لكل كيلومتر مربع و معدل نمو السكاني 2,26 % سنويا، و على غرار المملكة العربية السعودية فنظام الحكم بسلطنة عمان ملكي مطلق.

ويقدر الناتج المحلي لعمان ب 72,680 مليون دولار ونصيب الفرد منه ب 22,056 دولار، ويبلغ انتاج النفط بها 885 ألف برميل يوميا، أما عن حجم الصادرات عمان الى بقية دول المجلس فتبلغ 4,987 مليون دولار وتقدر وارداتها من دول المجلس 8,580 مليون دولار وبالتالي تبلغ حجم التجارة البينية الاجمالية 13,567 مليون دولار و لقد حقق ميزانها التجاري فائض قدر ب 23,472 مليون دولار، ويبلغ اجمالي القوى العاملة بها 1,453,013، أما حجم الاستثمار الأجنبي الوافد اليها فبلغ 739 مليون دولار أمريكي، وبالنسبة لمعدل التضخم فقدر ب 4 %.

الفرع الخامس : قطر

تبلغ مساحة دولة قطر 11,607 كم مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي1,732,717 نسمة، و بكثافة سكانية 149 نسمة لكل كيلومتر مربع و معدل نمو السكاني 6,13 % سنويا.

ويقدر الناتج المحلي لقطر ب 173,519 مليون دولار ونصيب الفرد منه ب 100,143 دولار، و يبلغ انتاج النفط بها 733 ألف برميل يوميا، أما عن حجم الصادرات قطر الى بقية دول المجلس فتبلغ 7,448 مليون دولار وتقدر وارداتها من دول المجلس 4,354 مليون دولار وبالتالي تبلغ حجم التجارة البينية الاجمالية 11,803 مليون دولار حيث حقق ميزانها التجاري فائض قدر ب 91,967 مليون دولار، ويبلغ اجمالي القوى العاملة بها 1,277,445، أما حجم الاستثمار الأجنبي الوافد فقد عرف انخفاض حيث قدر 87- مليون دولار أمريكي ليعود الى الارتفاع في السنة الموالية حيث قدر ب 327 مليون دولار أمريكي، وبالنسبة لمعدل التضخم فقدر ب1,9 %.

الفرع السادس : الكويت

تبلغ مساحة دولة الكويت 17,818 كم مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي 3,065,850 نسمة منها 1,056,900مواطنين و 1,616,026 غير مواطنين، و بكثافة سكانية 172 نسمة لكل كيلومتر مربع و معدل نمو السكاني 2,92 % سنويا.

ويقدر الناتج المحلي للكويت ب 160,897 مليون دولار ونصيب الفرد منه ب 52,481 دولار، و يبلغ انتاج النفط بها 2,699 ألف برميل يوميا، أما عن حجم الصادرات الكويت الى بقية دول المجلس فتبلغ 1,410 مليون دولار وتقدر وارداتها من دول المجلس 2,526 مليون دولار وبالتالي تبلغ حجم التجارة البينية الاجمالية 3,936 مليون دولار حيث حقق ميزانها التجاري فائض قدر ب 39,983 مليون دولار على غرار كل دول المجلس، ويبلغ اجمالي القوى العاملة بها 1,277,445، أما حجم الاستثمار الأجنبي الوافد فقدر ب 855 مليون دولار أمريكي ، وبالنسبة لمعدل التضخم بلغ حوالي 4,8 % والذي يعتبر ثاني اكبر معدل تضخم في دول المجلس. والجدول التالي يوضح الخصائص الاقتصادية لكل دولة من دول المجلس :

الجدول 9 : بعض الخصائص الاقتصادية لكل دولة من دول المجلس

السنوات	المؤشرات	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات العربية المتحدة
1981	عدد السكان	374125	1439561	1220512	248077	10484746	1090660
	الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	3467819353	25058021180	7259120022	8661263504	1,83939E+11	49333424084
	نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنويا %)	-5,32	-19,03	17,05	17,05	4,69	2,84
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)	9269,146282	17406,71023	5947,602336	34913,6095	17543,52427	45232,63353
	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	64.89	31.58	545.32	545.32	413.92	392.29
1983	عدد السكان	396447	1576266	1360637	309256	11885086	1215380
	الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	3735106511	20871081552	7932541574	6467582126	1,2886E+11	42803323301
	نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنويا %)	-	-	-	-	-	-
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)	9421,452327	13240,83724	5830,020479	20913,36021	10842,12828	35218,05797
	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	157 .45	31.53	882.03	91.43	10730.57	532.89
2003	عدد السكان	772058	2116353	2389121	660238	22852333	3369254

	الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	9747599583	47875837662	21542262852	23533790531	2,14573E+11	1,24346E+11
	نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنويا %)	7.2	17.32	0.3	3.49	7.65	8.80
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	12625,47578	22621,85829	9016,815328	35644,40479	9389,535852	36906,19989
	الاستثمار الأجنبي المباشر(مليون دولار)	6719.92	383.78	2417.16	3456.06	18512	6604.28
2008	عدد السكان	1116038	2702221	2593523	1359114	26366358	6798635
	الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	21902892584	1,47402E+11	60566970579	1,1502E+11	5,19797E+11	3,14845E+11
	نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنويا %)	6.3	4.97	12.8	17.7	4.22	3.29
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	19625,57958	54548,61531	23353,16501	84628,49835	19714,39514	46309,98211
	الاستثمار الأجنبي المباشر(مليون دولار)	14741.18	8721.63	11680.1	17768.89	110200	68223.83
2010	عدد السكان	1251513	2991580	2802768	1749713	27258387	8441537
	الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	25713571421	1,19935E+11	58813004375	1,25122E+11	5,26811E+11	2,87422E+11
	نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنويا %)	5.4	3.41	4.00	16.6	4.64	1.43
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	20545,98827	40090,74627	20983,90034	71510,15575	19326,58255	34048,53025
	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	15934.84	10764.79	15004.94	30477.14	186850	85405.53

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك العالمي http://databank.worldbank.org

المبحث الرابع : انجازات دول مجلس التعاون الخليجي

حققت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الانجازات[22] في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية و في مجالات الانسان والبيئة وكذا في مجال العدل والقضاء بالإضافة الى التعاون في المجال الاقتصادي الذي تضمن العديد من المشاريع الاستراتيجية التي عملت على تعزيز وتطوير العمل الاقتصادي المشترك وهي كما يلي :

المطلب الأول : التعاون التجاري والصناعي والزراعي

عملت دول المجلس على التنسيق وتوحيد سياستها وأنظمتها في كل من المجال التجاري والصناعي والزراعي لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك.

الفرع الأول : التعاون في المجال التجاري

يتم التعاون بين دول المجلس في المجال التجاري[23] من خلال تبني سياسة تجارية داخلية موحدة تضمن تسهيل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات، وتشجيع الاستثمارات البينية و المشتركة، وسياسة تجارية خارجية موحدة تعمل على تنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي، وتوسيع أسواق صادرات دول المجلس وزيادة قدرتها التنافسية، وتحسين شـــروط نفاذها إلى الأسواق العالمية، وتشجيع المنتجات الوطنية والدفاع عنها في الأسواق الخارجية وحماية الأسواق المحلية، بالإضافة الى تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات

---

[22] قطاع شئون المعلومات" المســـــــيرة و الإنجـــــــاز" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2013، ط7، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=587

[23] التعاون التجاري، اطلع يوم 2013/12/03، http://www.gcc-sg.org/index322b.html?action=Sec-Show&ID=409.

دول المجلس من السلع والخدمات، ولقد حققت دول المجلس العديد من الانجازات في هذا المجال يمكن ايجازها فيما يلي[24] :

- في سنة 1990م تم السماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة الجملة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة، استكمالا لما تم في سنة 1987م بالسماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة التجزئة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة.
- في سنة 1991م السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب لها للتمثيل التجاري في أي دولة عضو، وكذلك السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من والى دول المجلس دون الحاجة الى وكيل محلي.
- في سنة 1993م إقامة مركز التحكيم التجاري لـــدول المجلس في دولة البحرين والذي دخل حيز التنفيذ في مارس 1995م، والذي يهدف إلى توفير آلية مقبولة لفض المنازعات في المجال التجاري بين مواطني دول المجلس أو بينهم والغير، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو إعتباريين، بالإضافة إلى المنازعات التجارية الناشئة عن تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية والقـــرارات الصادرة تنفيذا لها، وتنظيم الندوات والدورات في كافة الدول الأعضاء بالمجلس وذلك لنشر الفكر القانوني التحكيمي.
- في سنة 1998 تم اعتماد النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.
- في سنة 2002 تم إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تهدف إلى إعداد واعتماد ونشر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع والمنتجات، وتوحيد أنشطة التقييس المختلفة ومتابعة تطبيقها والالتزام بها بالتعاون والتنسيق مع أجهزة التقييس بالدول الأعضاء، بما يساهم في تطوير قطاعاتها الإنتاجية والخدمية وتنمية التجارة بينها وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية الخليجية، ويحقق دعم الاقتصاد الخليجي والمحافظة على مكتسبات

[24] الشئون الاقتصادية" إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجال التجاري 2002 – 2010" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، ص9-15، على الموقع التالي :-http://sites.gcc sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=379

دول المجلس، ويساهم في تقليص العوائق الفنية للتجارة تماشيا مع أهداف الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة.

- في سنة 2002 تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات.
- في سنة 2005 توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس من خلال اعتماد وثيقة السياسة التجارية الموحدة.
- في سنة 2006 اعتماد قانون العلامات التجارية بدول المجلس.
- في سنة 2009 مشاركة إتحاد غرف دول المجلس في اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة في المجالات ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الخاص.
- في سنة 2010 السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول مجلس التعاون وتطبيق المساواة التامة في معاملة فروع الشركات معاملة فروع الشركات الوطنية.

الفرع الثاني : التعاون في المجال الصناعي

حددت المادة الثامنة من الاتفاقيـــة الاقتصـــادية لعام 2001م أهداف العمل الخليجي المشـــترك في مجال التنمية الصناعية من خلال تبني الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس تكاملي و ذلك بتنفيذ "الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس"، وتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها، بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة ومكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية، ويمكن تلخيص أهم الانجازات المحققة فيما يلي[25] :

- في سنة 1985م تم إقرار الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس وذلك من أجل تحقيق تنمية صناعية على أسس تكاملية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج

[25] الشئون الاقتصادية"إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الزراعة 2002 – 2010" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، ص9-14، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=378

المحلي الإجمالي وبالتالي الدخل الوطني، وفي سنة 1998م تم اقرار الصيغة المعدلة لهذه الإستراتيجية لتتماشى مع المستجدات في الساحة الاقتصادية.

- في سنة 1981 تم اعفاء المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني في الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، وتم إزالة الكثير من العقبات التي تحد من انسياب منتجاتها الصناعية فيما بينها، وفي سنة 2003 أعفيت كافة المنتجات المصنعة بدول المجلس من الرسوم.
- في سنة 1986م تم السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني حيث بلغ عدد القروض الممنوحة في هذا الإطار حتى سنة 2010 مئة وتسعة عشر قرضا، بقيمة إجمالية تزيد عن 1.4 مليار دولار.
- في سنة 2001م تم إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية حيث منحت المنشآت الصناعية في دول المجلس إعفاءا من الضرائب أو الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام الأولية ونصف المصنعة ومواد التعبئة والتغليف اللازمة مباشرة للإنتاج الصناعي.
- توحيد القوانين والأنظمة الصناعية من خلال إعداد قواعد تنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية بدول المجلس، وقانون موحد للتنظيم الصناعي فيما بينهم، وقانون مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية، وقواعد إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس، وقواعد موحّدة لتشجيع قيام المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة بالدول الأعضاء، ونظام موحد لبراءات الاختراع.

الفرع الثالث : التعاون في المجال الزراعي

يهدف التعاون في مجال الزراعة إلى توحيد سياسات وأنظمة وقوانين الدول الأعضاء، وإقرار المشاريع المشتركة في مجال الزراعة والثروة السمكية، كما تعمل دول المجلس على تحقيق الأمن الغذائي معتمدة على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة، ويمكن تلخيص انجازات دول مجلس التعاون كالتالي :

- في سنة 1996م تم اقرار السياسة الزراعية المشتركة، والتي تم تعديلها في سنة 2004م بهدف تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس وفق إستراتيجية موحدة تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة وتوفير الأمن الغذائي من مصادر وطنية وزيادة الإنتاج وتشجيع المشاريع المشتركة بمساهمة من القطاع الخاص، حيث تقوم لجنة التعاون الزراعي واللجان الفنية التابعة لها بتنفيذ برامج هذه السياسة وهي :

  - البرنامج المشترك لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية الذاتية.
  - البرنامج المشترك لمسوحات واستغلال وصيانة الموارد الطبيعية.
  - البرنامج المشترك للإنتاج الزراعي الغذائي.

- مشروع تطوير قدرات المحاجر الزراعية والبيطرية.
- آلية حظر أو رفع الحظر عن الإرساليات الزراعية والحيوانية والمنتجات الغذائية.
- تنظيم مرور السلع الزراعية في المنافذ البينية بهدف تشجيع تبادل المنتجات الزراعية بين دول المجلس لتعزيز التجارة البينية.
- اقامة العديد من المشاريع المشتركة.

المطلب الثاني : التعاون في مجال الطاقة والكهرباء والمياه

تبنت دول المجلس العديد من القرارات في كل من مجال الطاقة والكهرباء والماء، نوجزها في الآتي:

الفرع الأول: التعاون في مجال الطاقة

نظرا للسمات المشتركة لدول المجلس خصوصا في مجال الطاقة والنفط عملت على تحقيق التنسيق والتعاون في هذا المجال حيث نصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سواء لسنة 1981م أو لسنة 2001م على تحقيق التكامل بين دول المجلس في مجالات الصناعة

البترولية والمعدنية والموارد الطبيعية الأخرى و تعزيز الوضع التنافسي لهذه الدول، ولقد حققت دول المجلس الانجازات التالية[26]:

- في سنة 1987م تم اقرار نظام الإقراض البترولي[27] بين دول مجلس التعاون، والذي يتم على أساس تضامني بين جميع دول المجلس عند حدوث أي ضرر يترتب عليه تعطيل المنشآت الناقلة للصادرات من الموانئ.
- في سنة 1988م تم اعتماد الإستراتيجية البترولية الموحدة لدول مجلس التعاون والتي تمت مراجعاتها في سنة 2011.
- في سنة 1988 تم تبني خطة الطوارئ الاقليمية للمنتجات البترولية والتي تهدف إلى تعاون وتضامن الدول الأعضاء عند تعرض أي منها لحالة طوارئ تتسبب في حدوث انقطاع أوعجز في إمكانياتها الذاتية عن تلبية احتياجاتها من استهلاك المنتجات البترولية حتى تتمكن من استعادة إمكانياتها والاعتماد على مصادرها الذاتية، والتي تم تحديثها في سنة 2002.
- في سنة 1998م تم توحيد مواصفات بعض المنتجات البترولية مثل تخفيض نسبة الكبريت في الديزل للحفاظ على صحة الانسان وسلامة البيئة.
- في سنة 2003م تمت الموافقة على إعداد نظام موحد للتعدين لدول المجلس، والذي يشجع المستثمرين على استغلال الثروات المعدنية المتوفرة والواعدة في المنطقة ويحدد الشروط والالتزامات والحقوق لكافة الأطراف ذات العلاقة بإستغلال وإستثمار وتصنيع وتسويق الخامات المعدنية المختلفة بشكل تجاري في بعض دول المجلس، والذي تم تحديثه لمواكبة السوق الخليجية المشتركة التي تستلزم توحيد الأنظمة والقوانين والتشريعات وخاصة في مجال الاستثمار حيث يجد المستثمر تماثلا بين الدول الأعضـــاء فيما يخص حقوقه والتزاماته.

---

[26] الشئون الاقتصادية" إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الطاقة 2002 – 2010" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، ص10-14، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=390

[27] التعاون في مجال الطاقة، اطلع يوم 2013/12/03، على الموقع التالي : http://www.gcc-sg.org/index3681.html?action=Sec-Show&ID=59

- في سنة 2010م تم إعداد استراتيجية للإعلام البترولي لدول المجلس انطلاقا من كون البترول سلعة استراتيجية ومصدر رئيس للطاقـــة، و المحرك الأساسي لاقتصاديات هذه الدول، والتي تم اعتمادها في سنة 2012م.
- التنسيق في مجال التسويق المنتوجات البترولية المكررة الى مختلف الأسواق العالمية، وازالة كافة المعوقات التي تعرقل نفاذ صادرات دول المجلس من الخام ومنتجاته اليها.
- تنسيق المواقف في الاجتماعات الدولية.

الفرع الثاني : التعاون في مجال الكهرباء

شمل التعاون في مجال الكهرباء العديد من الانجازات أهمها[28] :

- في سنة 1997 تم الاتفاق على الربط الكهربائي بين دول المجلس والذي يهدف الى تخفيض الاحتياطي المطلوب في كل دولة والتغطية المتبادلة في حالة الطوارئ والاستفادة من الفائض وتقليل تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية بين كل من البحرين والسعودية ودولة قطر ودولة الكويت، وفي سنة 2001م تم تأسيس هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون للقيام بإنشاء المشروع وتشغيله وصيانته، وفي سنة 2005م تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع بقيمة تجاوزت المليار دولار أمريكي، كما تم الانتهاء من المرحلة الثانية في عام 2006م برفع كفاءة شبكتي كهرباء الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وفي سنة 2011م تم انضمام الإمارات العربية المتحدة الى شبكة الربط الرئيسية وبذلك ارتفع عدد الدول الخليجية المرتبطة كهربائيا إلى خمس دول، مما يعني الدخول في المرحلة الأخيرة لمشروع الربط الكهربائي بمراحله الثلاث.
- اعداد الهياكل اللازمة لقاعدة معلومات مشتركة لقطاع الكهرباء بدول المجلس.
- في سنة 2009م تم توحيد المواصفات الفنية الكهربائية.
- ترشيد استهلاك الكهرباء بدول المجلس.

[28] الشئون الاقتصادية " إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الكهرباء 2002 – 2010" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، ص9-12، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=380

الفرع الثالث : التعاون في مجال المياه

شمل التعاون في مجال المياه العديد من الانجازات أهمها[29] :

- انشاء قاعدة معلومات مشتركة لقطاع المياه بدول المجلس.
- اعداد خطط وسياسات الاسترشادية المائية المشتركة لدول المجلس.
- تبني القانون الاسترشادي للمحافظة على مصادر المياه السطحية والجوفية، والقانون الاسترشادي لمياه الصرف الصحي المعالجة، والقانون الاسترشادي لمياه التحلية.
- ترشيد استهلاك المياه بدول المجلس.
- في سنة 2012م تبني مشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثالث : التعاون في مجال النقل والمواصلات والاتصالات وبراءات الاختراع

كما شمل التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون مجال النقل والمواصلات ومجال الاتصالات وكذا براءات الاختراع والذي نوضحه في النقاط التالية :

الفرع الأول : التعاون في مجال النقل والمواصلات

يتم التعاون بين دول المجلس في مجال النقل والمواصلات من خلال لجنة وزراء النقل والمواصلات وكذا اللجان المنبثقة عنها[30]، و يهدف هذا التعاون إلى إقامة مشاريع البنية التحتية

[29] الشئون الاقتصادية " إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال المياه 2002 – 2010" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، ص9-12، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=377

[30] التعاون في مجال النقل والمواصلات، اطلع يوم 2013/12/03 على الموقع التالي : http://www.gcc-sg.org/index75d5.html?action=Sec-Show&ID=480

التكاملية في قطاع النقل البري والنقل الجوي والنقل البحري، ويمكن تلخيص ما تم تحقيقه في هذا المجال في النقاط التالية[31]:

- في ديسمبر 2003م تم اقرار مشروع إنشاء شبكة ســكك حديدية تربط دول المجلس و التي تساهم في تعزيز نموها الاقتصـــادي، وفي سنة 2009م تم إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع و انشاء هيئة خليجية لسكة حديد دول المجلس للاشراف على تنفيذ المشروع بشكل متكامل لمواءمة سكة حديد دول مجلس التعاون مع شبكات سكك الحديد الوطنية، ولتنفيذ المشروع ابتداءا من سنة 2014م على أن يتم تشغيله خلال سنة 2018م.
- إعداد مواصفات قياسية موحدة لبناء طرق الربط والطرق الرئيسة بدول المجلس.
- تأسيس جمعية هندسة الطرق الخليجية والتي تعمل على الرفع من مستوى أعمال هندسة الطرق بدول المجلس وكذا تمكين مهندسي الطرق من تبادل الآراء والخبرات في هذا المجال.
- إعداد دليـــل الهياكل التنظيمية لـــوزارات المواصلات بالدول الأعضاء وذلك من أجل توحيدها.
- إعداد دليل وسائل التحكم المروري ودليل رسوم خدمات الطرق وكذا لائحة إشتراطات سلامة النقل البري بدول المجلس.
- السماح للناقلات الوطنية بالبيع المباشر لتذاكر السفر دون الحاجة إلى وكيل عام أو كفيل محلي في دول المجلس مما يساهم في تسهيل حصول المواطنين والمقيمين على تذاكر السفر من الناقلات الوطنية مباشرة كما يؤدي الى الزيادة في دخل الناقلات الوطنية.
- إنشاء مكتب مشترك لدول المجلس يتولى تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء في المحافل الدولية ومتابعة ما يستجد في مجال النقل الجوي في المنظمة الدولية وإبلاغه للدول الأعضاء.

[31] "التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور قطاع النقل فيه"، مرجع سابق الذكر، ص48-57.

- إنشاء وحدة تموين غذائي مشتركة لتزويد طائرات الناقلات الوطنية بالوجبات التي تتماشى مع التعاليم الإسلامية، كما يتم تزويد العديد من الناقلات التابعة للدول الإسلامية بتلك الوجبات مما يساهم في تنمية دخل الناقلات الوطنية.
- تكثيف الرحلات الجوية بين الدول الأعضاء مما يساهم في زيادة الترابط والزيارات بين أبناء دول المجلس وبالتالي يعزز التبادل التجاري والسياحي فيما بينهم.
- دخول الناقلات الوطنية في بوليصة تأمين مشتركة على طائراتها مما يقلل التكاليف التي تدفعها الناقلات الوطنية في هذا المجال.
- الشراء المشترك لوقود الطائرات في عدد من المحطات في إنحاء العالم.
- إعداد دليل تدريب ودليل إجراءات أمنية موحدة للناقلات الوطنية، و النموذج الموحد لإحصائيات الموانئ بدول المجلس.
- إصدار الدليل الموحّد لقواعـــد وتعليمات الموانئ بدول المجلـــس.
- إصدار القانون البحري الموحد لدول المجلس والعمل بموجبه في موانئ الدول الأعضاء وإدارات الشئون البحرية.
- توقيع جميع الدول الأعضاء على مذكرة التفاهم الخاصة بالتفتيش والرقابة على السفن في موانئ دول المجلس، التي تهتم بالسلامة وحماية البيئة البحرية، وتم تفعيلها من خلال إنشاء مكتب سكرتارية ومركز معلومات المذكرة في مسقط ومنحه الاستقلالية القانونية والإدارية والمالية عن الأمانة العامة لمجلس التعاون.

الفرع الثاني : التعاون في مجال الاتصالات

حددت المادة الرابعة والعشرون من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 2001م الإجراءات الضرورية لتحقيق التكامل في مجال الاتصالات بما في ذلك خدمات الاتصال الهاتفي والبريد وشبكات المعلومات، الذي يعمل على تحســين خدماتها وكفاءتها الاقتصادية، وتقوية الروابط بين مواطني

دول المجلس ومؤسساتها الخاصة والعامة[32]، ولقد تم تحقيق العديد من الانجازات في هذا المجال نوجزها فيما يلي[33] :

- في سنة 1985م تم انشاء المكتب الفني للاتصالات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- توسيع الشبكات الداخلية بدول المجلس بحيث تكون كافية للحركة الخليجية المنتهية والعابرة.
- تنسيق وتوحيد المواقف في المحافل الدولية في مجالي البريد والاتصالات.
- تنفيذ وصلات الربط بواسطة الكوابل الضوئية بين دول المجلس حتى أصبحت هذه الوصلات متكاملة وعلى درجة عالية من الكفاءة.
- تكثيف استغلال مراكز العبور الخليجية لتمرير الحركة البينية الفائضة وتلك الصادرة إلى الدول الأخرى.
- إقرار إنشاء نقاط اتصال (CERT) للتعامل مع الحوادث المتعلقة بأمن المعلومات والاستجابة لها وقت حدوثها وعلى مستويات متعددة ، وإنشاء شبكة تعاونية بين نقاط الاتصال لتبادل معلومات وتقنيات أمن المعلومات على شبكة الإنترنت.
- توحيد العديد من رسوم وأسعار خدمات الاتصالات.
- تبني نظام GSM للهاتف السيار كنظام موحد بجميع دول المجلس.
- تبني عملية الربط المباشر فيما بين شبكات الإنترنت بدول المجلس.

---

[32] التعاون في مجال الاتصالات، اطلع يوم 2012/12/03، على الموقع التالي : http://www.gcc-sg.org/indexbe26.html?action=Sec-Show&ID=485

[33] الشئون الاقتصادية " إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الاتصالات والبريد 2002 – 2010" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، ص9-11، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=382

خلاصة :

إن ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن نشأة مجلس التعاون الخليجي جاءت نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي سادت المنطقة آنذاك وكذا لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كما ساعدت السمات المشتركة لهذه الدول من عادات وتقاليد متشابهة ومنطقة جغرافية واحدة وتماثل في الدين واللغة في قيام هذا المجلس من خلال تبني النظام الأساسي الذي يشكل الاطار العام للعمل الخليجي المشترك والاتفاقية الاقتصادية الموحدة 1981م التي عملت على تحديد مراحل التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وتماشيا مع المستجدات والتحديات الدولية تم اقرار اتفاقية اقتصادية جديدة في سنة 2001م بين دول المجلس والتي حلت محل الاتفاقية السابقة وعملت على نقل دول المجلس من مرحلة التنسيق و التعاون إلى مرحلة التكامل، والتي كان لها دور مهم بالارتقاء في العمل الخليجي المشترك بين دول المجلس شمل جميع المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية و مجالات الانسان والبيئة وكذا مجال العدل والقضاء بالإضافة الى المجال الاقتصادي الذي شمل التعاون التجاري والصناعي والزراعي و التعاون في مجال الطاقة والكهرباء والمياه وكذا التعاون في مجال النقل والمواصلات والاتصالات وبراءات الاختراع، أما بالنسبة لتحقيق الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة فلم تذكر لأن دول المجلس انتقلت فيها من مرحلة التعاون الى مرحلة التكامل الاقتصادي وهو ما سيتم دراسته في الفصل الموالي.

تمهيد :

إن نجاح الاتحاد الأوروبي في تبني عملة مشتركة ألا وهي الأورو شجع تجمعات اقتصادية أخرى عبر العالم من بينها دول مجلس التعاون الخليجي على تفعيل مسيرتها نحو إصدار عملة مشتركة، حيث أنشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة 1981م وظل العمل الاقتصادي المشترك محدود نسبيا تمثل في قيام منطقة التجارة الحرة في سنة 1983م إلا حين إقرار الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001م التي عملت على نقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل، فمنذ ذلك الوقت حضي التكامل الاقتصادي الخليجي باهتمام كبير تجسد هذا الاهتمام في القرارات والانجازات التي تحققت من قيام الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، ساعد على ذلك السمات التاريخية والاجتماعية المشتركة والاستقرار السياسي والإمكانات الاقتصادية الكبيرة.

ومع ذلك لا يمكن القول بأن دول مجلس التعاون الخليجي حققت كل ما كان مدروس ومخطط في التكامل الاقتصادي الخليجي، حيث لا زال هناك الكثير لابد من انجازه، مما يجعل ضرورة العمل المستمر على إزالة المعوقات التي تعترض مسيرتها.

ويهدف هذا الفصل الى عرض تجربة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليج العربي، لذا تم تقسيمه الى أربعة مباحث، المبحث الأول يبرز دوافع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، و المبحث الثاني يشمل خطوات التكامل الاقتصادي الخليجي و مدى تنفيذها، أما المبحث الثالث يبرز آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي، و أخيرا في المبحث الرابع ستتم المقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي.

المبحث الأول : دوافع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

بدأت فكرة التكامل الاقتصادي الخليجي مع نشأة المجلس، حيث نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وفق آليات محددة وضعتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سواء القديمة أو الجديدة، كما وجدت عدة أسباب دفعت الى تحقيق هذا التكامل وجعله ضرورة ملحة نوجزها فيما يلي[1] :

المطلب الأول : الدوافع الداخلية

- ✓ الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدول المجلس الذي يسهل فيما بينهم انتقال البضائع والسلع أو حتى مع العالم الخارجي.
- ✓ التشابه في الأنظمة والتشريعات والقوانين الاقتصادية وفي الأهداف والتوجهات التنموية وكذا في السياسات التجارية الخارجية لدول المجلس التي تشكل عامل مهم في تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينهم.
- ✓ توافر رأس المال في معظم دول المجلس مما يمكنها من مواجهة التحديات التي تعترض مسيرة تنميتها أو تمويل مشاريعها الاستثمارية والتنموية.
- ✓ العمل على ضم أسواقها المحلية الضيقة لتصبح سوق واحدة كبيرة وواسعة وجعلها مفتوحة أمام العالم الخارجي.
- ✓ وجود عدة مشاريع مشتركة والتي تعزز من قيام هذا التكامل الاقتصادي.
- ✓ العمل على تحقيق الحماية المشتركة لاقتصادياتها، لتحقيق الاستقرار في صادراتها من النفط والغاز وتأمين وصول صادراتها الى الأسواق العالمية.
- ✓ تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع ورفع قدراته الذاتية من أجل الصمود أمام التحديات الداخلية فيها والخارجية.
- ✓ العمل على تفعيل دور القطاع الخاص لتدعيم تكامل الأسواق بدول المجلس.

[1] "التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي" مجموعة الأبحاث التي قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في 29أفريل و2ماي ماي 1978، ص 101-102.

- ✓ العمل على تحقيق التنمية الصناعية من خلال التحول من صناعات ذات الحجم الصغير والتي لا تمتلك القدرة على التنافس الى صناعات ذات الحجم الكبير والتي تمتلك ميزة نسبية في التنافس وبالتالي تصدير النفط والغاز كصناعات بدلا من تصديرها كمواد أولية.
- ✓ العمل على تأمين قاعدة صناعية وزراعية توفر احتياجات كل دول المجلس ومتطلباته من السلع الاستهلاكية والغذائية.

المطلب الثاني : الدوافع الخارجية

والتي يمكن ايجازها فيما يلي[2]:

- ✓ ظهور التكتلات الاقتصادية وانتشارها على الساحة العالمية والتي تمثل تحديا للاقتصاديات الناشئة بصفة عامة ولاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة.
- ✓ اعتماد دول الخليج في تجارتها على العالم الخارجي.
- ✓ تنامي أطماع الدول في الموقع الاستراتيجي لدول المنطقة وفي ثرواتها الطبيعية وفي أسواقها التجارية الواسعة وفي سيولتها المتزايدة.

المبحث الثاني : مدى تنفيذ خطوات التكامل الاقتصادي الخليجي

ظل العمل الاقتصادي المشترك محدود نسبيا تمثل في قيام منطقة التجارة الحرة في سنة 1983م، إلا حين إقرار الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001م التي عملت على نقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل، فمنذ ذلك الوقت حضي التكامل الاقتصادي باهتمام كبير تجسد هذا الاهتمام في القرارات والانجازات التي تحققت من قيام الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، الا أنه عانى في نفس الوقت من عدة مشاكل وتحديات.

المطلب الأول: انجازات التكامل الاقتصادي الخليجي

ويمكن توضيحها في النقاط الآتية :

[2] " العمل الاقتصادي العربي : العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون نموذجا"، مرجع سابق الذكر، ص26-30.

الفرع الأول : منطقة التجارة الحرة الخليجية

دخلت منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي حيز التنفيذ[3] في مارس 1983م، حيث تم اعفاء المنتجات الصناعية والزراعية و الثروات الطبيعية لدول المجلس من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة المنشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، بالإضافة الى ما يلي[4] :

- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من والى دول المجلس دون الحاجة الى وكيل محلي أو اتخاذ أية اجراءات سوى شهادة المنشأ.
- في حالة استيفاء الرسوم الجمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.
- العمل بنظام التخليص الفوري-لانهاء الاجراءات الجمركية-للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- اعداد البيانات للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- تخصيص مرات خاصة بين الدول الأعضاء في المنافذ لمواطني دول المجلس ووضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون".

استمرت منطقة التجارة الحرة الخليجية حوالي عشرين عاما من سنة 1983م الى 2003م، وخلال هذه الفترة ارتفع حجم التبادل التجاري وهو ما يبينه الشكل التالي:

[3] الأمانة العامة" المسيرة والانجاز" مركز المعلومات، ط3، سنة 2008، ص56، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=108

[4] "المسيرة والانجاز"، مرجع سابق الذكر، ص 57-58.

الشكل 17: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (1983-2002)

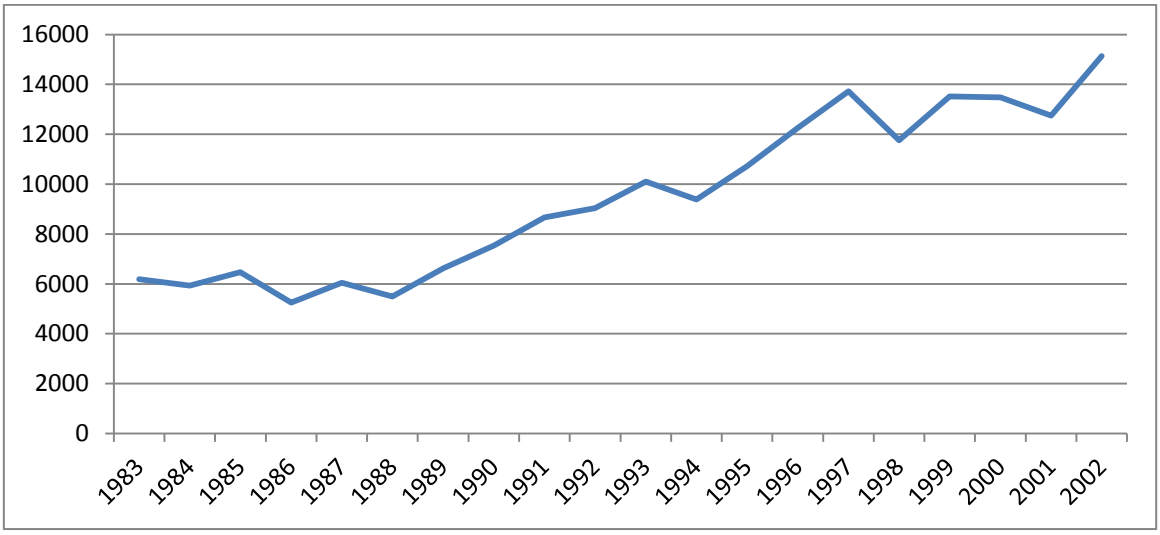

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012.

يتبين لنا من الشكل السابق ارتفاع حجم التجارة البينية بين دول المجلس من حوالي 6 مليار دولار أمريكي في سنة 1983 الى حوالي 16 مليار دولار أمريكي في سنة 2002، الا أن هذا الارتفاع لم يرقى الى المستوى المطلوب نظرا لتشابه هياكلها الاقتصادية واعتمادها على العالم الخارجي مما أدى الى تعميق التكامل الاقتصادي فيما بينهم.

الفرع الثاني : الاتحاد الجمركي الخليجي

اعلن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرون بالدوحة في ديسمبر 2002م قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس[5] ابتداءا من جانفي 2003م وذلك تماشيا مع الاتفاقية الاقتصادية الجديدة 2001م التي عملت على نقل دول المجلس من مرحلة التنسيق و التعاون إلى مرحلة التكامل، والذي حل محل منطقة التجارة الحرة، وبالتالي أصبحت دول المجلس منطقة تطبق فيها رسوم جمركية ولوائح تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي بالإضافة الى الغاء الرسوم الجمركية

[5] "اجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2003، ص2، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=41

واللوائح والإجراءات المقيدة للتجارة بين دول الاتحاد وهو ما تم في منطقة التجارة الحرة، و يقوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس على الأسس التالية[6] :

أولا : تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي والتي حددت بخمسة في المائة (5%) على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، ما عدا ما يلي[7] :

- تعفى من الرسوم الجمركية 417 سلعة.
- فرض الرسوم الجمركية على التبغ ومشتقاته في الدول الأعضاء بواقع 100%، وتعتبر الإيرادات الجمركية التي تحصل على التبغ ومشتقاته كإيرادات أي سلعة أخرى تحصل رسومها الجمركية ضمن الإيرادات الجمركية المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.
- اعفاء مدخلات الصناعة بدول المجلس–المستلزمات الداخلة في الانتاج– من الرسوم الجمركية.
- الاعفاءات الدبلوماسية والأمتعة الشخصية ومستلزمات الجمعيات الخيرية من الرسوم الجمركية.
- الرسوم الجمركية المفروضة في بعض الدول الأعضاء على المنتجات الأجنبية المثيلة لبعض صناعاتها الوطنية خلال الفترة الانتقالية والمحددة بثلاث سنوات.

ثانيا : اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول المجلس كالقانون الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية في جميع إدارات الجمارك فيها.

ثالثا : اعتماد نقطة دخول واحدة لدول المجلس يتم فيها تحصيل الرسوم الجمركية حيث يعتبر أي منفذ بري أو بحري أو جوي لدول الأعضاء له ارتباط بالعالم الخارجي نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة عضو، و يقوم أول منفذ جمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة لأية دولة من الدول الأعضاء، والتأكد من مطابقتها

---

[6] "اجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سابق الذكر، ص 2–6.

[7] "الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2003، ص1–2، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=40

للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات، واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها، وتوحيد القيود المفروضة على البضائع المسموح بدخولها بعد توفر شروط معينة في كافة دول المجلس، ووضع ضوابط موحدة لاستيراد وتنقل المستوردات الحكومية والإعفاءات الخاصة التي تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية، أما بخصوص البضائع الممنوع استيرادها في بعض الدول الأعضاء ومسموح استيرادها في الدول الأخرى فيكون استيرادها مباشرة للدولة المستوردة لها أو عن طريق دولة عضو تسمح بدخولها بشرط عدم عبورها لأراضي الدول الأعضاء التي تمنع استيرادها، أما فيما يخص البضائع الأجنبية التي تستورد داخل دول المجلس من المناطق الحرة فتستوفى عليها الرسوم الجمركية عند خروجها من هذه المناطق وتعامل في تنقلها لدول المجلس الأخرى معاملة البضائع الأخرى.

رابعا : تعامل السلع المنتجة في أي دولة من دول الاتحاد الجمركي لدول المجلس معاملة المنتجات الوطنية ويسمح لها بالتنقل بكامل حريتها فيما بينهم و بموجب الفواتير المحلية الخاصة بها والبيان الجمركي الموحد فقط حيث تم الغاء الاجراءات التي كان معمولا بها قبل قيام الاتحاد الجمركي.

خامسا: انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي والسلع الممنوعة والمقيدة.

ان قيام الاتحاد الجمركي بين دول المجلس ينجم عنه عدة مشاكل لذا يصعب تطبيق بعض اجراءاته مباشرة لذلك تم الاتفاق على مرحلة انتقالية من سنة 2003م الى بداية سنة 2006م، تعطى لدول الأعضاء لتتأقلم مع الوضع الجديد، ومن بين هذه الاجراءات ما يلي[8]:

1. آلية المقصد النهائي: حيث يتم تطبيق اجراءات جمركية محددة على السلع الأجنبية حين انتقالها بين دول المجلس وذلك بهدف التوصل الى توزيع الايرادات الجمركية على الدول الأعضاء بموجب المقصد النهائي للسلعة بمعنى أن الدولة التي تستهلك فيها السلعة تؤول اليها رسومها الجمركية.

[8] "الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سابق الذكر، ص3-4.

2. تبني مبدأ الاعتراف المتبادل بالمواصفات والمقاييس الوطنية في دول المجلس الى أن يتم استكمال المواصفات الخليجية الموحدة لجميع السلع الوطنية والمستوردة بما يضمن تسهيل حركة انسيابها بين الدول الأعضاء.
3. السماح للدول الأعضاء بفرض رسوم جمركية على المنتجات الأجنبية المثيلة لبعض صناعاتها الوطنية، على أن يتم تحديد قائمة موحدة للسلع الأجنبية التي ستخضع لرسوم الحماية الجمركية من طرف الدول الأعضاء.

الا أن المجلس الأعلى[9] قرر في سنة 2009م تمديد هذه الفترة الانتقالية الى سنة 2011م وذلك من أجل حل القضايا العالقة و التي تعيق الوصول الى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي، كما تم تمديدها الى غاية سنة 2015م لاستمرار بعض الظروف المقيدة للتجارة خلال الفترة الانتقالية واعتبر التمديد الأخير لتطبيق الاتحاد الجمركي بكامل متطلباته، والتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي خصوصا فيما يلي:

- استيراد الأدوية والمستحضرات الطبية.
- استيراد المواد الغذائية.
- استمرار الحماية الجمركية لبعض السلع في بعض الدول الاعضاء.
- استمرار حماية الوكيل المحلي في بعض الدول الأعضاء.
- استمرار بعض المهام الجمركية للمراكز البينية في دول المجلس.
- التحصيل المشترك للايرادات الجمركية.

ولقد قامت دول المجلس بتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، حيث عمل أكثر من ستين –60– منفذ جمركي بالتعريفة الجمركية الموحدة والقانون الجمركي الموحد، كما تم تحصيل الايرادات الجمركية من نقطة دخول واحدة على البضائع المستوردة لدول المجلس لتنتقل بكل حرية الى الدول الأخرى، ولقد حقق الاتحاد الجمركي بين دول المجلس العديد من الانجازات خصوصا في ارتفاع حجم التجارة البينية وهو ما يبينه الشكل التالي :

[9] "مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002 – 2012 م" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2012، ص18–19، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=527.

الشكل 18 : إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (2002-2008)

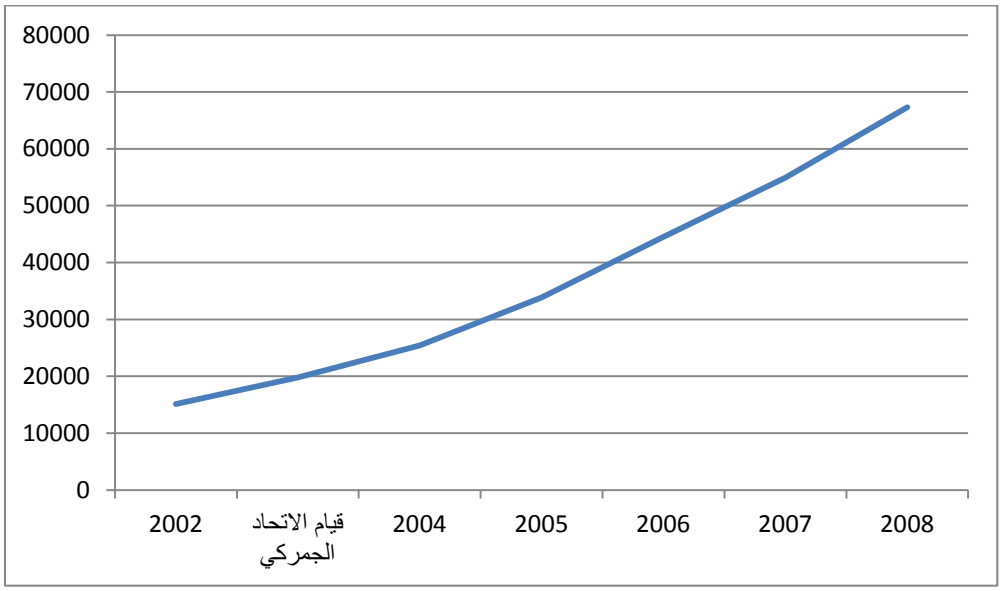

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع حجم التجارة البينية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي في سنة 2003م، فلقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من حوالي 19 مليار في سنة 2003م الى 67 مليار في سنة 2008م، مما يؤكد الدور الكبير للاتحاد الجمركي في ازدياد التجارة البينية.

الفرع الثالث : السوق الخليجية المشتركة

دخلت السوق الخليجية المشتركة[10] حيز التنفيذ في ديسمبر 2008م، حيث عملت على تعميق حرية تنقل المواطنين الخليجيين وتمتعهم بالمعاملة الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية، ولقد حققت السوق الخليجية المشتركة العديد من الانجازات في جميع مساراتها[11]:

[10] الأمانة العامة" المسيرة والانجاز" مركز المعلومات، ط3، سنة 2008، ص57-58، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=108

[11] قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=566

1. التنقل و الإقامة: حيث يتمتع مواطني دول المجلس بالمساواة في المعاملة من حيث الاقامة والتنقل بين الدول الأعضاء والذي أصبح يتم بالبطاقة الذكية الموحدة، بالإضافة الى تسهيل حركة تنقل غير المواطنين في دول المجلس مثل المستثمرين الأجانب، وهو ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل 19 : عدد مواطني دول المجلس الذين تم دخولهم الدول الأعضاء الأخرى

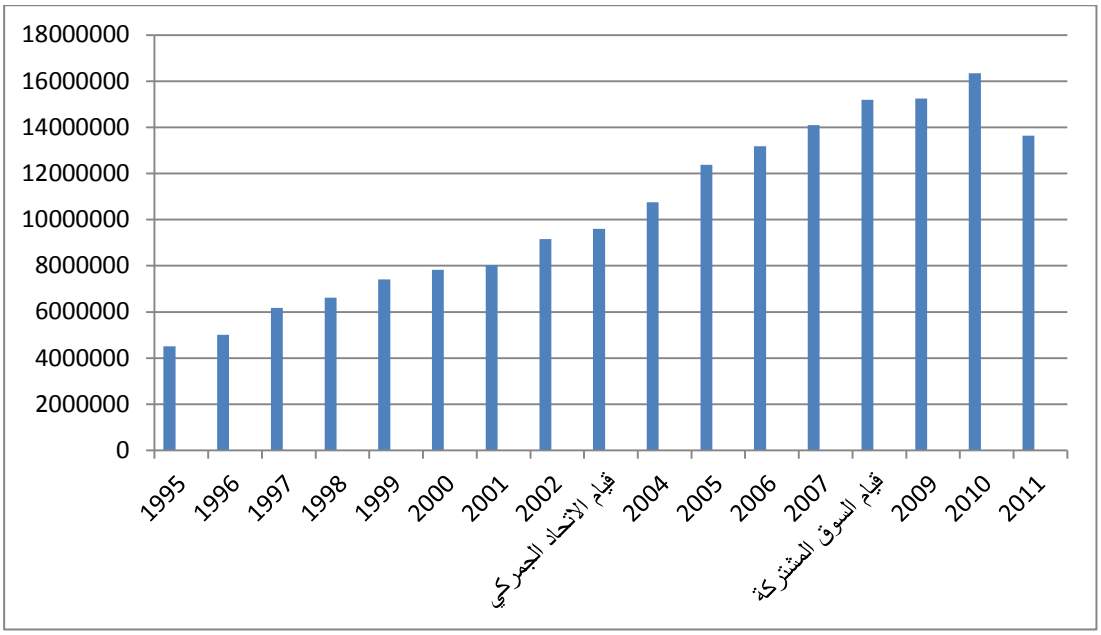

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تزايد أعداد المواطنين الذين تنقلوا بين دول المجلس من 4,5 مليون مواطن في سنة 1995م إلى قرابة 14 مليون مواطن في سنة 2011م، وبنسبة نمو قدرها 189%، حيث احتلت السعودية في سنة 2011م المرتبة الأولى ب 4،4 مليون مواطن وتليها البحرين ب 3،8مليون مواطن ثم الكويت ب 2,3 مليون مواطن وعمان ب 598 الف مواطن.

2. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية: ما يعني تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، وازالة

القيود التي تمنع من ذلك، وتظهر الأشكال التالية تطور عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص:

الشكل 20 : عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى

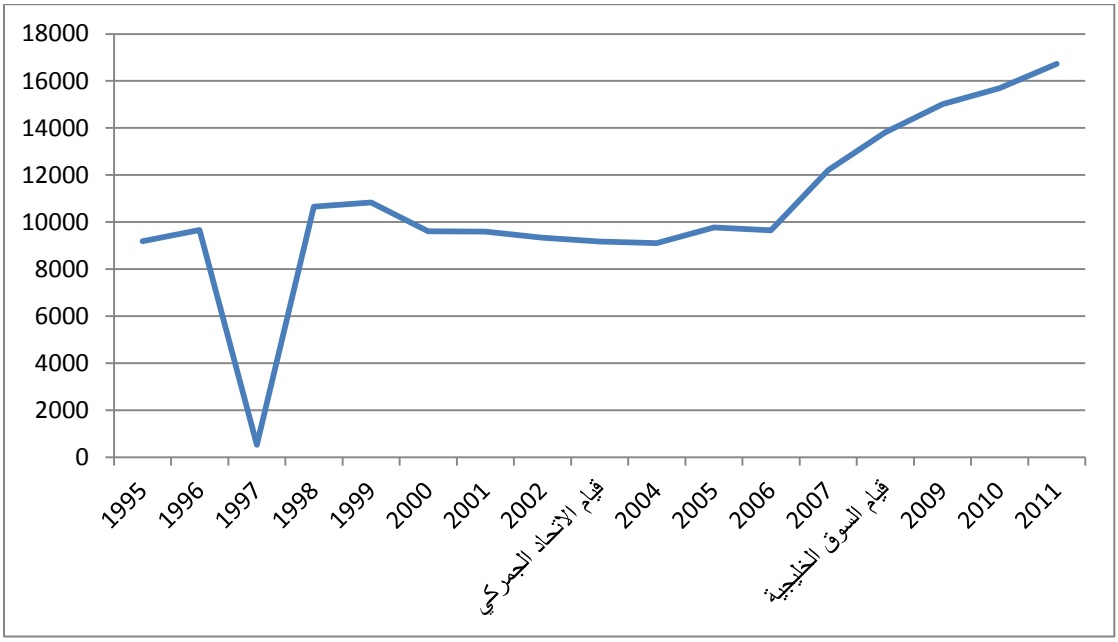

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012.

يظهر الشكل اعلاه ارتفاع أعداد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى، من 9,184 مواطن في سنة 1995م الى 16,722 مواطن في سنة 2011م، وذلك من خلال اعطاء دول المجلس الأولوية للموظفين المحليين قبل اللجوء الى التعاقد مع الموظفين من خارج دول المجلس، و احتلت الكويت في سنة 2011 م المرتبة الأولى ب 11 ألف موظف وتليها الامارات العربية المتحدة ب4,000 موظف ثم قطر ب 1,515 موظف و البحرين ب 188 موظف وعمان ب 45 موظف السعودية ب 23 موظف.

أما بخصوص اعداد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص بالدول الأعضاء الأخرى فقد عرف هو الآخر ارتفاع ملحوظ من حوالي 7 آلاف مواطن في سنة 1995م الى حوالي 24 ألف مواطن في سنة 2011م، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 21 : عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الخاص بالدول الأعضاء الأخرى

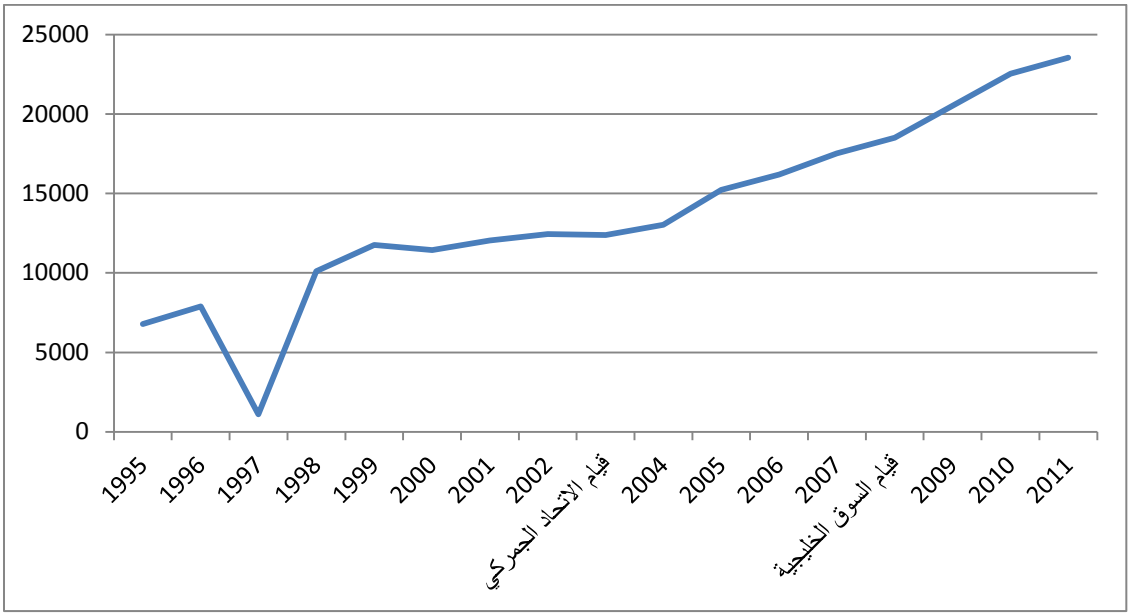

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012.

3. التأمين الاجتماعي والتقاعد: والذي يعني التزام كل دولة من دول المجلس بمد مظلة الحماية التأمينية لمواطنها العاملين في دول المجلس الأخرى سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، ويوضح الشكل الموالي ارتفاع عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التأمينات الاجتماعية بالدول الأعضاء الأخرى من 1,000 مواطن في سنة 1995م الى 6,069 مواطن في سنة 2011م، حيث بلغ عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في سنة 2011م لكل من الكويت 2,101 مواطن و المملكة العربية السعودية 1,438 مواطن والامارات العربية المتحدة 1,230 مواطن والبحرين 704 مواطن وقطر 596 مواطن، كما يبينه الشكل التالي:

الشكل 22 :إجمالي عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التأمينات الاجتماعية بالدول الأعضاء الأخرى

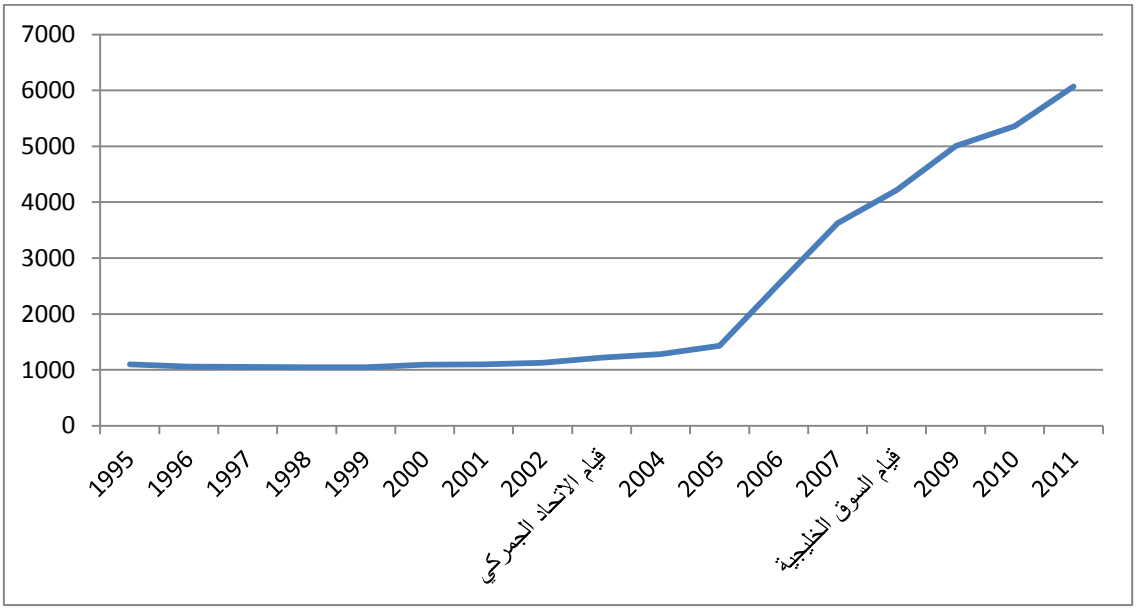

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012.

4. ممارسة المهن والحرف: مما يعني السماح للحرفيين من مواطني دول المجلس بممارسة حرفهم في أي من الدول الأعضاء دون أي استثناء.

5. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية: مما يعني السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين أو الاعتباريين بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن ماعدا أربعة أنشطة وهي خدمات الحج والعمرة ومكاتب استقدام العمالة الأجنبية وانشاء الصحف والمجلات ودور الطباعة والنشر والوكالات التجارية، وهو ما يوضحه الشكلان التاليان:

الشكل 23 : إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس بالدول الأعضاء الأخرى

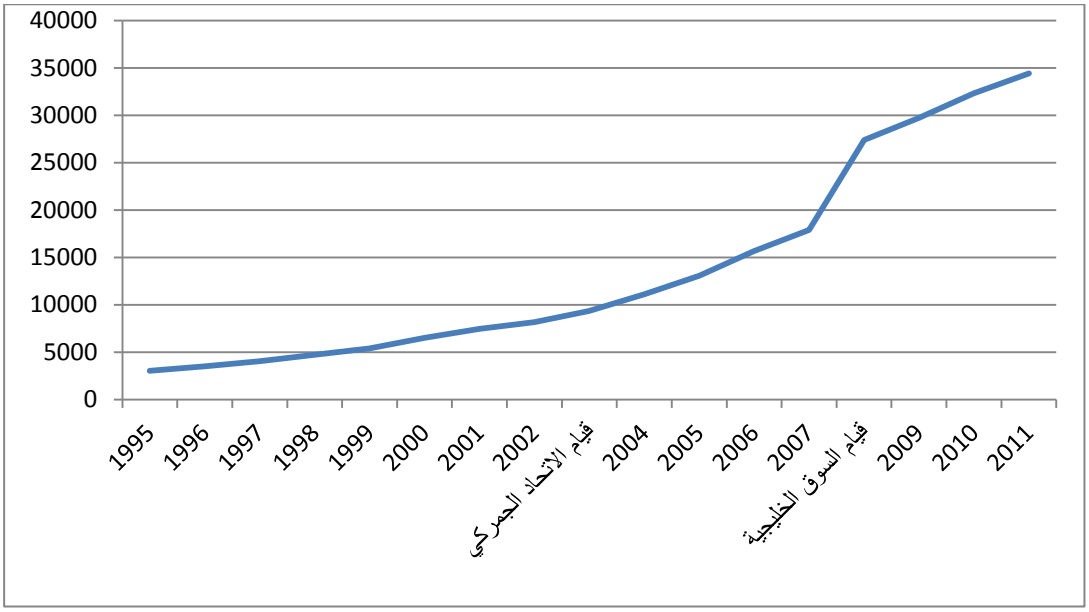

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012.

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ارتفاع عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس بالدول الأعضاء الأخرى من 3,033 ترخيص في سنة 1995م الى 34,428 ترخيص في سنة 2011م، حيث تصدرت الإمارات العربية المتحدة في سنة 2011م التراخيص الممنوحة حيث بلغت 28,909 رخصة تليها الكويت ب 3,372 رخصة والبحرين ب 1,067 رخصة والسعودية 494 رخصة وعمان 330 رخصة وقطر ب 256 رخصة.

الشكل 24 : عدد البنوك التجارية الخليجية العاملة في دول المجلس الأخرى

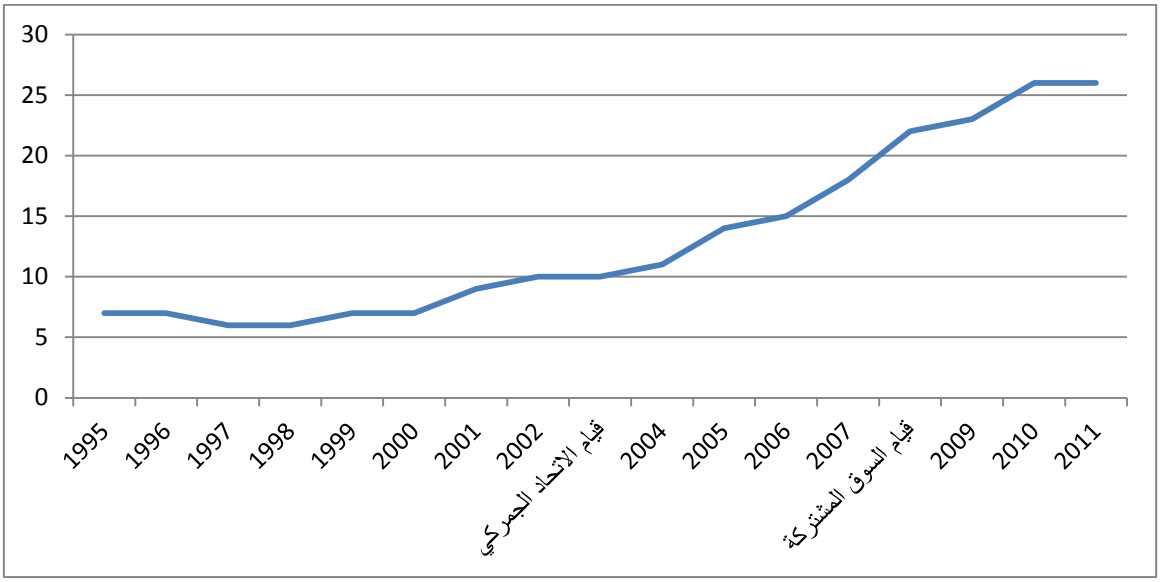

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012.

يتبن من هذا الشكل زيادة ملحوظة في البنوك التجارية المصرح لها بالعمل بدول المجلس الأخرى من 7 بنوك في سنة 1995م إلى قرابة 30 بنك في سنة 2011م، حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في استقطاب البنوك التجارية إليها ب 7 بنوك والبحرين والكويت في المرتبة الثانية ب 5 بنوك وقطر وعمان والسعودية ب 4 بنوك و3 بنوك وبنكان على التوالي.

6. تملّك العقار: والذي يعني السماح لمواطني دول المجلس بتملك العقارات في الدول الأعضاء الأخرى، ويظهر الشكل أدناه ارتفاع عدد مواطنين المتملكين للعقارات بدول المجلس من 976 مواطن سنة 1995م إلى 16,107 مواطن سنة 2011م حيث يتصدر مواطني دولة الكويت ب 8,130 مواطن وتلي السعودية ب 2,320 مواطن ثم الإمارات العربية المتحدة ب 2,267 مواطن وقطر والبحرين وعمان ب 1,326 و 1,068 و986 على التوالي.

الشكل 25 :عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى

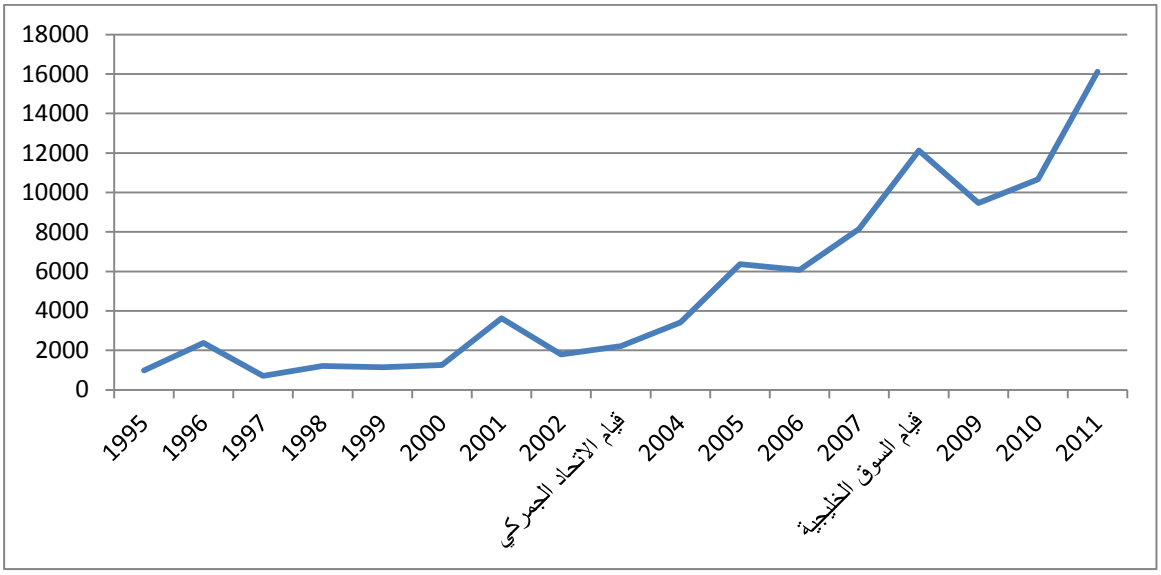

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012.

7. تنقل رؤوس الأموال: والذي يعني حرية تنقل رؤوس الأموال بين دول المجلس بدون أي قيود أو عراقيل

8. المعاملة الضريبية: والذي يعني مساواة مواطني دول المجلس في المعاملات الضريبية بمواطني الدولة نفسها عند ممارستهم للأنشطة الاقتصادية والمهن والحرف.

9. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات: والذي يعني المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في هذا المجال مع ازالة كل القيود التي تنمع ذلك مما أدى الى ارتفاع في عدد الشركات المسموح تداول أسهمها وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل 26 : عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس

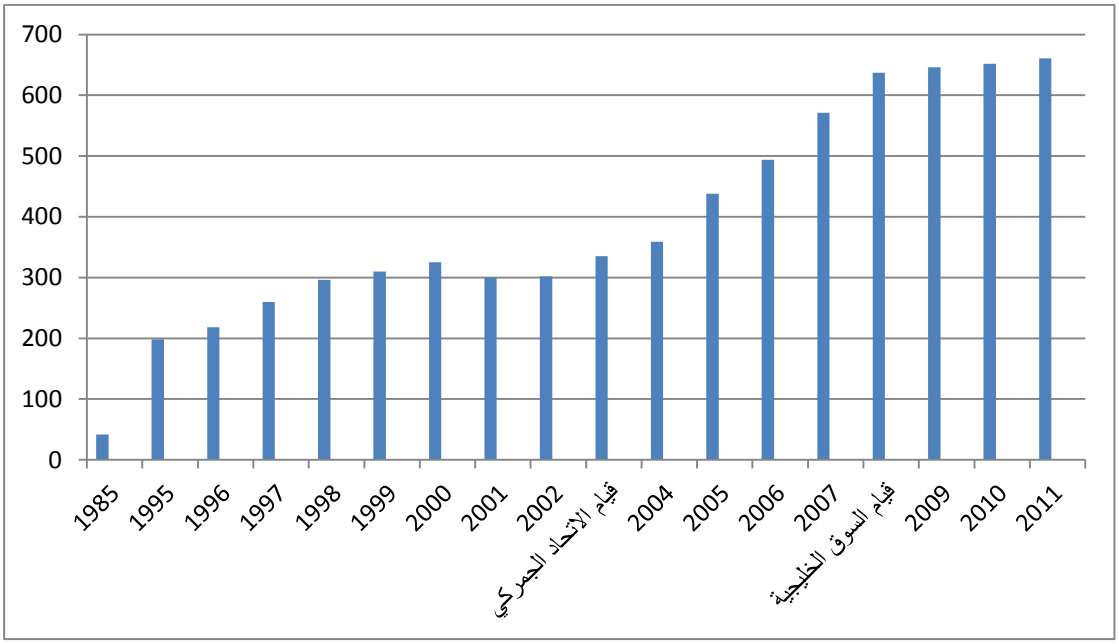

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012.

يتبن من الشكل أعلاه ارتفاع عدد الشركات المسموح تدوال أسهمها لمواطني دول المجلس من 42 شركة في سنة 1985م الى 661 شركة في سنة 2011م، حيث احتلت دولة الكويت المرتبة الأولى ب229 شركة في عدد الشركات المساهمة المسموح تدوال أسهمها لمواطني الدول الأعضاء الأخرى، تليها السعودية ب 150 شركة وعمان ب 114 شركة والامارات ب 82 شركة والبحرين ب 45 شركة وقطر ب41 شركة، كما أن نسبة شركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس ارتفعت في كل من البحرين والسعودية وعمان والكويت الى 100% وفي قطر ب 98% وفي الامارات ب77%.

10. التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية: والذي يعني المساواة دول المجلس في المعاملة في تلقي التعليم وكذا الخدمات الصحية والاجتماعية.

المطلب الثاني : معوقات التكامل الاقتصادي الخليجي

تعترض مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس بعض المعوقات وهي كما يلي[12]:

- **اقتصاديات أحادية الانتاج :**

أي أن اقتصاديات دول مجلس التعاون تعتمد بصفة رئيسية على سلعة واحدة ألا وهي النفط[13] الذي يساهم بحوالي 50% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2011م لتلك الدول، فهو يعتبر المصدر الأول للدخل في جميع دول المجلس، هذا ما يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية و مما يؤدي إلى تذبذب في عائدات صادرات النفط و استثمار فوائضه وبالتالي فهذه الدول تواجه تحديات متعددة تتمثل أساسا في تنويع اقتصادياتها بهدف إحداث تغير جوهري في التركيبة الهيكلية خاصة فيما يتعلق بالقطاع غير النفطي، ويوضح الجدول التالي الايرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة من دول المجلس:

الجدول 10 : الايرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2011

	الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
الايرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	21,93	19,2	55,52	40,21	14,35	49,86

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

[12] نايف علي عبيد"مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، سنة 1996، ص 239-244.

[13] قطاع شئون المعلومات – إدارة الإحصاء"دول مجلس التعاون لمحة احصائية" الأمانة العامة، ط3، سنة 2012،ص49، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=568

- **العمالة الأجنبية:**

تتميز دول المجلس بندرة القوى العمالة الوطنية هذا ما أدى الى استخدام العمالة الأجنبية وهي العمالة الوافدة من خارج دول المجلس الى دول المجلس، حيث بلغت حجم العمالة الأجنبية[14] في الامارات العربية المتحدة 2,914,000 في مقابل 223,000 عمالة وطنية، وبلغت العمالة الأجنبية في البحرين 378,530 مقابل 118,101 عمالة وطنية، و في السعودية بلغت حجم العمالة الأجنبية 4,879,665 مقابل 3,955,207 عمالة وطنية، وفي عمان بلغت 979,242 مقابل 318,086، وفي قطر بلغت 1,199,879 مقابل 71,573 عمالة وطنية، أما في الكويت فبلغت 80,377 مقابل 218,409 عمالة وطنية، ويترتب على استخدام العمالة الأجنبية عدة آثار سلبية على كافة المجالات الأمنية والسياسية والاجتماعية وخصوصا الاقتصادية الناجمة عن التحويلات المالية السنوية للعمالة الوافدة وما تحدثه من تسربات ضخمة وباعتبارها مصدر للبطالة[15].

- **التبعية الاقتصادية:**

رغم ارتفاع حجم التجارة البينية في دول المجلس نتيجة تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي فيما بينهم من حوالي 6 مليار دولار في سنة 1984م الى حوالي 89 مليار دولار في سنة 2011م، ومنه يتبين الدور الكبير للاتحاد الجمركي وكذلك السوق المشتركة في ازدياد التجارة البينية في دول المجلس، وهو ما يوضحه الشكل الموالي :

---

[14] النشرة الاحصائية، مرجع سابق الذكر،ص47.

[15] "تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون : محدداتها وآثارها الاقتصادية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2004، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=69

الشكل 27 : إجمالي التجارة البينية لدول المجلس(صادرات–واردات)

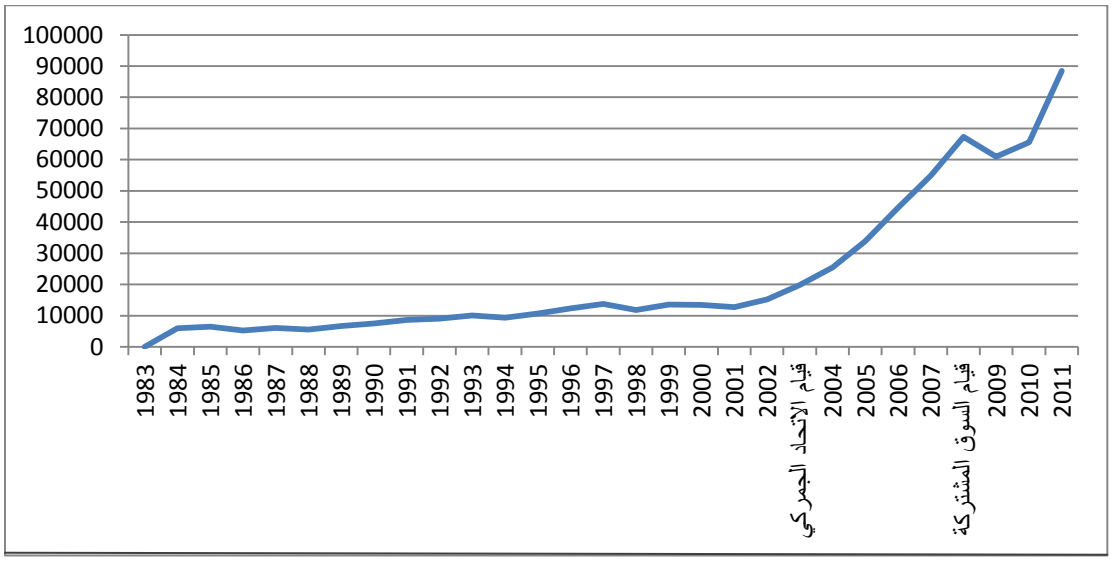

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012.

الا انها لم تصل الى المستوى المنشود حيث لم تتعدى 14% في الوقت الحالي مقارنة بالتجارة مع العالم الخارجي، نظرا لتشابه هياكلها الاقتصادية وضئالة تنوع هياكلها الانتاجية واعتمادها على العالم الخارجي تصديرا و استيرادا مما يدل على أنها تتسم بنسبة عالية من التبعية الاقتصادية للخارج، حيث تستورد معظم حاجياتها من الخارج[16]، فلقد عرفت وارداتها ارتفاعا ملحوظا من 55,7 مليار دولار في سنة 1984م الى 379,1 مليار دولار في سنة 2011م بنسبة زيادة قدرها 571%، أما صادرات دول المجلس الى العالم الخارجي والتي يمثل فيها النفط العنصر الرئيسي فارتفعت هي كذلك من 82,2 مليار دولار في سنة 1984م الى 811,2 مليار دولار في سنة 2011م، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[16] "دول مجلس التعاون لمحة احصائية" ، مرجع سابق الذكر، ص 50–52.

الشكل 28 : إجمالي صادرات وواردات دول المجلس

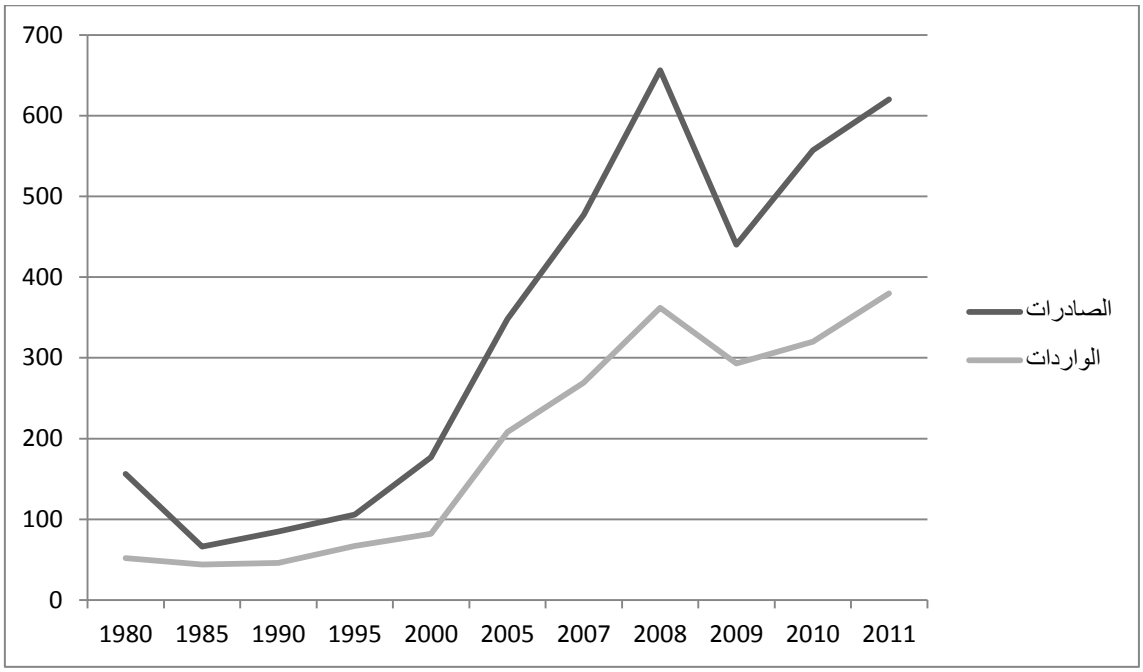

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الإحصاء"دول مجلس التعاون لمحة احصائية" الأمانة العامة، ط3، سنة 2012.

- **ابرام اتفاقيات ثنائية:**

حيث قامت كل من البحرين[17] في سنة 2004م وعمان[18] في سنة 2008 م بإبرام اتفاقية ثنائية ومنفردة مع الولايات المتحدة للتجارة الحرة والتي دخلت حيز التنفيذ في 1أوت 2006م و في 1 جانفي 2009م على التوالي، مما يعني دخول سلع أمريكية معفاة من الضرائب الجمركية وغير الجمركية لدول مجلس التعاون الخليجي عبر البحرين وعمان.

[17] الاتفاقية التجارة الحرة، اطلع يوم 2013/12/13 على الموقع التالي: http://www.mof.gov.bh/arb/topiclist.asp?ctype=free&id=745

[18] "أضواء على اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية"وزارة التجارة والصناعة، سلطنة عمان، سنة 2008، على الموقع التالي: http://www.mocioman.gov.om/Main-Menu/Agreements/wto/oman-us.aspx

- **تباين في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دول المجلس:**

تتميز دول المجلس من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي،وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 29 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس والعالم

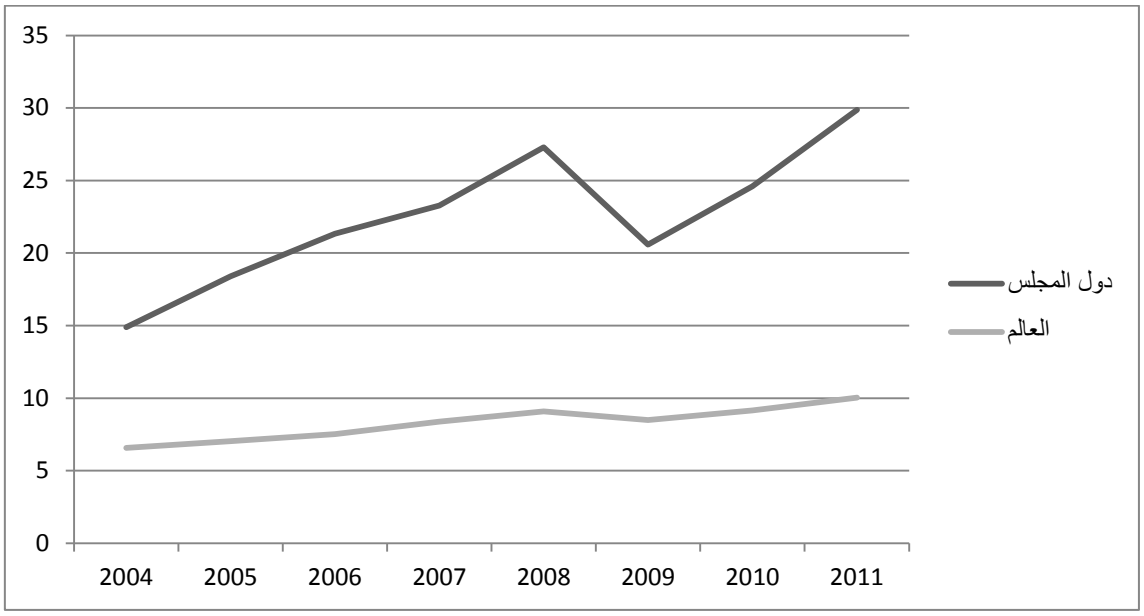

المصدر: قطاع شئون المعلومات – إدارة الإحصاء"دول مجلس التعاون لمحة احصائية" الأمانة العامة، ط3، سنة 2012.

ولكن رغم هذا الارتفاع ظل وجود اختلاف كبير بين دول المجلس في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دولة قطر 100,143 دولار أمريكي بينما بلغ في دولة السعودية 21,042 دولار امريكي فقط في سنة 2011م.

- **ضعف دور القطاع الخاص في اقتصاديات دول المجلس:**

تتبع كل دول المجلس النظام الرأسمالي الا أن القطاع الحكومي يلعب دور مهم في اقتصاديات كل دول المجلس باعتباره الممول الرئيسي لعمليات التنمية بفضل العوائد المالية النفطية الكبيرة

التي تتوافر له، مما لا يتيح للقطاع الخاص أن يلعب دورا كبير في الاستثمار والإنتاج والتوظيف.

- **مشاكل التنمية الزراعية والموارد المائية:**

تقع دول المجلس ضمن المناطق الجافة في العالم وبالتالي هي تفتقر الى الموارد المائية نتيجة الطابع الصحراوي الذي يغلب على مناخها وبالتالي انخفاض الأراضي الزراعية، وعملت دول المجلس على النهوض بقطاع الزراعة وتنويع الانتاج الذي يواجه عدة معوقات تعترض التنمية الزراعية كقلة الموارد المائية وارتفاع نسبة الملوحة في بعض الأراضي الزراعية وتعرض الأراضي للتصحر والانجراف وندرة الأمطار والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وبالتالي فان قطاع الزراعة يعتبر من بين أقل القطاعات الانتاجية اسهاما في الناتج المحلي.

- **انخفاض عدد المشروعات المشتركة:**

تعتبر المشاريع المشتركة أمرا ضروريا لنجاح التكامل الاقتصادي، لذا نصت المادة الثانية عشر من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 2001م على قيام الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل اقامة المشروعات المشتركة سواء كانت خاصة أو عامة، الا أننا نجد أن عدد المشاريع الخليجية المشتركة[19] قبل قيام المجلس أكبر من عدد المشاريع الخليجية المشتركة بعد قيام المجلس 1981م.

- **ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة:**

[19] "العمل الاقتصادي العربي : العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون نموذجا"، مرجع سابق الذكر، ص79-86.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر[20] بأنه استثمار يعكس علاقة طويلة المدى لكيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، ويمتلك نسبة 10% أو أكثر لإعطاء المستثمر قدرا ملحوظا من التأثير والنفوذ على إرادة ذلك المشروع، وعملت دول المجلس التعاون الخليجي على تحسين المناخ الاستثماري وخلق ظروف أفضل لتدفق الاستثمارات وجذبها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث اتخذت هذه الدول خطوات ملموسة نحو تغيير القوانين الخاصة بالاستثمار باستحداث تشريعات متكاملة، حيث نصت المادة الخامسة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 2001 على توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار وكذا معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء، حيث تبين أن دول الخليج نجحت إلى حد كبير في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 2003م لكنها في نفس الوقت مازالت محدودة[21] إذا ما قورنت بحجم اقتصادياتها وبحجم الاستثمار المتجه نحو الأسواق الناشئة، والشكل التالي يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في دول المجلس:

الشكل 30 : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس

[20] معاوية احمد حسين "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) 26-28 ماي 2009 بالسعودية.

[21] أ. بن يوب لطيفة و أ.عوار عائشة" الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المسيلة، العدد09، سنة 2013،ص126.

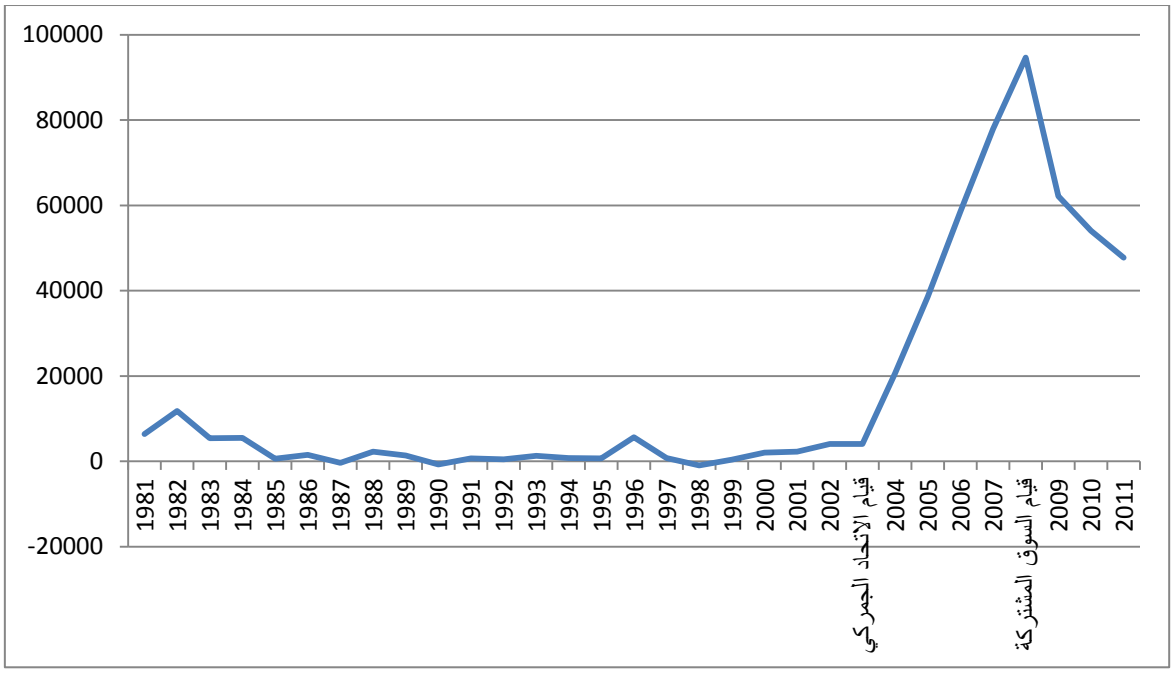

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات UNCTADSTAT

- ضعف التوعية الاعلامية المرتبطة بتوعية المواطن الخليجي بمستجدات التكامل الاقتصادي بالشكل الذي يمكنه من الاستفادة من فوائد ومنافع ذلك التكامل.

ويمكن تلخيص المعوقات الخاصة بكل من الاتحاد الجمركي الخليجي والسوق المشتركة الخليجية فيما يلي:

- المعوقات التي تقف وراء بطء استكمال مشروع الاتحاد الجمركي هي[22]:
  - خلافات حول آلية تقييم الايرادات الجمركية بين دول المجلس.
  - عوائق بيروقراطية بالنسبة لانتقال وسائل النقل واختلاف اجراءات انهاء المعاملات الرسمية على الحدود بين الدول الست.
  - دخول سلع أمريكية معفاة من الضرائب الجمركية من البحرين وعمان الى باقي دول بالخليج منافسة غير عادلة للسلع المنتجة محليا فضلا عن تلك المستوردة للدول الأربع الأخرى.

[22] "التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور قطاع النقل فيه"، مرجع سابق الذكر، ص 33.

- المعوقات التي تقف أمام استكمال السوق الخليجية المشتركة هي[23]:

– لا تزال حرية حركة الخدمات بين دول المجلس تعترضها اجراءات القطاع العام واستخدام التدابير الانتسابية كالقوائم السلبية التي تحكم الاستثمار الخاص في العديد من الأنشطة النفطية وغير النفطية.

– وجود بعض الإجراءات التقييدية على حرية حركة رأس المال فيما بين دول المجلس فيما يتعلق بتنظيم شراء وتملك الأصول المالية.

– وجود تباين في أنظمة الرعاية الاجتماعية كالتأمين الاجتماعي والتقاعد، الأمر الذي يحد من تنقل العمالة بين دول المجلس.

المبحث الثالث: آفاق توسع التكامل الاقتصادي الخليجي

تعمل دول المجلس على توسيع مجلس التعاون الخليجي بضم كل من اليمن والأردن والمغرب، وذلك من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية.

المطلب الأول: انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي

تمتلك اليمن ودول المجلس العديد من السمات المتماثلة كالموقع الجغرافي واللغة والدين المشترك، مما يظهر أهمية انضمام اليمن الى مجلس التعاون الخليجي، لذا قرر المجلس[24] في 30 ديسمبر 2001م بمسقط–عمان قبول انضمام اليمن في عشر من المنظمات المتخصصة العاملة في إطار مجلس التعاون، وهي[25] :

- مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي.
- مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون.

---

[23] "التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور قطاع النقل فيه"، مرجع سابق الذكر، ص 35.

[24] إنضمام اليمن إلى مؤسسات مجلس التعاون، اطلع يوم 2013/12/17، على الموقع التالي: http://www.gcc-sg.org/index5dc0.html?action=Sec-Show&ID=592

[25] المسيرة والانجاز، مرجع سابق الذكر، ص389.

- مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون.
- دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم.
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.
- هيئة التقييس لدول مجلس التعاون.
- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس.
- جهاز تلفزيون الخليج.
- لجنة رؤساء البريد في مجلس التعاون.
- مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك.

على أن يتم الانضمام النهائي في سنة 2015م، مع تحديد الاحتياجات التنموية لليمن للفترة 2006م و 2015م، كما تم افتتاح مكتب الأمانة العامة لمجلس التعاون في اليمن في اكتوبر 2012م، والجدول التالي يوضح القدرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن:

الجدول 11 : القدرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن

	دول مجلس التعاون الخليجي	اليمن	الاجمالي
المساحة(كيلومتر مربع)	2,572,980	527,970	3,100,950
عدد السكان(مليون)	46,969,039	23,304,206	69,344,175
الأراضي الزراعية(% من مساحة الأراضي)	116,33	44,42	160,75
القوى العاملة	20,871,842	6,633,555	27,505,397
الناتج المحلي الاجمالي(مليون	1,499,500	31,725	1,481,200

دولار أمريكي)			
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(مليون دولار أمريكي)	250,006,507	136,132,7	251,367,834

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك العالمي

يبلغ عدد سكان اليمن حوالي 23 مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان دول مجلس التعاون بما فيهم المقيمين وغير المقيمين حوالي 46 مليون نسمة، وتبلغ القوى العاملة في اليمن 6,633,555 بينما القوى العاملة في دول المجلس 20,871,842، ويتمتع اليمن بمساحة قدرها 527,970 كيلومتر مربع أما مساحة دول المجلس 2,572,980 كيلومتر مربع، غير أن هناك تفاوتا ضخما في الإمكانيات الاقتصادية للطرفين، فإجمالي الناتج المحلي لليمن يبلغ حوالي 31,725 مليون دولار أمريكي، بينما الناتج المحلي لدول المجلس فيبلغ 1,499,500 مليون دولار أمريكي، مما يؤكد أن انضمام اليمن[26] إلى المجلس سيكون له أثر ايجابي على كل الأطراف في المنطقة من خلال الزيادة في توسيع حجم السوق والزيادة في حجم الأراضي الزراعية بالإضافة الى الحد من استعمال العمالة الأجنبية في دول المجلس وتعويضها بالعمالة اليمنية، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين في هذه الدول.

المطلب الثاني: انضمام الأردن والمغرب لمجلس التعاون الخليجي

من أجل تعزيز التعاون بين مجلس التعاون وكل من الأردن والمغرب قرر المجلس الأعلى[27] لمجلس التعاون في دورته الثانية والثلاثين بالرياض–السعودية في ديسمبر 2011م على اقامة

[26] محمد عمر سعيد باطويح"انضمام اليمن لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات المعاصرة: المتطلبات والتطلعات" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر(التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) في 26–28 ماي 2009م، الرياض، السعودية.

[27] التعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، اطلع يوم 2013/12/17، على الموقع التالي: http://www.gcc-sg.org/index2f6e.html?action=Sec-Show&ID=593

شراكة مع كل من الأردن والمغرب وتحديد المجالات الرئيسة للتعاون المشترك فيما بينهم والتي تشمل ما يلي[28]:

- التعاون التجاري والاستثماري والاقتصادي والمالي والصناعي.
- التعاون السياسي.
- التعاون القانوني والعدلي.
- التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
- التعاون الإعلامي والثقافي.
- التعاون في مجال النقل والمواصلات والاتصالات وتقنية المعلومات.
- التعاون في المجال السياحي والآثار.
- التعاون في مجال الكهرباء والماء.
- التعاون في المجال الرياضي.

كما تم الاتفاق في ماي 2012م على المساعدات التنموية، والتي يتم تقديمها على شكل منح لتمويل مشاريع التنمية في كل من الأردن والمغرب خلال الفترة 2012م و2017م، وذلك لتحقيق الأهداف التالية[29]:

- السعي لتحقيق شراكة أعمق بين مجلس التعاون والبلدين، بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين.
- العمل على التخفيف من العقبات التي تعترض التبادلات التجارية والاستثمارية، والتنسيق في ذلك مع برنامج دعم مشاريع التنمية.
- تعزيز التواصل والترابط بين الشعوب.
- التعريف بالثقافة والتاريخ المشترك.

المبحث الرابع : مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي

[28] المسيرة والانجاز، مرجع سابق الذكر، ص398.

[29] المسيرة والانجاز، مرجع سابق الذكر، ص399.

تعتبر تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي من بين أهم تجارب العالم لذا فهي تقدم نموذج بالغ الأهمية للدول التي تسعى الى تحقيق التكامل الاقتصادي وبالتالي الاستفادة منها، لذا نحاول في هذا المبحث عقد مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والذي نقصد به منطقة الأورو التي تم تحقيق فيها كل مراحل التكامل الاقتصادي النظرية من منطقة التجارة الحرة الى الاتحاد النقدي والتكامل الاقتصادي الخليجي الذي يسعى الى تحقيق هذه المراحل، وتتم المقارنة بينهما من خلال ظروف نشأتهما والسمات الأساسية لدول الأعضاء والانجازات التي تم تحقيقها.

المطلب الأول : الفروق في السمات الأساسية

ان التكامل الاقتصادي الأوروبي ولد لتحقيق الأمن السياسي والأمني رغم الظروف المتباينة بين دول الأعضاء كتعدد الديانات واللغات، أما التكامل الاقتصادي الخليجي فهو الآخر ولد لتحقيق الأمن السياسي والأمني إلا أنه تم بين دول ذات ظروف متشابهة كتاريخ ودين مشترك ولغة واحدة، ويمكن تلخيص أهم السمات الأساسية لمنطقة الأورو ومجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

الجدول 12 : السمات الأساسية لمنطقة الأورو ومجلس التعاون الخليجي لسنة 2012

	منطقة الأورو	مجلس التعاون الخليجي
عدد السكان(مليون)	335,440	47,426
الناتج المحلي الاجمالي(مليون دولار أمريكي)	12,196,579	1,462,154
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(%)	-0,57	5,44
الاستثمار الأجنبي المباشر	146,187	26,367

الوافد(مليون دولار أمريكي)		
حجم الصادرات(مليون دولار أمريكي)	4,296,862	1,065,487
حجم الواردات(مليون دولار أمريكي)	4,123,970	459,059
حجم التبادل التجاري(مليون دولار أمريكي)	8,420,832	1,524,546
الصادرات البينية(مليون دولار أمريكي)	2,038,696	51,191
الواردات البينية(مليون دولار أمريكي)	1,818,919	48,974
التجارة البينية(مليون دولار أمريكي)	3,857,615	100,165

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات UNCTADSTAT

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن عدد سكان مجلس التعاون الخليجي والذي يضم ستة دول، يبلغ حوالي 47,426 مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان منطقة الأورو والتي تضم 18 دولة 335,440 مليون نسمة، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس 1,462,154 مليون دولار أمريكي فقط، بينما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة الأورو 12,196,579 مليون دولار أمريكي، وعرف الناتج المحلي الاجمالي نموا ملحوظا في دول المجلس قدر ب 5,44%، بينما عرفت دول منطقة الأورو انخفاض في نمو الناتج المحلي الاجمالي قدر ب -0,57% بفعل الأزمة المالية، كما تعرف دول المجلس انخفاض في الاستثمار الأجنبي الوافد اليها الذي يبلغ حوالي 26,367 مليون دولار أمريكي مقارنة بدول منطقة الأورو الذي يبلغ حوالي 146,187 مليون دولار أمريكي، ولا تتعدى حجم التجارة البينية بين دول المجلس 100,165 دولار أمريكي بينما تبلغ حجم التجارة البينية بين دول منطقة الأورو 3,857,615 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثاني : الفروق في الانجازات

تعتبر جماعة الفحم والصلب[30] المحطة الأولى في عمل دول الاتحاد الأوروبي التي اقترحها روبرت شومان وزير خارجية فرنسا آنذاك في بيانه الشهير في 09 ماي 1950م، والتي وقعت عليها كل من فرنسا وايطاليا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا في باريس 18 أفريل 1951م ودخلت حيز التنفيذ 23 جوان 1952م ، وبالتالي فقد تكونت على أسس اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية بمعنى تجنب استعمال هذه الموارد الطبيعية لأغراض التصنيع العسكري أو غيرها[31]، ليوقع فيما بعد على معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية[32] في روما سنة 1957م، والتي تنص على انشاء الاتحاد الجمركي حيث تلغي الرسوم الجمركية بين الدول ووضع تعريفة جمركية خارجية مشتركة، والذي كان يهدف[33] الى تحرير انسياب السلع إلى أسواق بعضها البعض، ويرافق الاتحاد الجمركي السياسة التجارية المشتركة، والتي سهلت التكامل وقامت على منح الدعم المباشر للمنتجات الزراعية وكذلك السياسات التجارية التي فرضت قيودا كمية على الواردات من الدول النامية بوجه خاص وأدت إلى تحول التجارة لصالح الدول الأعضاء على حساب التجارة من الدول خارج السوق الأوروبية المشتركة، و انشاء السوق المشتركة التي تستند الى ما يسمى " الحريات الأربع" وهي حرية تنقل الأشخاص والخدمات و السلع ورؤوس الأموال خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنوات، وتوحيد السياسات خصوصا في المجال التجاري والزراعي والنقل، وفي سنة 1970م توافر للمجموعة الاقتصادية الأوروبية فكرة إنشاء عملة واحدة، لضمان الاستقرار النقدي، حيث قررت الدول الأعضاء الحد من هامش التذبذب بين عملاتها[34] (MCT)، التي أنشئت في سنة 1972م، والتي اعتبرت الخطوة الأولى نحو اعتماد الأورو بعد ثلاثين عاما، وبالتالي عملت المجموعة الأوروبية

---

[30] « Traité instituant la Communauté européenne du charbon et de l'acier, traité CECA », vu le 20/12/2013, sur le site : http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/treaties_ecsc_fr.htm

[31] جمال الدين زروق"مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة" صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، سنة 2011م، ص16.

[32] « Traité instituant la Communauté économique européenne, traité CEE – texte original » vu le 20/12/2013, sur le site : http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/treaties_eec_fr.htm

[33] جمال الدين زروق، مرجع سابق الذكر، ص19-20.

[34] http://europa.eu/about-eu/eu-history/1970-1979/index_fr.htm

الاقتصادية ليس فقط في تحقيق مؤسسات التكامل بين الدول الأعضاء، بل سعت الى تحقيق صلاحيات أوسع كاتخاذ قرارات اتحادية[35] في العديد من المجالات وتلزم الأجهزة الوطنية بتنفيذها، ومن بين مؤسسات المجموعة الأوروبية المشتركة المفوضية الأوروبية والتي تعتبر جهاز تنفيذي والمجلس الأوروبي والذي يعتبر جهاز سياسي ومحكمة العدل الأوروبية والتي تعتبر جهاز قضائي، والتي لعبت دورا حاسما في تحقيق مراحل متقدمة من التكامل، وفي 1 جانفي 1973م انضمت كل من الدنمارك وايرلندا والمملكة المتحدة الى الجماعة، وفي 1 جانفي 1981م انضمت اليونان، وفي1جانفي 1986م انضمت كل من اسبانيا والبرتغال، وفي 7جانفي 1992م تم تغيير اسمها من الجماعة الاقتصادية الأوروبية في معاهدة ماستريخت الى الاتحاد الأوروبي، وفي 1جانفي 1993م تم اقامة السوق الموحدة بالحريات الأربع، وفي1 جانفي 1995م انضمت كل من النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي، وفي 1 جانفي 1999م تم تبني الأورور في المعاملات التجارية والمالية فقط بين ألمانيا و النمسا و بلجيكا و اسبانيا و فنلندا و فرنسا و ايرلندا و ايطاليا ولوكسمبورغ و هولندا والبرتغال، و انضمت اليونان في سنة 2001م، بينما قررت كل من الدنمارك والمملكة المتحدة والسويد الامتناع عن تبني الاورو الى يومنا هذا، وفي 1 جانفي 2002م تم انطلاق تداول عملة الأورو، وفي 1 جانفي 2007م انضمت سلوفينيا الى الاتحاد النقدي الأوروبي، وفي سنة 2008 انضمت قبرص ومالطا للاتحاد النقدي الأوروبي، وسلوفاكيا في سنة 2009، وفي سنة 2011 انضمت استونيا للاتحاد النقدي الأوروبي، لتصبح منطقة الأورو تتكون من 17 دولة عضو، وبالتالي نقول أنه تم تحقيق التكامل الاقتصادي الأوروبي من خلال عملية التدرج.

وهو ما يحاول تطبيقه دول مجلس التعاون الخليجي، وتعتبر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المحطة الأولى في عمل دول مجلس التعاون الخليج العربي، حيث منذ بداية إنشاء المجلس في ماي 1981م قام باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء منطقة التجارة الحرة لدول المجلس عن طريق إبرام الاتفاقية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981م، وبالتالي فان دول المجلس[36] قامت على أسس سياسية لتحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في دعم الترابط

[35] جمال الدين زروق، مرجع سابق الذكر، ص19.

[36] جمال الدين زروق، مرجع سابق الذكر، ص19-20.

الاقتصادي بين الدول الأعضاء لتحقيق التكامل الخليجي، وتضمنت الاتفاقية الأحكام الرئيسة لمنطقة التجارة الحرة[37]، والتي دخلت حيز التنفيذ في مارس 1983م، واستمرت حوالي عشرين عاما إلى نهاية سنة 2002م حين حـــل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، الذي اقيم في 21 و 22 ديسمبر 2002م بقطر، ودخل حيز التنفيذ في 1جانفي 2003م، وكان هدفه الأساسي هو تفعيل إستراتيجيات تنوع الإنتاج والتصنيع في الدول الأعضاء وتقليل الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط والسلع الأولية الأخرى، وفي ديسمبر 2007م تم الاعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة والتي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2008م، ولقد احتفظت دول مجلس التعاون بصلاحياتها السيادية في المجالات الاقتصادية المختلفة[38]، وأن تقوم الأجهزة الوطنية المتخصصة بصلاحيات التفاوض للتوصل إلى اتفاق، وأن مؤسسات التكامل الخليجي تدار على مستويين، المستوى الأول هو المجلس الأعلى والمجالس الوزارية أما المستوى الثاني فيتعلق بالأمانة العامة، و من هنا يبرز الاختلاف بين مؤسسات التكامل الخليجي و مؤسسات التكامل الأوروبي، وبالتالي أهمية الإرادة السياسية باعطاء مؤسسات السوق المشتركة صلاحيات سيادية واتحادية، فهي تعتبر أكثر إلزاما من صلاحيات الأجهزة الوطنية المتخصصة لإدارة التكامل بصورة فاعلة، مثلا تنفرد مؤسسات السوق الأوروبية المشتركة بصلاحيات القرارات الاتحادية المتعلقة بتوحيد السياسات كالسياسات الزراعية الموحدة والسياسات الصناعية وتقديم الدعم والمنافسة وآلية رقابة السوق المشتركة لحظر التحالفات ومنع استغلال الأوضاع الاحتكارية في السوق، وذلك من خلال اتخاذ القرارات الملزمة لجميع الدول الأعضاء، أو من خلال إخضاع الأنظمة الوطنية للاعتراف المتبادل كقوانين الشركات، والإجراءات الاحترازية والرقابية على المصارف والشهادات المهنية وغيرها، كما يتطلب إنجاح السوق المشتركة تواجد آلية جماعية لتوزيع المكاسب والأعباء كتوزيع الإيرادات الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي، وآلية لفض المنازعات على غرار محكمة العدل الأوروبية، غير أن تجربة السوق الخليجية المشتركة لا تزال تشهد عدم توصل الدول الأعضاء لاتفاق حول آلية دائمة لتوزيع الإيرادات الجمركية بين

---

[37] " إقامة منطقة التجارة الحرة" اطلع يوم 2013/12/20، على الموقع التالي: http://www.gcc-sg.org/index1856.html?action=Sec-Show&ID=413

[38] جمال الدين زروق، مرجع سابق الذكر، ص19.

دول المجلس، كما تم في ديسمبر 2008م المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي[39]، والذي دخل حيز التنفيذ في 27 فبراير 2010م بين كل من البحرين والسعودية وقطر والكويت بعد انسحاب كل من الامارات العربية المتحدة وعمان.

خلاصة:

ان المتتبع لمسيرة دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التكامل الاقتصادي بينهم يدرك أن هناك التزام من طرف هذه الدول للوصول إلى أعلى مراحل التكامل ألا وهي إقامة اتحاد نقدي خليجي ذو عملة مشتركة حيث تم في سنة 1983م إقامة منطقة التجارة الحرة والتي استمرت

[39] المجلس النقدي الخليجي، اطلع يوم 2013/12/20، على الموقع التالي: http://ar.gmco.int

حوالي عشرين عاما، وفي سنة 2003م تم انشاء الاتحاد الجمركي تماشيا مع الاتفاقية الاقتصادية الجديدة 2001م والمستجدات العالمية، والتي عملت على نقل دول المجلس من مرحلة التنسيق والتعاون إلى مرحلة التكامل، والذي حل محل منطقة التجارة الحرة، وفي سنة 2008م تم انشاء السوق المشتركة، ووجدت عدة دوافع جعلت التكامل الاقتصادي الخليجي ضرورة ملحة سواء كانت داخلية او خارجية أو اقتصادية أو حتى سياسية، وعملت دول المجلس على توسيعه بضم كل من اليمن والأردن والمغرب.

وباعتبار أن تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي من بين أهم تجارب العالم والتي وصلت الى درجة عالية من التكامل الذي تدعمه الارادة السياسية، كما أنها قدمت نموذج بالغ الأهمية في مجال الالتزام بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعمق درجات التكامل بين الدول الأعضاء، تمت مقارنتها بتجربة التكامل الاقتصادي الخليجي للاستفادة منها، كما تبين أن هناك عدة تحديات تقف عائقا أمام دول مجلس التعاون، وعلى الرغم من هذه التحديات حاولت دول مجلس التعاون تجاوز هذه العقبات بالتزامهم بتحقيق الاتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية المشتركة حالما تتوافر شروطها، وهو ما نراه بالتفصيل في الفصل الموالي.

تمهيد:

بدأت فكرة انشاء الاتحاد النقدي الخليجي منذ نشأة المجلس، فقد نصت الاتفاقية الاقتصادية 1981م في المادة الثانية والعشرين بأن تقوم الدول الأعضاء" بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها"، وتماشيا مع المستجدات العالمية تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة 2001م والتي عملت على نقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل، حيث نصت المادة الرابعة من الفصل الثالث بأن "تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لا سيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار"، لذا نحاول في هذا الفصل عرض تجربة الاتحاد النقدي الخليجي من خلال أربعة مباحث، يبرز المبحث الأول شروط وأهداف الاتحاد النقدي الخليجي، والمبحث الثاني يشمل أسس الاتحاد النقدي الخليجي، أما المبحث الثالث فيظهر مدى تنفيذ الاتحاد النقدي بين دول المجلس، وأخيرا في المبحث الرابع نستعرض نظام سعر الصرف الملائم في الاتحاد النقدي الخليجي.

المبحث الأول: شروط وأهداف الاتحاد النقدي الخليجي

يعتبر الاتحاد النقدي الخليجي آخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وباكتماله تصبح الدول الأعضاء كتلة اقتصادية واحدة لذا فهو يتطلب وجود عدة شروط، كما ينجم عنه عدة منافع سواء في الآجال القصيرة أو الطويلة.

المطلب الأول: شروط الاتحاد النقدي الخليجي

ان تحقيق الاتحاد النقدي الخليجي يتطلب توفر مجموعة من الشروط نلخصها فيما يلي[1]:

أولا: توافر الارادة الساسية

والذي يعني الالتزام بالتشريعات اللازمة للاتحاد النقدي خصوصا التنازلات السيادية للدول الأعضاء، مع توافر ديمومة الارادة السياسية.

ثانيا : تجانس الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء

تتميز دول مجلس التعاون بتشابه هياكلها الاقتصادية ما يجعلها مرشحة لتحقيق الإتحاد النقدي و قادرة على التعامل مع القرار الاقتصادي الواحد.

ثالثا : التقارب المالي والنقدي

والذي يعني تجانس الدول الأعضاء في سلوكها المالي والنقدي وذلك حتى يتسنى لها تحقيق سياسة نقدية موحدة، من خلال الاتفاق على عدد من المتغيرات التي تضمن تحقيق درجة عالية من التقارب المالي والنقدي.

رابعا : التوافق القانوني و التشريعي

مما يعني اتخاذ عدد من الإجراءات التي تضمن تحقيق درجة عالية من التقارب التشريعي بما يضمن فعالية الإتحاد النقدي وتنفيذ سياساته، فقد نصت اتفاقية الإتحاد النقدي على ذلك في المادة السابعة عشر بأن "على الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير والإجراءات لضمان انسجام تشريعاتها الوطنية بما فيها الأنظمة الأساسية لبنوكها المركزية مع أحكام هذه الاتفاقية بما يسمح

[1] سالم بن ناصر آل قظيع "الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون: البعد الاستراتيجي" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر(التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) في 26-28 ماي 2009م، الرياض، السعودية.

للبنك المركزي بممارسة وظائفه وأداء مهامه، وتلتزم البنوك المركزية الوطنية بما يصدره البنك المركزي من تعليمات في المسائل المتعلقة باختصاصات البنك المركزي".

بالإضافة الى توحيد وتنسيق منظومة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي الذي يعتبر خط الدفاع الأول ضد الأزمات المالية، ولذلك فإن دول المجلس سواء الأعضاء في الاتحاد النقدي أو غير الأعضاء يعملون على بناء قواعد موحدة للإشراف على قطاعها المصرفي.

خامسا : المشاريع التكاملية الأخرى

والذي يتطلب إكمال المراحل السابقة له كالإتحاد الجمركي والسوق المشتركة، ولقد حققت دول المجلس خطوات هامة في تنفيذ هذه المشاريع.

سادسا : تهيئة البنى المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة

إن وجود عملة موحدة يتطلب وجود نظام مدفوعات موحد لتسوية المعاملات المالية التي تتم بهذه العملة بصفة آنية كما لو كانت تتم في بلد واحد، وتعمل دول المجلس حاليا[2] على ربط أنظمة المدفوعات فيما بينها لتسريع حركة انتقال التجارة والاستثمارات، والتي يتوقع استكمالها قبل نهاية سنة 2014م.

سابعا : بناء منظومة إحصائية موحدة ومتكاملة

والتي تهدف إلى ما يلي[3]:

- ✓ تفعيل الرصد المنتظم للبيانات الإحصائية، مما يساهم في تسهيل إجراءات الدراسات التحليلية والمقارنات الإحصائية المنتظمة.
- ✓ توافر إحصاءات متكاملة ومتجانسة للدول الأعضاء، والتي تعتبر ضرورية لاحتساب معايير تقارب الأداء الاقتصادي بموضوعية.

[2] اللجنة الاشرافية على دراسة استراتيجية ربط نظم المدفوعات، اطلع يوم 2013/12/18، على الموقع التالي: http://www.gcc-sg.org/indexc055.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=3069

[3] المسيرة والانجاز، مرجع سابق الذكر، ص107.

- ✓ المساهمة في فعالية السياسة النقدية، وتنسيق السياسات الإشرافية لمؤسسات الاتحاد النقدي، من خلال التأكد من مدى جودة تجانس وتناسق الإحصاءات ذات العلاقة وطرق احتسابها.
- ✓ تفادي النتائج السلبية المترتبة عن تفاوت آلية رصد وجمع البيانات ذات العلاقة بالاتحاد النقدي بين الدول الأعضاء.

والشكل التالي يوضح الشروط والمتطلبات اللازمة للاتحاد النقدي الخليجي :

الشكل 31 : الشروط والمتطلبات اللازمة للاتحاد النقدي الخليجي

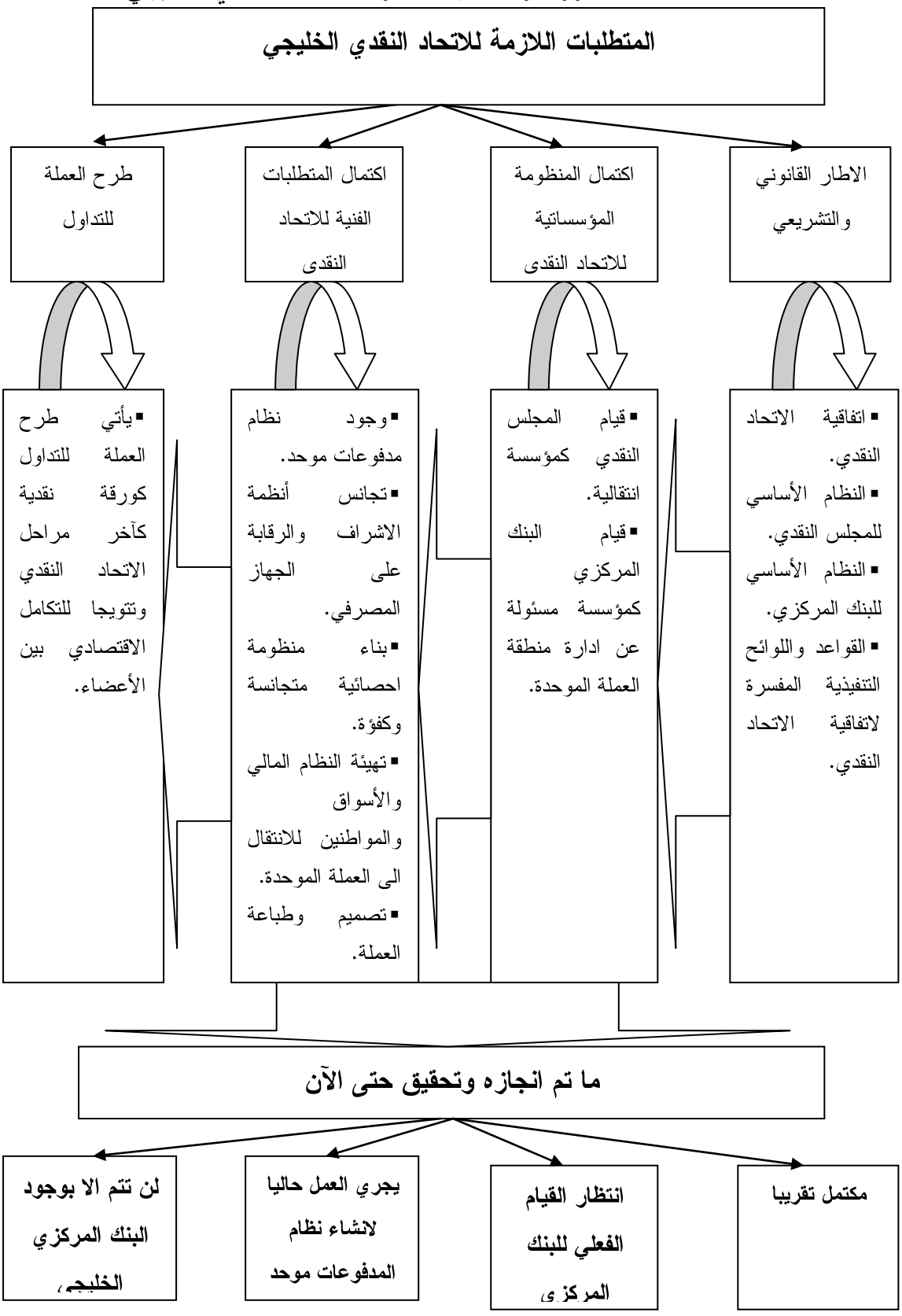

المصدر: سالم بن ناصر آل قظيع، مرجع سابق الذكر، ص 14.

المطلب الثاني: أهداف الاتحاد النقدي الخليجي

من المتوقع أن يحقق الاتحاد النقدي الخليجي عدة منافع اقتصادية وسياسية، نوجزها فيما يلي[4]:

- إلغاء رسوم التحويل المتعلقة بأسعار صرف الدول الأعضاء فيما بينها مما يؤدي الى تخفيض تكاليف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، والى زيادة مستوى التجارة البينية، وبالتالي المساهمة في رفع مستوى التنافسية، كون قطاع الأعمال في جميع الدول الأعضاء سيتعامل مع أسواق الدول الأعضاء كسوق واحدة سواء من خلال الدخول إلى هذه الأسواق أو من خلال التسعير بعملة واحدة.
- ان الإتحاد النقدي يفرض ارتباط دول المجلس فعليا بسياسة نقدية واحدة وسياسة سعر صرف واحدة، الذي يؤدي الى التقليل من احتمالات التباعد الاقتصادي بين دول المجلس نتيجة لاحتمالات عدم تجانس السياسات الاقتصادية فيما بينهم.
- يؤدي الاتحاد النقدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومعدل التوظيف، بالاضافة الى سهولة انتقال الاستثمارات بين دول المجلس.
- تطوير البنية المؤسساتية للسياسات الاقتصادية المشتركة.
- تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.
- جاذبية اقتصاديات دول المجلس للاستثمار المحلي والأجنبي لاتساع السوق وارتفاع القوة الشرائية لسكان دول المنطقة وانخفاض المخاطر الاقتصادية على المستثمرين في دول المجلس المتكاملة.
- تعزيز ممارسات الانضباط المالي من خلال مراقبة عجز الموازنات العامة ومستوى الدين العام.
- توسيع جغرافية القطاع المالي مما ينجم عنه اعطاء فرصة أكبر للممولين والمستفيدين من التمويل.
- العمل على تجسيد الهوية الاقتصادية الموحدة، من خلال تحقيق المواطنة الخليجية.

[4] المسيرة والانجاز، مرجع سابق الذكر، ص100-101.

- من المتوقع أن يشكل الإتحاد النقدي نقلة نوعية في آليات بناء القرار الاقتصادي المشترك باستناده على منظومة تشريعية ومؤسساتية متميزة، مما يجعل منه دعامة قوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- العمل على تعزيز مفهوم الإخاء السياسي والاقتصادي القائم بين دول مجلس التعاون.
- تعزيز الحضور الإقليمي والدولمي لدول مجلس التعاون ككيان مشترك وبالتالي التأثير في المحافل الدولية ومؤسسات صنع القرار الاقتصادي العالمي.
- المساهمة في تعزيز تنافسية اقتصادات الدول الأعضاء، وبالتالي العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: أسس الاتحاد النقدي الخليجي

تتمثل اسس الاتحاد النقدي الخليجي[5] في البنية التشريعية والتي وضعت دعائمها من خلال اتفاقية الاتحاد النقدي والبنية المؤسساتية من خلال تشكيل المجلس النقدي، وهما كما يلي:

المطلب الأول: اتفاقية الاتحاد النقدي

في 27 فبراير 2010م دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي[6] لمجلس التعاون الخليجي حيز التنفيذ، والتي تضم كل من البحرين والسعودية وقطر والكويت، وتم الاتفاق على وضع الاسس القانونية والتنظيمية للاتحاد النقدي من خلال ستة فصول والتي تحتوي على ثمانية وعشرين مادة، حيث ينص الفصل الأول الذي يضم ثلاثة مواد على قيام الإتحاد النقدي والسمات والملامح الأساسية له وما يتطلبه من تنسيق في السياسات الاقتصادية وبناء نظم المدفوعات وتبني تشريعات مصرفية مشتركة، وإنشاء مجلس نقدي الذي يتحول فيما بعد الى بنك مركزي، وإصدار عملة موحدة تحل محل عملات الدول الأعضاء، والفصل الثاني يضم خمسة مواد حول إنشاء المجلس النقدي ومقره، وتمتعه بالشخصية القانونية المستقلة، وأهدافه ومهامه وتنظيمه الإداري والتزام الدول الأعضاء بالتشاور مع المجلس فيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بالإتحاد النقدي، وبخصوص الفصل الثالث الذي يحتوي ثلاثة مواد فهو يحدد دور المجلس النقدي في تحديد

---

[5] المسيرة والانجاز، مرجع سابق الذكر، ص108-109.

[6] "اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، ص6-19، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=312

مسمى العملة وتقسيماتها ومواصفاتها وعلاماتها الأمنية وسعر صرفها وتحديد القيم التبادلية لعملات الدول الأعضاء مقابل العملة الموحدة، أما الفصل الرابع يتكون من خمسة مواد فينص على إنشاء البنك المركزي واستقلاليته وتحديد أهدافه ومهامه، وأن نظامه الأساسي سيحدد أجهزته واختصاصاتها، ويبين الفصل الخامس ذو الستة مواد أسس وقواعد التعاون بين البنك المركزي للدول الأعضاء وبين الدول الأعضاء من حيث الالتزام بانسجام تشريعاتها الوطنية مع أحكام هذه الاتفاقية بما يسمح للبنك المركزي بممارسة وظائفه وأداء مهامه، وتمثيل البنك المركزي منطقة العملة الموحدة في منظمات ومنتديات التعاون المالي والنقدي الدولية والتزام الدول الأعضاء بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي.

أما بخصوص الفصل السادس والأخير ذو الستة مواد، فيوضح الأحكام الختامية مثل الامتيازات والحصانات وتسوية المنازعات والتعديلات وانضمام أي دولة من دول المجلس الى الاتحاد النقدي، من غير الدول الأعضاء في الاتفاقية.

المطلب الثاني: النظام الأساسي للمجلس النقدي

بالإضافة الى البنية التشريعية للاتحاد النقدي الخليجي يوجد البنية المؤسساتية، والتي تعمل على تهيئة البناء لأهم مؤسسات الإتحاد النقدي من أجل إيجاد بنية قادرة على إدارة العملة الموحدة وحمايتها، ويشكل المجلس النقدي[7] أولى مؤسسات الإتحاد النقدي والذي دخل حيز التنفيذ في 27 مارس 2010م، ويتألف النظام الأساسي للمجلس النقدي من عشرين مادة، حيث تتناول المواد الثلاث الأولى إنشاء المجلس النقدي ومقره وشخصيته القانونية، وحددت المادة الرابعة أهداف المجلس ومهامه التالية:

- تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي.
- تهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية.
- تحديد الإطار القانوني والتنظيمي للبنك المركزي.

[7] "النظام الأساسي للمجلس النقدي" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، ص6-19، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=307

- تطوير الأنظمة الإحصائية والتأكد من جاهزية نظم المدفوعات للتعامل مع العملة الموحدة.
- الإعداد لإصدار أوراق النقد والمسكوكات المعدنية للعملة الموحدة.
- متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها فيما يتعلق بمعايير التقارب الاقتصادي.
- تحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول.

وأكدت المادة الخامسة على التزام الدول الأعضاء بالتشاور مع المجلس النقدي فيما يتعلق بأي تشريع مقترح يتعلق بالاتحاد النقدي، وتناولت المادة السادسة عضوية المجلس النقدي، والذي يتألف من البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتفاقية، والمادة السابعة استقلاليته، والمادة الثامنة أجهزته حيث يتألف من مجلس الإدارة و جهاز تنفيذي، وحددت المواد

التاسعة والعاشرة والحادية عشر أجهزة مجلس الإدارة واجتماعاته واختصاصاته، اما المواد الثانية عشر والثالثة عشر حددت أجهزة الجهاز التنفيذي واختصاصاته، أما بخصوص بقية المواد من المادة الرابعة عشر الى المادة العشرين فإنها تتناول السنة المالية للمجلس ومساهمة البنوك المركزية الوطنية بالتساوي في نفقات تأسيسه وميزانيته السنوية وإجراءات إنهائه بإحلال البنك المركزي محله، بالإضافة إلى الأحكام الختامية مثل الامتيازات والحصانات وإجراء التعديلات وتاريخ نفاذه.

وقد عقد مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي[8] منذ إنشائه وحتى الآن إحدى وعشرين اجتماعا، حيث كان أول اجتماع له في يوم 30 مارس 2010م، وتركزت مناقشات المجلس منذ بدء اجتماعاته على متطلبات الاتحاد النقدي المستقبلية ووضع الخطط اللازمة لاستكماله.

المبحث الثالث: مدى تنفيذ الاتحاد النقدي بين دول المجلس

رغم أن فكرة انشاء اتحاد نقدي خليجي بدأت منذ نشأة المجلس بحد ذاته، الا أن العمل الاقتصادي المشترك ظل محدودا نسبيا، إلا حين إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 2001م التي نصت بوضوح على مراحل التكامل الاقتصادي وصولا الى الاتحاد النقدي.

المطلب الأول: انجازات الاتحاد النقدي الخليجي

[8] الموقع الرسمي للمجلس النقدي الخليجي: http://ar.gmco.int، اطلع يوم 2013/12/18.

وقد حقق مجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ قيامه العديد من الانجازات وهي كما يلي[9]:

- في سنة 1983م تم انشاء لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الأولى.
- ما بين 1985م و1987م قامت لجنة المحافظين بمشاورات مكثفة بين دول الأعضاء للتوصل الى مثبت مشترك لعملاتها وطرحت حقوق السحب الخاصة، غير أنها لم تحصل على الاجماع.
- في أوائل التسعينات اتفق وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية بدول المجلس تأجيل بحث اقامة اتحاد نقدي.

و في نهاية عقد التسعينات، ونظرا لنجاح الاتحاد الأوروبي في تبني عملة موحدة الأورو أعيد بحث موضوع العملة الموحدة من جديد، فعرفت عدة تطورات نوجزها فيما يلي[10]:

- في ديسمبر 2000م تم تبني الدولار مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس، وتم اعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الخليجية.
- في ديسمبر 2001م وافق المجلس الأعلى على البرنامج الزمني لاقامة الاتحاد النقدي بتطبيق الدولار مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس قبل نهاية سنة 2002م، وأن تعمل الدول الأعضاء على الاتفاق على معايير التقارب المالية والنقدية.
- في نهاية 2002م قامت دول المجلس بربط أسعار صرف عملاتها بالمثبت المشترك الدولار، غير أن الكويت في سنة 2007م قررت ربط عملتها بسلة من العملات.

---

[9] سلطة مركز دبي المالي العالمي" الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي" الورقة الاقتصادية الثانية، سبتمبر 2008، اطلع يوم: 2013/12/18، على الموقع التالي: http://www.difc.ae/press_centre/knowledge_centre/research_reports/index.html

[10] "انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي : 2002-2010" مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010 م، ص 11-16، اطلع يوم 2013/03/07: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=388

• ما بين 2002م و2005م قامت لجنة المحافظين ولجنة التعاون المالي والاقتصادي باستكمال بحث معايير التقارب الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي والنسب المتعلقة بهذه المعايير، ومكوناتها وكيفية احتسابها، والوصول إليها في موعد أقصاه نهاية سنة 2005م.

• في ديسمبر 2005م اتفقت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين في اجتماعها المشترك الخامس على مهام السلطة النقدية المشتركة في ظل قيام الاتحاد النقدي وأن تكون هذه السلطة مستقلة في قراراتها، وعلى إنشاء مجلس نقدي الذي يتحول فيما بعد الى بنك مركزي.

• في ديسمبر 2006م أعلنت سلطنة عمان عدم تمكنها من الانضمام الى العملة المشتركة، وأنها لا تمانع في الوقت ذاته من استمرار بقية الدول الأعضاء في المشروع، وأكد المجلس الأعلى على الاستمرار في استكمال خطوات إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة لدول المجلس وفق البرنامج الزمني المقرر،وتوجيه اللجان المعنية بتكثيف الجهود للاتفاق على الأنظمة والوثائق اللازمة لذلك.

•في ماي 2007م حددت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين النسب الخاصة بمعايير التقارب المراد تحقيقها وكيفية حسابها والوصول إليها، وهي كما يلي[11]:

- ألا يزيد معدل التضخم في أي دولة من دول الأعضاء عن المتوسط المرجح لمعدلات التضخم في دول المجلس زائد 2% .
- ألا يزيد معدل الفائدة في أي دولة من دول الأعضاء عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل في دول المجلس زائد 2 %.
- يجب أن تكون احتياطيات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.
- يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي(طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك في حدود السعر المقبول).

[11] "مستجدات التقارب" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2009م، ص 2، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=164

- يجب أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

- في ديسمبر 2007م تم وضع برنامج مفصل لإصدار العملة الموحدة.
- في ديسمبر 2008م اعتمد المجلس الأعلى اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساســـي للمجلس النقدي، وأن تقوم الدول الأعضاء بالمصادقة على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن وذلك من اجل إقامة المجلس النقدي، بعد اختيار مقره الدائم آخذين بعين الاعتبار الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء لاستضافة المقر، وتمكينه من القيام بمهامه في موعد أقصاه نهاية 2009م.
- في مارس 2009م تم مناقشة موضوع اختيار المقر الدائم للمجلس النقدي والتوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي.
- في ماي 2009م تم الاتفاق على أن تكون الرياض مقرا دائما للمجلس النقدي، واعلنت الامارات العربية المتحدة الانسحاب من مشروع الاتحاد النقدي الخليجي، وذلك لمخالفتها لهذا القرار، واعتبرت بانها الأحق بذلك.
- في جوان 2009م تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل البحرين و المملكة العربية السعودية و دولة قطر ودولة الكويت.
- في جانفي 2010م استكملت دول المجلس الأعضاء –بعدما أعلنت سلطنة عمان عدم تمكنها من الانضمام إلى العملة المشتركة في 2006م وإعلان الإمارات العربية المتحدة في 2009م الانسحاب من مشروع الاتحاد النقدي الخليجي– المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي
- في 27 فبراير 2010م دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ.
- في 27 مارس 2010م دخل النظام الأساسي للمجلس النقدي حيز التنفيذ، وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي أول اجتماع له في 30 مارس 2010 م بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

يبدو أن في الوقت الحالي أربع دول من مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية هي فقط الملتزمة بالسعي لتحقيق العملة الموحدة والتي تم تمديد موعدها النهائي الذي كان في سنة 2010م إلى موعد لاحق يحدده المجلس النقدي.

ونحاول الآن قياس مدى التقارب الموجود بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال معايير التقارب سابقة الذكر خلال الفترة 2001-2012 باستعمال المعادلة التالية[12]:

$$y_{i,t} - \bar{y}_t = \emptyset(y_{i,t-1} - \bar{y}_{t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

مع العلم أن:

$y_{i,t}$: يمثل معيار التقارب للبلد i في الزمن t

$\bar{y}_t$: يمثل متوسط معيار التقارب في الزمن t

$\emptyset$: معامل التقارب أو التباعد

$\varepsilon_{i,t}$: المتغير العشوائي

ونقوم بتقدير انحدار الفارق بين البلد i ومتوسط مجموع البلدان في الزمن t مع الفارق بين البلد i ومتوسط مجموع البلدان في الزمن $t-1$، فاذا كان المعامل $\emptyset$ يساوي الواحد يعني لا يوجد أي تقارب أو تباعد بين هذه البلدان، أما اذا كان المعامل أصغر من الواحد فيعني وجود تقارب فيما بينهم، أما اذا كان المعامل أكبر من الواحد فهذا يدل على وجود تباعد فيما بينهم باستخدام اختبار ديكي فولر بدلا من استعمال جدول ستودنت أي باختبار $\widehat{\emptyset}_1 - 1$ بدلا من $\widehat{\emptyset}_1$، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول 13: تقدير التقارب أو التباعد بين دول مجلس التعاون الخليجي

معايير التقارب	المعامل (الاحتمال)	t المحسوبة
التضخم	0,75 (0,003)	3,88
معدل الفائدة	-0.03 (0,91)	0,10-
تغطية الاحتياطات	1,06	11,32

[12] صديقي أحمد "مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية منطقة النقد المثالية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2012، ص214.

للواردات السلعية بعدد الأشهر	(0,00)	
نسبة العجز أو الفائض السنوي	0,69 (0,0065)	3,52
نسبة الدين العام	0.88 (0,0003)	5,58

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

مع العلم أن الفرضية العديمة هي المعامل يساوي 1 أي $H_0: \emptyset = 1$ أما الفرضية البديلة فهي المعامل يختلف عن الواحد $H_0: \emptyset \neq 1$، ومن خلال النتائج السابقة نقارن بين قيمة t المحسوبة وقيمة t الجدولية، فاذا كانت القيمة المطلقة لt المحسوبة أصغر من t الجدولية نقبل الفرضية العديمة ففي هذه الحالة فان المعامل ∅ ليس له معنوية احصائية أي يساوي معنويا الواحد، أما اذا كانت القيمة المطلقة لt المحسوبة أكبر من t الجدولية نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة اي المعامل ∅ لها معنوية احصائية فهو يختلف معنويا عن الواحد، ونلاحظ أن دول المجلس تتميز بالتقارب في كل من معايير التضخم ونسبة العجز أو الفائض السنوي ونسبة الدين أما فيما يخص معيار تغطية الاحتياطات للواردات السلعية بعدد الأشهر فيوجد تباعد بين دول المجلس، أما معيار معدل الفائدة فلا يوجد لا تقارب ولا تباعد بين دول المجلس.

المطلب الثاني: الاتحاد النقدي الخليجي وفق منطقة العملة المثلى

باعتبار أن منطقة العملة المثلى هي الأساس الذي قامت عليه نظرية الاتحاد النقدي، نحاول في هذا المطلب معرفة مدى انطباق منطقة العملة المثلى على الاتحاد النقدي الخليجي.

الفرع الأول: مدى انطباق المنهج التقليدي

وهي معرفة مدى انطباق بعض المعايير الاقتصادية التي يمكن على أساسها تكوين منطقة عملة مثلى لدول مجلس التعاون الخليجي.

أولا: انتقال عوامل الانتاج

على الرغم من أن المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 1981م نصت على حرية تنقل الأشخاص والأموال واليد العاملة، الا أن الواقع يشير الى أن حركة عوامل الانتاج بين هذه

الدول وخاصة حركة اليد العاملة هي محدودة نسبيا[13]، وذلك لنقص الأيدي العاملة الوطنية وارتفاع العمالة الأجنبية فيها، وباعتبار أن هذه الدول تتميز بارتفاع العمالة الأجنبية فيوجد قيود على تنقل هذه العمالة حتى داخل البلد الواحد، وبالتالي تدني حركة اليد العاملة داخل دول المجلس وارتفاعها مع العالم الخارجي، أما بخصوص انتقال رؤوس الأموال[14] فلا يوجد أية قيود على حركته سواء في الأجل القصير أو طويل الأجل، وأنها تتميز بوجود فوائض مالية ما عدا البحرين وعمان، وأن حركتها تتجه عموما الى الخارج هذه الدول وليست فيما بينها، وذلك لنقص فرص الاستثمار المحلية في هذه المنطقة.

ثانيا: التكامل المالي

يعد تكامل الأسواق المالية بدول المجلس من أهم الموضوعات التي تناولتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 2001م حيث نصت المادة الخامسة على تكامل السوق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها، وسعيا لتحقيق هذا التكامل[15] بما يتفق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة حتى يتمكن مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين من

الاستثمار والتداول في جميع الأسواق المالية بدول المجلس بسهولة، ودون تفريق أو تمييز في المعاملة، ولإتاحة الفرصة لهذه الأسواق لتحقيق مزيد من التطور وتقديم منتجات جديدة وتطوير أسواق الصكوك والسندات التي لها دور هام في تعزيز النمو الاقتصادي بدول المجلس، قرر المجلس الأعلى في ديسمبر 2009م وضع الآليات اللازمة لتفعيله، ففي 19-20 ديسمبر 2011م تم اعتماد القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية بدول المجلس[16]، والتي تشمل القواعد الموحدة لإدراج الأسهم في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و القواعد الموحدة لإدراج السندات والصكوك في الأسواق المالية بدول مجلس

---

[13] هيل عجمي جميل، مرجع سابق الذكر، ص131-132.

[14] عبد الرحمن بن محمد السلطان، مرجع سابق الذكر، ص12.

[15] تكامل الأسواق المالية، اطلع يوم: 2013/12/20، على الموقع التالي: http://www.gcc-sg.org/index8df9.html?action=Sec-Show&ID=542

[16] قطاع الشئون الاقتصادية"القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"الأمانة العامة، الرياض، سنة 2012، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=515

التعاون لدول الخليج العربية و القواعد الموحدة لإدراج وحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتم في سنة 2012 م وضع بعض القواعد والمبادئ الموحدة المتعلقة بتكامل الأسواق المالية بدول المجلس، حيث قرر اعتماد القواعد الموحدة لطرح الأسهم في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[17].

ثالثا: الانفتاح الاقتصادي

ان McKinnon يعتبر أن منطقة ما تكون منفتحة اقتصاديا اذا تميزت بوجود انفتاح تجاري بين اقتصاديات الدول المكونة لها، وأن زيادة التبادل التجاري في السلع بين هذه الأقطار يزيد من انفتاحها على بعضها البعض، ان دول مجلس[18] التعاون الخليجي تتميز بانفتاح اقتصادياتها تجاه العالم الخارجي، كما أنها منفتحة على بعضها البعض، كما هو موضح في الأشكال التالية:

الشكل 32 : الانفتاح الاقتصادي لدول المجلس

[17] قطاع الشئون الاقتصادية – إدارة المال والنقد"القواعد الموحدة (الاسترشادية) لطرح الأسهم في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2012، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=515

[18] عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق الذكر، ص106-107.

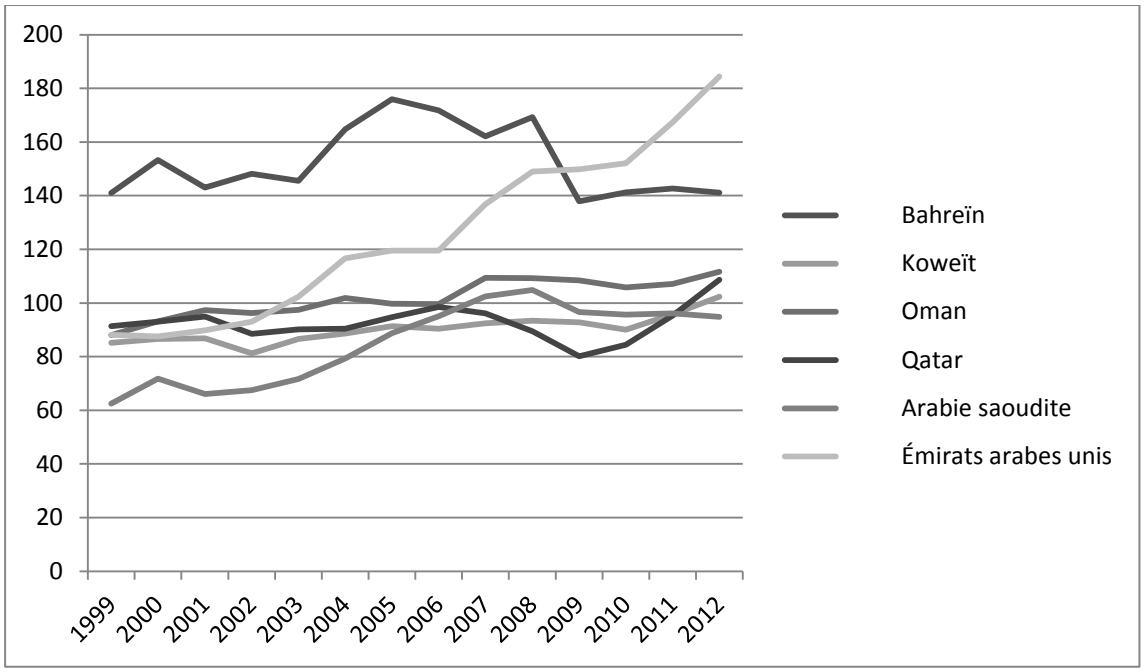

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات الأونكتاد

أما الانفتاح الاقتصادي لدول المجلس ككل، فيوضحه الشكل الآتي:

الشكل 33: الانفتاح الاقتصادي لكل دول المجلس

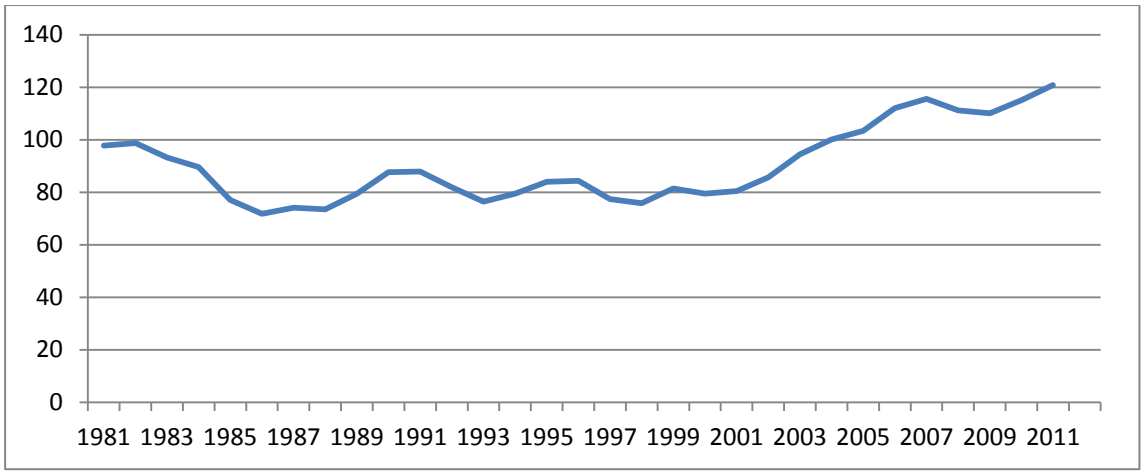

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات الأونكتاد

الا ان دول المجلس تتميز بانخفاض حجم التبادل التجاري فيما بينها، وذلك على الرغم من ارتفاعه الناجم عن اقامة الاتحاد الجمركي في سنة 2003م والسوق المشتركة في سنة 2008م(وهو ما تم دراسته سابقا)، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 34 : حجم التبادل التجاري بين دول المجلس

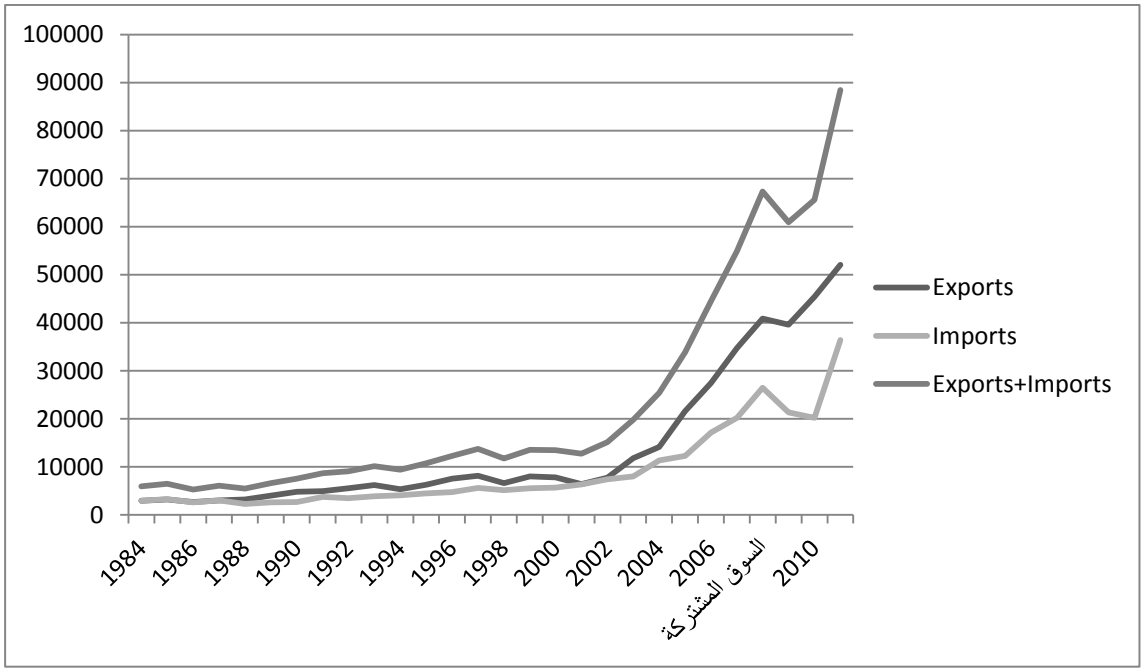

المصدر: الأمانة العامة "السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" قطاع شئون المعلومات- إدارة الإحصاء، العدد5، سنة 2012.

رابعا: تنوع الانتاج والصادرات

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأحادية الإنتاج، فهي تعتمد بصفة رئيسية على سلعة واحدة ألا وهي النفط، وبالتالي فهو يعتبر المصدر الأول للدخل في جميع دول المجلس، حيث يساهم بحوالي 50% من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2011م، هذا ما يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي[19] في المنطقة نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بحيث أن أي تغير يحدث في النفط سيؤثر ليس فقط في حجم تجارتها الخارجية، ولكن أيضا على مستوى الاستخدام والاستثمار والطلب المحلي، وعلى الرغم من قيام كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين بتنويع انتاجها الا أنها لم تصل الى المستوى المطلوب.

خامسا: تشابه معدلات التضخم

ان التضخم بدول مجلس التعاون الخليجي[20] يتأثر بالتضخم العالمي، وذلك بسبب ارتباط هذه الدول مع العالم الخارجي خصوصا في الواردات، حيث تستورد الجزء الأكبر من احتياجاتها، ما يجعلها عرضة لضغوط تضخمية خارجية متشابهة، بانتقال التضخم العالمي اليها من خلال ارتفاع اسعار السلع التي تستوردها، وعليه شهدت دول المجلس ارتفاعا في معدلات التضخم ابتداءا من سنة 2004م، نتيجة ارتفاع الأسعار في العالم وكذا الارتفاع في حجم الانفاق وحجم وفي مستويات الدخول، كما عرفت معدلات التضخم تباين فيما بين دول المجلس والتي كان أكبرها في سنة 2008م، في قطر15,05 % ثم عمان 12,56 % الامارات العربية المتحدة 12,25 % والكويت 10,62 % والسعودية ب 9,86 % والبحرين 3,53 %، لتتجه معدلات التضخم فيما بعد الى الانخفاض ولتصبح متقاربة نسبيا، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 35: معدلات التضخم لدول المجلس

[19] هيل عجمي جميل، مرجع سابق الذكر، ص127.

[20] دول مجلس التعاون لمحة احصائية، مرجع سابق الذكر، ص54.

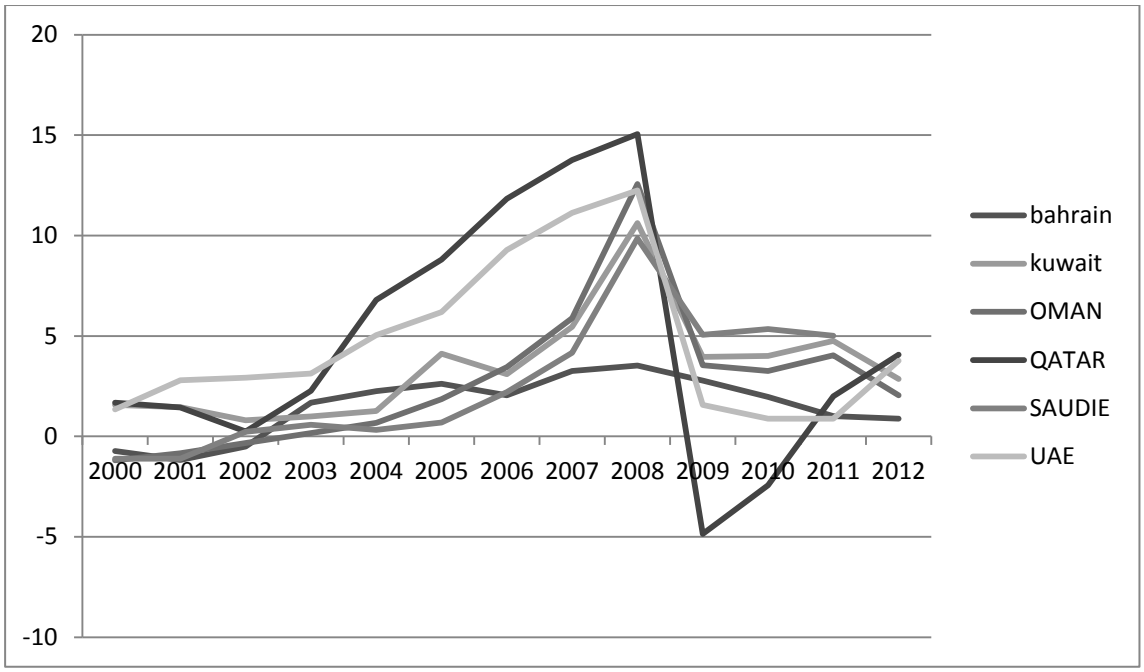

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات Datastreem

سادسا: تشابه معدلات النمو

نلاحظ من الشكل أدناه أن دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بتقارب في معدلات نموها الاقتصادي[21]، نظرا لتشابه هياكلها الانتاجية، وذلك لأن الناتج المحلي الاجمالي يعتمد بصفة أساسية على القطاع النفطي.

الشكل 36 : معدلات النمو الاقتصادي لدول المجلس

[21] هيل عجمي جميل، مرجع سابق الذكر، ص137.

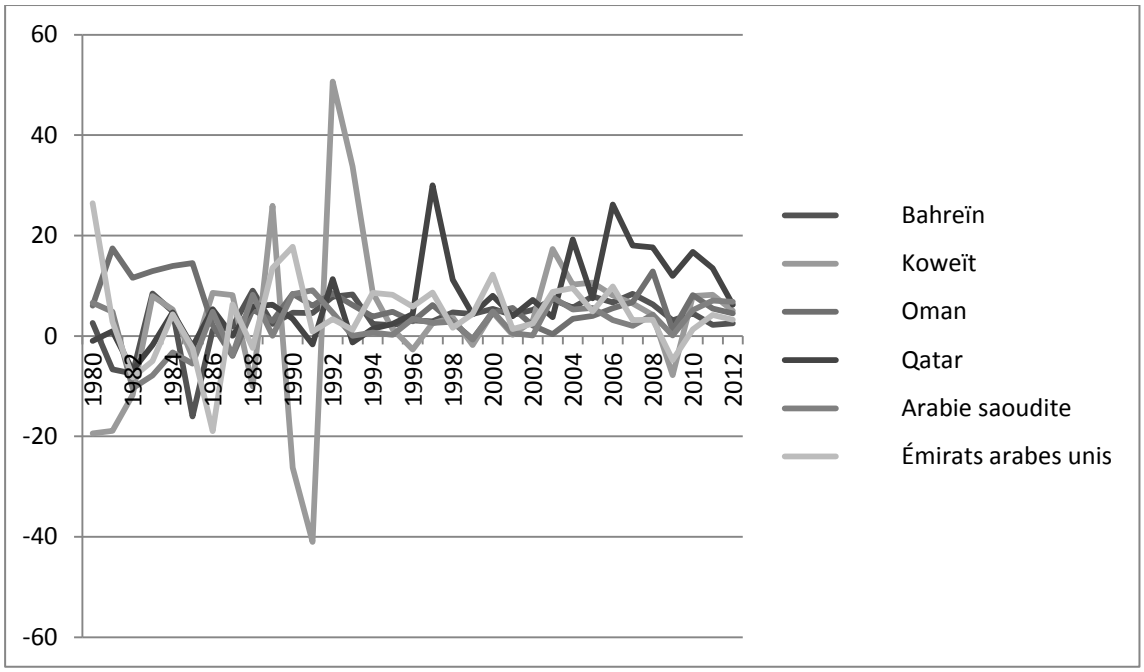

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات الأونكتاد

سابعا: تقلبات أسعار الصرف الحقيقية

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بتشابه تحركات أسعار الصرف الحقيقية وذلك نتيجة اعتمادها على الدولار الأمريكي، حيث ابتداءا[22] من سنة 1980م تم ربط الريال العماني بالدولار، بينما ارتبط الريال القطري والدرهم الاماراتي والريال السعودي والدينار البحريني بحقوق السحب الخاصة والتي يحتل فيها الدولار الوزن الأكبر، وتم ربط الدينار الكويتي بسلة خاصة من عملات شركائها التجاريين الرئيسيين مع اعطاء الوزن الأكبر كذلك للدولار الأمريكي فيها، مما يعني أن تلك العملات كانت عمليا مرتبطة بالدولار، ومع اعلان دول المجلس انشاء عملة مشتركة تم في نهاية 2002م ربط أسعار صرف عملات دول المجلس بالمثبت المشترك وهو الدولار، غير أن الكويت في سنة 2007م قررت ربط عملتها بسلة من العملات، ما جعل هناك تغيير في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل جميع عملات دول المجلس الأخرى، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[22] عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق الذكر، ص100-101.

الشكل 37 : تقلبات أسعار الصرف الحقيقية لدول المجلس

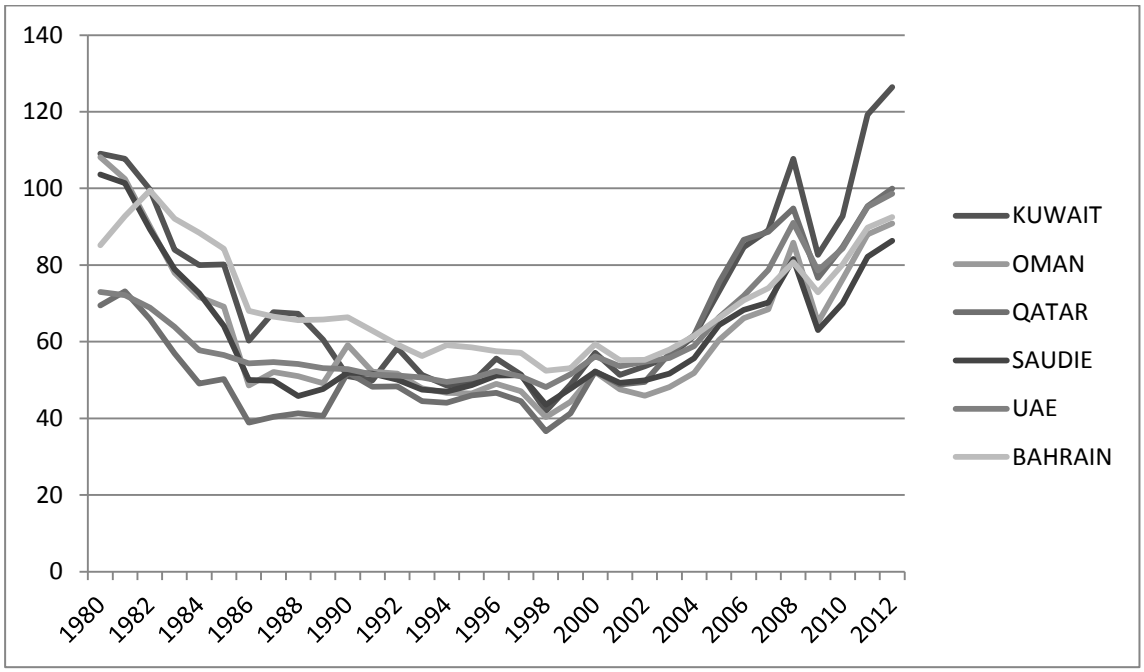

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات Datastreem

ثامنا:تماثل الصدمات

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بتماثل الصدمات خصوصا الخارجية منها[23]، كون أن اقتصاديات هذه الدول تعتمد بشكل كبير على النفط، وبالتالي فهي تكون عرضة للتغيرات التي يشهدها سوق النفط العالمي، وهو ما يعكس كذلك التقارب النسبي في معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي فيما بينها.

الفرع الثاني: مدى انطباق المنهج الحديث

ينطوي المنهج الحديث على مقارنة تكاليف ومنافع الانضمام الى اتحاد نقدي وتكوين منطقة نقدية موحدة، وتبين في الفصل الثاني من الجزء الأول أن أهم التكاليف هي تكلفة التخلي عن سعر الصرف كأداة لمعالجة الصدمات، والتي تكون اكبر كلما كانت الصدمات التي تتعرض لها هذه الدول غير متماثلة، وباعتبار دول المجلس تتعرض لصدمات خارجية متماثلة وتتميز بوجود حركة نسبية في عوامل الانتاج، مما يؤكد امكانية[24] هذه الدول لاتباع سياسة أسعار صرف ثابتة

[23] عبد الرحمن بن محمد السلطان، مرجع سابق الذكر، ص9-10.

[24] عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق الذكر، ص107.

بين عملاتها، أما بخصوص استعمال السياسة النقدية والمالية بشكل فردي من طرف الدول الأعضاء لصالح الاتحاد النقدي، ففي حالة دول مجلس التعاون الخليجي[25] تتشابه السياسات النقدية لهذه الدول باعتبارها غير فعالة في تحقيق الاستقرار الداخلي و الخارجي، كون ان اقتصادياتها تتميز بالانفتاح التجاري، وتعرضها لصدمات خارجية متماثلة وحرية انتقال رؤوس الأموال نحو الخارج، كما تتشابه السياسات المالية في معظم دول المجلس من حيث أهدافها ومحدداتها، فالسياسة الانفاقية تعتمد على الايرادات النفطية، وعدم اعتمادها على الضرائب في تمويل نفقاتها العامة، وبالتالي فان التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في دول المجلس لا يعتبر عائقا كبيرا بالنسبة لهم.

اما بخصوص تكلفة الانفتاح الاقتصادي الذي أكد عليها Krugman والتي تؤدي إلى ظاهرة التخصص في إنتاج السلع، وبما أن دول المجلس تتميز بتوحد الإنتاج فهي لا تعاني من هذه التكلفة، أما فيما يتعلق بالمنافع الاتحاد النقدي الخليجي فيمكن تقسيمها الى قسمين[26]، الأول وهي المنافع المباشرة بانخفاض تكاليف المعاملات وإزالة تقلبات أسعار الصرف والذي يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات وكذلك حجم التجارة البينية، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي و يتوقع أن تكون هذه المنافع قليلة الأهمية مقارنة بالقسم الثاني وهو المنافع غير المباشرة التي تعمل على تعزيز الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بهدف تحسين المقدرة على التعامل مع تحديات تنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل، وتعزيز الانضباط المالي العام وزيادة شفافية الأسعار، وبالتالي نجد أن تكاليف الاتحاد النقدي المقترح تنفيذه بين دول مجلس التعاون الخليجي أقل من المنافع الناجمة عنه.

---

[25] هيل عجمي جميل، مرجع سابق الذكر، ص136.

[26] رجان غوفيل"دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي" ورقة مقدمة ضمن وقائع الندوة المنعقدة في 23-24 فيفري 2005(التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق) أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص235.

المبحث الرابع: نظام سعر الصرف الملائم للاتحاد النقدي الخليجي

يمكن تعريف سعر الصرف[27] بأنه ثمن عملة بلد ما مقابل عملة بلد آخر، وأن نظام سعر الصرف هو الذي يتم من خلاله تحديد هذا السعر، واختيار هذا النظام له تأثير كبير على تجارة السلع والخدمات وتدفقات رأس المال والتضخم وميزان المدفوعات والمتغيرات الأخرى للاقتصاد الكلي.

لذا فإن اختيار نظام سعر الصرف المناسب هو المكون الرئيسي للإدارة الاقتصادية من أجل المحافظة على النمو و الاستقرار، إلا أنه ليس هناك توافق في الآراء بشأن كيفية اختيار نظام سعر الصرف المناسب، كما لا يوجد نظام سعر صرف مثالي مناسب لجميع الدول، و من بين أهم العوامل المؤثرة في اختيار نظام سعر الصرف هي حجم وانفتاح البلد على التجارة والتدفقات المالية وهيكل التجارة والإنتاج للبلد ومعدلات التضخم ونوع المشاكل التي يواجهها.

المطلب الأول: لمحة مختصرة عن أنظمة سعر الصرف

لقد تطور اختيار نظام سعر الصرف[28] تطورا كبيرا، حيث بعدما كان في بداية القرن العشرين اختيار نظام سعر الصرف واضحا في اختيار النظام الثابت، اصبح في بداية القرن العشرين اختيار النظام العائم هو الاختيار الواضح، اما الآن فلقد اصبح الاختيار أكثر تعقيدا يبدأ من نظام التثبيت والذي يشمل عدة أنواع ليمر عبر مجموعة من الأنظمة الوسيطة الى نظام التعويم.

والجدول الموالي يوضح أنواع أنظمة سعر الصرف الحديثة والتي تحتوي على ثلاثة أصناف رئيسية وهي الانظمة الثابتة والأنظمة الوسيطة والأنظمة العائمة، والتي بدورها تنقسم الى عشرة -10- ترتيبات سائدة في الوقت الحالي، وهي كما يلي :

---

[27] OIC Outlook Series 2012 "Exchange Rate Regimes in OIC Member Countries" Organization of Islamic Cooperation SESRIC, http://www.sesric.org/files/article/445.pdf.

[28] مايكل بوردو" المنظور التاريخي لإختيار نظام سعر الصرف" ورقة مقدمة ضمن وقائع الندوة المنعقدة في 16-17 ديسمبر2002 (نظم وسياسات أسعار الصرف) أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص22.

الجدول 14: تصنيف أنظمة سعر الصرف

التصنيف	التصنيف الفرعي	النظام	الخصائص الرئيسية له
الأنظمة الثابتة (المربوطة)	**الربط الثابت**	**الدولرة**	حيث يتم استخدام العملة الأجنبية كعملة قانونية، بالاضافة الى استخدام النقود المحلية في بعض الحالات، وتكون السياسة النقدية تابعة للبلد الأجنبي الذي تستخدم عملته، مع أن رسوم سك العملة تعود الى البلد المصدر.
		مجالس العملة	ربط سعر صرف العملة بالعملة الأجنبية، مع تحديد الأدنى من الاحتياطات الدولية، والفرق الأساسي مع الدولرة هو أن رسوم سك العملة تعود الى البلد الأصلي
		الاتحاد النقدي	تستخدم مجموعة من الدول عملة مشتركة صادرة عن بنك مركزي موحد، ويمكن للسلطة النقدية اتباع أي سياسة سعر الصرف.
	الربط التقليدي	**التثبيت بعملة واحدة**	يتم ربط سعر صرف عملة ما بعملة أجنبية واحدة، ويمكن تعديل قيمة العملة المحلية في حالة حدوث خلل ما.
		التثبيت بسلة من العملات	تكون العملة المحلية مربوطة بسلة تتكون من عملتين أو أكثر، ويتم تحديد السلة وفقا للمعايير الخاصة بكل بلد، و تكون أوزان العملات المشكلة للسلة معلن عنها أو سرية، كما يمكن أن تكون ثابتة أو متغيرة.
الأنظمة	**التعويم مع التدخل**	**الأنظمة**	اتفاق بين البنوك المركزية المتعاونة على

الوسيطة	**المحدد مسبقا للحد من تقلبات أسعار الصرف**	**التعاونية**	الحفاظ على أسعار صرف عملاتها الثنائية ضمن مجموعة محددة مسبقا، وتشمل أدوات السياسة العامة تعديل السياسة النقدية المحلية والمشتركة.
		التثبيت الزاحف	يتم تحديد سعر الصرف العملة بمعدل محدد مسبقا على اساس فروق التضخم سواء للقيمته الفعلية أو المتوقعة.
		المناطق المستهدفة	يسمح لسعر الصرف العملة بالتقلب ضمن نطاق محدد مسبقا، أي وجود حد أعلى وحد أدنى.
	التعويم مع التدخل الرسمي	**التعويم المدار**	تتحدد أسعار الصرف وفق العرض والطلب، مع تدخل السلطات للحفاظ على المستوى المطلوب لمسار سعر صرف العملة.
الأنظمة المعومة	**التعويم الحر**	**التعويم المستقل**	يتم تحديد سعر الصرف العملة في سوق الصرف الأجنبي يوميا على أساس العرض والطلب، مع عدم وجود أي تدخل رسمي.

المصدر : Exchange Rate Regimes in OIC Member Countries,Op.Cit,p2-3

المطلب الثاني: العملة المثالية لربط العملة الخليجية الموحدة

قامت دول المجلس منذ سنة 2002م بربط أسعار صرف عملاتها بالمثبت المشترك ألا وهو الدولار، غير أن الكويت في سنة 2007م قررت ربط عملتها بسلة من العملات، والجدول الموالي يوضح انظمة سعر الصرف المتبعة في دول المجلس :

الجدول 15: واقع أنظمة الصرف في دول المجلس

	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
1. الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف						
أ. تثبيت أسعار الصرف:						
- بالدولار الأمركي أو الأورو	*	*	*	*	*	–
- سلة حقوق السحب الخاصة						
- سلة خاصة من العملات(غير معلنة)	–	–	–	–	–	*
ب. هيكل سعر الصرف:						
- موحد بالنسبة للواردات والصادرات	*	*	*	*	*	*
- موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية	*	*	*	*	*	*
2. سوق صرف للنقد الأجنبي	*	*	*	*	*	*
3. نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)	*	*	*	–	*	*
4. قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي						
- المادة الثامنة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
- المادة الرابعة عشر	لا	لا	لا	لا	لا	لا

المصدر : التقرير الاقتصدي العربي الموحد 2012، صندوق النقد العربي

حيث:

* تشير الى أن الممارسة المذكورة هي احدى سمات نظام الصرف

– تشير الى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف

المادة الثامنة: تنص على ان تلتزم الدولو العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية وعلى عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف وكذا ضمان تحويل ارصدة الاجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

المادة الرابعة عشر: تنص على امكان استمرار الدولة العضو خلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعدلها كي تنسجم مع الظروف المتغيرة.

ونحاول في هذا المطلب معرفة نظام سعر الصرف الملائم لدول مجلس التعاون الخليجي عند اقامة الاتحاد النقدي وبالتالي انشاء عملة خليجية موحدة، من خلال ثلاثة معايير أساسية[29]، الأول هو معيار التجارة أي معرفة اتجاهات التجارية لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد أهم الشركاء التجاريين لدول المجلس، حيث تتبين عملة الربط المثلى وفق معيار التجارة عندما تتجاوز نسبة التجارة 10%، وعندما توجد أكثر من دولة صاحبة عملة ربط تتجاوز فيها نسبة التجارة فيها 10% ، فيتم ترتيب عملات الربط تنازليا وفق حصص التجارة، والمعيار الثاني هو معيار التضخم والذي يركز على الاختلاف في معدلات التضخم بين كل بلد من بلدان دول المجلس وبين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، أما المعيار الثالث فهو معيار الناتج من خلال دراسة ارتباط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة من دول المجلس مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، ويمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

[29] فابيو اسكشاقيلاني وآخرون"نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي" ورقة مقدمة ضمن للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية(التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) في 26-27 ماي2009 بالرياض السعودية، ص21-26.

الجدول 16: عملة الربط المثالية لدول المجلس وفقا للمعايير الثلاث

	معيار التجارة	معيار التضخم	معيار الناتج
البحرين	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان
الكويت	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية
عمان	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد الأوروبي/ الولايات المتحدة الأمريكية
قطر	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية
السعودية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان
الامارات العربية المتحدة	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان

المصدر: فابيو اسكشاقيلاني وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص27

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تبتعد دول المجلس عن تحديد سعر صرف عملتها المشتركة بالدولار الأمريكي فقط، من خلال اتخاذ ترتيبات بديلة مثل اتخاذ سلة من العملات تضم الدولار والأورو والين الياباني كمثبت لسعر العملة الموحدة، على الرغم من أن الربط بالدولار قد حقق هدف رئيسي ألا وهو الاستقرار الخارجي[30]، في ظل عدم تنوع صادرات دول المجلس، الا أنه مع زيادة تنوع اقتصاديات دول المجلس وارتفاع نصيب الصادرات غير النفطية فيكون من الأفضل تطبيق نظام سعر صرف أكثر مرونة للاتحاد النقدي الخليجي لضمان قدر أكبر من استقرار الأصول الخارجية والقدرة التنافسية للصادرات غير النفطية.

[30] د .جورج ت .عابد وآخرون"الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي: بعض الاعتبارات بشأن نظام سعر الصرف" ورقة مقدمة ضمن وقائع الندوة المنعقدة في 16-17 ديسمبر2002 (نظم وسياسات أسعار الصرف) أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص100.

خلاصة:

ان المتتبع لمسيرة دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الاتحاد النقدي فيما بينهم يدرك أن هناك التزام من طرف هذه الدول على تنفيذه، حيث تم في سنة 1983م انشاء لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 1981م الا أنها لم تحقق نجاح يذكر، و في نهاية عقد التسعينات ونظرا لنجاح الاتحاد الأوروبي في تبني عملة موحدة ألا وهي الأورو أعيد بحث موضوع العملة الموحدة من جديد، حيث تم إقرار الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001م التي عملت على نقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل، فمنذ ذلك الوقت حضي الاتحاد النقدي الخليجي باهتمام كبير تجسد هذا الاهتمام في القرارات والانجازات التي تحققت، آخرها كانت اقامة المجلس النقدي في سنة 2010م والذي يعتبر النواة للبنك المركزي الموحد، الا أن التأخير في إصدار العملة المشتركة كان نتيجة مجموعة من الصعوبات أهمها اعلان سلطنة عمان في ديسمبر 2006م الانسحاب من مشروع الاتحاد النقدي و اعلان الكويت في 2008م اعادة ربط الدينار بسلة عملات و كذلك اعلان الامارات العربية المتحدة الانسحاب من العملة المشتركة في ماي 2009م، وعلى الرغم من هذه التحديات لازالت تحاول دول المجلس تجاوز هذه العقبات لاستكمال مشروع الاتحاد النقدي والاستفادة من منافعه.

ويبقى في الأخير قول تريفين" ان الاتحاد النقدي هو مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية، لأن الدوافع باتجاهها، والعقبات في سبيلها، هي بشكل أساسي ذات طبيعة سياسية، فالارادة السياسية هي بالتالي شرط مسبق لأي تكامل اقتصادي ونقدي".

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد القياسي من بين أهم فروع العلوم الاقتصادية التي تستخدم الأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية أي بمعنى قياس العلاقات التي تتناولها النظرية الاقتصادية بعد تحويلها الى صيغ رياضية، لذا يهدف هذا الفصل الى اعطاء نظرة عامة عن النماذج المستخدمة في الدراسة في هذه الدراسة ألا وهي نموذج التكامل المشترك لجوهانسن (Cointegration test) ونظرية تعادل القوى الشرائية المعممة(GPPP) وكذا نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR)، وذلك من خلال تقسيمه الى أربعة مباحث، المبحث الأول نعرض فيه اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتي تتطلبها النماذج الثلاث، أما المبحث الثاني فندرس فيه نموذج التكامل المشترك وهو النموذج الأول المستخدم في الدراسة والذي يهدف الى تحديد العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، والمبحث الثالث يشمل على منهجية تعادل القوى الشرائية المعممة وهو النموذج الثاني المستخدم، والمبحث الرابع نعرض فيه نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي وهو النموذج الثالث المستخدم في هذه الدراسة.

المبحث الأول : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر السلاسل الزمنية[1] من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية، كما تشترط هذه الدراسات أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة أو ساكنة، وتتحدد هذه الخاصية بخصائص معينة، وتتحقق بعدة اختبارات احصائية.

المطلب الأول : مفهوم السلسلة الزمنية وأنواعها

نقوم في هذا المطلب بتعريف السلاسل الزمنية وكذا تحديد أنواعها، والتي تعتمد في تفسيرها لظاهرة معينة على المتوسطات المرجحة للملاحظات الماضية والأخطاء العشوائية.

الفرع الأول: مفهوم السلسلة الزمنية

السلسلة الزمنية[2] هي مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية، وبالتالي فهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن، ويشترط[3] أن تكون جميع مستويات السلسلة الخاصة بمكان معين، سواء كان اقليميا أو مؤسسة أو ولاية، وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة.

وتتألف السلسلة الزمنية من أربعة عناصر وهي[4] :

- الاتجاه العام : وهي تعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، مما يحدد اتجاهها العام سواء كان متزايد أو متناقص بغض النظر عن جميع التقلبات الأخرى[5].
- التغيرات الموسمية : وهي التقلبات قصيرة المدى التي تحدث بانتظام في فترات زمنية متعاقبة، وتنجم من تأثير عوامل خارجية.
- التغيرات الدورية : وهي التقلبات التي تتم في فترات أطول نسبيا من التغيرات الموسمية، وفي سلاسل زمنية طويلة المدى.

---

[1] محمد عبد السميع عناني، مرجع سابق الذكر، ص649.

[2] مكيد علي"الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة"ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2007، ص279.

[3] شيخي محمد، مرجع سابق الذكر ، ص195.

[4] شيخي محمد، مرجع سابق الذكر، ص196-198.

[5] مكيد علين، مرجع سابق الذكر، ص 280.

- التغيرات العشوائية : وهي التقلبات غير المنتظمة التي تنجم عادة عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها.

الفرع الثاني : انواع السلاسل الزمنية

نميز في السلاسل الزمنية بين نوعين أساسيين وهما :

أولا : السلاسل الزمنية المستقرة

وهي تلك السلسلة[6] التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان.

ومن بين أهم الخصائص الاحصائية لاستقرار السلاسل الزمنية هي[7] :

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن :

$$E(y_t) = \mu$$

- ثبات التباين عبر الزمن :

$$var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين:

$$\boldsymbol{y_k = E\{(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)\}}$$

[6] شيخي محمد، مرجع سابق الذكر، ص200.

[7] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، مرجع سابق الذكر، ص648-649.

ثانيا : السلاسل الزمنية غير المستقرة

وهي تلك السلاسل[8] التي يتغير فيها المتوسط باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، أي وجود اتجاه عام في هذه السلاسل والذي ينعكس على تغير القيمة المتوسطة والتباين من فترة زمنية الى أخرى، وكذا على وجود ارتباط ذاتي قوي بين قيم نفس المتغير، ونجد نوعين من النماذج وهما[9] :

- ✓ **نموذج TS :** تكون فيه السلاسل الزمنية غير مستقرة لعدم تحقق خصائص الإستقرار ذلك لأن متوسط القيم $E(Y_T)$ مرتبط بالزمن (T)، وتأخذ الشكل التالي : $Y_t = f(t) + \mathcal{E}_t$ ، حيث$f(t)$ هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن و$\mathcal{E}_t$ هو متغير عشوائي والذي يفترض فيه أن يكون وسطه الحسابي يساوي الصفر وتباينه ثابت وقيمه غير مرتبطة وهو ما يسمى بحد الخطأ الأبيض، ويتم استعمال طريقة الانحدار للتخلص من الإتجاه العام وبالتالي استقرار السلسلة.
- ✓ **نموذج DS:** وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار العشوائي، وتأخذ الشكل التالي:$Y_t = Y_{t-1} + \mathcal{E}_t$ وتكون علاقة الإتجاه فيه غير واضحة وغير مؤكدة، حيث أن أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الإتجاه في المستقبل، بحيث لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة، ويتم استعمال الفروق لجعله مستقر، ونقول أنه مستقر عند الدرجة (d)، حيث أن (d) تمثل درجة الفروق.

المطلب الثاني : استقرارية السلاسل الزمنية

تفترض معظم الدراسات التطبيقية استخدام سلاسل زمنية مستقرة، إلا أن واقع معظم السلاسل الزمنية لا تتوافر فيها هذه الصفة، وبالتالي فإن الإنحدار الذي يتم الحصول عليه من متغيرات هذه السلاسل يكون غالبا إنحدار زائف أي مضلل.

[8] شيخي محمد، مرجع سابق الذكر، ص200.

[9] Hurlin « Economique Appliquée des Séries Temporelles » Université de Paris, Dauphine, 2003, p 35.

ويقصد بالإنحدار الزائف[10] هو أن تكون العلاقة المقدرة بين المتغيرين علاقة غير حقيقية، وإنما معبرة عن علاقة زائفة بين إتجاهين فقط، و يوجد عدة أدوات تستخدم في تحديد طبيعة السلاسل الزمنية واختبار استقراريتها من بينها ما يلي[11] :

الفرع الأول : دالة الارتباط الذاتي

توضح دالة الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة، وتتمثل دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة K كما يلي :

$$P_k = \frac{Y_k}{Y_0}$$

ويتم حساب y_k, y_0 من بيانات العينة كالتالي :

$$\widehat{Y_k} = \frac{\sum(Y_t - \bar{Y})\,(Y_{t+k} - \bar{Y})}{n-k}$$

$$\hat{y}_0 = \frac{\sum(y_t - \bar{y})^2}{n-1}$$

حيث تمثل n: حجم العينة و k: طول الفجوة الزمنية

وتتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي$p(k)$ بين -1 و$+1$، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية مستقرة اذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر أو لا يختلف جوهريا عنه بالنسبة لأي فجوة $k > 0$، وان حدود فترة الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم تكون كالتالي:

$$\pm 1{,}96\sqrt{\frac{1}{n}}$$

فاذا كان $p(k)$ يقع داخل هذه الحدود فيتم قبول فرضية العدم $H_0: p(k) = 0$ أي المعامل يساوي الصفر، واذا كان يقع خارج هذه الحدود فاننا نرفض فرضية العدم، ويتم قبول الفرضية

[10]Sandrine Lardic et Valérie Mignon « Economie des Séries Temporelles Macroéconomiques et Financières » Economica, paris, 2002, p211.

[11] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، مرجع سابق الذكر، ص650-664.

البديلة $H_1: p(k) \neq 0$) ويكون المعامل مختلف جوهريا عن الصفر، ويتم حساب عدد من معاملات الارتباط الذاتي =3/1 حجم العينة.

ولاجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة تستخدم احصائية ℚ، التي تم تقديمها من طرف Box&Pierce :

$$\mathbb{Q} = n \sum_{k=1}^{m} \hat{p}_k^2$$

حيث أن : n: حجم العينة وm: عدد الفجوات

وبالنسبة للعينات الكبيرة فان اختبار ℚ يكون له توزيع X^2 بدرجة حرية m، فاذا زادت قيمة ℚ المحسوبة عن القيمة ℚ الجدولية يتم رفض فرضية العدم بأن جميع معاملات الارتباط الذاتي $p(k)$تساوي صفر وتكون السلسلة غير مستقرة، والعكس صحيح، فاذا كانت قيمة ℚ المحسوبة أقل من القيمة ℚ الجدولية يتم قبول فرضية العدم بأن جميع معاملات الارتباط الذاتي $p(k)$تساوي صفر وتكون السلسلة مستقرة.

كما توجد احصائية أخرى تستخدم في نفس الاختبار السابق والتي تدعى احصائية LB(Lujung–Box) وهي كما يلي :

$$LB = n(n+2) \sum_{k=1}^{m} \left(\frac{\hat{p}_K^2}{n-k} \right)$$

وهي تستعمل عادة للعينات صغيرة الحجم لأنها تعطي نتائج أفضل من الاختبار السابق، ولها توزيع ^2_m .

الفرع الثاني : اختبار جذر الوحدة

وتوجد العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو غياب جذر الوحدة، بمعنى عدم استقرار أو استقرار السلاسل الزمنية، ومن بينها ما يلي :

أولا : اختبار ديكي فولار الموسع (ADF)

يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر أساسية مستوى المعنوية وحجم العينة وكذا صيغة النموذج، التي تنقسم بدورها الى ثلاثة صيغ وهي :

❖ الصيغة الأولى : وهي التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني[12]:

$$\Delta X_t = px_{T-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

وتتمثل فرضيات هذه الصيغة في فرضية العدم : $\emptyset = 1$ و $c = 0$ و $b = 0$ و الفرضية البديلة : $\emptyset < 1$ و $c \neq 0$ و $b \neq 0$ ، نقوم باختبار فرضية العدم:

– اذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية **(مع العلم أنه نقارن القيم المطلقة لكل من t المحسوبة وt الجدولية)** نرفض الفرضية العديمة بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة، ثم نتوقف عن اجراء أي اختبارات أخرى.

– اما اذا أما اذا كانت t المحسوبة اقل من t الجدولية نقبل الفرضية العديمة ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة، ونستمر باختبار النقطة الموالية، فنقوم باختبار $b = 0$ وهي معلمة الاتجاه الزمني، فاذا كانت t المحسوبة اقل من t الجدولية لمعلمة الاتجاه الزمني نقبل الفرضية العديمة ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة، ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونسقط ما بقى من نقاط في هذه الصيغة، أما اذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية لمعلمة الاتجاه الزمني نرفض الفرضية العديمة بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة، ونعيد اختبار الفرضية العديمة $\emptyset = 1$ باستخدام اختبار t في ظل التوزيع المعتدل الطبيعي، فاذا كانت t المحسوبة اكبر من t الجدولية التابعة للتوزيع المعتدل الطبيعي نرفض الفرضية العديمة، ونقبل الفرضية البديلة، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نكمل اختبارات أخرى، أما اذا كانت t المحسوبة

[12] Regis Bourbonnais « Économétrie Manuel et exercices corriges »8 éd, Dunod, Paris, 2011, p248.

اقل من t الجدولية التابعة للتوزيع المعتدل الطبيعي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة وننتقل الى الصيغة الثانية.

❖ الصيغة الثانية: وهي تحتوي على الحد الثابت فقط، وهي كما يلي[13]:

$$\Delta X_t = px_{T-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم : $\emptyset = 1$ و $c = 0$ والتي تدل على وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، أما الفرضية البديلة : $\emptyset < 1$ و $c \neq 0$ فتدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية، وباستخدام برامج متخصصة على سبيل المثال Eviews يتم الحصول على قيمتي t المحسوبة وt الجدولية عند مستوى معنوية معين.

- فإذا كانت t المحسوبة أقل من t الجدولية نقبل الفرضية العديمة وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة، ثم نختبر فرضية $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، فاذا كانت t المحسوبة اقل من t الجدولية للحد الثابت نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة، ونسقط ما بقى من اختبارات في هذه الصيغة، أما اذا كانت t المحسوبة اكبر من t الجدولية للحد الثابت نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة، ثم نختبر فرضية $\emptyset = 1$ باستخدام احصائية t التابعة للتوزيع المعتدل الطبيعي،ومن ثم : فاذا كانت t المحسوبة اكبر من t الجدولية التابعة للتوزيع المعتدل الطبيعي نرفض الفرضية العديمة، ونقبل الفرضية البديلة، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نكمل اختبارات أخرى، أما اذا كانت t المحسوبة اقل من t الجدولية التابعة للتوزيع المعتدل الطبيعي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة وننتقل الى الصيغة الثالثة.
- أما اذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

[13] Regis Bourbonnais,Op.cit, p248.

❖ الصيغة الثالثة : والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني، وهي كالآتي[14] :

$$\Delta X_t = px_{T-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

وتتمثل فرضية العدم : $\emptyset = 1$ والتي تدل على وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، أما الفرضية البديلة: $\emptyset < 1$ فتدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية، وباستخدام برامج متخصصة على سبيل المثال Eviews يتم الحصول على قيمتي t المحسوبة وt الجدولية عند مستوى معنوية معين.

-فإذا كانت t المحسوبة أقل من t الجدولية نقبل الفرضية العديمة وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة، حيث تتم المقارنة بين القيم المطلقة لكل من t المحسوبة وt الجدولية، ثم نقوم بعمل تصحيحي لجعلها مستقرة بأخذ الفروق الأولى، ونعيد الاختبار لنتأكد من أنها مستقرة، وبالتالي تكون السلسلة متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$، اما اذا كانت السلسلة مستقرة بعد أخد الفروق الثانية فان السلسلة تكون متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$.

- أما اذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة، وبالتالي تكون السلسلة متكاملة من الرتبة الصفر $I(0)$.

ويتم تحديد قيمة p فترة التباطؤ عن طريق مثلا معيار Akaike أو Schwarz، والشكل التالي يوضح استراتيجية مبسطة لاختبارات جذر الوحدة:

[14] Regis Bourbonnais,Op.cit, p248.

الشكل 38 : استراتيجية مبسطة لاختبارات جذر الوحدة

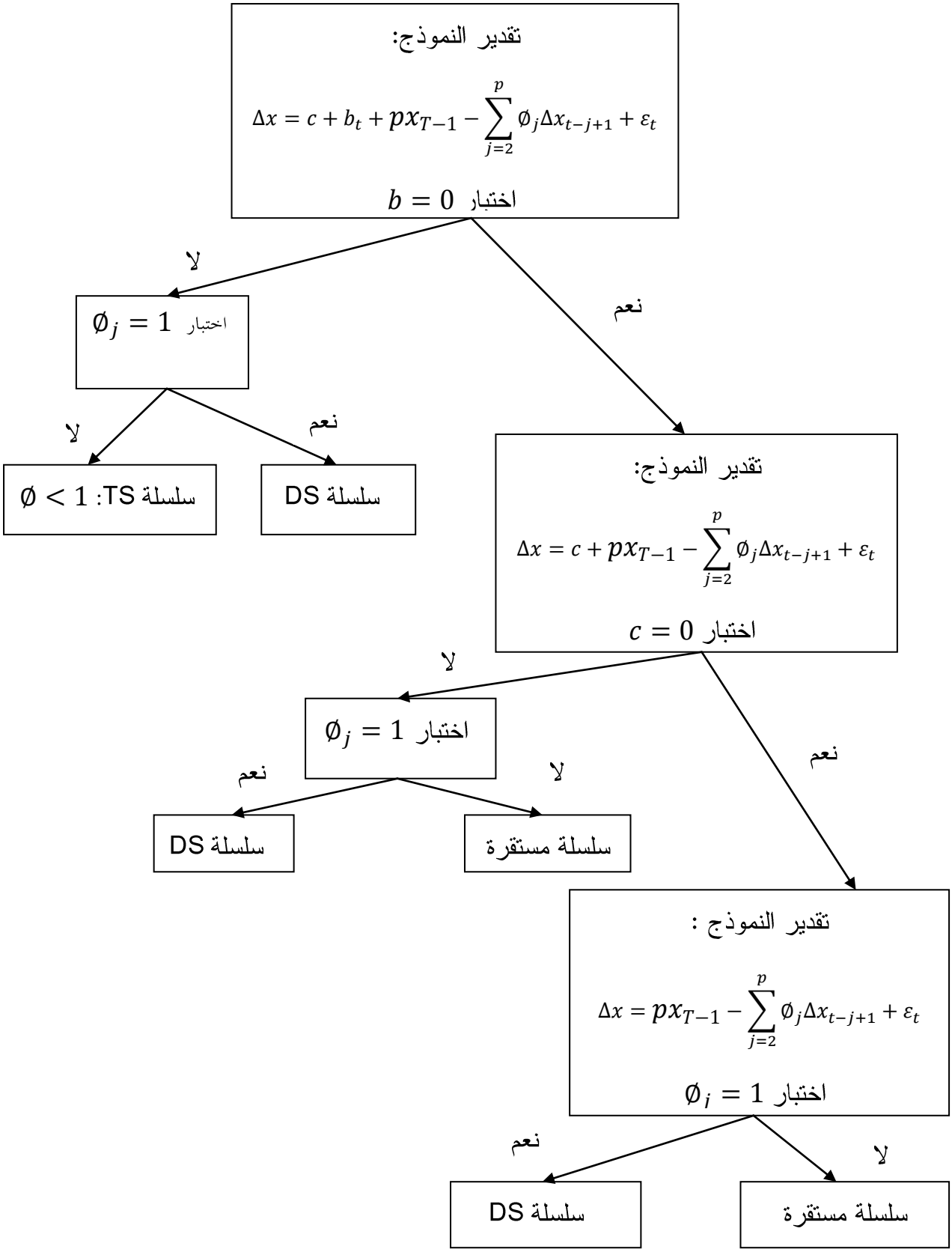

المصدر : Regis Bourbonnais,Op.cit, p249

يعتمد هذا الاختبار على نفس التوزيعات المحدودة للاختبار السابق ألا وهو اختبار ديكي فولار الموسع، إلا أنه يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء والذي يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وهو يتم في اربعة مراحل اساسية[15] :

- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى الصيغ الثلاث لاختبار ديكي فولار الموسع، مع حساب الاحصائيات المرافقة.
- تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{t} \hat{\varepsilon}_1^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.
- تقدير التباين طويل الأجل أي المعامل المصحح s_1^2، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث :

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_1^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T} \hat{\varepsilon}_1 \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

كما يجب تحديد عدد التباطؤات l والمقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، كما يلي :

$$l = 4\left[\frac{T}{100}\right]^{2/9}$$

- حساب احصائية فيليبس وبيرون:

$$t_{\hat{\emptyset}}^{*} = \sqrt{\mathrm{k}} * \frac{\left(\hat{\emptyset} - 1\right)}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}} + \frac{\mathrm{t}(\mathrm{k}-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}{\sqrt{\mathrm{k}}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ ، والذي يساوي -1 في الحالة التقاربية وعندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيض، هذه الاحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماكينون.

ثالثا: اختبار KPSS

اقترح[16] Kwiatkowski وآخرون في سنة 1992 باستعمال اختبار مضاعف Lagrange (LM) لاختبار الفرضية العديمة التي تقوم على الاستقرارية، بعد تقدير النماذج 2 (بوجود حد ثابت)أو 3 (بوجود الزمن)، حيث يتم حساب المجموع الجزئي للبواقي: $s_t = \sum_{i=1}^{t} e_i$

[15] شيخي محمد، مرجع سابق الذكر، ص212.

[16] Regis Bourbonnais,Op.cit, p249-250.

وتقدير التباين طويل الأجل s_t^2كما في طريقة فيلبس وبيرون، وبالتالي تكون احصائية LM كالتالي:

$$LM = \frac{1}{s_t^2}\frac{\sum_{t=1}^{n} s_t^2}{n^2}$$

ويتم رفض فرضية الاستقرارية اذا كانت هذه الاحصائية أكبر من القيم الحرجة الجدولية، مع العلم أن برنامج Eviews على سبيل المثال لا الحصر يتيح الاستعمال المباشرة لهذه الاختبارات.

المبحث الثاني : نموذج التكامل المشترك

ان تحليل التكامل المشترك[17] قدم من طرف Granger في سنة 1983م و من طرف كل من Engle و Granger في سنة 1987م، ودرس من طرف العديد من الاقتصاديين باعتباره من أهم المصطلحات في الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية.

المطلب الأول : مفهوم التكامل المشترك وشروطه

يسمح تحليل التكامل المشترك بتوضيح العلاقة الحقيقية بين متغيرين أو أكثر، وذلك من أجل التحقق من وجود علاقة تكامل بين هذه المتغيرات أو عدمها.

الفرع الأول : درجة تكامل السلاسل الزمنية

اذا وجدت سلسلة زمنية مستقرة في صورتها الأصلية، فيقال عنها أنها متكاملة من الدرجة 0 أي $I(0)$، أما اذا كانت غير مستقرة في صورتها الأصلية ولكن أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول كما يلي:

$$\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$$

فيقال أنها متكاملة من الدرجة الأولى 1 أي $I(1) \leftarrow y_t$

وبصفة عامة تصبح السلسلة الزمنية مستقرة بعد أخذ الفروق d فانها متكاملة من الدرجة d أي $I(d) \leftarrow y_t$.

[17] Regis Bourbonnais,Op.cit, p295.

ومن أهم خصائص تكامل السلاسل الزمنية ما يلي[18]:

- اذا وجدت سلسلة x_t مستقرة في الأصل وسلسلة أخرى y_t مستقرة من الدرجة الأولى، فان مجموعهما يكون من الرتبة الأولى: $I(0) \leftarrow x_t$ و $I(1) \leftarrow y_t$ فان
$$I(1) \leftarrow x_t + y_t$$
- لا يؤثر اضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة زمنية على رتبة تكاملها: فاذا كانت مثلا $I(d) \leftarrow x_t$ فان
$$I(d) \leftarrow x_t b + a$$
- يترتب على طرح سلسلتين متكاملتين من رتبة واحدة الحصول على سلسلة جديدة متكاملة من نفس الرتبة.
- اذا وجدت سلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة، فهذا لا يعني انهما يتصفان بخاصية التكامل المشترك.

الفرع الثاني: مفهوم التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه[19] تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في احداهما لالغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، مما يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة اذا ما أخذت كل على واحدة على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، وبالتالي فهو يسمح بتحديد العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يتم من خلالها التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، والتي تكون متجهة لوضع التوازن في الآجال الطويلة، بالرغم من امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الآجال القصيرة، والتي تنعكس فيما يسمى بالبواقي، فان العلاقة تكون في وضع توازن اذا كانت البواقي تساوي الصفر، اما اذا كانت البواقي تختلف عن الصفر، فيعني وجود حالة عدم توازن.

الفرع الثالث: شروط التكامل المشترك

[18] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، مرجع سابق الذكر، ص669-670.

[19] محمد عبد السميع عناني، مرجع سابق الذكر، ص676-677.

نقول بأن سلسلتين زمنيتين أو أكثر تربط بينهم علاقة تكامل مشترك اذا تحقق الشرطان التاليان[20] :

- ✓ أن تكون السلاسل الزمنية كل على حدى متكاملة من نفس الدرجة.
- ✓ أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهم متكاملة من الرتبة الأقل.

فمثلا اذا كانت لدينا سلسلتين فقط x_t وy_t كما يلي: $y_t \to I(1)$ و $x_t \to I(1)$، فتكون العلاقة كالآتي : $y_t = a + bx_t + \varepsilon_t$

ويلاحظ أن الحد العشوائي يمثل البواقي ε_t الذي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل يكون كالآتي: $\varepsilon_t \to \mathrm{I}(0)$

المطلب الثاني : اختبارات التكامل المشترك

توجد عدة اختبارات للتكامل المشترك، نجد من أهمها ما يلي :

الفرع الأول : اختبار التكامل المشترك بين متغيرين

يرتكز هذا الاختبار على مرحلتين أساسيتين والتي اقترحها كل من Engle و Granger وهي كما يلي[21]:

المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين

ان الشرط الأساسي للتكامل المشترك يكمن في أن السلسلتين الزمنيتين يجب أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة، حيث اذا كانت هاتان السلسلتان غير متكاملتان من نفس الدرجة لا يمكن أن يحققان خاصية التكامل المشترك، ويجب استعمال مثلا اختبار ADF أو اختبار PP لتحديد بدقة نوع الاتجاه لكل متغير اذا كان ثابتا أو عشوائيا، فاذا كانت السلسلتين المدروستين غير متكاملتان من نفس الدرجة ستتوقف العملية وذلك لعدم وجود تكامل مشترك فيما بينهما.

المرحلة الثانية : تقدير العلاقة في الآجال الطويلة

[20] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، مرجع سابق الذكر، ص671.

[21] Regis Bourbonnais,Op.cit, p300-301.

اذا تحقق الشرط الأساسي ألا وهو الشرط السابق، يمكن تقدير العلاقة بين المتغيرات في الآجال الطويلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى : $y_t = a + bx_t + \varepsilon_t$ ، ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون البواقي e_t مستقرة: $e_t = y_t - \hat{a}_1 x_t - \hat{a}_0$ ، حيث يتم استعمال اختبار ADF مثلا لدراسة استقراريته، فاذا كانت البواقي مستقرة فيمكن اذن تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الثاني : اختبار التكامل المشترك بين عدة متغيرات

يكون النموذج القياسي لعدة متغيرات مستقلة كما يلي[22] :

$$y_t = b_0 + b_1 x_{1t} + b_2 x_{2t} + b_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

اذا كانت المتغيرات y_t و x_{kt} غير مستقرة، ومتكاملة مثلا من الدرجة الأولى فيوجد اذن تكامل مشترك، كما في حالة وجود متغيرين فقط، فاذا كانت المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة يمكن تقدير البواقي باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$e_t = y_t - \hat{b}_0 - \hat{b}_1 x_{1t} - \cdots - \hat{b}_k x_{kt}$$

فاذا كانت البواقي مستقرة فسنقبل فرضية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

ولتحديد عدد علاقات التكامل المشترك[23] اقترح Johansen في سنة 1988م الاعتماد على القيم الذاتية للمصفوفة والتي يتم حسابها في مرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى : حساب البواقي u_t وv_t من خلال معادلتين وهما:

$$\Delta y_t = \widehat{A_0} + \widehat{A_1}\Delta y_{t-1} + \widehat{A_2}\Delta y_{t-2} + \cdots + \widehat{A_p}\Delta y_{1-p} + \mu_t$$

$$y_{t-1} = \widehat{A_0'} + \widehat{A_1'}\Delta y_{t-1} + \widehat{A_2'}\Delta y_{t-2} + \cdots + \widehat{A_p'}\Delta y_{t-p} + \upsilon_t$$

ومع $y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ y_{k,t} \end{bmatrix}$

حيث u_t وv_t هي مصفوفات البواقي للبعد (n،k) مع k عدد المتغيرات و n عدد المشاهدات.

[22] Regis Bourbonnais,Op.cit, p304-305.

[23] Regis Bourbonnais,Op.cit, p308-311.

المرحلة الثانية : حساب المصفوفات التي تسمح بحساب القيم الذاتية

حيث يتم حساب أربعة مصفوفات للتباين والتباين المشترك للبعد (k،k) انطلاقا من البواقي v_tوu_t:

$$\sum^{\wedge}_{uu} = \left(1/n\right)\sum_{t=1}^{n} u_t\, u_t'$$

$$\sum^{\wedge}_{vv} = \left(1/n\right)\sum_{t=1}^{n} v_t\, v_t'$$

$$\sum^{\wedge}_{uv} = \left(1/n\right)\sum_{t=1}^{n} u_t\, v_t'$$

$$\sum^{\wedge}_{vu} = \left(1/n\right)\sum_{t=1}^{n} v_t\, u_t'$$

ويتم حساب المصفوفة M ذات البعد (k،k) بالطريقة التالية :

$$M = \sum_{vv}^{-1}\sum_{vu}\sum_{uu}^{-1}\sum_{uv}$$

- **اختبار الأثر:**

انطلاقا من هذه القيم الذاتية يتم حساب احصائية الأثر: $\lambda_{trace} = -n\sum_{i=r+1}^{k} Ln(1 -$ $\lambda_i)$ ، مع n عدد المشاهدات و $i^{éme} = \lambda_i$ القيمة الذاتية للمصفوفة M وk عدد المتغيرات وr رتبة المصفوفة.

وقد اعتمد كل من Johansen و Juselius في سنة 1990م على الفرضيات البديلة، حيث يتم الحصول على الحالات الآتية :

- إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر $(r = 0)$أي الفرضية العديمة تساوي الصفر $H_0 : r = 0$ ضد الفرضية البديلة $H_1 : r > 0$، فاذا تم رفض الفرضية العديمة ننتقل الى الاختبار الموالي وذلك اذا كانتλ_{trace} اكبر من القيمة الذاتية للجدول وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر.

- أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد$(r = 1)$ أي الفرضية العديمة تساوي الصفر $H_0 : r = 1$ ضد الفرضية البديلة $H_1 : r > 1$ ، فاذا تم رفض الفرضية العديمة ننتقل الى الاختبار الموالي، وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي 1.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للاثنان $(r = 2)$ أي الفرضية العديمة تساوي الصفر $H_0 : r = 2$ ضد الفرضية البديلة $H_1 : r > 2$ ، فاذا تم رفض الفرضية العديمة ننتقل الى الاختبار الموالي، وهكذا.

اذا تم رفض الفرضيات العديمة، نقوم في النهاية باختبار الفرضية العديمة $H_0 : r = k - 1$ ضد $H_1 : r = k$، واذا تم رفض الفرضية العديمة فان رتبة المصفوفة تصبح $r = k$ و بالتالي لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك لأن كل المتغيرات (0) I، مع العلم أن برنامج Eviews مثلا يعطينا مباشرة كل المعلومات λ_{trace} المحسوبة بين 1 و k وكذلك القيم الذاتية.

- **اختبار الامكانية العظمى**

الاختبار الثاني المقترح من طرف جوهانسن يعتمد على الاحصائية التالية: $\lambda_{max} = -nLog(1 - \lambda_{r+1})$ و .... $r = 0,1,2$.

ويتم استخدام نفس خطوات الاختبار السابق بالاعتماد على الفرضيات البديلة، وفي حالة وجود تقارب ما بين نتائج كلا الاختبارين، نأخذ بنتيجة اختبار الأثر وذلك لقدرته العالية.

ويمكن تلخيص طريقة جوهانسن في الخطوات التالية:

- ✓ تحديد فترة التباطؤ p للنموذج من خلال معايير AIC أو SC.
- ✓ تقدير عدد علاقات التكامل المشترك.
- ✓ تحديد علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات على الآجال الطويلة.

المبحث الثالث: نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة

يتم في هذا المبحث دراسة النموذج الثاني المستخدم في هذه الدراسة ألا وهي نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية والتي تسمى كذلك نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة[24] من أقدم النظريات في تحديد أسعار الصرف، ويعتبرCassel (1918) أول من صاغ هذا المصطلح، ويوجد نوعين[25] من نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة، الصيغة المطلقة والتي يطلق عليها قانون السعر الواحد أي أن أسعار جميع السلع التجارية المتماثلة تتساوى في جميع الدول عند أسعار الصرف السائدة في ظل وجود حرية التجارة بين الدول وعدم وجود رسوم جمركية أو حصص استيراد أو تصدير أو ضرائب داخلية مفروضة على الواردات والصادرات وعدم وجود تكاليف النقل، وبالتالي يكون النموذج الاقتصادي كما يلي:

$$P_{\mathrm{i}} = \mathrm{SP_t}$$

حيث:

P_{i}: المتوسط المرجح لأسعار السلع التجارية بالعملة المحلية و S: سعر الصرف العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية و $\mathrm{P_t}$: المتوسط المرجح لأسعار السلع التجارية بالعملة الأجنبية

ان هذه الصيغة نادرا ما تتحقق وذلك لصعوبات الافتراضات التي تقوم عليها، لذا ننتقل الى الصيغة النسبية والتي تعتبر أكثر شمولا من الصيغة السابقة، حيث تعكس التغيرات في اسعار جميع السلع في المجتمع وليس فئة منها، كما لا تشترط تماثل السلع في البلدين، وبالتالي يكون النموذج الاقتصادي كما يلي:

$$S_{\mathrm{t}} = \mathrm{B_0} + \mathrm{B_1 ln}\left\{\frac{\mathrm{P_t^F}}{\mathrm{P_t^D}}\right\} + \varepsilon_{\mathrm{t}}$$

[24] M.Benbouziane & A.Benamar 2006« The Purchasing Power Parity in The Maghreb Countries : A Nonlinear Perspective » MPRA Paper No. 13853.

[25] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، مرجع سابق الذكر، ص847.

حيث:

S_t : اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف و B_0 : معلمة القاطع و B_1 : مرونة سعر الصرف للتغير في نسبة الأسعار الأجنبية للأسعار المحلية و P_t^F : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الخارج في الفترة t و P_t^D : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الداخل في الفترة t

واستخدمت طريقة نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة (GPPP) لأول مرة من طرف Hurn &Enders في سنة 1994 لتقييم مدى ملاءمة تشكيل اتحاد نقدي، واقترحا أنه يمكن أن يكون بلدين مؤهلين لانشاء عملة مشتركة اذا كانت متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية لكلا البلدين تتحرك معا، وبالتالي فان هذه النظرية[26] تقوم على أن أسعار الصرف الحقيقية الثنائية أو متعددة الأطراف يجب أن تكون متكاملة، كما انها صالحة حتى في وجود عدة دول، وتقوم الفكرة الأساسية لهذه النظرية على أن أسعار الصرف الحقيقية في اتحاد نقدي يجب أن تكون متكاملة في المدى الطويل، أي أن أسعار الصرف الحقيقية الثنائية أو المتعددة لبلدان في اتحاد نقدي يجب ان توجد بها على الأقل علاقة تكامل واحدة بين أسعار الصرف الحقيقية، وبالتالي فان نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة (GPPP) هي علاقة تكامل بين مجموعة من أسعار الصرف الحقيقية مما يدل على وجود اتجاهات مشتركة في أساسيات الاقتصاد الكلي، وبالتالي تلبية أحد الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلى، ولتقديرها يتم استخدام عادة سعر الصرف الحقيقي، كما تفترض أن أسعار الصرف الحقيقية هي غير مستقرة عموما، وهذا راجع لأن المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية مثل الدخل ومعدلات التبادل التجاري والاستهلاك الحكومي التي تحدد هذه الأسعار هي غير مستقرة وتسلك مسارات نمو مختلفة، اذن فالنظرية تعني أن البلدان المرشحة لتكوين منطقة عملة مثلى يجب أن يكون لها اتجاهات عشوائية مشتركة مما يعني أنها تتعرض لصدمات متماثلة، وبذلك تقترح نظرية منطقة النقد المثلى أن تكون أسعار الصرف الحقيقية داخل منطقة العملة متكاملة.

ولخص كل من Hurn&Enders المبادئ الأساسية للنظرية كما يلي[27]:

---

[26] W.Enders &S.Hurn « Commom Trend and Real Exchange Rates »p60.

[27] Beatrice Kalinda Mkenda 2001« Is East Africa an Optimum Currency Area?" Working Papers in Economics no 41, p34.

1. المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية الحقيقية التي تحدد أسعار الصرف الحقيقي تميل إلى أن تكون غير مستقرة، وبالتالي فان أسعار الصرف الحقيقية هي غير مستقرة.

2. وجود على الأقل علاقة تكامل واحدة بين أسعار الصرف الحقيقية.

المطلب الثاني: اختبار نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة

يتم اختبار نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة (GPPP) من خلال تطبيق اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة تكامل في أسعار الصرف للبلدان المقترحة انشاء منطقة العملة المثلى ونوضحها كما يلي:

$$rer_{12t} = b_0 + b_{13}rer_{13t} + b_{14}rer_{14t} + \cdots + b_{1m}rer_{1mt} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

rer_{1it} : هي أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد 1(العملة المشتركة التي يتم الربط بها) والبلد i (دول المنطقة المتكاملة) في الفترة t.

وb_0: هي معلمة القاطع و b_{1i} : هي معلمات التكامل المشترك و ε_t : هو المتغير العشوائي

وتستند كذلك طريقة G–PPP على تحديد فترة التباطؤ باستخدام VAR(p) :

$$rer_t = a_1 rer_{t-1} + \cdots + a_P rer_{t-p} + \varepsilon_t$$

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي (rer) للبلد i خلال الفترة t كما يلي:

$$rer_{\mathrm{i,t}} = \mathrm{ner}_{\mathrm{i,t}} \frac{\mathrm{cpi}_{\mathrm{base,t}}}{\mathrm{cpi}_{\mathrm{i,t}}}$$

وبادخال اللوغاريتم على المعادلة السابقة نحصل على ما يلي:

$$log(rer_{i,t}) = \log(ner_{i,t}) + \log(cpi_{base,t}) - \log(cpi_{i,t})$$

مع العلم أن:

$rer_{i,t}$ هو سعر الصرف الحقيقي للبلد i خلال الفترة t

$ner_{i,t}$ هو سعر الصرف الاسمي للبلد i خلال الفترة t

$cpi_{i,t}$ هو مؤشر أسعار الاستهلاك للبلد i خلال الفترة t

$cpi_{base,t}$ هو مؤشر أسعار الاستهلاك للعملة الأساسية خلال الفترة t

المبحث الرابع : نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي

يتألف هذا النموذج من عدة معادلات بحيث كل متغير فيه عبارة عن توليفة خطية لقيمه الماضية والقيم الماضية للمتغيرات الأخرى بالإضافة الى المتغير العشوائي، وبالتالي تعالج كل المتغيرات بصفة متماثلة مع ادخال فترة التباطؤ لكل منها في كل المعادلات مما يعطي للنموذج الطبيعة الحركية.

المطلب الأول: صياغة نموذج متجه الانحدار الذاتي

يتم استخدام هذا النموذج وفقا لما يلي[28]:

الفرع الأول : مثال تمهيدي

يكتب نموذج متجه الانحدار الذاتي لمتغيرين y_{1t} و y_{2t}، حيث كل متغير هو دالة لقيمه الماضية والقيم الماضية للمتغيرات الأخرى، مع فترة تباطؤ مثلا $p = 4$، كما يلي:

$$y_{1t} = a_1 + \sum_{i=1}^{4} b_{1i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{4} c_{1i}\, y_{2t-i} - d_1 y_{2t} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t} = a_2 + \sum_{i=1}^{4} b_{2i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{4} c_{2i}\, y_{2t-i} - d_2 y_{1t} + \varepsilon_{2t}$$

حيث تكون المتغيرات y_{1t} و y_{2t} مستقرة، والمتغيرات العشوائية ε_{1t} و ε_{2t} هي الصدمات والتي تمثل حد الخطأ الأبيض والذي يفترض فيه أن يكون تباينه ثابت وقيمه غير مرتبطة.

[28] Regis Bourbonnais, Op.cit, p274-275.

وفي الواقع يكون لy_{1t} تأثير فوري على y_{2t}، والعكس صحيح أي y_{2t} تأثير فوري على y_{1t}، فيصبح النموذج في الشكل المصفوفي كما يلي:

$$BY_t = A_0 + \sum_{i=1}^{4} A_i\, Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

مع:

$$B = \begin{bmatrix} 1 & d_1 \\ d_2 & 1 \end{bmatrix} \text{ و } Y_t = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} \text{ و } A_0 = \begin{bmatrix} a_1 \\ a_2 \end{bmatrix} \text{ و } \begin{bmatrix} b_{1i} & c_{1i} \\ b_{2i} & c_{2i} \end{bmatrix} \text{ و } \varepsilon = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

ويكتب النموذج في الشكل العادي كما يلي:

$$y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{4} a_{1i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{4} a_{1i}^2\, y_{2t-i} + \upsilon_{1t}$$
$$y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{4} a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{4} a_{2i}^2\, y_{2t-i} + \upsilon_{2t}$$

حيث أن الأخطاء العشوائية υ_{1t} وυ_{2t} هي دالة للصدمات ε_{1t} وε_{2t}، ومع العلم أن $\nu = B^{-1}\varepsilon$، نحصل على ما يلي:

$$\nu_{1t} = (\varepsilon_{1t} - d_1\varepsilon_{2t})/(1 - d_1 d_2)$$
$$\nu_{2t} = (\varepsilon_{2t} - d_2\varepsilon_{1t})/(1 - d_1 d_2)$$

ونثبت أن:

$$E(\nu_{1t}) = 0;\ E(\nu_{2t}) = 0\ ;\ E(\nu_{1t}\nu_{1t-i}) = 0\ ;\ E(\nu_{2t}\nu_{2t-i}) = 0$$

الوسط الحسابي للأخطاء يساوي الصفر وغير مرتبطة.

$$E(\nu_{1t}^2) = (\sigma_{\varepsilon 1}^2 + d_1^2\sigma_{\varepsilon 2}^2)/(1 - d_1 d_2)^2$$
$$E(\nu_{2t}^2) = (\sigma_{\varepsilon 2}^2 + d_2^2\sigma_{\varepsilon 1}^2)/(1 - d_1 d_2)^2$$

وتباين الأخطاء ثابت (مستقلة عن الزمن).

$$E(\nu_{1t}\nu_{2t}) = (d_2\sigma_{\varepsilon 2}^2 + d_1\sigma_{\varepsilon 1}^2)/(1 - d_1 d_2)^2$$

اذا كانت $d_1 = d_2 = 0$ فان المتغيرات y_{1t} و y_{2t} ليس لهما تأثير على بعضهم البعض، والأخطاء υ_{1t} وυ_{2t} غير مرتبطة.

الفرع الثاني: الصياغة العامة

يكتب نموذج متجه الانحدار الذاتي لعدة متغيرات (k متغير) وفترة تباطؤ (p) على الشكل المصفوفي التالي:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots + A_p Y_{t-p} + \nu_t$$

مع

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \cdot \\ Y_{k,t} \end{bmatrix} ; A_p = \begin{bmatrix} a_{1p}^1 & a_{1p}^2 & \cdots & a_{1p}^k \\ a_{2p}^1 & a_{2p}^2 & \cdots & a_{2p}^k \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ a_{kp}^1 & a_{kp}^2 & \dots & a_{kp}^k \end{bmatrix} ; A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^0 \\ \vdots \\ a_k^0 \end{bmatrix} ; \nu_t = \begin{bmatrix} \nu_{1t} \\ \nu_{2t} \\ \vdots \\ \nu_{kt} \end{bmatrix}$$

وأن: $\sum_\nu = E(\quad_t \quad_t')$ ومصفوفة التباين والتباين المشترك ذات البعد (k,k) غير معروفة.

ويمكن كتابة هذه الصياغة باستعمال فترة التباطؤ كالآتي:

$$A(D)Y_t = A_0 + \nu_t \text{ أو } \left(I - A_1 D - A_2 D^2 - \cdots - A_p D^p\right)\mathrm{Y_t} = \mathrm{A_0} + \mathrm{\nu_t}$$

ويعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي مستقر اذا تحققت الشروط الثلاث الآتية:

- $\mu \forall_t = E(Y_t)$
- $\infty > var(Y_t)$
- $\forall_t \Gamma_k = [(\mu - Y_{t+k})(\mu - Y_t)]\; E = cov(Y_{t+k}; Y_t)$

وفي حالة الانتقال[29] من بواقي قانونية لنموذج VAR إلى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا فيسمى بنموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) والذي يتميز عن VAR بما يلي[30]:

- ان نموذج SVAR هو نموذج لمعادلات آنية يتم تمييزه باستخدام قيود مشتقة من النظرية الاقتصادية على عكس نموذج VAR الذي لا يتقيد بالنظرية الاقتصادية.
- في نموذج SVAR يتم قياس الآثار قصيرة الأجل للصدمات بواسطة تقدير معاملات الانحدار الهيكلية قصيرة الأجل، ويهتم بترتيب المتغيرات المستخدمة حيث يجب مراعاة

[29] شيبـــي عبد الرحيم وآخرون "الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية"

[30] أمينة مغلاوي"الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الأردن والجزائر للفترة 1980–2009 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه"رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ص70.

هذا الترتيب آخذين بعين الاعتبار أن التغيرات في المتغيرات ذات الترتيب الأعلى سوف تسبب تغيرات متزامنة في المتغيرات ذات الترتيب الأدنى، بينما المتغيرات ذات الترتيب الأدنى سوف تتأثر في المتغيرات ذات الترتيب الأعلى ولكن بعد فترة ابطاء زمنية.

و يمكن كتابة نموذج VAR القانوني بشكل المختصر كما يلي[31]:

$$X_t = \sum_{i=1}^{m} A_i X_{t-i} + U_t$$

حيث أن: X_t : هو متجه المتغيرات الداخلية (يجب أن تكون المتغيرات مستقلة) و U_t : هو متجه البواقي القانونية غير المرتبطة ذاتيا و m: عدد فترات الإبطاء و A : مصفوفة تحتوي على معاملات الانحدار.

ومن أجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب تشكيل مصفوفة الإنتقال p التي تحقق العلاقة التالية: $_t = P.e_t$ ويتم تحديد معاملات مصفوفة الإنتقال عن طريق استعمال ثلاثة أنواع من القيود:

- ✓ قيود الاستقلالية الإحصائية (orthogonalisation) التي تترجم عدم ارتباط الصدمات الهيكلية و عددها $n.(n-1)/2$ مع العلم بأن n تمثل عدد متغيرات النموذج.
- ✓ قيود التسوية أو التوحيد (normalisation) التي عددها n و هي تتعلق في أغلب الأحيان بقطر (diagonal) المساواة التالية: $p.p' = \Omega$ حيث أن Ω هي مصفوفة التباين المشترك للبواقي القانونية.
- ✓ القيود الاقتصادية التي تترجم السلوكات الاقتصادية و عددها $n.(n-1)/2$.

ومن أجل تحديد معاملات مصفوفة الانتقال ينبغي[32]:

- ✓ كتابة المساواة $_t = p.e_t$ على النحو التالي: $A.u_t = B.e_t$ حيث أن: $p = B.A^{-1}$
- ✓ تثبيت بعض العناصر غير القطرية للمصفوفتين A و B بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية، كأن نفترض بأن أحد البواقي لا يؤثر في الآخر في خضم نفس السنة (أي أن

[31] شيبي عبد الرحيم وآخرون، مرجع سابق الذكر.

[32] شيبي عبد الرحيم وآخرون، مرجع سابق الذكر.

هذا العنصر سيأخذ قيمة 0)، أو العكس بافتراض وجود تأثير و هنا يجب قياس هذا التأثير لأجل إعطاء قيمة للعنصر α_{ij} (قيود اقتصادية).

- ✓ تثبيت العناصر القطرية بإعطائها قيمة 1 (قيود التوحيد).
- ✓ نستعمل استقلالية البواقي الهيكلية من أجل القيام بإنحدارات بمتغيرات مساعدة (instrumentals variables) وهذا ما سيسمح لنا بتحديد العناصر المتبقية βوγ .

المطلب الثاني : تقدير معلمات نموذج متجه الانحدار الذاتي

يمكن تقدير معلمات نموذج متجه الانحدار الذاتي الا اذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة، حيث بعد دراسة استقرارية السلاسل يمكن أن نجدها مستقرة بعد اخذ الفروق اذا كانت من نوع DS، أو يمكن اضافة مركبة الاتجاه العام الى النموذج في حالة وجود اتجاه محدد.

الفرع الأول : طريقة التقدير

يمكن تقدير كل معادلة من معادلات نموذج متجه الانحدار الذاتي بفترة تباطؤ (p) بطريقة المربعات الصغرى، أو بطريقة المعقولية العظمى كالتالي:

$$Y_t = \widehat{A_0} + \widehat{A_1}Y_{t-1} + \widehat{A_2}Y_{t-2} + \cdots + \widehat{A_p}Y_{t-p} + e$$

حيث e البعد (1،k) لبواقي التقدير e_{1t} و e_{2t} و...و e_{kt}

الفرع الثاني : تحديد عدد فترات التباطؤ

لتحديد فترة التباطؤ للنموذج والتي تكون من 0 الى h (حيث تكون h عدد فترات التباطؤ الأقصى المقبولة من طرف النظرية الاقتصادية أو المعطيات المتاحة) نستعمل مثلا معيار AIC و SC واللذان يحسبان كما يلي:

$$AIC(p) = Ln[det|\sum e|] + \frac{2k^2p}{n}$$

$$SC(p) = Ln[det|\sum e|] + \frac{k^2pLn(n)}{n}$$

حيث: k تمثل عدد المتغيرات في النموذج وn عدد المشاهدات وpعدد فترات التباطؤ و$\sum e$ مصفوفة التباين والتباين المشترك لبواقي النموذج.

الفرع الثالث : مراحل نموذج متجه الانحدار الذاتي

يسمح نموذج متجه الانحدار الذاتي بتحليل آثار السياسة الاقتصادية وذلك من خلال دراسة الصدمات العشوائية وتحليل التباين.

أولا: تحليل الصدمات

يقوم تحليل الصدمات على قياس أثر مختلف الصدمات على متغيرات الدراسة أو النموذج، وكيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لهذه الصدمات مع مرور الزمن، وذلك من خلال دوال الاستجابة التي تقوم على فرضية استقلالية البواقي عن بعضها البعض، أما في حالة الفرضية البديلة أي وجود ارتباط ذاتي بين البواقي فهذا يؤدي الى عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات، ويمكن تقدير علاقة الارتباط بالصيغة التالية:

$$p_{e_1 e_2} = \frac{cov(e_1, e_2)}{\sigma_{e1} * \sigma_{e2}}$$

حيث أن اثر الصدمات تتلاشى مع مرور الزمن، وهذا ما يميز نموذج متجه الانحدار الذاتي المستقر.

ثانيا: تحليل التباين

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ الى حساب الصدمات ومعرفة مدى مساهمتها في تباين الخطأ، وبالتالي معرفة مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والذي يؤدي الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يؤدي الى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى في النموذج.

خلاصة:

تعتبر السلاسل الزمنية من بين أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية، وهي نوعان مستقرة وغير مستقرة، وباعتبار أن معظم السلاسل الزمنية في الواقع لا تتوافر فيها صفة الاستقرارية، تم استعراض أهم الأدوات التي تستخدم في تحديد طبيعة السلاسل الزمنية واختبار استقراريتها لتجنب الانحدار الزائف، وبهذا تم التقديم للنماذج المستخدمة في هذه الدراسة ألا وهي تقنية التكامل المشترك التي تهدف لدراسة امكانية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي و تتطلب تحديد فترة التباطؤ p للنموذج من خلال مثلا معايير AIC أو SC وتقدير عدد علاقات التكامل المشترك، وكذا تحديد علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات على الآجال الطويلة، ونظرية تعادل القوى الشرائية المعممة والتي تتم من خلال تطبيق اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة تكامل في أسعار الصرف بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تسعى الى تشكيل منطقة العملة المثلى، ونموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي الذي يهدف الى معرفة ما إذا كانت البلدان تشترك في التماثل من الصدمات الاقتصادية وبالتالي معرفة قدرة هذه الدول على تشكيل منطقة عملة مثلى فيما بينهم، كما سنراه في الفصلين المواليين.

تمهيد :

يهدف هذا الفصل إلى قياس امكانية قيام التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وهي السعودية والكويت والبحرين الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان، ولذا نقوم بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التالية وهي الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية وسعر الصرف الاسمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لهذه الدول باستخدام طرق قياسية تعتمد على إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن، منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربي سنة 1981م إلى غاية سنة 2012م، ولذلك تم تقسيمه الى أربعة مباحث، المبحث الأول نوضح فيه أسباب اختيار نموذج الدراسة ألا وهو نموذج التكامل المشترك، والمبحث الثاني نشرح متغيرات الدراسة وكذا مصادرها، أما المبحث الثالث فندرس فيه استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة والتي تعتبر من متطلبات هذا النموذج والتي يشترط فيها أن تكون مستقرة من نفس الدرجة، والمبحث الرابع والأخير والذي يشمل على اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن وبالتالي معرفة عدد علاقات التكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

المبحث الأول : توضيح اسباب اختيار نموذج التكامل المشترك

يعتبر التكامل المشترك من بين أهم النماذج المستخدمة من طرف معظم الدراسات التي تقوم بتقدير العلاقة بين عدة متغيرات على الآجال الطويلة لدراسة امكانية التكامل الاقتصادي ما بين مجموعة من الدول.

وبناءا على ذلك سنقوم باستعمال نفس النموذج في دراستنا ألا وهي امكانية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الدراسات من بينها: دراسة Ali F. Darrat & Fatima S. Al-Shamsi في سنة 2005 ودراسة Basnet& Sharma في سنة 2010 ودراسة Assandé Adoma &ALL في سنة 2010 ودراسة Ramon A. Castillo Ponce& Ramon De Jesus Ramirez Acosta في سنة 2008م بالاضافة الى دراسة Ali F. Darrat & Anita Pennathur في سنة 2002م والتي نعرضها في الجدول التالي:

الجدول 17 : ملخص عن أهم الدراسات المستعملة نموذج التكامل المشترك

المؤلفين	الدول	الفترة	المتغيرات	أهم النتائج
Ali F. Darrat & Fatima S. Al-Shamsi	مجلس التعاون الخليجي	2011-1970	الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والمجاميع النقدية وأسعار الصرف والقاعدة النقدية	وجود علاقة قوية على المدى الطويل تربط بين اقتصادياتها الكلية، ورغم ذلك نلاحظ غياب تكتل اقتصادي فعال.
Basnet& Sharma	أمريكا اللاتينية: الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا	2008-1960	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتجارة البينية والاستثمار الخاص والاستهلاك	وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين متغيرات الدراسة، وأن التكامل بين هذه الدول هو مجدي اقتصاديا.
Ramon A. Castillo Ponce	أمريكا اللاتينية : كندا والمكسيك والولايات المتحدة	2006-1980	الناتج المحلي الاجمالي وتزامن الدورات الاقتصادية	وجود درجة كبيرة من الترابط الاقتصادي بين هذه الدول، وكذا تزامن الدورات خلال الفترة 1980و1993 أي قبل توقيع على اتفاقية NAFTA
Assandé Adoma &ALL	أكبر ثمانية اقتصاديات افريقية	2005-1976	الناتج المحلي الحقيقي و الأسعار و الاستهلاك الخاص والحكومي والاستثمار و التجارة البينية	وجود اتجاهات مشتركة في المدى الطويل وبالتالي توفر عامل حاسم لنجاح التكامل في أفريقيا بقيادة هذه البلدان
Ali F. Darrat & Anita Pennathur	دول المغرب العربي: الجزائر والمغرب وتونس	1998-1969	الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود M1 والقاعدة النقدية	وجود علاقة قوية طويلة الأجل تربط بين اقتصاديات هذه الدول وأسواقها المالية وكذا سياساتها النقدية، الا أن مسار التكامل فيما بينهم بقي معطلا

المصدر: من اعداد الباحثة

المبحث الثاني : متغيرات الدراسة ومصادرها

نتطرق في هذا المبحث الى دراسة الجوانب المنهجية للدراسة القياسية المستخدمة، ابتداءا من التعريف بمتغيرات الدراسة وتقديم وصف عام لها وكذا تحديد مصادرها.

المطلب الأول : متغيرات الدراسة

انطلاقا بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة التي تناولت امكانية وجدوى التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول والتي سبق ذكرها، تم استخدام أربعة متغيرات.

الفرع الأول : التعريف بمتغيرات الدراسة

يشمل نموذج الدراسة على المتغيرات التالية :

الناتج المحلي الاجمالي : وهو عبارة عن القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويرمز له ب GDP.

التجارة البينية : وهي حجم الصادرات من سلع وخدمات لبلد ما الى الدول الأعضاء في مجلس التعاون اضافة الى الواردات من سلع وخدمات لبلد ما من الدول الأعضاء في مجلس التعاون، ويرمز لها ب INTR.

سعر الصرف الاسمي : وهو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، ويرمز له بـNER.

الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد : هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10% أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، ويرمز له ب IFDI

الفرع الثاني : وصف متغيرات الدراسة

توضح الجداول الموالية نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج خلال فترة الدراسة (1981-2012):

الجدول 18 : وصف متغير الناتج المحلي الاجمالي

	BGDP	KGDP	OGDP	QGDP	SGDP	UGDP
المتوسط	9532.500	54142.66	23181.94	35933.78	219291.3	121837.5
الوسيط	6143.000	28656.50	14681.50	9657.000	159350.0	74622.50
أعلى قيمة	29677.00	208948.0	78876.00	197092.0	627503.0	386391.0
أدنى قيمة	3052.000	11010.00	7259.000	5053.000	85696.00	33944.00
الانحراف المعياري	7728.325	52157.06	19858.38	51544.45	143941.3	105225.4
معاملSkewness	1.350147	1.612597	1.528708	1.911037	1.398623	1.260991
معاملKurtosis	3.565855	4.527722	4.213889	5.596747	3.945457	3.241278
احصائية Jarque-Bera	10.14904	16.98108	14.42843	28.46845	11.62464	8.558150

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

يبين الجدول أعلاه بعض الاحصائيات الوصفية المتعلقة بمتغير الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس حيث نلاحظ أن السعودية لها أعلى قيمة تليها الامارات والكويت، اما بالنسبة لأدنى قيمة فكانت للبحرين تليها عمان وقطر، وان معامل Skewness لكل الدول يختلف عن الصفر مما يدل على وجود توزيع غير متناظر، وأظهرت احصائية Jarque-Bera أن متغير الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس لا يتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول 19 : وصف متغير التجارة البينية

	BINTR	KINTR	OINTR	QINTR	SFDI	UINTR
المتوسط	2681.117	1374.901	3654.067	4185.905	7.06E+09	5738.108
الوسيط	2193.036	1000.926	2474.021	312.2800	1.17E+09	2728.670
أعلى قيمة	7034.078	4940.314	14898.96	30335.42	3.95E+10	25255.86
أدنى قيمة	1375.124	14.84800	394.7000	36.69000	-1.88E+09	952.7730
الانحراف المعياري	1387.253	1208.675	3634.769	7956.789	1.15E+10	6780.653
معاملSkewness	1.656603	1.467725	1.731083	2.152137	1.548809	1.588482
معاملKurtosis	5.066485	4.380738	5.160256	6.623745	4.319359	4.277805
احصائية Jarque-Bera	20.33026	14.03107	22.20440	42.21108	15.11460	15.63451

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

يظهر الجدول أعلاه بعض الاحصائيات الوصفية المتعلقة بمتغير التجارة البينية لدول المجلس حيث نلاحظ أن السعودية لها أعلى قيمة تليها قطر والإمارات، اما بالنسبة لأدنى قيمة فكانت لقطر وعمان، وان معامل Skewness لكل الدول يختلف عن الصفر مما يدل على وجود توزيع غير متناظر، وأن سلسلة التجارة البينية لا تتبع التوزيع الطبيعي وذلك وفقا لإحصائية Jarque-Bera.

الجدول 20 : وصف متغير سعر الصرف الاسمي

	BNER	KNER	ONER	QNER	SNER	UNER
المتوسط	105.9538	84.17946	107.3841	97.80563	104.7456	98.94094
الوسيط	102.2450	54.54194	100.7700	96.10500	99.50000	97.33500
أعلى قيمة	138.0600	317.3719	157.3000	117.7100	140.4100	124.1400
أدنى قيمة	90.96000	29.43524	91.22000	79.41000	90.35000	85.03000
الانحراف المعياري	11.76900	71.80213	17.22995	10.37239	14.68757	10.42621
معاملSkewness	1.111099	1.914751	1.727575	0.219346	1.254500	0.700146
معاملKurtosis	3.631059	5.920089	5.006783	2.220812	3.471510	2.693721
احصائية Jarque-Bera	7.115202	30.92266	21.28699	1.066113	8.689873	2.739496

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

يبين الجدول أعلاه بعض الاحصائيات الوصفية المتعلقة بمتغير الناتج المحلي السعر الصرف الاسمي لدول المجلس حيث نلاحظ أن الكويت لها أعلى قيمة تليها عمان والسعودية والبحرين والامارات وقطر، اما بالنسبة لأدنى قيمة فكانت للكويت، وان معامل Skewness يختلف عن الصفر مما يدل على وجود توزيع غير متناظر، وأظهرت احصائية Jarque-Bera بالنسبة للبحرين والكويت وعمان والسعودية بان سعر الصرف الاسمي لا يتبع التوزيع الطبيعي، في حين لكل من سعر الصرف الاسمي لقطر والامارات فيتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول 21 : وصف متغير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد

	BFDI	KFDI	OFDI	QFDI	SFDI	UFDI
المتوسط	5.33E+08	88960054	4.84E+08	1.01E+09	7.06E+09	2.95E+09
الوسيط	2.40E+08	10251058	1.24E+08	1.23E+08	1.17E+09	2.11E+08
أعلى قيمة	2.91E+09	1.11E+09	3.33E+09	8.12E+09	3.95E+10	1.42E+10
أدنى قيمة	-2.75E+08	-1.12E+08	5201560.	-86758242	-1.88E+09	-9.85E+08
الانحراف المعياري	7.13E+08	2.20E+08	8.39E+08	1.91E+09	1.15E+10	4.78E+09
معاملSkewness	1.716565	3.445103	2.256890	2.260291	1.548809	1.300363
معاملKurtosis	5.622484	16.05005	7.239965	7.610166	4.319359	3.145556
احصائية Jarque-Bera	24.88507	290.3718	51.13534	55.58572	15.11460	9.046618

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

يبين الجدول أعلاه بعض الاحصائيات الوصفية المتعلقة بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدول المجلس حيث نلاحظ أن السعودية لها أعلى قيمة تليها الامارات وقطر، اما بالنسبة لأدنى قيمة فكانت للسعودية تليها الامارات والبحرين، وان معامل Skewness لكل الدول يختلف عن الصفر مما يدل على وجود توزيع غير متناظر، وأظهرت احصائية Jarque-Bera أن متغير الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس لا يتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني : مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على بيانات DATASTREAM للحصول على متغيرات التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الاسمي، أما فيما يخص متغير الناتج المحلي الاجمالي فقد استخرج من قاعدة بيانات CHELEM.

مع العلم أن كل البيانات هي سنوية وبالمليون دولار أمريكي وبالأسعار الجارية، ونقوم باجراء هذه الدراسة خلال الفترة 1981 الى 2012، وقد تم اختيار هذه الفترة بسبب نشأة مجلس التعاون الخليج العربي التي كانت في سنة 1981م والذي يعمل على تحقيق خطوات التكامل الاقتصادي منذ تلك السنة وحتى الآن وباستخدام برنامج Eviews 6.

المبحث الثالث : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

سوف ندرس في هذا المبحث استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في نموذج الدراسة وذلك لتفادي الانحدار الزائف.

المطلب الأول: التمثيلات البيانية لمتغيرات الدراسة عند المستوى

يفضل قبل القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية تمثيلها بيانيا لاختبار وجود اتجاه عام في هذه السلاسل، باعتبارها بيانات سنوية بغض النظر عن جميع التقلبات الأخرى، ويتضح من خلال الأشكال الآتية أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى وذلك لاحتوائها على اتجاه عام نحو الزيادة في بعض المتغيرات ونحو النقصان في متغيرات أخرى، وهو ما توضحه الأشكال التالية:

الشكل 39 : التمثيل البياني للناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس

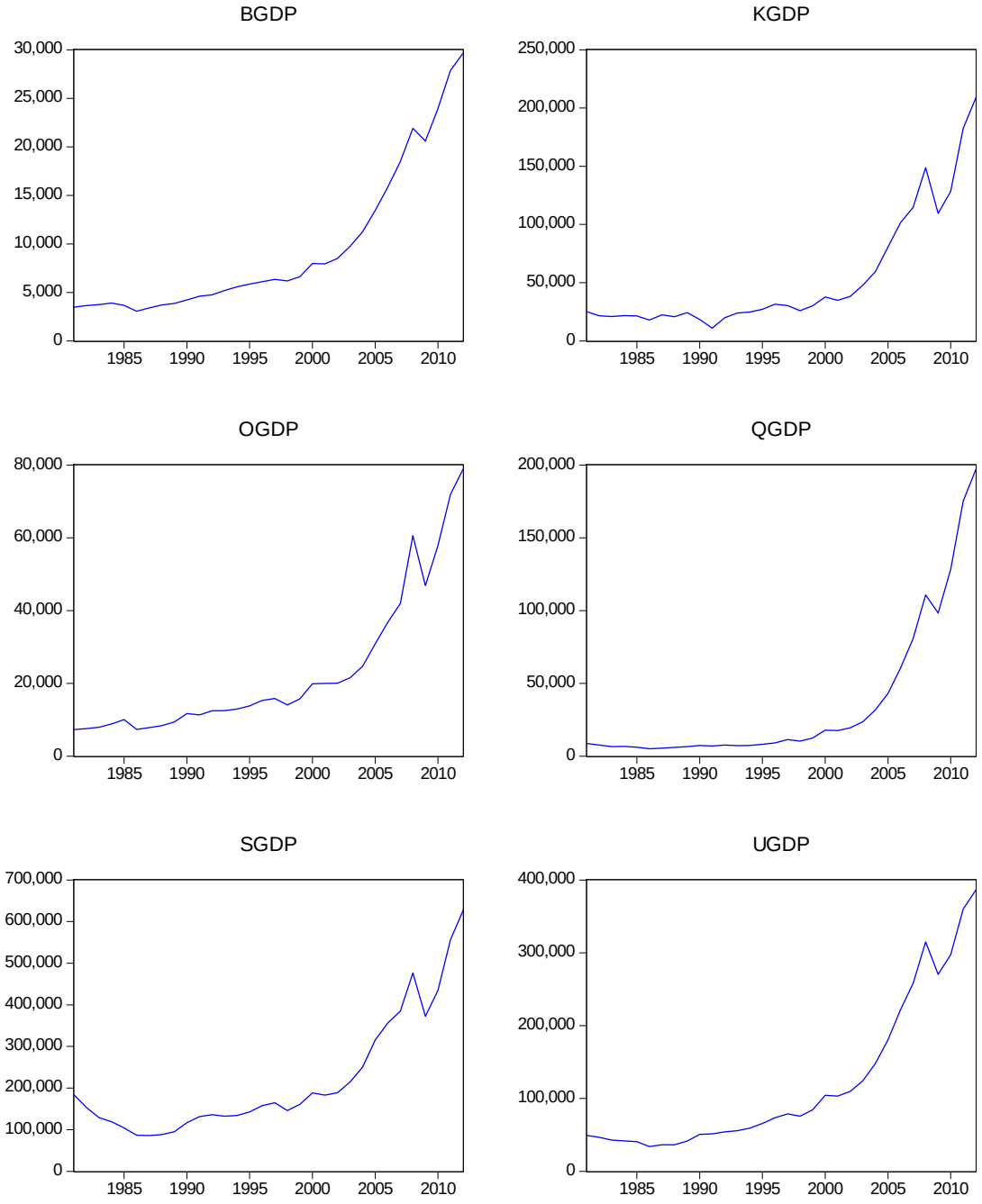

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

الشكل 40 : التمثيل البياني للتجارة البينية لدول المجلس

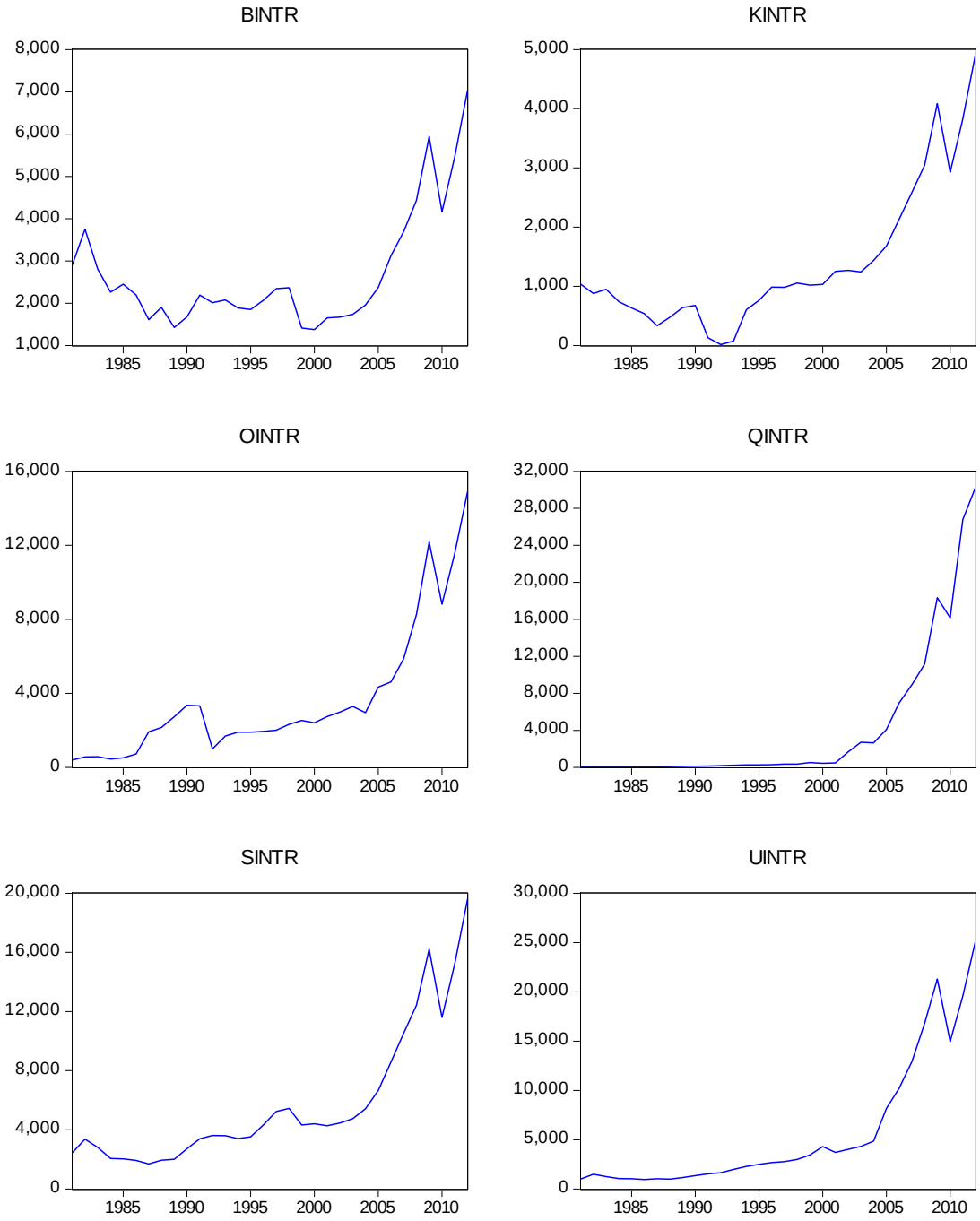

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

الشكل 41 : التمثيل البياني لسعر الصرف الاسمي لدول المجلس

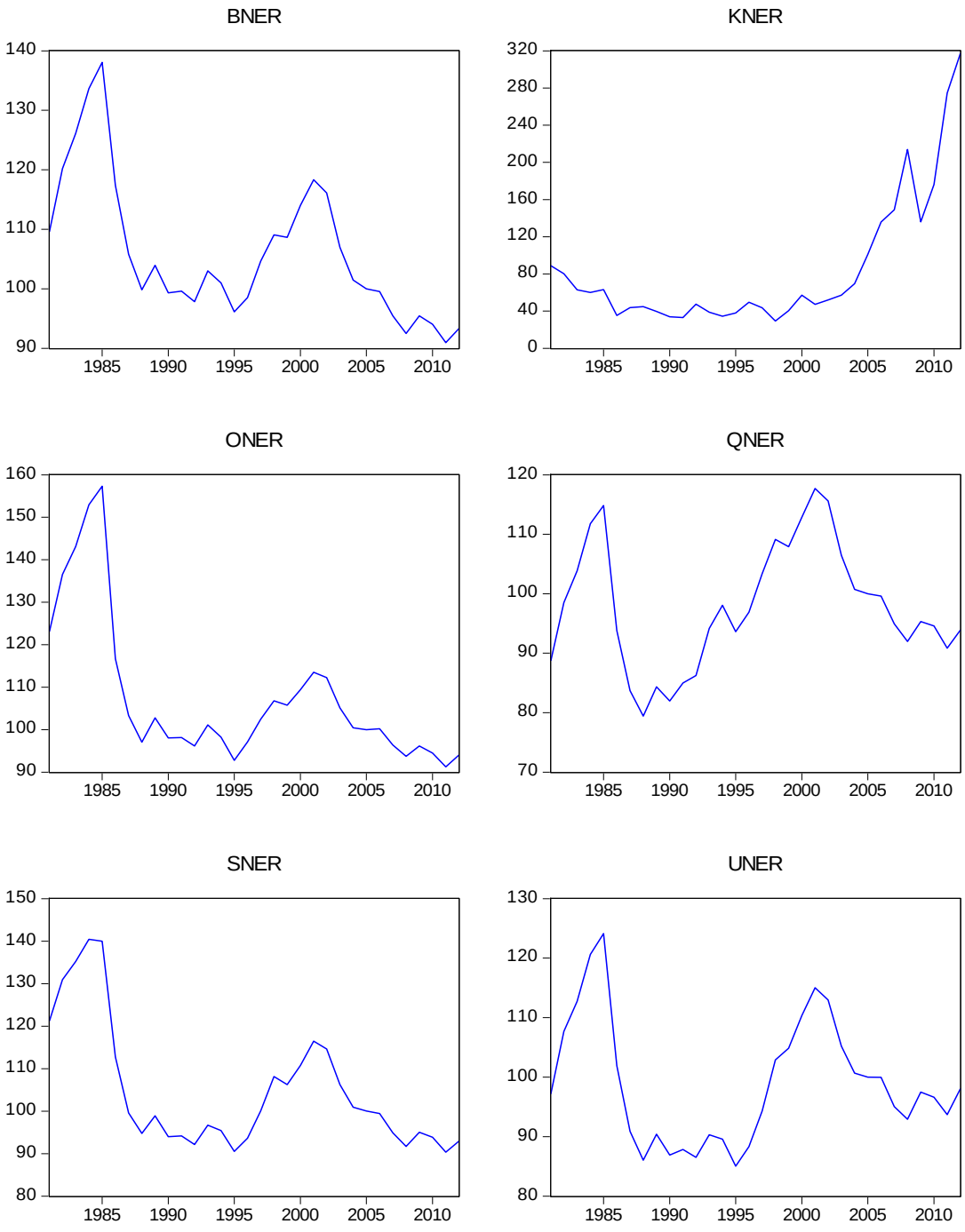

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

الشكل 42 : التمثيل البياني للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدول المجلس

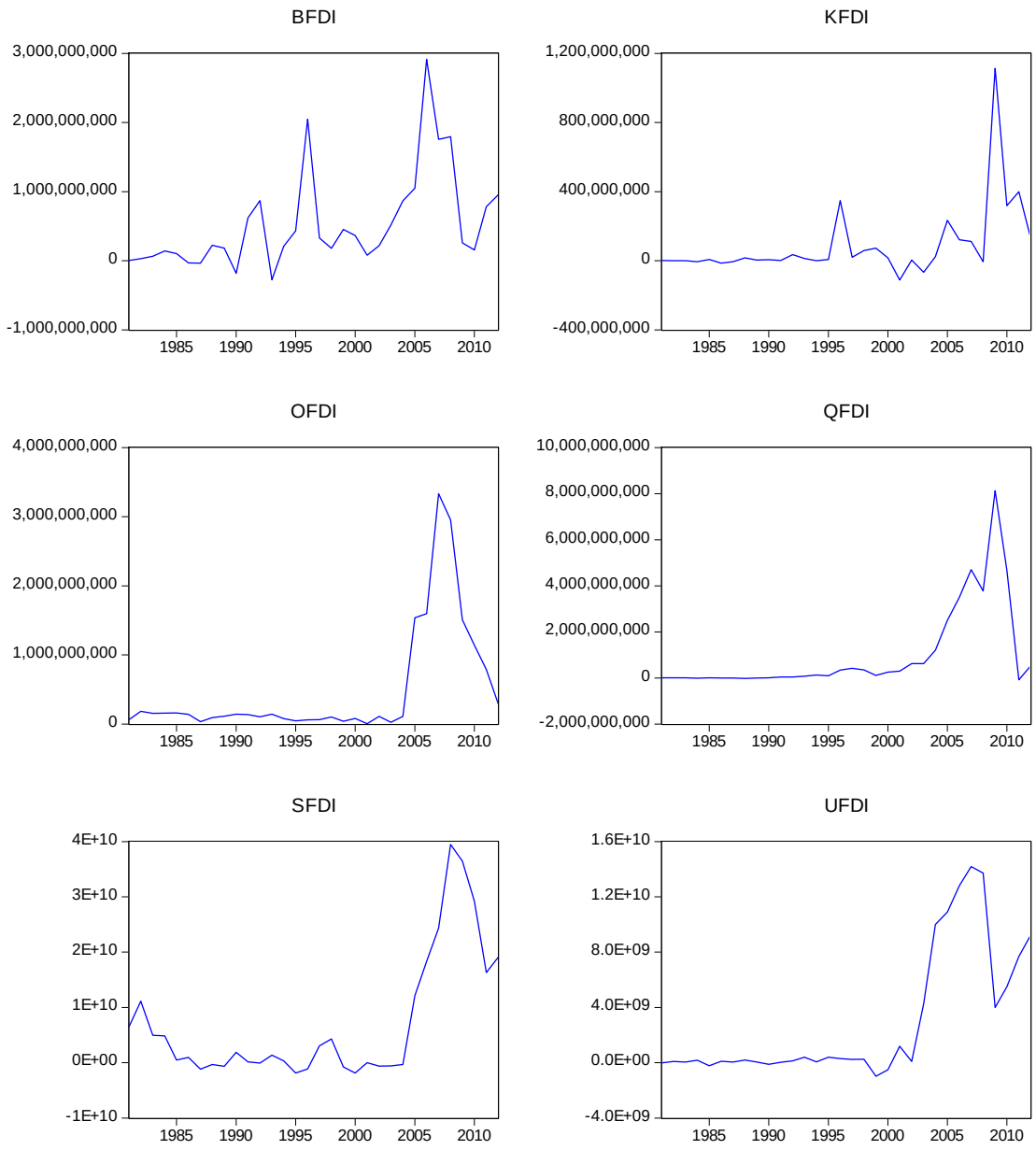

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

المطلب الثاني: اختبارات جذر الوحدة

تهدف هذه الاختبارات الى التأكد من وجود جذر الوحدة بمعنى عدم استقرار السلاسل الزمنية أو غياب جذر الوحدة أي استقرارها لكل من الناتج المحلي الاجمالي والتجارة البينية وسعر

الصرف الاسمي والاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1981-2012، وكذا تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى، ولتحقيق هذا الهدف نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع ADF، وتوضح الجداول التالية النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول 22 : اختبار ديكي فولر الموسع ADF للناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس

		المستوى						الفرق الأول					
		الحد الثابت والاتجاه العام			الحد الثابت		بدونهما	الحد الثابت والاتجاه العام			الحد الثابت		بدونهما
		الجذر الأحادي	الاتجاه الزمني	الثابت	الجذر الأحادي	الثابت	الجذر الأحادي	الجذر الأحادي	الاتجاه الزمني	الثابت	الجذر الأحادي	الثابت	الجذر الأحادي
SGDP	Tالمحسوبة	0,49-	2,34	1,73-	2,31	0,91-	2,99	6,08-	1,13	1,81-	4,56-	1,80	4,05-
	الاحتمال	0,97	0,02	0,09	0,99	0,36	0,99	0,0001	0,43	0,08	0,001	0,08	0,0002
UGDP	Tالمحسوبة	0,13-	1,87	1,34-	2,82	0,08-	4,39	5,91-	1,21	1,51-	4,30-	2,18	3,49-
	الاحتمال	0,99	0,07	0,18	1,00	0,92	1,00	0,0002	0,34	0,14	0,002	0,03	0,001
KGDP	Tالمحسوبة	0,19	1,55	1,26-	2,33	0,23-	3,30	5,10-	1,33	1,89-	4,52-	1,80	4,00-
	الاحتمال	0,99	0,13	0,21	0,99	0,81	0,99	0,001	0,26	0,06	0,001	0,08	0,0002
QGDP	Tالمحسوبة	4,13	1,52	4,02-	4,01	3,66-	5,73	3,84-	0,23	0,06	4,97-	1,27	5,12-
	الاحتمال	1,00	0,15	0,001	1,00	0,002	1,00	0,01	0,81	0,94	0,01	0,22	0,01
OGDP	Tالمحسوبة	1,99	0,71	1,45-	4,21	1,34-	4,74	7,66-	1,25	1,45-	5,99-	2,42	0,28
	الاحتمال	1,00	0,48	0,15	1,00	0,19	1,00	0,00	0,31	0,15	0,00	0,02	0,76
BGDP	Tالمحسوبة	1,06	1,48	1,45-	4,57	0,67-	6,71	5,70-	1,82	1,90-	0,21-	1,01	5,08-
	الاحتمال	0,99	0,14	0,15	1,00	0,50	1,00	0,0003	0,07	0,06	0,92	0,32	0,03

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

مع العلم أن: SGDP هو الناتج المحلي الاجمالي للسعودية وUGDP هو الناتج المحلي الاجمالي للامارات العربية المتحدة وKGDP هو الناتج المحلي الاجمالي للكويت وQGDP هو الناتج المحلي الاجمالي وOGDP هو الناتج المحلي الاجمالي لعمان وBGDP هو الناتج المحلي الاجمالي للبحرين.

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه ما يلي:

بالنسبة **للناتج المحلي الاجمالي للسعودية** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,02 أصغر من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية العديمة معناه $b \neq 0$ لذا فنحن في الجهة اليسرى، لذا نقوم باختبار فرضية العدم $\emptyset_1 = 1$ ونلاحظ ان قيمة t المحسوبة – 0,49 اقل من t الجدولية –3,52 **(حيث نقارن بالقيم المطلقة)** بالاضافة الى أن قيمة الاحتمال 0,97 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,4 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة $b = 0$ لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا ان قيمة t المحسوبة للحد الثابت 1,80 أصغر من t الجدولية –2,96 بالاضافة الى أن قيمة الاحتمال 0,08 اكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة $c = 0$، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة ونختبر فرضية العدم : $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة –4,05 أكبر من t الجدولية –1,95 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$ والتي تدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة الناتج المحلي الاجمالي للسعودية متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

أما بالنسبة **للناتج المحلي الاجمالي للامارات العربية المتحدة** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,07 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,92 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتبين أن قيمة الاحتمال 1,00 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول فرضية العدم وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك

باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,34 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,03 أصغر من 0,05 معناه نقبل الفرضية البديلة، ثم نختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة −4,30 أكبر من t الجدولية −2,96 وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة الناتج المحلي الاجمالي للامارات العربية المتحدة متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

وفيما يخص **الناتج المحلي الاجمالي للكويت** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,13 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,81 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني لاختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتبين أن قيمة الاحتمال 0,99 أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية العدم وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق،** وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,26 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,08 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة لاختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$، وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة −4,00 أكبر من t الجدولية −1,95 وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة الناتج المحلي الاجمالي للكويت متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

أما فيما يخص **الناتج المحلي الاجمالي لقطر** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,07 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,0023 اصغر من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة $c \neq 0$ لذا نقوم باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتبين أن قيمة الاحتمال 1,00 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول فرضية العدم وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,81 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,22 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة، ثم ننتقل لتقدير النموذج دون اتجاه زمني وحد ثابت لنختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة –5,12 أكبر من t الجدولية –1,95 أو قيمة الاحتمال 0,01 أصغر من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة الناتج المحلي الاجمالي لقطر متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

أما بالنسبة **للناتج المحلي الاجمالي لعمان** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,48 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,19 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتبين أن قيمة الاحتمال 1,00 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول فرضية العدم وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,31 أكبر من 0,05

وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,03 أصغر من 0,05 معناه نقبل الفرضية البديلة، ثم نختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة 5,99- أكبر من t الجدولية 2,96- كما أن قيمة الاحتمال0,00 أصغر من 0,05 معناه نرفض الفرضية العديمة وبالتالي نقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة الناتج المحلي الاجمالي لعمان متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

أما بالنسبة **للناتج المحلي الاجمالي للبحرين** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,14 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,50 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتبين أن قيمة الاحتمال 1,00 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول فرضية العدم وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق،** وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,07 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,32 أكغر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة، ثم ننتقل الى الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة 5,08- أكبر من t الجدولية 1,95- وقيمة الاحتمال 0,03 اصغر من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة الناتج المحلي الاجمالي للبحرين متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

الجدول 23 : اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية للتجارة البينية لدول المجلس

		المستوى						الفرق الأول					
		الحد الثابت والاتجاه العام			الحد الثابت		بدونهما	الحد الثابت والاتجاه العام			الحد الثابت		بدونهما
		الجذر الأحادي	الاتجاه الزمني	الثابت	الجذر الأحادي	الثابت	الجذر الأحادي	الجذر الأحادي	الاتجاه الزمني	الثابت	الجذر الأحادي	الثابت	الجذر الأحادي
SINTR	tالمحسوبة	0,28-	1,48	0,97-	1,63	0,16-	2,59	6,30-	1,72	1,41-	5,19-	1,84	1,65-
	الاحتمال	0,98	0,14	0,33	0,99	0,87	0,99	0,0001	0,11	0,16	0,0002	0,07	0,08
UINTR	tالمحسوبة	1,80	0,28	1,05-	3,15	1,35-	3,50	4,41-	1,37	1,47-	0,11	0,93	1,72-
	الاحتمال	1,00	0,77	0,30	1,00	0,19	0,99	0,008	0,28	0,15	0,96	0,36	0,06
KINTR	tالمحسوبة	0,58-	2,09	1,45-	1,53	0,15-	2,28	5,24-	1,57	2,28-	5,24-	1,71	4,82-
	الاحتمال	0,97	0,4	0,15	0,99	0,87	0,99	0,001	0,14	0,03	0,002	0,09	0,00
QINTR	tالمحسوبة	0,93-	1,91	1,57-	0,30	0,61	0,81	0,80-	2,72	1,84-	1,22-	1,21	2,40-
	الاحتمال	0,98	0,07	0,13	0,97	0,54	0,88	0,95	0,4	0,08	0,64	0,24	0,04
OINTR	tالمحسوبة	0,19-	1,31	0,75-	1,38	0,26	2,39	4,88-	1,56	1,12-	5,55-	1,95	4,97-
	الاحتمال	0,99	0,19	0,45	0,99	0,78	0,99	0,002	0,16	0,27	0,001	0,06	0,00
BINTR	tالمحسوبة	0,45-	1,17	0,79-	0,51	0,04-	1,17	5,69-	1,59	2,70-	5,57-	0,90	5,51-
	الاحتمال	0,98	0,38	0,43	0,98	0,96	0,93	0,004	0,14	0,01	0,001	0,37	0,00

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

مع العلم أن: SINTR هي التجارة البينية للسعودية وUINTR هي التجارة البينية للامارات العربية المتحدة وKINTRهي التجارة البينية للكويت و QINTRهي التجارة البينية لقطر وOINTR هي التجارة البينية لعمان وBINTR هي التجارة البينية للبحرين.

بالنسبة **للتجارة البينية للسعودية** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,14 اكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة $b = 0$، وننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة t المحسوبة للحد الثابت −0,16 اقل من t الجدولية −2,96، كما أن قيمة الاحتمال 0,87 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني، ونقوم باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتبين أن قيمة الاحتمال 0,99 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول الفرضية العديمة وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **عدم استقرار السلسلة الزمنية للتجارة البينية للسعودية عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,11 أكبر من 0,05 وبالتالي ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا ان قيمة t المحسوبة للحد الثابت 1,84 أصغر من t الجدولية −2,96 بالاضافة الى أن قيمة الاحتمال 0,07 اكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة ونختبر فرضية العدم : $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة −1,65 أكبر من t الجدولية −1,60 عند مستوى 10% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: $\emptyset < 1$ والتي تدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة التجارة البينية للسعودية متكاملة من الدرجة الأولى(1)I**.

أما بالنسبة **للتجارة البينية للامارات العربية المتحدة** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,77 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، وننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,19 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$، وتبين قيمة الاحتمال 0,99 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول فرضية العدم وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS**،

وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,28 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,36 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة، وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة 1,72- أكبر من t الجدولية 1,60- عند المستوى 10% وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة التجارة البينية للامارات العربية المتحدة متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

وفيما يخص **التجارة البينية للكويت** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,4 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,87 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني، وتبين قيمة الاحتمال 0,99 أكبر من 0,05 مما تدل على وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق،** وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,14 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,09 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة، وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة 4,82- أكبر من t الجدولية 1,95- وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة التجارة البينية للكويت متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

أما بالنسبة **للتجارة البينية لقطر** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,07 اكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة $b = 0$، وننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,54 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني، ونقوم باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتبين أن قيمة الاحتمال 0,88 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول الفرضية العديمة وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **عدم استقرار السلسلة الزمنية للتجارة البينية لقطر عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,4 أكبر من 0,05 وبالتالي ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,24 اكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة ونختبر فرضية العدم : $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة −2,40 أكبر من t الجدولية −1,95 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$ والتي تدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة التجارة البينية لقطر متكاملة من الدرجة الأولى(1)I**.

و بالنسبة **للتجارة البينية لعمان** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,19 اكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة $b = 0$، وننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,78 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني، ونقوم باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتبين أن قيمة الاحتمال 0,99 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول الفرضية العديمة وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **عدم استقرار السلسلة الزمنية للتجارة البينية للسعودية عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال

0,16 أكبر من 0,05 وبالتالي ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا ان قيمة الاحتمال 0,06 اكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة ونختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة 4,97− أكبر من t الجدولية 1,95− وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$ والتي تدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة التجارة البينية لعمان متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

بالنسبة **للتجارة البينية للبحرين** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,38 اكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة $b = 0$، وننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,96 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني، ونقوم باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتبين أن قيمة الاحتمال 0,93 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول الفرضية العديمة وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **عدم استقرار السلسلة الزمنية للتجارة البينية للسعودية عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق،** وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,14 أكبر من 0,05 وبالتالي ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,37 اكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة ونختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة 5,51− أكبر من t الجدولية 1,95− و بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$ والتي تدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة التجارة البينية للبحرين متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

الجدول 24 : اختبار ديكي فولر الموسع ADF لاستقرار السلاسل الزمنية لسعر الصرف الاسمي لدول المجلس

		المستوى						الفرق الأول					
		الحد الثابت والاتجاه العام			الحد الثابت		بدونهما	الحد الثابت والاتجاه العام			الحد الثابت		بدونهما
		الجذر الأحادي	الاتجاه الزمني	الثابت	الجذر الأحادي	الثابت	الجذر الأحادي	الجذر الأحادي	الاتجاه الزمني	الثابت	الجذر الأحادي	الثابت	الجذر الأحادي
SNER	tالمحسوبة	1,58-	0,70-	1,44	1,44-	1,33	0,91-	3,79-	0,74	1,01-	3,81-	0,75-	3,77-
	الاحتمال	0,77	0,48	0,16	0,54	0,19	0,31	0,03	0,46	0,32	0,006	0,45	0,0005
UNER	tالمحسوبة	1,72-	0,31-	1,71	1,73-	1,72	0,15-	3,74-	0,55	0,61-	3,83-	0,25-	3,89-
	الاحتمال	0,71	0,75	0,09	0,40	0,09	0,62	0,03	0,58	0,54	0,006	0,79	0,0003
KNER	tالمحسوبة	0,08-	2,24	1,67-	1,55	0,39-	2,09	5,40-	1,52	2,45-	4,97-	1,33	4,73-
	الاحتمال	0,99	0,32	0,10	0,99	0,69	0,98	0,007	0,16	0,02	0,004	0,19	0,00
QNER	tالمحسوبة	3,18-	2,12	2,93	2,31-	2,26	0,03-	3,73-	0,09	0,16-	3,86-	0,16-	3,93-
	الاحتمال	0,108	0,04	0,008	0,17	0,03	0,66	0,03	0,92	0,87	0,006	0,87	0,0003
ONER	tالمحسوبة	1,88-	1,11-	1,76	1,51-	1,41	0,79-	4,28-	0,63	0,89-	4,34-	0,72-	4,32-
	الاحتمال	0,63	0,27	0,08	0,51	0,16	0,36	0,01	0,53	0,38	0,001	0,47	0,0001
BNER	tالمحسوبة	4,54-	1,41-	4,15	1,29-	1,24	0,60-	3,81-	0,33	0,59-	3,94-	0,64-	3,93-
	الاحتمال	0,006	0,26	0,0005	0,61	0,22	0,44	0,02	0,73	0,55	0,005	0,52	0,0003

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

مع العلم أن: SNER هو سعر الصرف الاسمي للسعودية وUNER هو سعر الصرف الاسمي للامارات العربية المتحدة وKNER هو سعر الصرف الاسمي للكويت وQNER هو سعر الصرف لقطر وONERهو سعر الصرف الاسمي لعمان وBNER هو سعر الصرف الاسمي للبحرين.

بالنسبة **لسعر الصرف الاسمي للسعودية** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,48 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، وننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,19 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني ونختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$، وتبين أن قيمة t المحسوبة −0,91 اقل من t الجدولية −1,95 أو قيمة الاحتمال 0,31 أكبر من 0,05 مما تدل قبول فرضية العدم ومنه وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق،** وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,46 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,45 اكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة ونختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة −3,77 أكبر من t الجدولية −1,95 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$ والتي تدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة سعر الصرف الاسمي للسعودية متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

أما بالنسبة **لسعر الصرف الاسمي للامارات العربية المتحدة** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,75 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,09 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$، وتبين قيمة الاحتمال 0,62 أكبر من 0,05 مما يدل قبول فرضية العدم أي وجود جذر الوحدة بمعنى أن **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق،** وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك

باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,58 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,79 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة، وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة 3,89- أكبر من t الجدولية 1,95- وبالتالي نرفض الفرضية العديمة $\emptyset = 1$ ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة سعر الصرف الاسمي للامارات العربية المتحدة متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

وبالنسبة **لسعر الصرف الاسمي للكويت** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,32 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,69 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني، وتبين قيمة الاحتمال الحرجة 0,98 أكبر من 0,05 مما تدل على وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,16 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,19 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة، وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة 4,73- أكبر من t الجدولية 1,95- وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة وهي $\emptyset < 1$ وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة سعر الصرف الاسمي للكويت متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

بالنسبة **لسعر الصرف الاسمي لقطر** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,04 أصغر من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية العديمة معناه $b \neq 0$ لذا فنحن في

الجهة اليسرى، لذا نقوم باختبار فرضية العدم $\emptyset_1 = 1$ ونلاحظ ان قيمة الاحتمال 0,108 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة، ومن ثم فان **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,92 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة $b = 0$ لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا ان قيمة الاحتمال 0,87 اكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة $c = 0$، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة ونختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة −4,05 أكبر من t الجدولية −1,95 وأن قيمة الاحتمال 0,0003 أصغر من 0,05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$ والتي تدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة سعر الصرف الاسمي لقطر متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

بالنسبة **لسعر الصرف الاسمي لعمان** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,27 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، وننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,16 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني ونختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$، وتبين أن قيمة t المحسوبة −1,51 اقل من t الجدولية −2,96 أو قيمة الاحتمال 0,51 أكبر من 0,05 مما تدل قبول فرضية العدم ومنه وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,53 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,47 اكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة ونختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t

المحسوبة −4,32 أكبر من t الجدولية −1,95 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$ والتي تدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة سعر الصرف الاسمي لعمان متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

بالنسبة **لسعر الصرف الاسمي للبحرين** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,26 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة، وننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,22 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني ونختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$، وتبين أن قيمة t المحسوبة −0,60 اقل من t الجدولية −1,95 أو قيمة الاحتمال 0,44 أكبر من 0,05 مما تدل قبول فرضية العدم ومنه وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق،** وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,73 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,52 اكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة ونختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة −3,93 أكبر من t الجدولية −1,95 أو قيمة الاحتمال 0,0003 أصغر من 0,05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$ والتي تدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة سعر الصرف الاسمي للسعودية متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

الجدول 25 : اختبار ديكي فولر الموسع ADF للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدول المجلس

		المستوى						الفرق الأول					
		الحد الثابت والاتجاه العام			الحد الثابت		بدونهما	الحد الثابت والاتجاه العام			الحد الثابت		بدونهما
		الجذر الأحادي	الاتجاه الزمني	الثابت	الجذر الأحادي	الثابت	الجذر الأحادي	الجذر الأحادي	الاتجاه الزمني	الثابت	الجذر الأحادي	الثابت	الجذر الأحادي
SIFDI	tالمحسوبة	2,63-	2,31	1,47-	1,46-	0,90	1,17-	4,67-	1,78	2,38-	4,15-	0,19	4,21-
	الاحتمال	0,26	0,02	0,15	0,53	0,37	0,21	0,005	0,12	0,02	0,003	0,84	0,0001
UIFDI	tالمحسوبة	2,98	1,76	1,37-	5,04	0,92	5,69	1,39-	1,88	1,55-	2,43-	0,96	1,70-
	الاحتمال	1,00	0,09	0,18	1,00	0,36	1,00	0,83	0,08	0,14	0,07	0,34	0,09
KIFDI	tالمحسوبة	5,21-	2,40	1,13-	4,29-	1,68	3,83-	6,10-	1,74	1,02-	5,69-	1,27	5,50-
	الاحتمال	0,001	0,23	0,26	0,002	0,10	0,4	0,0001	0,09	0,31	0,0001	0,21	0,00
QIFDI	tالمحسوبة	0,96-	1,94	1,54-	0,93	0,97	0,84	4,87-	1,72	2,06-	7,92-	1,25	8,03-
	الاحتمال	0,93	0,06	0,14	0,79	0,34	0,88	0,003	0,17	0,059	0,00	0,22	0,00
OIFDI	tالمحسوبة	0,68-	1,64	0,88-	1,33-	1,48	1,45-	2,38-	1,94	1,52-	2,09-	0,95	2,32-
	الاحتمال	0,96	0,11	0,38	0,68	0,15	0,13	0,04	0,06	0,14	0,04	0,35	0,02
BIFDI	tالمحسوبة	1,87-	1,93	0,21-	3,21-	2,11	1,30-	6,96-	0,08-	0,20	7,08-	0,28	7,19-
	الاحتمال	0,06	0,06	0,83	0,02	0,43	0,22	0,00	0,93	0,83	0,00	0,77	0,00

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews مع العلم أن: SIFDI هو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسعودية وUIFDI هو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للامارات العربية المتحدة و KIFDI هو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للكويت وQIFDI هو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لقطر و OIFDI هو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لعمان وBIFDI هو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للبحرين.

بالنسبة **للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسعودية** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,01 أصغر من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية العديمة معناه $b \neq 0$ لذا فنحن في الجهة اليسرى، لذا نقوم باختبار فرضية العدم $\emptyset_1 = 1$ ونلاحظ ان قيمة t المحسوبة 2,36− اقل من t الجدولية 3,56− بالاضافة الى أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,26 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,12 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,84 اكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة، وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة ونختبر فرضية العدم $\emptyset = 1$ وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة 4,21− أكبر من t الجدولية 1,95− وبالتالي نقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$ والتي تدل على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر للسعودية متكاملة من الرتبة الدرجة (1)I.**

وبالنسبة **للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للامارات العربية المتحدة** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,09 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,36 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$، وتبين قيمة الاحتمال الحرجة 1,00 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول الفرضية العديمة وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,08 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى

الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,34 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة، وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة −1,65 أكبر من t الجدولية −1,60 عند المستوى 10% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للامارات العربية المتحدة متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

أما بالنسبة **للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للكويت** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,23 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,10 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني، وتبين قيمة الاحتمال 0,40 أكبر من 0,05 مما تدل على وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,09 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,21 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة، وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة −5,50 أكبر من t الجدولية −1,95 وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للكويت متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

وبالنسبة **للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لقطر** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,06 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة

الاحتمال 0,34 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$، وتبين قيمة الاحتمال الحرجة 0,88 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول الفرضية العديمة وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,17 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,22 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة، وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة 8,03− أكبر من t الجدولية 1,95− وبالتالي نقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لقطر متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

وبالنسبة **للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لعمان** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,11 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,15 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$، وتبين قيمة الاحتمال الحرجة 0,13 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول الفرضية العديمة وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,06 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,35 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة، وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة 2,32−

أكبر من t الجدولية −1,95 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لعمان متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

وبالنسبة **للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للبحرين** نقوم باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,06 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل الى الصيغة الثانية مباشرة ونقوم في هذه الحالة باختبار فرضية العدم $c = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال 0,43 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة ومن ثم ننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة والتي لا تحتوي على حد ثابت ولا على اتجاه زمني باختبار فرضية العدم $\emptyset = 1$، وتبين قيمة الاحتمال 0,22 أكبر من 0,05 مما تدل على قبول الفرضية العديمة وبالتالي وجود جذر الوحدة أي **السلسلة غير مستقرة عند المستوى وهي من نوع DS، وبالتالي فان أحسن طريقة لاستقرارها هي الأخذ بالفروق**، وبعد اخذ الفرق الأول نقوم كذلك باختبار معلمة الاتجاه الزمني $b = 0$ ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,93 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية العديمة لذا ننتقل الى الصيغة الثانية والتي تحتوي على حد ثابت فقط، ونقوم باختبار فرضية العدم $c = 0$ وهي معلمة الحد الثابت، ووجدنا أن قيمة الاحتمال الحرجة 0,77 أكبر من 0,05 معناه نقبل الفرضية العديمة وننتقل مباشرة الى تقدير النموذج وفق الصيغة الثالثة، وتشير النتائج الى أن قيمة t المحسوبة −7,19 أكبر من t الجدولية −1,95 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة $\emptyset < 1$، وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي نقول أن **سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للبحرين متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.**

يمكن استخلاص أن السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الدراسة غير ساكنة عند مستواها وهي من نوع DS، الا أنه وبعد أخذ الفروق الأولى لهذه المتغيرات أصبحت مستقرة، وذلك بالاعتماد على الاختيار التلقائي لفترة تباطؤ للبرنامج التي تم استعماله ألا وهو Eviews، وعليه فان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى مما يعني امكانية تكاملها تكاملا مشتركا.

المبحث الرابع : اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن

بعد الـــتأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى$I(1)$ ، فسيتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك (Johansen 1988)، والذي يتطلب تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة، ومن اجل اختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبار VAR Lag Order Selection Criteria والذي يعتمد على استخدام عدة معايير، وأظهرت النتائج أن عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة هي 1، ويبين الجدول التالي نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام فترة تباطؤ واحدة:

الجدول 26 : اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

المتغيرات	فرضية العدم	فرضية البديلة	قيم المتجه	اختبار الأثر		اختبار القيمة العظمى	
				قيمة الأثر	القيمة الحرجة 5%	القيمة العظمى	القيمة الحرجة 5%
GDP	$R=0$	$R>0$	0.911892	**178.7789**	**95.75366**	**72.87588**	**40.07757**
	$R=1$	$R>1$	0.813322	**105.9031**	**69.81889**	**50.35113**	**33.87687**
	$R=2$	$R>2$	0.581221	**55.55193**	**47.85613**	26.11236	27.58434
	$R=3$	$R>3$	0.476407	29.43957	29.79707	19.41123	21.13162
	$R=4$	$R>4$	0.233055	10.02834	15.49471	7.960186	14.26460
	$R=5$	$R>5$	0.066616	2.068151	3.841466	2.068151	3.841466
INTR	$R=0$	$R>0$	0.897768	**165.2452**	**95.75366**	**68.41527**	**40.07757**
	$R=1$	$R>1$	0.790129	**96.82997**	**69.81889**	**46.83787**	**33.87687**
	$R=2$	$R>2$	0.528945	**49.99209**	**47.85613**	22.58341	27.58434
	$R=3$	$R>3$	0.425006	27.40869	29.79707	16.60187	21.13162
	$R=4$	$R>4$	0.256892	10.80682	15.49471	8.907415	14.26460
	$R=5$	$R>5$	0.061351	1.899405	3.841466	1.899405	3.841466
NER	$R=0$	$R>0$	0.886075	**139.3266**	**95.75366**	**65.16636**	**40.07757**
	$R=1$	$R>1$	0.621668	**74.16023**	**69.81889**	29.15948	33.87687
	$R=2$	$R>2$	0.492285	45.00074	47.85613	20.33506	27.58434
	$R=3$	$R>3$	0.392930	24.66568	29.79707	14.97334	21.13162
	$R=4$	$R>4$	0.252423	9.692339	15.49471	8.727534	14.26460
	$R=5$	$R>5$	0.031649	0.964805	3.841466	0.964805	3.841466
IFDI	$R=0$	$R>0$	0.963225	**181.8017**	**95.75366**	**93.56796**	**40.07757**
	$R=1$	$R>1$	0.799761	**88.23377**	**69.81889**	44.53422	33.87687
	$R=2$	$R>2$	0.759879	43.69955	47.85613	31.33856	27.58434
	$R=3$	$R>3$	0.577351	25.83643	29.79707	15.24618	21.13162

14.26460	11.59992	15.49471	12.36099	0.398426	$R > 4$	$R = 4$	
3.841466	3.828623	3.841466	0.761069	0.119813	$R > 5$	$R = 5$	

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

يبين الجدول أعلاه في اختبار الأثر أن قيمة الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%، وكذلك في اختبار الامكانية العظمى أن نسبة الإمكانية العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% لكل متغيرات الدراسة، مما يعني رفض فرضية العدم $r = 0$ وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر، لذا ننتقل الى الاختبار الموالي بحيث نقوم باختبار فرضية العدم التالية $r = 1$ ويشير اختبار التكامل المشترك لسعر الصرف الاسمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بين السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان والبحرين الى قبول فرضية العدم بوجود علاقة تكامل واحدة وبالتالي فبالنسبة لهذه المتغيرات فان رتبة المصفوفة تساوي الواحد، أما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي والتجارة البينية فتبين وجود قيم أخرى في الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% مما يدل رفض الفرضية العديمة، وبالتالي رفض فرضية العدم أي رتبة المصفوفة لا تساوي 1 ومن ثم ننتقل الى الاختبار الموالي، ونقوم باختبار فرضية العدم $r = 2$ فتبين قبول الفرضية العديمة وبالتالي رتبة المصفوفة تساوي 2 بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي والتجارة البينية، أي قبول فرضية وجود علاقتين تكامل بين الناتج المحلي الاجمالي بين السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان والبحرين وكذا بين التجارة البينية لدول المجلس، وذلك رغم وجود اختلاف في رتبة المصفوفة بين اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى، حيث نأخذ برتبة اختبار الأثر وذلك لقدرته العالية[1]، وبالتالي يشير اختبار التكامل المشترك للناتج المحلي الاجمالي والتجارة البينية الى وجود علاقتين تكامل مشترك، أما سعر الصرف الاسمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد فيشير الى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة.

وبالتالي نؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة فيما بينهم مما يظهر أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها، على الرغم من امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الآجال القصيرة، مما يدل

[1] Regis Bourbonnais,Op.cit, p311.

على وجود درجة كبيرة من الترابط الاقتصادي بين هذه الدول على المدى الطويل وبالتالي توفر عامل حاسم لنجاح التكامل بين دول المجلس وأنه مجدي اقتصاديا.

خلاصة:

يتبن من خلال هذا الفصل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات هذه الدراسة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست السعودية والبحرين والكويت وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1981-2012 وهو ما تأكد بعد إجراء الاختبارات الضرورية حيث أظهرت نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية أن جميع المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية وسعر الصرف الاسمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد مستقرة عند الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى، كما أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك أنه يوجد وجود علاقة تكامل مشترك واحدة لسعر الصرف الاسمي والاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود علاقتين تكامل مشترك للناتج المحلي الاجمالي والتجارة البينية وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين هذه المتغيرات أي وجود ترابط بين الاقتصاد الكلي لهذه البلدان مما يدل إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين دول المجلس وهو ما تأكد في الإطار النظري السابق حيث تم في سنة 1983م إقامة منطقة التجارة الحرة وفي سنة 2003م إقامة الاتحاد الجمركي وفي سنة 2008م إقامة السوق المشتركة، وفي سنة 2010م إقامة المجلس النقدي الذي يعتبر النواة لبنك مركزي موحد، الا أنه تم التأخير في إصدار العملة المشتركة الى أجل غير محدد، مما يجعل ضرورة العمل المستمر على إزالة المعوقات التي تعترض مسيرتها و تفعيله من خلال تشجيع مزيد من السياسات لتعزيز الترابط بين هذه الاقتصاديات- وذلك لأن الاتحاد النقدي يعتمد على العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية كالقضايا السياسية و التي هي خارج نطاق بحثنا- لذا سنحاول دراسة امكانية تشكيل منطقة عملة مثلى بين هذه الدول من خلال الفصل الموالي.

تمهيد :

نحاول في هذا الفصل قياس امكانية تشكيل منطقة عملة مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي باستعمال نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة (GPPP) وكذا نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، حيث تتشابه كلا الطريقتان باعتبارهما نموذجان قياسيان إلا أنهما يختلفان من حيث الفرضيات التي يقومان عليها، حيث يقوم نموذج SVAR على تحليل تماثل الصدمات بين الدول الاعضاء، وذلك باعتبار أن تماثل الصدمات شرط أساسي لقيام منطقة عملة مثلى، حيث أن عدم تماثل الصدمات ينتج عنه اختلال في تكوين منطقة عملة مثلى أو في تدعيم أنظمة الصرف الثابثة، أما نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة فتقوم على افتراض أن منطقة العملة الموحدة تتوقف على ما إذا كانت هذه البلدان تتقاسم الاتجاهات العشوائية المشتركة بين أسعار صرف عملاتها على المدى الطويل، و ذلك لأن الصدمات هي عادة صدمات دائمة و تكون غير مستقرة لذا تعتبر هذه الطريقة أكثر شمولا لقيام منطقة عملة مثلى، ولذلك تم تقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث، المبحث الأول نوضح فيه نموذج الدراسة الأول وهو نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة، والمبحث الثاني نخصصه لاختبار هذه النظرية، أما المبحث الثالث فيتم فيه توضيح النموذج الثاني ألا وهو نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي، والمبحث الرابع والأخير نخصصه لاختبار هذا النموذج.

المبحث الأول : نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة

تعتبر نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة من بين أهم النماذج المستخدمة لمعرفة امكانية تشكيل منطقة عملة مثلى من خلال ايجاد علاقة في المدى الطويل بين أسعار صرف الحقيقية لدول المنطقة المتكاملة، وبالتالي تحقيق أحد الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلى.

المطلب الأول: بعض الدراسات السابقة

وبناءا على ذلك سنقوم باستعمال هذه النظرية في دراستنا ألا وهي امكانية تحقيق منطقة عملة مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي، وباستعمال سعر الصرف الحقيقي لدول المجلس وذلك بالاعتماد على دراسة F. Zerihun & All ودراسة Kathryn J. Whittaker Huff ودراسة Kumar Mishra &Chandan Sharma ودراسة J. Anchieta Neves & All ودراسة Belkacem Laabas & Imed Limam ودراسة Hong Liang ودراسة Beatrice Kalinda Mkenda ودراسة W.Enders &S.Hurn، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 27 : ملخص عن أهم الدراسات المستعملة نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة

المؤلفين	الدول	الفترة	أهم النتائج
F. Zerihun & All	جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي (SADC) معادا الكونغو وليسوتو وناميبيا وزيمبابوي	2012-1995	وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين أسعار الصرف الحقيقية في الجماعة، وبالتالي امكانية التكامل النقدي المزمع بين دول الجماعة.
Kathryn J. Whittaker Huff	رابطة دول جنوب شرق آسيا وتشمل بروناي وكمبوديا واندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار و الفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام	2010-2000	أن هذه الدول تشكل منطقة عملة مثلى، الا أنها لا تزال تواجه مجموعة من التحديات نظرا لاختلاف في معدلات التضخم وفي تطوير النظام المالي مما يعني أن الموعد النهائي لتحقيق التكامل الاقتصادي الشامل في سنة2020 م قد تكون صعبة لبعض الاقتصاديات.
Kumar Mishra & Chandan Sharma	دول شرق آسيا (اندونيسيا والهند وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاندا وسيرلانكا)	1997-1973 و2008-1999	أن التكامل النقدي زاد في دول شرق آسيا خلال الفترة ما بعد الأزمة
J. Anchieta Neves & All	دول المركوسور وهي الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي وفنزويلا، وكذلك	1970 (الربع الأول) -2006	أن دول أمريكا الجنوبية لا تشكل منطقة العملة المثلى

Belkacem Laabas & Imed Limam	دول مجلس التعاون الخليجي	1960-1999	أن كل من عمان و الإمارات العربية المتحدة أقل تجانسا من بقية دول مجلس التعاون الخليجي لإقامة الاتحاد النقدي
Hong Liang	هونغ كونغ والصين	جانفي 1979 – جوان 1998	أن هونغ كونغ والصين لا تلبي الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلى وعند اضافة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية الى المجموعة يمكن ايجاد اتجاهات مشتركة ومرونة أسعار الصرف بين هونغ كونغ والصين في الأجال الطويلة هي سالبة
Beatrice Kalinda Mkenda	جماعة شرق افريقيا والتي تضم كينيا وتنزانيا وأوغندا	1981-1998	وجود تكامل مشترك بين أسعار الصرف الحقيقية في شرق أفريقيا للفترة 1981-1998، وحتى بالنسبة للفترة 1990-1998، مما يعني أن الدول الثلاث تميل إلى انها تتأثر بصدمات مماثلة.
W.Enders &S.Hurn	مجموعة السبع (G7): كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان و بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية	1973-1989 (شهرية)	وجود علاقة توازن واحدة بين أسعار الصرف الحقيقية على المدى الطويل للبلدان السبع(G7) وG3 (فرنسا وألمانيا وايطاليا)

المصدر: من اعداد الباحثة

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها

نتناول في هذا المبحث مصادر متغيرات الدراسة وكذا وصفها.

الفرع الأول : مصادر متغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة على بيانات CHELEM للحصول على متغير الدراسة ألا وهو سعر الصرف الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي مقابل الدولار الأمريكي، وهو عبارة عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ويرمز له ب RER، مع العلم أن البيانات هي سنوية خلال الفترة 1981 وهي سنة نشأة مجلس التعاون الخليج العربي الى غاية سنة 2012م.

الفرع الثاني : وصف متغير سعر الصرف الحقيقي

يبين الجدول الموالي بعض الاحصائيات الوصفية المتعلقة بمتغير سعر الصرف الحقيقي لدول المجلس حيث نلاحظ أن الكويت لها أعلى قيمة تليها عمان والسعودية وقطر والبحرين والامارات، اما بالنسبة لأدنى قيمة فكانت لقطر تليها عمان والكويت، ويتم توزيع أسعار صرف لدول المجلس بشكل غير متناظر وذلك وفق معامل Skewness، وأن أسعار الصرف لا تتبع التوزيع الطبيعي حسب احصائية Jarque-Bera.

الجدول 28 : وصف متغير سعر الصرف الحقيقي

	BRER	KRER	ORER	QRER	SRER	URER
المتوسط	70.09646	72.41090	61.55446	59.87428	61.16348	63.17333
الوسيط	66.17765	61.51526	52.09614	50.24922	51.90945	55.79151
أعلى قيمة	99.43620	126.4546	102.4758	99.93559	101.3333	98.62741
أدنى قيمة	52.43716	41.89414	40.30526	36.62934	43.54285	48.15869
الانحراف المعياري	14.13009	24.07778	17.07929	19.83894	15.56334	15.32277
معاملSkewness	0.620575	0.808422	0.827392	0.780599	0.901398	1.141806
معاملKurtosis	2.012977	2.491059	2.422014	2.149429	2.656835	2.972844
احصائية Jarque-Bera	3.457668	3.950660	4.224520	4.346111	4.630773	7.171483

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

المبحث الثاني : اختبار نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة

تستخدم نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة اختبار التكامل المشترك لإيجاد علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار الصرف الحقيقية لدول مجلس التعاون الخليجي الست السعودية والبحرين والكويت وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تهدف هذه الاختبارات الى التأكد من وجود جذر الوحدة بمعنى عدم استقرار السلاسل الزمنية أو غياب جذر الوحدة أي استقرارها لسعر الصرف الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1981-2012، وكذا تحديد رتبة تكامله، ويفضل قبل القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية تمثيلها بيانيا.

الفرع الأول : التمثيلات البيانية لمتغير سعر الصرف الحقيقي

يتضح من خلال الأشكال الآتية أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى وذلك لاحتوائها على اتجاه عام نحو الزيادة في بعض المتغيرات ونحو النقصان في متغيرات أخرى، وهو ما توضحه الأشكال التالية:

الشكل 43 : التمثيل البياني لسعر الصرف الحقيقي لدول المجلس

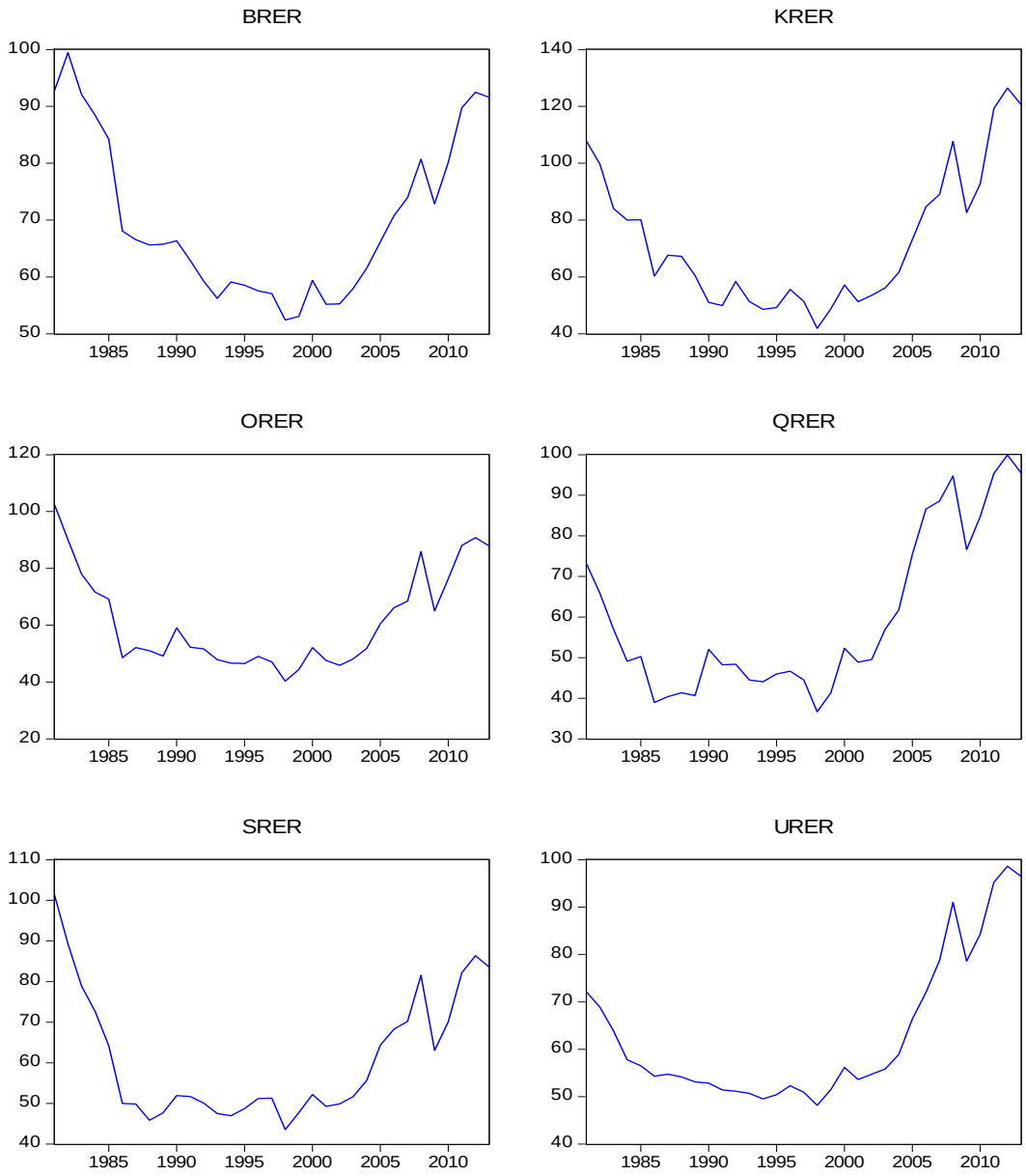

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

الفرع الثاني : اختبار جذر الوحدة

نستعمل لاختبار جذر الوحدة كل من اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فليبس بيرون وكذا اختبار KPSS، والجدول الموالي يوضح النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول 29 : اختبار استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى

سعر الصرف الحقيقي	ADF			PP			KPSS
	الحد الثابت والاتجاه العام	الحد الثابت	بدونهما	الحد الثابت والاتجاه العام	الحد الثابت	بدونهما	الحد الثابت والاتجاه العام
SRER	3,08-	2,40-	0,98-	3,37-	2,45-	0,93-	0,19
ERER	1,59-	0,41	0,95	1,56-	0,22	0,82	0,20
KRER	0,70-	0,88-	0,06-	1,64-	0,98-	0,03-	0,20
QRER	2,52-	0,34-	0,40	2,57-	0,50-	0,35	0,19
ORER	2,59-	2,18-	0,83-	2,69-	2,30-	0,83-	0,20
BRER	0,82-	1,12-	0,25-	0,37-	1,34-	0,28-	0.20

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه ما يلي:

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي للسعودية** في **اختبار ديكي فولر الموسع** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة 3,08- أكبر من t الجدولية 3,55- عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,12 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة 2,40- أكبر من t الجدولية 2,95- عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,14 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة 0,98- أكبر من t الجدولية 1,95- عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,28 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، وفي **اختبار فيلبس بيرون** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة 3,37- أكبر من t الجدولية 3,55- عند مستوى 5% وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة 2,45- أكبر من t الجدولية 2,95- عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,13 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة

التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة –0,93 أكبر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,30 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية وفي **اختبارKPSS** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن احصائية LM 0,19 أكبر من t الجدولية 0,14 عند مستوى 5% وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي للامارات العربية المتحدة** في **اختبار ديكي فولر الموسع** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة –1,59 أكبر من t الجدولية –3,55 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,77 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة 0,40 أكبر من t الجدولية –2,95 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,98 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة 0,95 أكبر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,90 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، وفي **اختبار فيلبس بيرون** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة –1,56 أكبر من t الجدولية –3,55 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,78 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة 0,22 أكبر من t الجدولية –2,95 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,96 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة 0,82 أكبر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,88 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية وفي **اختبارKPSS** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن احصائية LM 0,20 أكبر من t الجدولية 0,14 عند مستوى 5% وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي للكويت** في **اختبار ديكي فولر الموسع** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة –0,70 أكبر من t الجدولية –3,55 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,96 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة –0,88 أكبر من t الجدولية –2,95 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,77 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة –0,06 أكبر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,65 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، وفي **اختبار فيلبس بيرون** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة –1,64 أكبر من t الجدولية –3,55 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,75 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة –0,98 أكبر من t الجدولية –2,95 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,74 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة –0,03 أكبر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,66 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية وفي **اختبارKPSS** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن احصائية LM 0,20 أكبر من t الجدولية 0,14 عند مستوى 5% وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي لقطر** في **اختبار ديكي فولر الموسع** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة –2,52 أكبر من t الجدولية –3,55 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,31 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة –0,34 أكبر من t الجدولية –2,95 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,90 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على

اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة 0,40 أكبر من t الجدولية -1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,79 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، وفي **اختبار فيلبس بيرون** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة -2,57 أكبر من t الجدولية -3,55 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,29 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة -0,50 أكبر من t الجدولية -2,95 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,87 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة 0,35 أكبر من t الجدولية -1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,78 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية وفي **اختبارKPSS** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن احصائية LM 0,19 أكبر من t الجدولية 0,14 عند مستوى 5% وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي لعمان** في **اختبار ديكي فولر الموسع** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة -2,59 أكبر من t الجدولية -3,55 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,28 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة -2,18 أكبر من t الجدولية -2,95 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,21 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة -0,83 أكبر من t الجدولية -1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,34 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، وفي **اختبار فيلبس بيرون** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة -2,69 أكبر من t الجدولية -3,55 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,24 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة -2,30 أكبر من t الجدولية

-2,95 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,17 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة -0,83 أكبر من t الجدولية -1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,34 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية وفي **اختبارKPSS** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن احصائية LM 0,20 أكبر من t الجدولية 0,14 عند مستوى 5% وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي للبحرين** في **اختبار ديكي فولر الموسع** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة -0,82 أكبر من t الجدولية -3,55 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,95 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة -1,12 أكبر من t الجدولية -2,95 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,69 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة -0,25 أكبر من t الجدولية -1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,58 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، وفي **اختبار فيلبس بيرون** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة -0,37 أكبر من t الجدولية -3,55 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,98 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة -1,34 أكبر من t الجدولية -2,95 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,59 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة -0,28 أكبر من t الجدولية -1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,57 أكبر من 0,05 وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية وفي **اختبارKPSS** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن احصائية

LM 0,20 أكبر من t الجدولية 0,14 عند مستوى 5% وبالتالي قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الجدول 30 : اختبار استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

سعر الصرف الحقيقي	ADF			PP			KPSS
	الحد الثابت والاتجاه العام	الحد الثابت	بدونهما	الحد الثابت والاتجاه العام	الحد الثابت	بدونهما	الحد الثابت والاتجاه العام
SRER	-4,70*	-4,82*	-4,91*	-5,95*	-4,81*	-4,90*	0,10*
ERER	-5,94*	-4,79*	-4,73*	-8,29*	-4,76*	-4,73*	0,09*
KRER	-7,35*	-5,34*	-5,41*	-8,83*	-5,34*	-5,42*	0,09*
QRER	-5,43*	-4,94*	-4,94*	-5,47*	-4,94*	-4,93*	0,10*
ORER	-5,54*	-6,01*	-6,11*	-8,03*	-5,99*	-6,09*	0,09*
BRER	-5,28*	-4,67*	-4,74*	-6,25*	-4,79*	-4,85*	0,11*

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي للسعودية** في **اختبار ديكي فولر الموسع** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة -4,70 اصغر من t الجدولية -3,56 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,003 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم أي عدم وجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة -4,82 اصغر من t الجدولية -2,96 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,0005 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم أي عدم وجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة -4,91 اصغر من t الجدولية -1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم أي استقرار السلسلة الزمنية، وفي **اختبار فيلبس بيرون** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة -5,95 اصغر من t الجدولية -3,56 عند مستوى 5% وبالتالي رفض فرضية العدم أي عدم وجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة -4,81 اصغر من t

الجدولية –2,96 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,0005 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة –4,90 اصغر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية وفي **اختبارKPSS** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن احصائية LM 0,10 اصغر من t الجدولية 0,14 عند مستوى 5% وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية.

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي للامارات العربية المتحدة** في **اختبار ديكي فولر الموسع** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة –5,94 اصغر من t الجدولية –3,56 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,0002 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم أي عدم وجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة –4,79 اصغر من t الجدولية –2,96 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,0005 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة –4,73 اصغر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم أي استقرار السلسلة الزمنية، وفي **اختبار فيلبس بيرون** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة –8,29 اصغر من t الجدولية –3,56 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة –4,76 اصغر من t الجدولية –2,96 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,0006 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم أي عدم وجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة –4,73 اصغر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية وفي **اختبارKPSS** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد

الثابت واتجاه زمني أن احصائية LM 0,10 اصغر من t الجدولية 0,09 عند مستوى 5% وبالتالي رفض فرضية العدم أي عدم وجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية.

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي للكويت** في **اختبار ديكي فولر الموسع** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة –7,35 اصغر من t الجدولية –3,56 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة –5,34 اصغر من t الجدولية –2,96 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,0001 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة –5,41 اصغر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية، وفي **اختبار فيلبس بيرون** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة –5,83 اصغر من t الجدولية –3,56 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة –5,34 أصغر من t الجدولية –2,96 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,0001 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة –5,42 أصغر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية وفي **اختبارKPSS** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن احصائية LM 0,05 أصغر من t الجدولية 0,09 عند مستوى 5% وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية.

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي لقطر** في **اختبار ديكي فولر الموسع** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة –5,43 اصغر من t الجدولية –3,56 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,0006 اصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة

-4,94 أصغر من t الجدولية -2,96 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,0004 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة -4,94 اصغر من t الجدولية -1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية، وفي **اختبار فيلبس بيرون** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة -5,47 أصغر من t الجدولية -3,56 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,0005 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة -4,94 أصغر من t الجدولية -2,96 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,0004 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة -4,93 أصغر من t الجدولية -1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية وفي **اختبارKPSS** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن احصائية LM 0,10 أصغر من t الجدولية 0,14 عند مستوى 5% وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية.

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي لعمان** في **اختبار ديكي فولر الموسع** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة -5,54 أصغر من t الجدولية -3,56 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,0005 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة -6,01 أصغر من t الجدولية -2,96 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,00 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة -6,11 أصغر من t الجدولية -1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية، وفي **اختبار فيلبس بيرون** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة -8,03 أصغر من t الجدولية -

3,56 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة –5,99 أصغر من t الجدولية –2,96 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,00 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة –6,09 أصغر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية وفي **اختبارKPSS** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن احصائية LM 0,09 أصغر من t الجدولية 0,14 عند مستوى 5% وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية.

بالنسبة **لسعر الصرف الحقيقي للبحرين** في **اختبار ديكي فولر الموسع** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة –5,28 أصغر من t الجدولية –3,56 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,0009 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة –4,67 أصغر من t الجدولية –2,96 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,0007 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة –4,74 أصغر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية، وفي **اختبار فيلبس بيرون** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن قيمة t المحسوبة –6,25 أصغر من t الجدولية –3,56 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت فقط نجد أن قيمة t المحسوبة –4,79 أصغر من t الجدولية –2,96 عند مستوى 5% وأن قيمة الاحتمال 0,0005 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ووفق الصيغة التي لا تحتوي لا على حد ثابت ولا على اتجاه زمني نجد أن قيمة t المحسوبة –4,85 أصغر من t الجدولية –1,95 عند مستوى 5% أو أن قيمة الاحتمال 0,00 أصغر من 0,05 وبالتالي رفض

فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية وفي **اختبارKPSS** وفق الصيغة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني أن احصائية LM 0,11 أصغر من t الجدولية 0,14 عند مستوى 5% وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة الزمنية.

المطلب الثاني : اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

بعد الـــتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لسعر الصرف الحقيقي لكل دول المجلس وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى$I(1)$ ، فسيتم اختبار وجود علاقة توازنية بين أسعار الصرف الحقيقية لدول المجلس على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك (Johansen 1988)، والذي يتطلب تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة، ومن اجل اختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبار VAR Lag Order Selection Criteria والذي يعتمد على استخدام عدة معايير، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 31 : اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
36.16819	36.35878	36.07854	1.88e+08	NA	-535.1781	**0**
30.87202	32.20613*	30.24446	579394.0	189.3838*	-411.6669	**1**
29.74356*	33.41456	28.04019*	494899.0	48.84113	-368.5718	**2**
30.93691	33.36474	29.77145	237156.3*	45.44390	-306.6028	**3**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

حيث:

* تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار

LR : تعني نسبة الامكان

FPE : معيار خطأ التنبؤ النهائي

AIC: معيار المعلومات لأكايك

SC : معيار المعلومات لشوارتز

HQ : معيار المعلومات لهانن وكوين

و يظهر الجدول أعلاه أن عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة هي 2، وهذا وفق معيار أكايك ومعيار هانن وكوين، ويبين الجدول التالي نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام فترتين تباطؤ:

الجدول 32 : اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فرضية العدم	فرضية البديلة	قيم المتجه	اختبار الأثر		اختبار القيمة العظمى	
			قيمة الأثر	القيمة الحرجة 5%	القيمة العظمى	القيمة الحرجة 5%
$R = 0$	$R > 0$	0.924687	**185.5321**	**95.75366**	**77.58299**	**40.07757**
$R = 1$	$R > 1$	0.770333	**107.9491**	**69.81889**	**44.13381**	**33.87687**
$R = 2$	$R > 2$	0.732296	**63.81533**	**47.85613**	**39.53616**	**27.58434**
$R = 3$	$R > 3$	0.449841	24.27917	29.79707	17.92645	21.13162
$R = 4$	$R > 4$	0.190805	6.352721	15.49471	6.351477	14.26460
$R = 5$	$R > 5$	4.15E-05	0.001244	3.841466	0.001244	3.841466

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% في اختبار الأثر، وكذلك في اختبار الامكانية العظمى أن نسبة الإمكانية العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%، مما يعني رفض فرضية العدم $r = 0$ أي عدم وجود أي متجه تكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر، لذا ننتقل الى الاختبار الموالي بحيث نقوم باختبار فرضية العدم $r = 1$ ويشير اختبار التكامل المشترك الى وجود قيم أخرى في الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% مما يدل رفض الفرضية العديمة، وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي 1 ومن ثم ننتقل الى الاختبار الموالي، ونقوم باختبار فرضية العدم $r = 2$ فتبين قبول الفرضية العديمة وبالتالي رتبة المصفوفة تساوي 2، أي قبول فرضية وجود علاقتين تكامل مشترك.

وبالتالي نؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي لدول المجلس مقابل الدولار الأمريكي، أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة فيما بينهم مما يظهر أنها

لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها، على الرغم من امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الآجال القصيرة، مما يعني تعرض هذه الدول لصدمات متماثلة.

وفيما يخص علاقة التبادل لمرونة أسعار الصرف الحقيقية لدول المجلس على المدى الطويل يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول 33 : معاملات التكامل (β)

	السعودية	الامارات العربية المتحدة	قطر	البحرين	عمان	الكويت
β_1	0.348058	-0.405659	0.071057	-0.529963	0.066259	0.303830
β_2	-0.221066	-0.810264	0.005170	-0.995712	0.639854	0.758528

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي يبدو مناسبا وذلك كون معاملات (β) التكامل على المدى الطويل صغيرة في الحجم حيث أن جميع معاملات أقل من الواحد ومتقاربة مما يدل على أن اقتصاديات هذه الدول غير متباينة وبالتالي تتميز بتماثل في الاستجابة للصدمات الخارجية.

أما بخصوص سرعة التعديل (α) نحو التوازن على المدى الطويل، حيث أنه اذا كانت معاملات التعديل متماثلة كلما دل على التنسيق سياسة سعر الصرف في هذه الدول، وأن انخفاض هذه المعاملات يدل على بطئ سرعة التكيف أو التعديل على المدى الطويل، وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 34 : معاملات التعديل (α)

	السعودية	الامارات العربية المتحدة	قطر	البحرين	عمان	الكويت
α_1	-1.335392	0.177000	-0.225128	0.275302	-0.865559	0.008983
α_2	-0.730617	-1.358119	-0.987962	-0.442551	-1.532634	-3.666865

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معاملات التعديل نحو التوازن في الكويت هي صغيرة جدا مما يعني أن عملية التعديل نحو التوازن على المدى الطويل هي الأبطأ وبالتالي فان الانحراف عن نظرية تعادل القوى الشرائية يمكن أن يستمر لفترة طويلة نسبيا من الزمن مقارنة ببقية دول المجلس، وهو ما يعكس اختلافات في ظروف هذا البلد التي من شأنها أن تدعو إلى اتخاذ تدابير مختلفة، وهو ما تأكد في الجانب النظري حيث قامت الكويت بإعادة ربط عملتها بسلة من العملات.

المبحث الثالث : نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي

يعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي ثاني أهم النماذج المستخدمة من طرف معظم الدراسات لدراسة تماثل أو عدم تماثل الصدمات، وكذا معرفة أثر أي صدمة من هذه الصدمات في كل متغير من متغيرات النموذج.

وبناءا على ذلك سنقوم باستعمال هذا النموذج أيضا لقياس امكانية تحقيق منطقة عملة مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المستخدمة عادة في هذه الدراسات والتي من بينها دراسة M. Benbouziane & All ودراسة Abu-Bader Suleiman & abu-qarn Aamer سنة 2006م ودراسة Rosmy Jean Louis &All سنة 2010 ودراسة K.Sato & All ودراسة Atef Saad Alshehry& Sarra Ben Slimane سنة 2012م ودراسة Nabil Ben Arfa سنة 2012م ودراسة Kamaludin Ahmed Sheikh &All سنة 2013م ودراسة Kamaludin Ahmed Sheikh &All سنة 2013، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 35 : ملخص عن أهم الدراسات المستعملة نموذج متجه الانحدار الذاتي

المؤلفين	الدول	الفترة	المتغيرات	أهم النتائج
M. Benbouziane & All	دول مجلس التعاون	2007-1980	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومؤشر أسعار المستهلك وأسعار البترول والناتج المحلي الاجمالي للعالم	تقسم هذه الدول الى مجموعتين، الأولى تتميز بتماثل الصدمات(السعودية وقطر والكويت) والثانية تتميز بعدم تماثل الصدمات (الإمارات و عمان والبحرين)، وبالتالي فان هذه الدول لا تزال بعيدة عن منطقة العملة المثلى
Abu-Bader Suleiman & abu-qarn Aamer	دول مجلس التعاون	جميع العينات تنتهي في 2003، ولكن تبدأ في سنوات مختلفة	نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتضخم	ان صدمات الطلب عادة ما تكون متماثلة، في حين أن الصدمات العرض الدائمة هي غير متماثلة، وبالتالي فان شروط تشكيل الاتحاد النقدي الخليجي لم يتم الوفاء بها حتى الآن، على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في مجال التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.
Rosmy Jean Louis &All	دول مجلس التعاون	2006-1970	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وانكماش الناتج المحلي الإجمالي	ان صدمات الطلب و صدمات العرض غير النفطية بين دول المجلس هي متماثلة، مما يوحي بان قيام اتحاد نقدي هو أمر ممكن
K.Sato & All	دول شرق آسيا(اليابان وكوريا	1980 ث3- 1997 ث1	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومؤشر أسعار	عدم توفر الشروط لتشكيل منطقة العملة المثلى في منطقة شرق آسيا، حيث أن بعض الدول هي فقط من المرشحين

	والتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا وأندونيسيا وتايلاندا والفلبين والصين)	و 1980 ث3- 2000 ث3	الاستهلاك وسعر الصرف الحقيقي	المحتملين لتشكيلها
Kamaludin Ahmed Sheikh &All	لدول شرق أفريقيا(EAC) والتي تشمل بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا	2010-1980	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي العالمي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي ومستوى الأسعار	ان الصدمات الطلب المحلية و صدمات العرض الخارجية هي متماثلة، في حين صدمات العرض المحلية والصدمات النقدية هي غير متماثلة، وبالتالي فانه لا يظهر دعما قويا لتشكيل اتحاد نقدي في المنطقة في الوقت الحاضر، ولكن مع ذلك يعطي بعض الأمل لاتحاد نقدي ناجح في المستقبل.
Atef Saad Alshehry& Sarra Ben Slimane	دول مجلس التعاون	2010-1970	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي العالمي والناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس وسعر الصرف الحقيقي ومستوى الأسعار	على الرغم من التقدم الذي تحقق في هذه الدول الا أنها لازالت تعاني من الصدمات غير المتماثلة
Nabil Ben Arfa	دول مجلس التعاون (السعودية وقطر	2008-1970	نمو الناتج المحلي الاجمالي والتضخم	أن صدمات العرض في دول المجلس هي غير المتماثلة أما الصدمات الطلب فهي متماثل وبالتالي عدم استعداد هذه الدول

	والبحرين والكويت)			لتشكيل منطقة عملة مثلى

المصدر: من اعداد الباحثة

المطلب الأول : متغيرات الدراسة

نتطرق في هذا المطلب الى دراسة الجوانب المنهجية للدراسة القياسية المستخدمة، ابتداءا من التعريف بمتغيرات الدراسة وتقديم وصف عام لها وكذا تحديد مصادرها.

الفرع الأول : متغيرات الدراسة

انطلاقا بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة التي تناولت امكانية تحقيق منطقة عملة مثلى بين مجموعة من الدول والتي سبق ذكرها، تم استخدام أربعة متغيرات.

أولا : التعريف بمتغيرات الدراسة

يشمل نموذج الدراسة على المتغيرات التالية :

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي : وهو يعني الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، وهو حاصل قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية أو الاسمي على معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي مضروب في 100 ويرمز له ب RGDP

سعر الصرف الحقيقي : وهو السعر النسبي للسلع من بلدان مختلفة عندما تقاس بعملة مشتركة مع الدولة المعنية .، وبالتالي فهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية للازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ويرمز له ب RER

مؤشر أسعار الاستهلاك : وهو مؤشر التضخم الذي يعكس التغييرات التي طرأت على تكلفة حصول المستهلك العادي على سلة ثابتة من السلع والخدمات، ويرمز له ب CPI

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي العالمي : وهو مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل دول العالم، ويرمز له ب WRGDP

ثانيا : وصف متغيرات الدراسة

توضح الجداول الموالية نتائج وصف المتغيرات الخاصة فقط بدول المجلس المستخدمة في النموذج خلال فترة الدراسة (1981-2012):

الجدول 36 : وصف متغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

	BRGDP	KRGDP	ORGDP	QRGDP	SRGDP	URGDP
المتوسط	12932.90	61610.79	28290.80	42788.96	320367.0	145032.7
الوسيط	11689.89	54729.72	26577.61	30084.37	303795.5	139118.4
أعلى قيمة	21834.39	97172.15	47796.86	122077.8	487529.1	219172.1
أدنى قيمة	6499.803	18318.80	15350.79	14357.55	214357.0	76193.28
الانحراف المعياري	4936.303	23126.60	9225.956	33222.84	74176.85	46934.78
معاملSkewness	0.438930	0.141954	0.596889	0.215925	0.589298	0.259021
معاملKurtosis	1.887713	1.893172	2.442045	3.194117	2.463630	1.590333
احصائية Jarque-Bera	2.091481	1.360075	1.808772	6.199563	1.746647	2.349509

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

يبين الجدول أعلاه بعض الاحصائيات الوصفية المتعلقة بمتغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول المجلس حيث نلاحظ أن السعودية لها أعلى قيمة تليها الامارات وقطر، اما بالنسبة لأدنى قيمة فكانت للبحرين، وان معامل Skewness لكل الدول يختلف عن الصفر مما يدل على وجود توزيع غير متناظر، وأظهرت احصائية Jarque-Bera أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول 37 : وصف متغير مؤشر أسعار الاستهلاك

	BCPI	KCPI	OCPI	QCPI	SCPI	UCPI
المتوسط	96.59460	87.79696	107.6216	83.75771	101.5401	78.87436
الوسيط	94.72456	86.64898	99.51650	75.57710	98.69049	69.38000
أعلى قيمة	117.0625	140.1333	145.3004	146.3695	141.4494	119.1585
أدنى قيمة	83.01315	53.63378	91.84630	49.05836	86.78739	50.74280
الانحراف المعياري	8.591432	23.60305	16.37045	30.24108	13.51534	23.28928
معاملSkewness	0.998332	0.625096	1.240980	0.909810	1.647650	0.654959
معاملKurtosis	3.150961	2.625543	2.950652	2.524133	4.993919	1.956880
احصائية Jarque-Bera	5.345942	2.270931	6.162560	4.716620	19.77963	3.037649

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

ويظهر الجدول أعلاه الخاص بمتغير مؤشر أسعار الاستهلاك لدول المجلس أن قطر لها أعلى قيمة تليها عمان والسعودية والكويت والامارات والبحرين، اما بالنسبة لأدنى قيمة فكانت لقطر، وان معامل Skewness لكل الدول يختلف عن الصفر مما يدل على وجود توزيع غير متناظر، وأظهرت احصائية Jarque–Bera أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني : مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على بيانات DATASTREAM للحصول على متغيرات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومؤشر اسعار الاستهلاك، وفيما يخص متغير سعر الصرف الحقيقي فقد استخرج من قاعدة بيانات CHELEM، أما فيما يخص متغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي العالمي تم استخراجه من قاعدة بيانات البنك العالمي، مع العلم أن كل البيانات هي سنوية خلال الفترة 1981 الى 2012، وقد تم اختيار هذه الفترة لأسباب شرحت سابقا.

<u>المبحث الرابع : نتائج نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي</u>

نقوم باستعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي خلال الفترة 1981–2012 وباستخدام أربعة متغيرات لدراسة طبيعة الصدمات، وهي الناتج المحلي الاجمالي العالمي$WRGDP$ والناتج المحلي الاجماليRGDP_t وسعر الصرف الحقيقي RER_t ومؤشر أسعار الاستهلاكCPI_t، ويتم تحديد الصدمات الهيكلية كما يلي: صدمات العرض الخارجية $\varepsilon_{\mathrm{WRGDP}}$ وصدمات العرض المحلية $\varepsilon_{RGDP_{\mathrm{T}}}$ وصدمات الطلب $\varepsilon_{\mathrm{RER_t}}$ والصدمات النقدية ε_{CPI_t}.

وبالتالي يكون نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي على النحو التالي:

$$X_{\mathrm{t}} = \mathrm{A}_0\varepsilon_{\mathrm{t}} + \mathrm{A}_1\varepsilon_{\mathrm{t-1}} + \mathrm{A}_2\varepsilon_{\mathrm{t-2}} + \cdots = \mathrm{A(L)}\varepsilon_{\mathrm{t}}$$

$$\Delta WRGDP = A_{11}(L)\varepsilon^{s^*} + A_{12}(L)\varepsilon_t^s + A_{13}(L)\varepsilon_t^d + A_{14}(L)\varepsilon_t^m$$

$$\Delta RGDP = A_{21}(L)\varepsilon^{s^*} + A_{22}(L)\varepsilon_t^s + A_{23}(L)\varepsilon_t^d + A_{24}(L)\varepsilon_t^m$$

$$\Delta RER = A_{31}(L)\varepsilon^{s^*} + A_{32}(L)\varepsilon_t^s + A_{33}(L)\varepsilon_t^d + A_{34}(L)\varepsilon_t^m$$

$$\Delta CPI = A_{41}(L)\varepsilon^{s^*} + A_{42}(L)\varepsilon_t^s + A_{43}(L)\varepsilon_t^d + A_{44}(L)\varepsilon_t^m$$

حيث: $X_{\mathrm{t}} = [\Delta WRGDP, \Delta RGDP, \Delta RER, \Delta CPI]$ والتي تظم متغيرات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي العالمي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي ومؤشر أسعار الاستهلاك على التوالي، و بالتالي فان المصفوفة A_iهي ذات البعد (4،4)،

و$\varepsilon_t = [\ \ ^{s^*}, \varepsilon_t^s, \varepsilon_t^d, \varepsilon_t^m]$ تتألف من الصدمات الخارجية وصدمات العرض المحلية وصدمات الطلب المحلية والصدمات النقدية والتي يفترض أن تكون غير مترابطة.

وتفترض المعادلة الأولى على أن صدمات العرض المحلية وصدمات الطلب المحلية والصدمات النقدية لا تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي العالمي مما يعني أن:

$A_{12} = A_{13} = A_{14} = 0$.

وتبين المعادلة الثانية على أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لكل دول المجلس يتأثر فقط بصدمات العرض، وهذا يعني أن: $A_{23} = A_{24} = 0$.

وأن صدمات العرض والطلب تؤثر على أسعار الصرف الحقيقية، مما يعني أن: $A_{34} = 0$.

وكنتيجة للقيود السابقة يمكننا كتابة المصفوفة على الشكل التالي:

$$\begin{bmatrix} \Delta WRGDP \\ \Delta RGDP \\ \Delta RER \\ \Delta CPI \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} A_{11i} & 0 & 0 & 0 \\ A_{21i} & A_{22i} & 0 & 0 \\ A_{31i} & A_{32i} & A_{33i} & 0 \\ A_{41i} & A_{42i} & A_{43i} & A_{44i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon^{s^*} \\ \varepsilon_t^s \\ \varepsilon_t^d \\ \varepsilon_t^m \end{bmatrix}$$

المطلب الأول : ارتباط الصدمات

لتحديد درجة تماثل أو عدم تماثل الصدمات بين دول مجلس التعاون الخليجي، ندرس أولا الارتباط بين الصدمات، فاذا كان الارتباط موجب يعني وجود تماثل الصدمات، في حين اذا وجدت ارتباط سلبي يعني أن هذه البلدان تتميز بصدمات غير متماثلة، حيث كلما كانت الصدمات متماثلة (الارتباط الإيجابي) فمن مصلحة هذه الدول تشكيل الاتحاد النقدي.

الفرع الأول : الارتباط في صدمات العرض المحلية

يوضح الجدول الموالي أن الارتباط في صدمات العرض بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1981-2012 هي غير متماثلة وذلك لوجود معاملات ارتباط سالبة، مما يدل على وجود اختلافات هيكلية بين هذه الدول، وبالتالي فهي لا توفر الدعم الكافي لإنشاء اتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحالي.

الجدول 38 : الارتباط في صدمات العرض المحلية

	BRGDP	KRGDP	ORGDP	QRGDP	SRGDP	URGDP
BRGDP	1					
KRGDP	0.34	1				
ORGDP	0.01-	0.16	1			
QRGDP	0.34	0.006	0.38	1		
SRGDP	0.27	0.35	0.01-	0.03-	1	
URGDP	0.14-	0.38	0.13	0.19	0.44	1

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

الفرع الثاني : الارتباط في صدمات الطلب

يوضح الجدول أدناه أن صدمات الطلب بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1981-2012 هي متماثلة وذلك لان معاملات الارتباط هي ايجابية لجميع دول المجلس، ما يفسر أن اقتصاديات هذه الدول تتميز بتماثل التعديلات لصدمات الطلب.

الجدول 39 : الارتباط في صدمات الطلب

	BRER	KRER	ORER	QRER	SRER	URER
BRER	1					
KRER	0.90	1				
ORER	0.89	0.86	1			
QRER	0.83	0.75	0.89	1		
SRER	0.92	0.86	0.95	0.86	1	
URER	0.84	0.91	0.91	0.83	0.87	1

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

الفرع الثالث : الارتباط في الصدمات النقدية

أظهرت نتائج الجدول أدناه أن الصدمات النقدية بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1981-2012 هي غير متماثلة أيضا، وبالتالي لا تقدم الدعم الكافي لانشاء الاتحاد النقدي أي اقامة عملة مشتركة فيما بينهم.

الجدول 40 : الارتباط في صدمات النقدية

	BCPI	KCPI	OCPI	QCPI	SCPI	UCPI
BCPI	1					
KCPI	0.52-	1				
OCPI	0.32	0.20	1			
QCPI	0.06-	0.27	0.07	1		
SCPI	0.56	0.34-	0.26	0.44-	1	
UCPI	0.49	0.03-	0.83	0.04	0.03	1

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

المطلب الثاني : دوال استجابة الصدمات وتحليل التباين

بعد دراسة طبيعة الصدمات ننتقل الآن لدراسة دوال استجابة الصدمات لمعرفة حجم استجابة كل اقتصاد للصدمات المختلفة، وكذا تحليل التباين الذي يعمل على توضيح مساهمة كل صدمة في متغيرات النموذج.

الفرع الأول : دوال الاستجابة

تبين دوال الاستجابة الدفعية تأثير الصدمات الهيكلية على متغيرات الدراسة، حيث يبين الشكل 44 الخاص بدولة البحرين أن صدمة العرض الخارجية لها أثر معنوي وموجب على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالبحرين ويصبح غير معنوي ابتداءا من الفترة الخامسة، في حين ان صدمة العرض المحلية وصدمة الطلب فتؤثر بشكل سلبي ولكن غير معنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال 10 فترات أما فيما يخص الصدمة النقدية فتؤثر بشكل سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال عشر فترات زمنية، كما أن حدوث صدمة عرض الخارجية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي في سعر الصرف الحقيقي ماعدا الفترة الثالثة والرابعة يصبح فيها غير معنوي، وأن صدمة العرض المحلية لها أثر غير معنوي على سعر الصرف

الحقيقي، وأن صدمة الطلب لها أثر ايجابي ومعنوي خلال خمسة فترات الأولى، وأن الصدمة النقدية لها أثر سلبي ومعنوي على سعر الصرف الحقيقي، كما أن حدوث صدمة عرض خارجية تؤثر على نحو ايجابي على مؤشر أسعار الاستهلاك ومعنوي ابتداءا من الفترة الثالثة، وفيما يخص الصدمة النقدية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي خلال أربعة فترات الأولى، وبعد ذلك يبدأ التأثير السلبي ويستمر أيضا في المستقبل وأن صدمة العرض المحلية وصدمة الطلب فلها أثر ايجابي وبعد ذلك سلبي الا أنه غير معنوي ماعدا الفترة الرابعة والخامسة.

الشكل44: دوال استجابة المتغيرات للصدمات بالبحرين

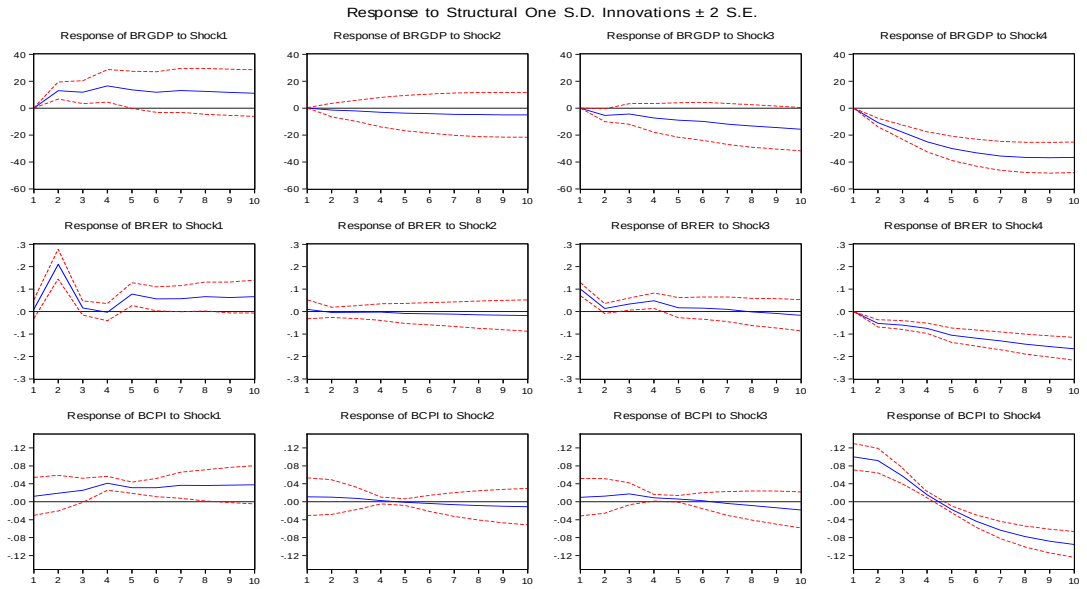

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews

حيث أن: Shock1 هي صدمة عرض خارجية

Shock2 هي صدمة عرض محلية

Shock3 هي صدمة الطلب

Shock4 هي الصدمة النقدية

أما بالنسبة للكويت فيتضح من خلال الشكل 45 أن حدوث صدمة العرض الخارجية فستؤثر بشكل سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ليصبح غير معنوي ابتداءا من الفترة الرابعة، في حين ان صدمة العرض المحلية وصدمة الطلب فتؤثر بشكل غير معنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال 10 فترات أما فيما يخص الصدمة النقدية فتؤثر بشكل سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال ثلاثة فترت الأولى ليصبح أثر ايجابي

ومعنوي خلال الفترات اللاحقة، كما أن حدوث صدمة عرض الخارجية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي في سعر الصرف الحقيقي ماعدا الفترة الثالثة والرابعة يصبح فيها غير معنوي وسلبي، وأن صدمة العرض المحلية لها أثر غير معنوي على سعر الصرف الحقيقي، وأن صدمة الطلب لها أثر ايجابي ومعنوي خلال كل الفترات، وأن الصدمة النقدية لها أثر سلبي ومعنوي على سعر الصرف الحقيقي ماعدا الفترة الرابعة والخامسة وابتداءا من الفترة الثامنة فلها تأثير ايجابي، كما أن حدوث صدمة عرض خارجية تؤثر على نحو ايجابي على مؤشر أسعار الاستهلاك ومعنوي ابتداءا من الربع الأول من الفترة الأولى، وفيما يخص الصدمة النقدية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي ماعدا بين الفترة الخامسة ومنتصف الفترة السادسة، وأن صدمة العرض المحلية لها أثر غير معنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك، وأن صدمة الطلب فلها أثر ايجابي ابتداءا من الفترة الثالثة على مؤشر أسعار الاستهلاك.

الشكل45: دوال استجابة المتغيرات للصدمات بالكويت

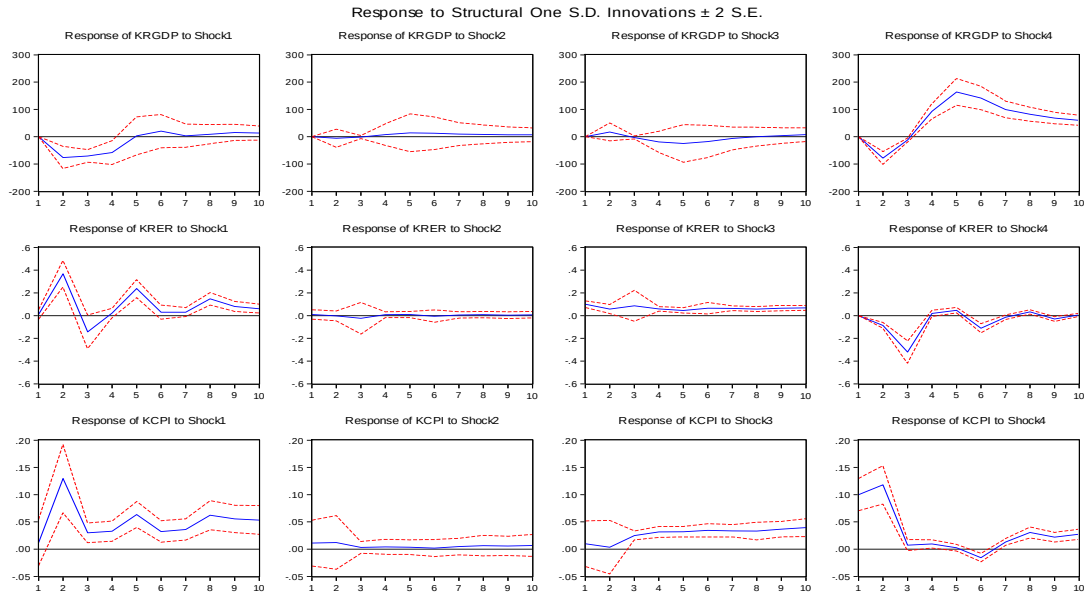

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews

أما بالنسبة لعمان فيبين الشكل أدناه أن حدوث صدمة العرض الخارجية فستؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، في حين ان صدمة العرض المحلية فتؤثر بشكل ايجابي وغير معنوي، أما فيما يخص الصدمة النقدية وصدمة الطلب فتؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال 10 فترات، كما أن حدوث صدمة عرض الخارجية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي في سعر الصرف الحقيقي ماعدا خلال الفترة الثالثة

والخامسة يصبح فيها تأثير سلبي، وأن صدمة العرض المحلية لها أثر غير معنوي على سعر الصرف الحقيقي، وأن صدمة الطلب والصدمة النقدية لها أثر ايجابي ومعنوي خلال كل الفترات، كما أن حدوث صدمة عرض خارجية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك ماعدا خلال الفترة الرابعة والثامنة يصبح غير معنوي وينعدم هذا الأثر خلال الفترة الخامسة والسابعة، وفيما يخص صدمة الطلب والصدمة النقدية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك، وأن صدمة العرض المحلية لها أثر ايجابي وغير معنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك.

الشكل 46: دوال استجابة المتغيرات للصدمات بعمان

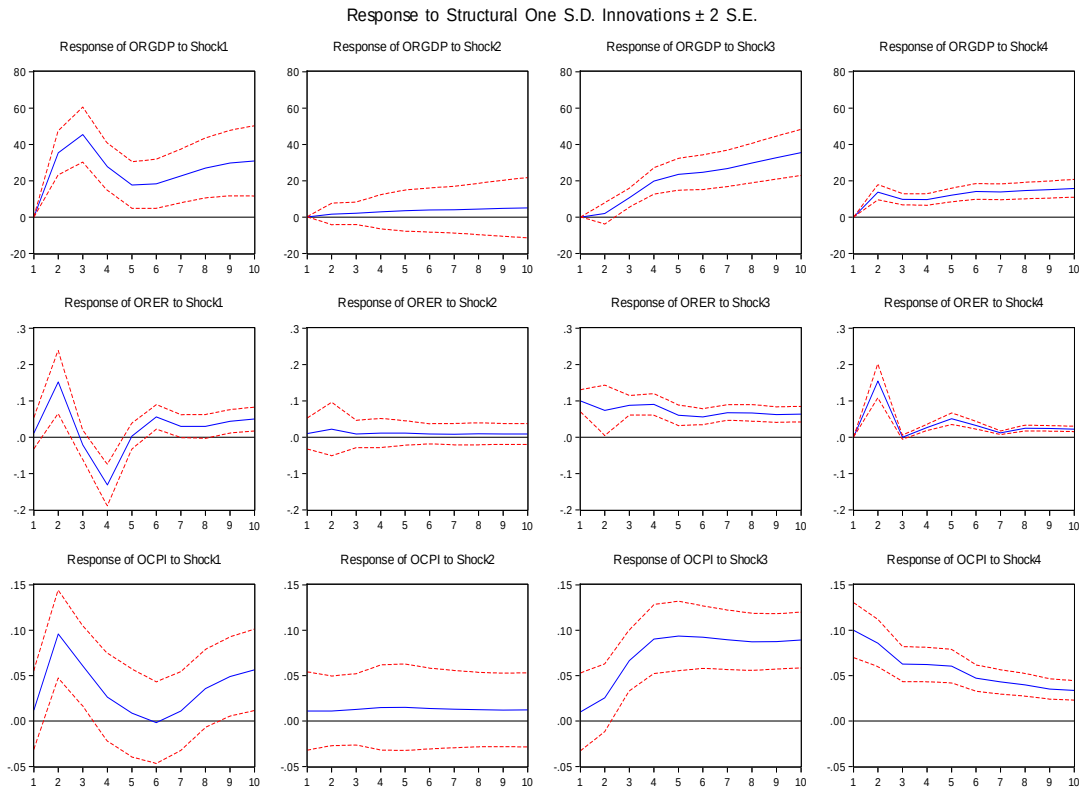

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews

وفيما يخص قطر يتضح من خلال الشكل أدناه أن حدوث صدمة العرض الخارجية فستؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بقطر، في حين ان صدمة الطلب فتؤثر بشكل ايجابي ومعنوي خلال 10 فترات، أما فيما يخص الصدمة النقدية فتؤثر بشكل سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال 10 فترات، كما أن حدوث صدمة عرض الخارجية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي في سعر الصرف الحقيقي ماعدا خلال الفترة الخامسة

ينعدم فيها الأثر ويصبح غير معنوي، وأن صدمة العرض المحلية لها أثر غير معنوي على سعر الصرف الحقيقي، وأن صدمة الطلب لها أثر ايجابي ومعنوي خلال كل الفترات، والصدمة النقدية لها تأثير سلبي ومعنوي على سعر الصرف الحقيقي، كما أن حدوث صدمة عرض خارجية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك، وفيما يخص صدمة العرض المحلية فلها تأثير غير معنوي أما صدمة الطلب فتؤثر على نحو ايجابي ومعنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك ابتداءا من الفترة الثانية، وأن الصدمة النقدية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي ليصبح تأثير سلبي ومعنوي ابتداءا من الثالثة.

الشكل 47: دوال استجابة المتغيرات للصدمات بقطر

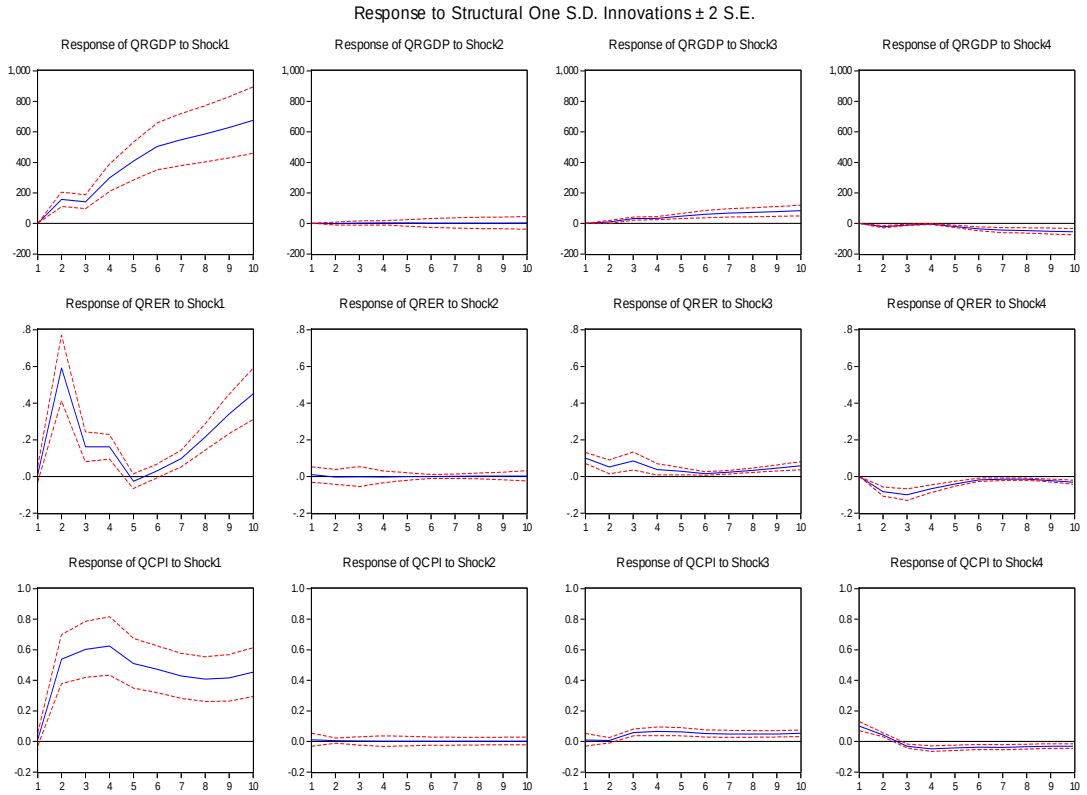

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews

وبخصوص السعودية يتبين من خلال الشكل أدناه أن حدوث صدمة العرض الخارجية فستؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بقطر ماعدا خلال الفترة الثالثة والخامسة يصبح فيها التأثير سلبي، في حين ان صدمة العرض المحلية فتؤثر بشكل ايجابي وغير معنوي خلال 10 فترات، أما فيما يخص صدمة الطلب والصدمة النقدية فتؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال 10 فترات، كما أن حدوث صدمة

عرض الخارجية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي في سعر الصرف الحقيقي ماعدا خلال الفترة الرابعة ينعدم فيها الأثر ويصبح غير معنوي، وأن صدمة العرض المحلية لها أثر غير معنوي على سعر الصرف الحقيقي، وأن صدمة الطلب لها أثر ايجابي ومعنوي خلال كل الفترات، وأن الصدمة النقدية لها تأثير سلبي ومعنوي من الفترة الثانية الى الفترة الرابعة وليصبح تاثير ايجابي ومعنوي على بقية الفترات، كما أن حدوث صدمة عرض خارجية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك، وفيما يخص صدمة العرض المحلية فلها تأثير غير معنوي أما صدمة الطلب فتؤثر على نحو ايجابي ومعنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك ابتداءا من الفترة الثالثة، وأن الصدمة النقدية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي على مؤشر اسعار الاستهلاك خلال العشرة فترات.

الشكل 48: دوال استجابة المتغيرات للصدمات بالسعودية

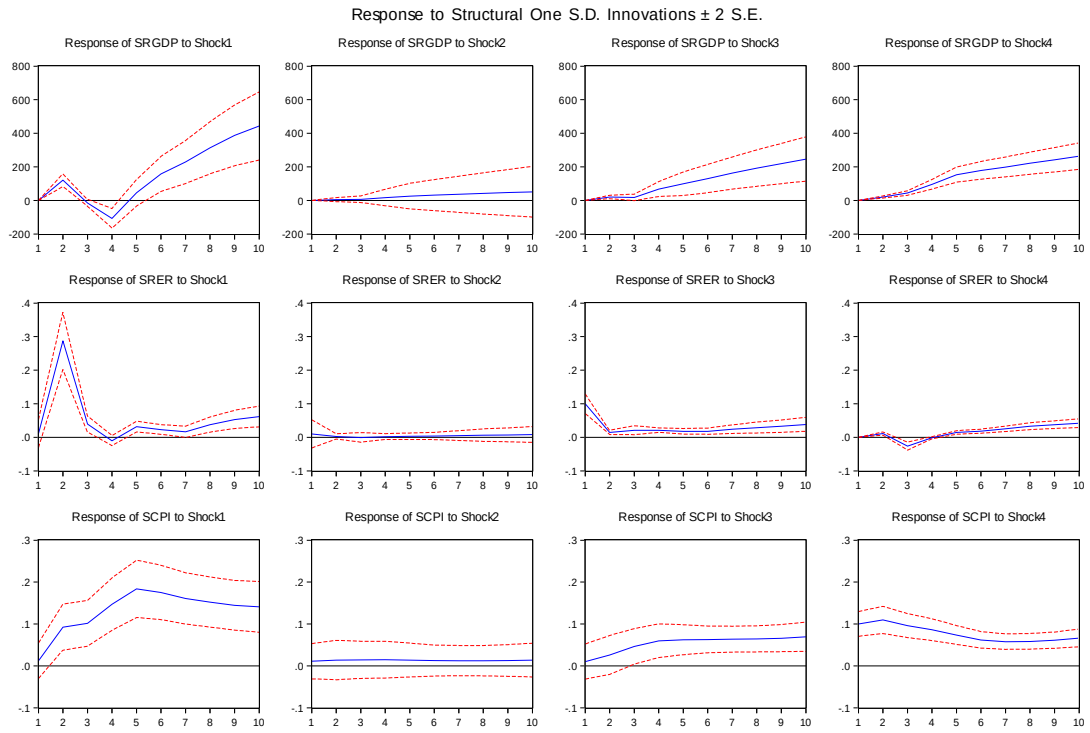

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews

ويتضح من خلال الشكل أدناه الخاص بالامارات العربية المتحدة أن حدوث صدمة عرض خارجية فستؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالإمارات خلال ثلاثة الفترات الأولى ويصبح التأثير سلبي ومعنوي ابتداءا من الفترة الخامسة، في حين ان صدمة الطلب والصدمة النقدية فتؤثر بشكل سلبي ومعنوي خلال 10 فترات، أما فيما يخص

الصدمة العرض المحلية فلها تاثير سلبي وغير معنوي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ابتداءا من الفترة الثانية، كما أن حدوث صدمة عرض الخارجية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي في سعر الصرف الحقيقي، وأن صدمة العرض المحلية لها أثر غير معنوي على سعر الصرف الحقيقي، وأن صدمة الطلب لها أثر ايجابي ومعنوي ويصبح سلبي ابتداءا من الفترة السادسة ويستمر في المستقبل، والصدمة النقدية لها تأثير ايجابي ومعنوي على سعر الصرف الحقيقي خلال الخمسة الفترات الأولى، كما أن حدوث صدمة عرض خارجية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك ابتداءا من الفترة الثانية ويصبح تاثير سلبي ابتداءا من الفترة الثامنة، وفيما يخص صدمة العرض المحلية فلها تأثير غير معنوي أما صدمة الطلب فتؤثر على نحو ايجابي وغير معنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الخمسة الفترات الأولى ويصبح تأثير سلبي ومعنوي بعد ذلك، وأن الصدمة النقدية تؤثر على نحو ايجابي ومعنوي ليصبح تأثير سلبي ومعنوي ابتداءا من الفترة الرابعة.

الشكل 49: دوال استجابة المتغيرات للصدمات بالإمارات العربية المتحدة

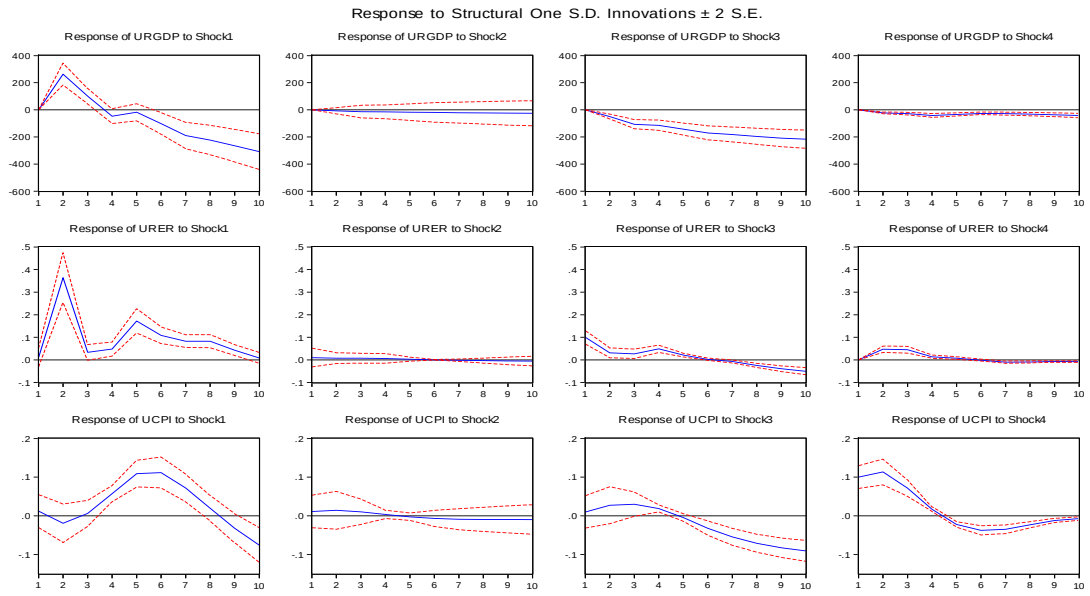

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews

الفرع الثاني: تحليل التباين

تبين نتائج تحليل التباين مساهمة كل صدمة من الصدمات على متغيرات الدراسة ألا وهي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي ومؤشر أسعار الاستهلاك وهو ما يوضحه الجداول الموالية خلال عشرة فترات.

الجدول 41: تحليل التباين للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

الدول	الفترة	صدمة عرض خارجية	صدمة عرض محلية	صدمة الطلب	الصدمة النقدية
البحرين	1	0.990099	99.00990	0.000000	0.000000
	2	53.42897	0.734293	9.193391	36.64335
	3	38.33698	0.855842	6.041608	54.76557
	4	32.75105	0.940779	5.811874	60.49630
	5	25.87203	1.045767	6.218944	66.86326
	6	20.96759	1.118893	6.548639	71.36487
	7	18.19372	1.172692	7.167314	73.46627
	8	16.14272	1.218371	7.887664	74.75125
	9	14.58750	1.257556	8.672783	75.48216
	10	13.40337	1.292418	9.550996	75.75322
الكويت	1	0.990099	99.00990	0.000000	0.000000
	2	47.51561	0.292269	2.463620	49.72851
	3	62.14974	0.218146	1.788116	35.84400
	4	47.68301	0.311674	2.275697	49.72962
	5	24.76578	0.499537	2.275302	72.45938
	6	18.70765	0.563706	2.067718	78.66093
	7	16.60052	0.598185	1.883813	80.91749
	8	15.47799	0.626239	1.747299	82.14847
	9	14.95114	0.647602	1.675595	82.72566
	10	14.56110	0.667436	1.664678	83.10679
عمان	1	0.990099	99.00990	0.000000	0.000000
	2	86.56327	0.186282	0.282973	12.96748
	3	89.06871	0.185722	3.160795	7.584771
	4	81.91918	0.308606	10.25280	7.519411
	5	73.12689	0.463265	17.72927	8.680573
	6	66.00329	0.594977	23.36244	10.03929
	7	60.93817	0.685207	27.79080	10.58582
	8	57.17145	0.749474	31.33636	10.74271
	9	54.18889	0.797333	34.33204	10.68174
	10	51.58226	0.837496	37.01598	10.56427
قطر	1	0.990099	99.00990	0.000000	0.000000
	2	97.69942	0.006611	0.325778	1.968190
	3	96.38539	0.013471	2.307059	1.294076
	4	97.92862	0.010643	1.607121	0.453620
	5	98.18804	0.007019	1.461265	0.343675
	6	98.15615	0.004701	1.420622	0.418528
	7	98.04300	0.003653	1.456258	0.497089

	8	97.98668	0.003100	1.473076	0.537147
	9	97.95944	0.002732	1.475351	0.562474
	10	97.94229	0.002489	1.476815	0.578401
السعودية	**1**	0.990099	99.00990	0.000000	0.000000
	2	94.67869	0.110544	2.584389	2.626378
	3	82.81010	0.312609	3.913676	12.96361
	4	60.68530	0.751948	12.17050	26.39226
	5	35.72705	1.220764	19.04228	44.00991
	6	34.58512	1.251454	20.76927	43.39416
	7	38.57510	1.185131	21.38269	38.85707
	8	44.30633	1.080906	20.81643	33.79634
	9	49.24341	0.989037	20.00667	29.76089
	10	52.51727	0.927873	19.51383	27.04102
الامارات العربية المتحدة	**1**	0.990099	99.00990	0.000000	0.000000
	2	95.74878	0.071760	3.452257	0.727199
	3	83.71260	0.243814	14.64075	1.402836
	4	72.81231	0.420188	24.00946	2.758035
	5	61.04404	0.581865	35.16704	3.207049
	6	52.82816	0.665359	43.65092	2.855558
	7	52.38665	0.652078	44.60011	2.361155
	8	53.21648	0.630903	44.11620	2.036411
	9	55.12254	0.601178	42.46563	1.810654
	10	57.71996	0.566916	40.03948	1.673648

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

ويبين الجدول أعلاه مساهمة كل صدمة في متغير الناتج المحلي الحقيقي لكل دول المجلس، ونلاحظ هيمنة صدمات العرض المحلية والتي تقدر ب 99% في تفسير التباين الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة الأولى لكل دول المجلس، أما على المدى المتوسط والطويل فهناك اختلاف بين دول المجلس حيث تهيمن الصدمة النقدية في كل من البحرين والكويت والتي تتراوح بين 36%- 75% و49%-83% على التوالي، أما عمان وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة فتهيمن في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي صدمة العرض الخارجية التي تتراوح بين 86%-51% و97% و94%-52% و95%-57% على التوالي، وهو ما يدل على سيطرة انتاج النفط في دول المجلس وبالتالي التشابه في المدى القصير، أما الاختلافات على المدى الطويل فتدل على التباين بين هذه الدول وبالتالي الاختلاف في السياسات المتبعة.

الجدول 42: تحليل التباين لسعر الصرف الحقيقي

الدول	الفترة	صدمة عرض خارجية	صدمة عرض محلية	صدمة الطلب	الصدمة النقدية
البحرين	1	1.183837	0.978378	97.83778	0.000000
	2	77.33953	0.200910	17.63433	4.825237
	3	71.58073	0.196915	18.00697	10.21539
	4	63.59398	0.183362	19.24268	16.97997
	5	57.77692	0.230302	15.74666	26.24612
	6	51.21491	0.287047	13.35830	35.13974
	7	45.45365	0.348517	11.24930	42.94854
	8	40.67980	0.423142	9.344518	49.55254
	9	36.41989	0.496396	7.903770	55.17994
	10	32.92651	0.567651	6.826392	59.67944
الكويت	1	1.183837	0.978378	97.83778	0.000000
	2	86.56982	0.069540	8.529394	4.831245
	3	54.06212	0.230078	7.244179	38.46362
	4	53.42499	0.247205	8.310985	38.01682
	5	60.18906	0.228876	7.468516	32.11355
	6	57.55835	0.223757	8.272220	33.94567
	7	56.99627	0.227128	9.251897	33.52471
	8	58.71485	0.232264	9.464167	31.58871
	9	58.61605	0.228660	10.23051	30.92478
	10	58.33067	0.237383	11.11105	30.32090
عمان	1	1.183837	0.978378	97.83778	0.000000
	2	36.70009	0.937987	24.41389	37.94803
	3	33.11015	0.929014	32.37635	33.58449
	4	41.95710	0.812454	31.95431	25.27614
	5	39.41563	0.880067	33.49615	26.20816
	6	39.62315	0.890134	34.07109	25.41563
	7	38.47692	0.899228	36.31894	24.30491
	8	37.31296	0.921364	38.15000	23.61567
	9	36.93125	0.932404	39.23255	22.90380
	10	36.85075	0.937335	40.12607	22.08585
قطر	1	1.183837	0.978378	97.83778	0.000000
	2	94.66205	0.030166	3.429022	1.878760
	3	91.07852	0.027711	4.770595	4.123172
	4	90.38002	0.027746	4.746817	4.845413
	5	89.89837	0.027891	4.888394	5.185344
	6	89.79891	0.027815	4.925523	5.247756
	7	89.86496	0.027307	4.923948	5.183784
	8	90.55411	0.025364	4.677173	4.743355
	9	91.93070	0.021382	4.122310	3.925605

	10	93.40915	0.016838	3.502702	3.071309
السعودية	1	1.183837	0.978378	97.83778	0.000000
	2	88.77653	0.114628	10.97826	0.130576
	3	87.88775	0.111689	11.13643	0.864134
	4	87.49024	0.115110	11.53312	0.861526
	5	87.14837	0.123889	11.67061	1.057134
	6	86.63864	0.135576	11.85443	1.371357
	7	85.60479	0.157933	12.25933	1.977950
	8	84.19124	0.189755	12.65007	2.968944
	9	82.62701	0.226410	13.02903	4.117550
	10	80.86298	0.268220	13.49206	5.376737
الامارات العربية المتحدة	1	1.183837	0.978378	97.83778	0.000000
	2	90.86950	0.109938	7.509428	1.511129
	3	89.26884	0.141207	7.786858	2.803091
	4	87.91020	0.162394	9.088724	2.838681
	5	89.60447	0.140459	7.847475	2.407596
	6	90.22296	0.132062	7.380672	2.264309
	7	90.48014	0.128954	7.152393	2.238516
	8	90.48524	0.129684	7.185326	2.199751
	9	89.87751	0.137579	7.795831	2.189083
	10	88.78989	0.151032	8.871436	2.187638

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

أما فيما يخص مساهمة كل صدمة في متغير سعر الصرف الحقيقي لكل دول المجلس فيبينه الجدول أعلاه، ونلاحظ هيمنة صدمات الطلب والتي تقدر ب 97% في تفسير تقلبات سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة الأولى لكل دول المجلس، أما على المدى المتوسط والطويل فهناك اختلاف بين دول المجلس حيث تتناقص أهمية صدمة العرض الخارجية من 77% الى 32% و86% الى 58% مقابل تزايد أهمية الصدمة النقدية من 4% الى 59% و4% الى 30% في كل من البحرين والكويت على التوالي، أما عمان فتؤثر صدمة العرض الخارجية ب36% والصدمة النقدية 37%-23% وكذا صدمة الطلب 24%-40%، وفيما يخص قطر والسعودية والامارات العربية المتحدة فتهيمن في سعر الصرف الحقيقي صدمة العرض الخارجية التي تتراوح بين 93% و88%-80% و90%-88% على التوالي، وهو ما يدل على أن صدمات الطلب تشرح جزء كبير من تقلبات أسعار الصرف الحقيقية لجميع دول مجلس التعاون الخليجي

وبالتالي فان الصدمات الهيكلية الأخرى ليس لها أي دور في شرح تقلبات أسعار الصرف الحقيقية في المدى القصير.

الجدول 43: تحليل التباين لمؤشر أسعار الاستهلاك

الدول	الفترة	صدمة عرض خارجية	صدمة عرض محلية	صدمة الطلب	الصدمة النقدية
البحرين	1	1.412214	1.167119	0.964561	96.45611
	2	2.637784	1.179212	1.354700	94.82830
	3	4.911362	1.201251	2.389103	91.49828
	4	11.11762	1.131289	2.509825	85.24127
	5	14.18669	1.080129	2.528775	82.20441
	6	16.12956	1.026885	2.304571	80.53898
	7	17.46302	0.988296	1.995070	79.55361
	8	17.50409	0.977278	1.818228	79.70040
	9	17.00357	0.985345	1.833017	80.17806
	10	16.30228	1.005703	2.042723	80.64929
الكويت	1	1.412214	1.167119	0.964561	96.45611
	2	41.02822	0.651752	0.271120	58.04891
	3	41.59755	0.652132	1.719311	56.03101
	4	41.98214	0.658055	3.832865	53.52694
	5	45.80978	0.615070	5.480698	48.09445
	6	45.64173	0.592883	7.474077	46.29131
	7	45.82578	0.604522	9.164716	44.40499
	8	47.70707	0.612425	10.07289	41.60762
	9	48.80145	0.618847	11.34546	39.23424
	10	49.24143	0.636754	12.70867	37.41314
عمان	1	1.412214	1.167119	0.964561	96.45611
	2	33.69996	0.884283	2.737207	62.67855
	3	32.63128	1.019202	13.02646	53.32306
	4	25.95716	1.191903	25.25425	47.59668
	5	21.04685	1.308026	33.70839	43.93674
	6	18.04209	1.366811	40.03073	40.56037
	7	16.06798	1.404017	44.58463	37.94338
	8	15.63424	1.412740	47.51958	35.43344
	9	16.19594	1.399676	49.56611	32.83828
	10	17.15534	1.378690	51.05767	30.40830
قطر	1	1.412214	1.167119	0.964561	96.45611
	2	96.01463	0.047481	0.047419	3.890471
	3	97.55321	0.022448	0.527116	1.897228
	4	97.83655	0.014365	0.740972	1.408115

	5	97.83874	0.011782	0.890109	1.259365
	6	97.89154	0.010182	0.932402	1.165871
	7	97.89756	0.009139	0.967931	1.125372
	8	97.89988	0.008416	1.003214	1.088488
	9	97.91570	0.007855	1.034166	1.042283
	10	97.94031	0.007341	1.062904	0.989449
السعودية	1	1.412214	1.167119	0.964561	96.45611
	2	27.22648	0.959621	2.434900	69.37900
	3	35.35170	0.945206	5.436217	58.26688
	4	46.97855	0.831744	7.490895	44.69881
	5	57.37262	0.696275	7.963206	33.96790
	6	62.43336	0.629199	8.489989	28.44745
	7	64.90628	0.598490	9.094498	25.40074
	8	66.27289	0.583685	9.652985	23.49044
	9	66.87901	0.580638	10.23382	22.30654
	10	66.97018	0.586059	10.85961	21.58415
الامارات العربية المتحدة	1	1.412214	1.167119	0.964561	96.45611
	2	2.132375	1.300884	3.423209	93.14353
	3	1.832171	1.377352	5.648000	91.14248
	4	11.06051	1.259351	6.042205	81.63794
	5	33.44526	0.941306	4.488408	61.12503
	6	45.51951	0.790852	5.060088	48.62955
	7	46.72083	0.797097	8.549417	43.93266
	8	43.58108	0.847668	14.36972	41.20153
	9	40.68545	0.870535	20.97029	37.47373
	10	40.70129	0.841722	26.25775	32.19923

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews

يظهر الجدول أعلاه مساهمة كل صدمة في متغير مؤشر أسعار الاستهلاك لكل دول المجلس، ونلاحظ هيمنة الصدمة النقدية والتي تقدر ب 96% في تفسير مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة الأولى لكل دول المجلس، أما على المدى المتوسط والطويل فهناك اختلاف بين دول المجلس حيث في البحرين فتتناقص الصدمة النقدية من 94% الى 80% مقابل تزايد أهمية صدمة العرض الخارجية من 2% الى16%، أما قطر فتهيمن صدمة العرض الخارجية في تفسير مؤشر أسعار الاستهلاك التي تتراوح بين 96%-97%، وفيما يخص الكويت وعمان والسعودية والامارات العربية المتحدة فتتناقص الصدمة النقدية من 58% الى 37% و62% الى30% و69% الى21% و93% الى32% على التوالي، في مقابل تزايد صدمة الطلب من

0,27% الى12% و2% الى51% و2% الى10% و3% الى 26% بالترتيب، وكذا اختلاف في صدمة العرض الخارجية حيث تتزايد في الكويت من 41% الى49% وفي السعودية من 27% الى 66% وفي الامارات العربية المتحدة من 2% الى 40%، وتتناقص في عمان من 33% الى 17%.

خلاصة:

يتبن من خلال هذا الفصل باستخدام نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة التي تعتبر تطبيق لتحليل السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار الصرف الحقيقية بين دول مجلس التعاون الخليجي الست السعودية والبحرين والكويت وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1981-2012 وهو ما تأكد بعد إجراء الاختبارات الضرورية حيث أظهرت نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية أن جميع أسعار الصرف الحقيقية مستقرة عند الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى، مما يعني امكانية تكاملها تكاملا مشترك، كما أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقتين تكامل مشترك بين أسعار صرف الحقيقية لدول المجلس، مما يدل على أن اقتصاديات هذه الدول غير متباينة وبالتالي تتميز بتماثل في الاستجابة للصدمات الخارجية، أما فيما يخص نتائج نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي فلقد أظهرت هي عدم التماثل في صدمات العرض المحلية والصدمات النقدية ووجود تماثل في صدمات الطلب، وبينت نتائج دوال الاستجابة اختلاف في تأثر متغيرات الدراسة بالصدمات، أما تحليل التباين فقد أظهر خلال الفترة الأولى تشابه في مساهمة كل الصدمات في متغيرات الدراسة لكل دول المجلس، أما باقي الفترات فقد تبين وجود بعض الاختلافات فيما بينهم، مما لا يظهر دعما قويا لتشكيل اتحاد نقدي في المنطقة في الوقت الحاضر، ولكن مع ذلك يعطي بعض الأمل لإقامة اتحاد نقدي ناجح في المستقبل.

الخاتمة:

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تقارب تدريجية وإرادية، تتم بين بلدين أو أكثر، ويتم من خلالها ازالة جميع القيود المفروضة على حركة عوامل الانتاج، وكذا التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية، ويتخذ التكامل الاقتصادي عدة أشكال، فيكون جزئيا عندما يأخذ احد أشكاله المختلفة كمنطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، ويكون كاملا عندما يتم الوصول الى أرقى مرحلة من مراحله، ألا وهي مرحلة الاتحاد النقدي، والذي قد يكون بدوره جزئيا اذا شمل على صورة أو شكلا من أشكاله المختلفة كاتحاد المدفوعات أو مجمع الاحتياطي الأجنبي أو تنسيق أسعار الصرف أو التنسيق النقدي أو انشاء عملة موازية أو تكامل الأسواق المالية، ويكون كاملا اذا تم انشاء عملة مشتركة بين مجموعة من الدول لتحل محل عملاتها الوطنية، ومن هنا تظهر أهمية العامل السياسي باعتبار أن عملية الاتحاد النقدي تتطلب التنازل عن السيادة النقدية للدولة العضو لصالح السلطة النقدية التي تمثل الدول الأعضاء، وبالتالي فالإرادة السياسية هي شرط مسبق لأي اتحاد نقدي، وهو ما أثبتته التجارب التاريخية، وتعتبر تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي من بين أهم تجارب العالم، والتي وصلت الى درجة عالية من التكامل الذي تدعمه الارادة السياسية، والتي قدمت نموذجا بالغ الأهمية لتجربة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ان المتتبع لمسيرة دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينهم يدرك أن هناك التزام من طرف هذه الدول للوصول إلى أعلى مراحل هذا التكامل ألا وهي إقامة اتحاد نقدي خليجي ذو عملة مشتركة حيث تم في سنة 1983م إقامة منطقة التجارة الحرة، وفي سنة 2003م تم انشاء الاتحاد الجمركي، وفي سنة 2008م تم انشاء السوق المشتركة، وفي سنة 2010م تم انشاء المجلس النقدي والذي يعتبر النواة للبنك المركزي الموحد، الا أن التأخير في إصدار العملة المشتركة كان نتيجة مجموعة من الصعوبات أهمها اعلان سلطنة عمان في ديسمبر 2006م الانسحاب من مشروع الاتحاد النقدي، واعلان الكويت في 2008م اعادة ربط الدينار بسلة عملات، وكذلك اعلان الامارات العربية المتحدة الانسحاب من العملة المشتركة في ماي 2009م، بالإضافة الى ذلك عدم تحقق معايير التقارب كلها فيما بينهم، حيث أشارت النتائج الى أن دول المجلس تتميز بالتقارب في كل من معايير التضخم ونسبة العجز أو الفائض السنوي

ونسبة الدين أما فيما يخص معيار تغطية الاحتياطات للواردات السلعية بعدد الأشهر فيوجد تباعد فيما بينهم، أما معيار معدل الفائدة فلا يوجد لا تقارب ولا تباعد فيما بينهم.

كما أنه لا يزال يوجد بعض المعايير الاقتصادية لمنطقة العملة المثلى لدول مجلس التعاون الخليجي غير محققة خصوصا حرية انتقال عوامل الإنتاج وبالتالي عدم قبول كل من الفرضية الأولى والفرضية الثانية، وعلى الرغم من هذه التحديات لازالت تحاول دول المجلس تجاوز هذه العقبات لاستكمال مشروع الاتحاد النقدي، والاستفادة من منافعه.

كما بينت نتائج الدراسة القياسية امكانية قيام تكامل اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي الست السعودية، البحرين، الكويت، قطر، عمان والإمارات العربية المتحدة من خلال وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التالية : الناتج المحلي الإجمالي، التجارة البينية، سعر الصرف الاسمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وباستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1981-2012 وهو ما تأكد بعد إجراء الاختبارات الضرورية، حيث أظهرت نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى، كما أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك واحدة لسعر الصرف الاسمي والاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود علاقتين تكامل مشترك للناتج المحلي الاجمالي والتجارة البينية؛ وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، أي وجود ترابط بين الاقتصاد الكلي لهذه البلدان؛ مما يعني امكانية قيام تكامل اقتصادي بين دول المجلس وبالتالي قبول الفرضية الثالثة، كما تبين من خلال دراسة امكانية تشكيل منطقة عملة مثلى باستخدام نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة، والتي تعتبر تطبيقا لاختبار التكامل المشترك، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار الصرف الحقيقية لدول المجلس وذلك باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1981-2012 وهو ما تأكد بعد إجراء الاختبارات الضرورية، حيث أظهرت نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية أن جميع أسعار الصرف الحقيقية مستقرة عند الفرق الأول، مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى، وبالتالي امكانية تكاملها تكاملا مشترك، كما أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقتين تكامل مشترك بين أسعار صرف الحقيقية لدول المجلس، مما يدل على أن اقتصاديات هذه الدول غير متباينة خصوصا في تنسيق أسعار الصرف وبالتالي

تتميز بتماثل في الاستجابة للصدمات الخارجية، أما فيما يخص نتائج نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي، فلقد أظهرت عدم التماثل في صدمات العرض المحلية والصدمات النقدية، ووجود تماثل في صدمات الطلب، وبينت نتائج دوال الاستجابة اختلافا في تأثر متغيرات الدراسة بالصدمات، وفيما يخص تحليل التباين، فقد أظهر خلال الفترة الأولى تشابها في مساهمة كل الصدمات لمتغيرات الدراسة لكل دول المجلس، أما باقي الفترات فقد تبين وجود بعض الاختلافات فيما بينهم، مما لا يظهر دعما قويا لتشكيل اتحاد نقدي في المنطقة في الوقت الحاضر، ولكن مع ذلك، يعطي بعض الأمل لإقامة اتحاد نقدي ناجح في المستقبل، مما يجعل ضرورة العمل المستمر على إزالة المعوقات التي تعترض مسيرته، و تفعيله من خلال تشجيع المزيد من السياسات لتعزيز الترابط بين هذه الاقتصاديات وذلك لأن الاتحاد النقدي يعتمد على العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية كالقضايا السياسية –والتي تخرج عن نطاق بحثنا– حتى يصبح الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليج العربي مجدي اقتصاديا وبالتالي الاستفادة من مزاياه.

التوصيات:

ومن بين أهم التوصيات التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- العمل على تنويع مصادر الدخل لدول المجلس وبالتالي تنويع اقتصادياتها بهدف إحداث تغيير جوهري في التركيبة الهيكلية خاصة فيما يتعلق بالقطاع غير النفطي؛
- العمل على التخفيض من استخدام العمالة الأجنبية لما لها من آثار سلبية على كافة المجالات خصوصا الاقتصادية، والتي تتمثل في التحويلات المالية السنوية للعمالة الوافدة، وما تحدثه من تسريبات ضخمة وكذا باعتبارها مصدرا للبطالة؛
- العمل على التزام دول مجلس التعاون بسياسات واضحة ومشتركة وعدم إبرام اتفاقيات ثنائية ومنفردة؛
- العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في اقتصاديات دول المجلس لما له من آثار كبيرة على الاستثمار والإنتاج والتوظيف؛
- العمل على اقامة المشاريع المشتركة باعتبارها أمرا ضروريا لنجاح أي تكامل اقتصادي؛

- العمل على تفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا الوافدة منها، لما لها من آثار على النمو الاقتصادي والتوظيف؛
- العمل على توضيح أهمية التكامل الاقتصادي وكذا الاتحاد النقدي لسكان دول مجلس التعاون الخليجي؛
- العمل على توحيد قطاع معين من قطاعات العمل المشترك لدول المجلس، كما حدث في الاتحاد النقدي الأوروربي الذي تم فيه انشاء جماعة الفحم والصلب أولا، وتوحيد القطاعات الأخرى تدريجيا واختياريا؛
- العمل على تأسيس الاتحاد لمن يرغب في ذلك حتى ولو بدأ ثنائيا شريطة أن يبقى مفتوحا.

المراجع باللغة العربية :

- الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2003، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=40
- اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=312
- الإتفاقية الإقتصادية بين دول مجلس التعاون، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2002، على الموقع التالي:-http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=8
- الإتفاقية الإقتصادية، الأمانة العامة، الرياض، سنة 1981، على الموقع التالي http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=109:
- الاتفاقية التجارة الحرة، على الموقع التالي: http://www.mof.gov.bh/arb/topiclist.asp?ctype=free&id=745
- اجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2003، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=41
- إسماعيل نزال العرموطي"نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي"عمان 1975.
- أضواء على اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية، وزارة التجارة والصناعة، سلطنة عمان، سنة 2008، على الموقع التالي: http://www.mocioman.gov.om/Main-Menu/Agreements/wto/oman-us.aspx
- إقامة منطقة التجارة الحرة، على الموقع التالي: http://www.gcc-sg.org/index1856.html?action=Sec-Show&ID=413
- الأمانة العامة " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 1997/02/19 على الموقع التالي: http://www.mit.gov.jo/Portals/0/GAFT/GAFTA.pdf.

قائمة المراجع

- الأمانة العامة" المسيرة والانجاز" مركز المعلومات، ط3، سنة 2008، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=108
- الأمانة العامة" المسيرة والانجاز" مركز المعلومات، ط3، سنة 2008، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=108
- أمينة مغلاوي"الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الأردن والجزائر للفترة 1980-2009 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه"رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.
- انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي : 2002-2010، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010 م، http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=388
- إنضمام اليمن إلى مؤسسات مجلس التعاون، على الموقع التالي: http://www.gcc-sg.org/index5dc0.html?action=Sec-Show&ID=592
- ايمان عطية ناصف ود.هشام محمد عمارة "مبادئ الاقتصاد الدولي"المكتب الجامعي الحديث، سنة 2007.
- ايمان عطية واصف"مبادئ الاقتصاد الدولي" دار الجامعية الجديدة، سنة 2008.
- بن يوب لطيفة و عوار عائشة" الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المسيلة، العدد09، سنة 2013.
- تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون : محدداتها وآثارها الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2004، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=69
- التعاون التجاري، على الموقع التالي: http://www.gcc-sg.org/index322b.html?action=Sec-Show&ID=409.
- التعاون في مجال الاتصالات، على الموقع التالي : http://www.gcc-sg.org/indexbe26.html?action=Sec-Show&ID=485
- التعاون في مجال الطاقة، على الموقع التالي : http://www.gcc-sg.org/index3681.html?action=Sec-Show&ID=59

قائمة المراجع

- التعاون في مجال النقل والمواصلات، على الموقع التالي : http://www.gcc-sg.org/index75d5.html?action=Sec-Show&ID=480
- التعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، على الموقع التالي: http://www.gcc-sg.org/index2f6e.html?action=Sec-Show&ID=593
- التعاون من أجل التنمية والسلام في خمسة وعشرين عاما، الأمانة العامة، الرياض ، سنة 2006.
- التقرير الاحصائي السنوي 2012، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) على الموقع التالي : http://www.oapecorg.org/ARPubl/ASR/ASR2012.pdf
- تكامل الأسواق المالية، على الموقع التالي: http://www.gcc-sg.org/index8df9.html?action=Sec-Show&ID=542
- التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور قطاع النقل فيه، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2009، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=271
- التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي" مجموعة الأبحاث التي قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت في 29 أفريل و 2 ماي 1978.
- تيسير عبد الجابر "دراسات في التكامل الاقتصادي العربي" معهد البحوث والدراسات العربية، سنة 1972.
- جاسم بن محمد القاسمي"التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي : انجازاته و تحدياته" مؤسسة شباب الجامعة، الامارات العربية المتحدة، سنة 2000.
- جمال الدين زروق"مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة" صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، سنة 2011م.
- جورج ت .عابد وآخرون"الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي: بعض الاعتبارات بشأن نظام سعر الصرف" ورقة مقدمة ضمن وقائع الندوة المنعقدة في 16-17 ديسمبر2002 (نظم وسياسات أسعار الصرف) أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- جون وليامسون"مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي"بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية-التكامل النقدي العربي:المبررات والمشاكل و الوسائل- بيروت، 1983.
- حسين عمر" التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر:النظرية والتطبيق"دار الفكر العربي، القاهرة 1998.

قائمة المراجع

- دينا عبد الله الدباس"التكامل النقدي العربي" دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردني، سنة 1986.
- رجان غوفيل"دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي" ورقة مقدمة ضمن وقائع الندوة المنعقدة في 23-24 فيفري 2005(التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق) أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- رينيه ماسيرا وسلفاتوري روسي "النظام النقدي الأوروبي والتكامل النقدي الأوروبي" بحوث ومناقشات ندوة التكامل النقدي العربي: المبررات-المشاكل-الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 3، سنة 1986.
- سالم بن ناصر آل قظيع "الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون: البعد الاستراتيجي" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر(التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) في 26-28 ماي 2009م، الرياض، السعودية.
- سلطة مركز دبي المالي العالمي" الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي" الورقة الاقتصادية الثانية، سبتمبر 2008، على الموقع التالي: http://www.difc.ae/press_centre/knowledge_centre/research_reports/index.html
- شيبـــي عبد الرحيم وآخرون "الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية" منتدى البحوث الاقتصادية.
- الشئون الاقتصادية " إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الكهرباء 2002 – 2010" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=380
- الشئون الاقتصادية " إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال المياه 2002 – 2010" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=377
- الشئون الاقتصادية " إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الاتصالات والبريد 2002 – 2010" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=382
- الشئون الاقتصادية" إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجال التجاري 2002 – 2010" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، على الموقع التالي :http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=379

قائمة المراجع

- الشئون الاقتصادية" إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الطاقة 2002 – 2010" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=390
- الشئون الاقتصادية"إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الزراعة 2002 – 2010" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=378
- صبيحة بخوش"اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007" دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، سنة 2010.
- صديقي أحمد "مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية منطقة النقد المثالية" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2012.
- الطاهر زياني و بن بوزيان محمد"تحليل مقارن للتكامل الجهوي: أي دروس للعالم العربي؟ " ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني (التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق) 17-19 أفريل 2007، الأغواط-الجزائر.
- عبد الرحمن بن محمد السلطان"مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) 26-28 ماي 2009 بالسعودية.
- عبد المجيد رشيد محمد التكريني"التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة للتكامل الاقتصادي العربي"دار الرسالة للطباعة، بغداد 1987.
- عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2008.
- عبد المنعم المراكبي "دول مجلس التعاون الخليجي" مكتبة المدبولي، القاهرة، ط1، سنة 1998.
- عبد الهادي يموت "التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية" معهد الانماء العربي.
- عبد الوهاب حميد رشيد"التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة:النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1،سنة 1982.
- عمرو محمد يوسف"التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي-دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي وبعض التكتلات الاقليمية الأخرى" دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، سنة 2011.

قائمة المراجع

- العمل الاقتصادي العربي : العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون نموذجا، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2009، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=267
- فابيو اسكشاقيلاني وآخرون"نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي" ورقة مقدمة ضمن للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية(التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) في 26-27 ماي2009 بالرياض السعودية.
- قطاع الشئون الاقتصادية – إدارة المال والنقد"القواعد الموحدة (الاسترشادية) لطرح الأسهم في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2012، على الموقع التالي:-http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=515
- قطاع الشئون الاقتصادية"القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"الأمانة العامة، الرياض، سنة 2012، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=515
- قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء "النشرة الاحصائية" الأمانة العامة، الرياض، ط 20، سنة 2013، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=585
- قطاع شئون المعلومات – إدارة الاحصاء"السوق الخليجية المشتركة:حقائق وأرقام" الأمانة العامة، الرياض، ط5، سنة 2012، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=566
- قطاع شئون المعلومات – إدارة الإحصاء"دول مجلس التعاون لمحة احصائية" الأمانة العامة، ط3، سنة 2012، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=568
- قطاع شئون المعلومات" المسـيرة و الإنجـاز" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2013، ط7، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=587
- كامل بكري "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل" الدار الجامعية، الاسكندرية.
- كامل بكري"التكامل الاقتصادي" المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،1984.

- اللجنة الاشرافية على دراسة استراتيجية ربط نظم المدفوعات، على الموقع التالي: http://www.gcc-sg.org/indexc055.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=3069
- المادة الحادية عشر"النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 1981، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143 المادة الثانية عشر"النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 1981، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143
- المادة الرابعة "النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 1981، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143
- المادة الرابعة عشر النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 1981، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143
- المادة السادسة "النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 1981، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143 "المادة الثامنة"النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 1981، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143
- مايكل بوردو" المنظور التاريخي لإختيار نظام سعر الصرف" ورقة مقدمة ضمن وقائع الندوة المنعقدة في 16-17 ديسمبر2002 (نظم وسياسات أسعار الصرف) أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- المجلس النقدي الخليجي، على الموقع التالي: http://ar.gmco.int
- محسن الندوي"تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة" منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، سنة 2011.

قائمة المراجع

- محمد عمر سعيد باطويح"انضمام اليمن لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات المعاصرة: المتطلبات والتطلعات" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر(التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) في 26-28 ماي 2009م، الرياض، السعودية.
- محمد لبيب شقير " مقدمة تحليلية" بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية-التكامل النقدي العربي:المبررات والمشاكل و الوسائل-بيروت، 1983.
- محمد لبيب شقير"الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجزء الأول، سنة1986، ط1.
- محمد محمود الامام"تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي"مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، سنة 2004.
- محمود ببيلي و هاجر بغاصة " أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل" قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سنة 2008.
- مستجدات التقارب، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2009م، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=164
- مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002 - 2012 م، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2012، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=527.
- مصطفى عبد العزيز مرسي"التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة:مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية"حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، 2003.
- معاوية احمد حسين "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) 26-28 ماي 2009 بالسعودية.
- مكيد علي"الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة"ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2007.
- منصور الراوي"التكامل الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي" جامعة بغداد.
- منصور الراوي"التكامل الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي" جامعة بغداد.
- الموقع الرسمي للمجلس النقدي الخليجي: http://ar.gmco.int، اطلع يوم 2013/12/18.

قائمة المراجع

- نايف علي عبيد"مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، سنة 1996.
- النظام الأساسي للمجلس النقدي، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2010، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=307
- هيل عجمي جميل" إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" مركز الإمارات للدراسات والبحوث، سنة 2005.
- وجدي محمود حسين " اقتصاديات العالم الاسلامي الواقع والمرتجى-دراسة في اطار مدخل تنموي تكاملي-" منشأة المعارف بالاسكندرية.

المراجع باللغة الأجنبية :

- 2012"Comprendre les politiques de l'Union européenne- L'Union économique et monétaire et l'euro" Commission européenne Direction générale de la communication, Belgique, http://europa.eu/pol/emu/flipbook/fr/files/na7012001frc_002.pdf.
- Association of Southeast Asian Nations 2008 " Asean Economic Community Blueprint" sur le site: http://www.asean.org/archive/5187-10.pdf .
- Beatrice Kalinda Mkenda 2001« Is East Africa an Optimum Currency Area?" Working Papers in Economics no 41.
- Bela Balassa 1961« The Theory of Economic Integration » R.D. Irwin.
- Dominique Redor 1999 « Economie Europeenne »Hachette Livre.
- Fabien Labondance 2011 « Essais sur l'union monétaire Européenne » Thèse Pour obtenir le grade de Docteur, L'Université de Grenoble.
- Gervasio Semedo & Patrick Villieu 1998« Mondialisation, Intégration Economique et Croissance :Nouvelles Approches » l'Harmattan.
- http://about.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=95&Itemid=191 .
- http://europa.eu/about-eu/eu-history/index_fr.htm.
- http://www.asean.org/asean/about-asean/history .
- http://www.benelux.int/fr/bnl/bnl_geschiedenis.asp.
- http://www.caricom.org/jsp/community/history.jsp?menu=community.
- http://www.cemac.int/apropos.
- http://www.efta.int/about-efta.

قائمة المراجع

- http://www.mercosur.int/t_generic.jsp?contentid=3862&site=1&channel=secretaria&seccion=3.
- http://www.naftanow.org/about/default_en.asp.
- http://www.oecs.org/about-the-oecs/institutions/eastern-caribbean-central-bank-eccb.
- http://www.sacu.int/about.php?id=394 .
- http://www.uemoa.int/Pages/UEMOA/L_UEMOA/Historique.aspx.
- Hurlin 2003« Economique Appliquée des Séries Temporelles » Université de Paris, Dauphine.
- J.Meade 1952« Problems of Economic Unions » the university of Chic Agopress.
- Jian-Ye Wang& All 2007 « The Common Monetary Area in Southern Africa: Shocks, Adjustment, and Policy Challenges » IMF Working Paper, WP/07/158.
- Julie Lochard 2005« Mesurer l'influence des unions monétaires sur le commerce »Economie internationale.
- Kabeer Muhammad 2011« union monétaire en Asie du sud :Faisabilité et impact » Thèse pour l'obtention du titre de : Docteur en Science Economique, Université Paris Dauphine.
- Kamel Malik Bensafta 2011« Elements de la défiance britannique vis-à-vis de l'Euro et de l'UEM : role des facteurs monétaires » thèse de doctorat, Université François-Rabelais, France.
- Kenen & Meade 2008 « regional monetary union »Combridge University Press USA.
- Khalfan Mohamed Al-Barwani 2006« An inquiry into the Gulf Cooperation Council Feasibility and readiness to form a Monetary Union: Optimum Currency Area analysis and the Petroleum Effects" Faculty of Claremont- California, doctoral thesis.
- M.Benbouziane & A.Benamar 2006« The Purchasing Power Parity in The Maghreb Countries : A Nonlinear Perspective » MPRA Paper No. 13853.
- Manix Wilfrid Hédreville 2010« LA Théorie Standard des Unions Monétaires À l'Épreuve de l'Histoire » Thèse présentée pour obtenir le titre de docteur de l'Université Paris Ouest - Nanterre La Défense (Paris X).
- Manix Wilfrid Hédreville 2010« La Théorie Standard des Unions Monétaires à L'épreuve de L'histoire" Thèse présentée pour obtenir le titre de docteur de l'Université Paris Ouest - Nanterre La Défense.

قائمة المراجع

- OIC Outlook Series 2012 "Exchange Rate Regimes in OIC Member Countries" Organization of Islamic Cooperation SESRIC, http://www.sesric.org/files/article/445.pdf.
- Ottilia Pogacsics Rouguet 2002« les Conditions de l'Intégration Optimale a l'Union Européenne : le cas de la Hongrie » thèse pour l'obtenir du titre de docteur en science économiques, université paris IX Dauphine.
- Paul de Grauwe 1999«Economie de l'integration monetaire »traduction de la troisieme edition anglaise par Marie Donnay , De Boeck Université.
- Paul krugman & Maurice Obstfeld, 2006« Economie internationale » Pearson éducation, France, 7éme édition.
- Regis Bourbonnais 2011« Économétrie Manuel et exercices corriges »8 éd, Dunod, Paris.
- Russit « International Region and the International system »Astudy in Political Ecology .
- Sampawende Jules-Armand Tapsoba 2009« Intégration Monétaire Africaine et Changements Structurels: Commerce, Partage des Risques et Coordination Budgétaire » Thèse de Doctorat, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I.
- Sandrine Lardic et Valérie Mignon 2002« Economie des Séries Temporelles Macroéconomiques et Financières » Economica, paris.
- Tinbergen 1965« international economic integration Amsterdam »2ed.
- Traité instituant la Communauté économique européenne, traité CEE – texte original ,sur le site : http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/treaties_eec_fr.htm
- Traité instituant la Communauté européenne du charbon et de l'acier, traité CECA , sur le site : http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/treaties_ecsc_fr.htm
- W.Enders &S.Hurn « Commom Trend and Real Exchange Rates ».
- Yves Salignac 1996« Banque et Monnaie Unique » IMESTRA.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آفاق قيام اتّحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي: السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات وعمان، ولتحقيق هذا الهدف تمّ استخدام طريقة التكامل المشترك لقياس إمكانية قيام تكامل اقتصادي فيما بينهم، وكذا استخدام نظرية تعادل القوى الشرائية المعمّمة، ونموذج متّجه الانحدار الذاتي الهيكلي، لمعرفة مدى قدرة هذه الدول على تشكيل منطقة عملة مثلى، خلال الفترة 1981–2012.

تشير النتائج التجريبية إلى وجود ترابط بين الاقتصاد الكلي لهذه البلدان، مما يجعلها قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي خليجي، كما بيّنت لنا نظرية تعادل القوى الشرائية المعمّمة، وجود تماثل في الصدمات الخارجية. أما فيما يخص نموذج متّجه الانحدار الذاتي الهيكلي، فلقد أظهرت نتائجه تماثل صدمات الطلب، مع عدم تماثل صدمات العرض المحليّة والصدمات النقدية؛ و هو ما قد يمثّل عائقاً قوياً لتشكيل اتّحاد نقدي في المنطقة في الوقت الحاضر، ومع ذلك يعطي بعض الأمل لإقامة اتّحاد نقدي ناجح في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد النقدي، منطقة العملة المثلى، العملة الخليجية المشتركة، النمذجة القياسية.

Abstract:

The objective of this study is to examine the prospects for the establishment of a monetary union among the Gulf Council Countries: Saudi Arabia, Kuwait, Bahrain, Qatar, United Arab Emirates and Oman. To do so, we used Co-integration method to measure the possibility of economic integration among these countries, and also the theory of Generalized Purchasing Power Parity (GPPP) and the Structural Vector Autoregression model (SVAR) as well, besides showing the ability of these countries to form an optimal currency area, during the period 1981-2012.

The experimental results showed a correlation between the economies of these countries, which support the achievement of an economic integration, where the Generalized Purchasing Power Parity method indicated symmetry of the external shocks. As to Structural Vector Autoregression model, the results showed an asymmetry of the supply shocks and of local monetary shocks; which curb the establishment of a monetary union in the region at the present time. Although this findings, there is some hope of forming a successful monetary union in the future.

Keywords: Monetary Union, Optimum Currency Area, GCC common currency, Econometric Modeling.

Résumé:

Le but de cette étude est d'examiner les perspectives de la mise en place d'une union monétaire entre les pays du Conseil de coopération du Golfe: Arabie saoudite, Koweït, Bahreïn, Qatar, Émirats arabes unis et Oman. Pour atteindre cet objectif, on a utilisé la méthode de Cointégration pour mesurer la possibilité de l'intégration économique entre eux, ainsi que la théorie de la Parité du Pouvoir d'Achat Généralisé et le modèle Vectoriel Autorégressif Structurel, pour connaitre la capacité de ces pays à former une zone monétaire optimale au cours de la période 1981-2012.

Les résultats expérimentaux indiquent une corrélation entre la macroéconomie de ces pays, ce qui les rend capables d'atteindre l'intégration économique, comme nous a indiqué la théorie de la Parité du Pouvoir d'Achat Généralisé, la présence d'une symétrie dans les chocs extérieurs. En ce qui concerne le modèle Vectoriel Autorégressif Structurel, ses résultats ont montré la symétrie des chocs de demande, avec l'asymétrie des chocs d'offre locales et les chocs monétaires, et c'est ce qui peut représenter une contrainte forte pour la formation d'une union monétaire dans la région à l'heure actuelle, cependant, cela donne un peu d'espoir pour l'établissement d'une union monétaire réussie a l'avenir.

Mots clés: Union Monétaire, Zone Monétaire Optimale, Monnaie Commune du CCG, Modélisation économétrique.